

المكتبة الإسلامية
الأفريقية

فيما يرزق ويشير إلى في المطول

حجة الإسلام العلامة الشيخ محمد بن عبد الله الأندلسي





تأليف

حجة الاسلام العلامة

الشيخ محمد علي المدرس الافغاني

الجزء الثالث

حقوق الطبع محفوظة

مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر

قم - ايران

تلفن : ۲۲۵۶۸

مطبعة النعمان - انجف الاشرف تلفون ۹۹۷



موسسه مطبوعاتی

دارالکتاب

ایران: قم - خیابان ارم

تلفن ۲۴۵۶۸

مرکز تحقیقات کتب و تاریخ اسلامی

- * نام کتاب: المدرّس الافضل ج ۳
- * مؤلف: حجة الاسلام الشيخ محمد علی المدرّس الافغانی
- * تیراژ: یکهزار نسخه
- * ناشر: انتشارات دارالکتاب
- * چاپ: دارالکتاب
- * تاریخ: ۱۳۶۲
- ((حق چاپ محفوظ است))

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان والصلاة والسلام على من ارسله هدى للناس وأكرمه بفصل الخطاب والتبيان وعلى اله واصحابه الذين فازوا بشرف الايمان واللعن الدائم على اعدائهم اعداء القرآن من الان الى يوم يوضع فيه الميزان فيخسر المبطلون وحزب الشيطان .

وبعد فيقول العبد المذنب الفاني ابن مراد على محمد على الاففاني هذا هو الجزء الثالث من كتابنا المسمى بـ (المدرس الافضل في شرح ما يرمز ويشار اليه في المطول) فلنشرح فيه به بحول الله وقوته .

﴿ الباب الثاني احوال المسند اليه ﴾

(اعنى الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه) لا لذاته فحزح الامور العارضة له من حيث ذاته او لفظه ومعناه او وضعه واستعماله ككونه عرضا او جوهر او ككونه كليا او جزئيا او متواطيا او مشككا وككونه حقيقة او مجازا او كناية او من حيث لفظه خاصة ككونه ثلاثيا او رباعيا ناقصا او صحيحا ونحو ذلك فتأمل .
وليعلم ان حيثية كونه مسندا اليه تقييدية لا تعليمية ، المراد بالتقييدية ما يمكن قيد الموضوع الاحوال والمراد بالتعليمية ما يكون

قيداً وعلةً للاحوال ولا يكون له دخل بالموضوع والحاصل ان المراد بالاحوال في هذا الباب ما تعرض اللفظ حال كونه مسند اليه لالكونه مسند اليه وهذا نظير قول الاصلين في اجتماع الامر والنهي ان الجهة والحيشية فيهما تقييدتان لا تعليلتان فالمبحوث عنه في هذا الباب انما ينحصر في الاحوال التي تعرض على اللفظ بقيد كونه مسند اليه (كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات) المذكورة في هذا الباب (الراجعة اليه لذاته) اى بواسطة كونه مسندا اليه (لا بواسطة الحكم) اى الاسناد (او) بواسطة (المسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم مؤكّد او مفروك التاكيد) فان البحث عن ذلك قد تقدم في الباب الاول (وكونه مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر او معرف او منكر ونحو ذلك) فان البحث عن ذلك راجع الى الباب الثالث تحت بحث ترتيب علوم

فاندفع بما قلنا من ان الحيشية تقييدية لا تعليلية ما ربما يتوهم ان الظاهر من تفسير الاحوال بالاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لذاته ان هذه الاحوال عارضة له لأجل كونه مسندا اليه وليس كذلك لأنها تعرض عليه لعلل اخرى ياتي بيان كل واحدة منها في محله مثلا الحذف يعرض له بعلة الاحتراز عن العبث في الظاهر لا بعلة كونه مسندا اليه وكذلك الذكر يعرض له بعلة كونه الاصل لا بعلة كونه مسندا اليه وهكذا سائر الاحوال المذكورة في هذا الباب فتدبر جيدا :

واندفع ايضا بما قلنا ما ربما يتوهم ايضا نظرا الى اللام في قواه

لذاته ان العلة الواحدة وهو كونه مسندا اليه كيف تقتضى امرين
متنافين كالتعريف والتشكيك او التقديم والتأخير ونحوهما فان قلت
سلمنا ولكن من جملة الاحوال التى تعرض للفظ من حيث كونه
مسندا اليه الرفع فيجب ان يذكر في هذا العلم هل في هذا الباب
مع انه يذكر في علم النحو فكيف ذلك .

قلت اضافة الاحوال الى المسند للمعهد اى الاحوال المعهودة عند
اهل هذا الاصطلاح للمسند اليه وذلك لان المناسب لاهل الاصطلاح ان
يريد باللفظ ما هو الاصطلاح عنده فالمراد بالاحوال انما هي الاحوال
التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لا كل الاحوال فخرج الرفع في
زيد قائم وقام زيد فانه وان كان عارضا له من حيث انه مسند اليه
لكن لا من حيث انه يطابق به اللفظ مقتضى الحال.

وهذا نظير ما قاله في القوانين لخراج علم المقلد عن الفقه وهذا
نصه فالاولى في الخراج التمسك باضافة الادلة الى الاحكام واردة
الادلة المعهودة فان الاضافة (كما ياتى في هذا الباب في بحث تعريف
المسند اليه) للمعهد انتهى .

وأما الجواب عن ذلك بان المقصود من عنوان الباب ان الامور
المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند اليه لذاته لا ان كل ما هو
عارض له لذاته فهو مذكور في هذا الباب ففيه نظر ظاهر .

وذلك لان عنوان كل باب بمنزلة المعروف لما يذكر في ذلك الباب
فلا بد من ان يكون جامعا ومانعا يدل على ذلك ما قاله السيوطي
عند قول المصنف هذا باب الثائب عن الغافل اذا احذف تعريضا على

ابن الحاجب وهذا نصه والتعبير به احسن من التعبير بمفعول ما لم
يسم فاعله لشموله للمفعول وغيره واصدق الثاني على المنصوب في
قواك اعطى زيد درهما وليس مراد انتهى.

(و-يأتى) بعد الفراغ عن بحث تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
(بيان كون المسند اليه او لى بالتقديم) على المسند اكن اذا كان
مبتدأ لا فاعلا ووجهه ظاهر .

واما تقدم البحث عن احواله على البحث عن احوال المسند فلكونه
كما ياتي الركن الاعظم (اما حذفه قدمه) اى الحذف (على
سائر الاحوال لانه) اى الحذف (عبارة عن عدم الاتيان به وهو)
اي عدم الاتيان (مقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث) اى حادث
كان (عن عدمه) قال قوشجي عند قول المصنف والوجوه ان اخذ
غير مسبوق بالغير او بعدم فقديم والا فحادث ما هذا نصه القدم
والحدوث صفتان للوجود واما المهمة فانما توصف بهما باعتبار اتصاف
وجودها بهما وقد يوصف بهما بعدم فيقال لعدم الغير المسبوق بالوجود
قديم والمسبق حادث .

وقال الحكميم السبزواري مشيرا الى ذلك :

أذا الوجود لم يكن بعد عدم او غيره فهو مسمى بالقدم
وادر الحدوث منه بالخلاف صنف بالحقيقى وبالاضافى
ولا يذهب عليك ان تفسير الحذف بعدم الاتيان بظاهره نيافى
ما ياتى في اول الباب الثالث لأن حاصل ما ياتى هنا ان الحذف
من قبيل الرفع والنك من قبيل الدفع والتفسير بعدم الاتيان يناسب

الثاني لا الاول .

(والحذف) اذا كان المصدر المبتدأ لا فاعلا ويأتي وجه ذلك عن قريب (يفنقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو) الضمير راجع الى القابلية لان الضمير الراجع الى المصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث فلا حاجة الى ما ارتكبه الفاضل المحشي من تاويل القابلية باحد الامرين (ان يكون السامع عارفا به) اي بالمبتدأ (لوجود القرائن) الخامسة اللفظية او المعنوية او غيرهما (ولثاني) الامر (الداعي الموجب لرجحان الحذف) الذي هو خلاف الاصل في الالفاظ (على الذكر) الذي هو الاصل كما يأتي ذلك عن قريب .

واعلم انه اعترض على تعليل تقديم الحذف على سائر الاحوال بتاخر وجود الحادث بانه يفيد تقدمه على الذكر خاصة دون سائر الاحوال لأن الحذف مقابل له دون بقية الاحوال كالنعريف والتنكير ونحوهما اذ ليس الحذف مقابلا لهذه الاحوال حتى يقال عدم الحادث سابق على وجوده .

وأجيب بان بقية الاحوال متفرعة على الذكر لأنها تفصيل له والمقدم على الاصل مقدم على الفرع ايضا .

(ولما كان) الامر (الاول معلوما مقررا في علم النحو ايضا) كما قال في الالفية :

وفي جواب كيف زيد قل ذلك فزيد استغنى عنه اذ عرف
(دون) الامر (الثاني قصد) الخطيب (الى تفصيل) الامر (الثاني) مع اشارة ما (اي اجمالية) ضمنية الى (الاول فقال

فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه (اي على المسند اليه)
(فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على
الظاهر والا) اي وان لم يكن بناء على الظاهر (فهو) اي المسند
اليه (الركن الاعظم من الكلام) فينبغي كمال الالتفات اليه والنصريح
به وان كانت القرينة عليه موجودة لما في النعول على القرينة كما يأتي
عن قريب من الضعف لاسيما فيما هو الركن الاعظم الاهم .

(قيل معناه) اي معنى قول الخطيب بناء على الظاهر (انه)
اي ذكر المسند اليه (عبث نظرا الى ظاهر القرينة) الاضافة هنا
بيانه اي الظاهر الذي هو القرينة (واما في الحقيقة فيجوز ان
يتعلق به) اي بذكر المسند اليه (غرض) من الاغراض التي
تأتي عن قريب لذكره (مثل التبرك والاستلذاذ والتقنية على غباوة
السامع ونحو ذلك) من الاغراض الاخر الاقية والفرق بين المعنيين
المذكورين لقوله بناء على الظاهر ان نفي العبث على المعنى الاول
بناء على كون المسند اليه الركن الاعظم والمقصود الاهم وعلى
المعنى الثاني بناء على جواز تعلق الغرض بذكره .

(اد تخيل) عطف الاحتراز اي الحذف لتخييل المتكلم السامع اي لايقاع
المتكلم في خيال السامع اي في ظنه اي في وهمه اي في ذهنه (المدول) اي
عدل المتكلم (الى اقوى الدليلين) وقوله (من العقل واللفظ) بيان
للدليلين لا لقواهما لان الاقوى كما يصرح بعيد هذا هو العقل فقط (يعني
ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ) وحده لكن هذا (من
حيث الظاهر) والا فني الحقيقة الاعتماد على العقل واللفظ معا (و)

الاعتماد (عند الحذف على دلالة العقل) وحده لكن هذا ايضا من حيث الظاهر والا ففى الحقيقة الاعتماد على اللفظ والعقل معا (وهو) اي العقل (اقوى لاستقلاله بالدلالة) فانه يمكن ان يدل بدون اللفظ كما في المعنويات المحضة كاستحالة اجتماع الوجود والعدم وكما في دلالة الاثر على المؤثر .

(بخلاف اللفظ) لعدم استقلاله بالدلالة (فانه يفترق) في الدلالة (الى العقل) بان يعلم بالعقل ان اللفظ الفلاني موضوع للمعنى الفلاني (فلذا احذفت) المسند اليه (فقد خيات) انت ايها المتكلم اي اوقعت في خيال السامع اى في ظنه اى في وهمه اى في ذهنه (انك عدلت من الدلائل الاضعف) يعنى اللفظ (الى) (الاقوى) يعنى العقل (وانما قال التخيلي) لان الدال على ان المدلول الى اقوى الدليلين اي العقل امر وهمي خيالي (لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة الى العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكيفية على اللفظ ولا عند الحذف) الاعتماد بالكيفية (على العقل كقوله) (قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل) الشاهد في حذف المسند اليه من عليل فانه (لم يقل انا عليل للاحتراز) عن العبث (والتخيل المذكورين) معا ويمكن ان يكون لواحد منهما والمنصور عند الشاعر ويعلم ذلك بالقرينة .

(او اختبار) اي امتحان (تنبه السامع عند القرينة هل يقنعه) بها على المحذوف) ام لا او اختبار مقدار تنبيهه) ومبلغ ذكائه (هل

يُنبه بالقرآن (الخفية) على المحذوف (ام لا) مثل لذلك بعضهم
بما اذا حضر عندك شخصان احدهما اقدم صحة من الآخر فتقول
لمخاطبك والله حقيق بالاحسان تريد ان اقدمهما صحة وهو زيد
مثلا حقيق بالاحسان فنحذف ذلك المسند اليه اخبار المبلغ ذكاه
هل ينبه لهذا المحذوف بهذه القرينة التي معها خفاء وهي ان اهل
الاحسان والصداقة القديمة دون حادثها او لا ينبه له .

(او ايها) اي ايقاع المتكلم في وهم السامع اي في ذهنه (صوته)
اي حفظه (اي المسند اليه عن لسانك) كقولنا سيظهر ويملا
الله به الارض قسطا وعدلا لا نريد به الممدي الموعود عجل الله
فرجه فنحذفنا (تعظيما له وافخاما) كما هو مقتضى بعض
الروايات (او عكسه اي ايها صون لسانك عنه) اي عن المسند
اليه تحقيرا له وإهانة (يعلم مثاله من عكسه كما قال الشاعر
مثيرا اليه :

ولقد علمت بانهم نجس واذا ذكرتهم غسلت فمي

(او تأتي الانكار وتيسره لدى الحاجة) الى الانكار لانه قد
تدعو الحاجة الى التكلم بشيء ثم تدعو الحاجة لانكاره (نحو فاسق
فاجر اي زيد) فالحذف (ليتيسر لك) الانكار اذ لو قلت زيد
فاسق فاجر لم تستطع عند الحاجة الانكار واما اذا احذفت فيمكن
لك (ان تقول ما اردته بل اردت غيره) فتنجي من الغائلة .
فان قلت فهذا حينئذ مدعاة الى الكذب وهو محرم شرعا وقبيح

عقلا قلت نحن نتكلم على اسباب الحذف التي لاحظها البلغاء واعتبروها في الكلام بحسب مقتضى المقام سواء كان ذلك جائزا شرعا فبحسب عقلا وذلك كما اذا كان فيه مصلحة مهمة وذلك ظاهر (او تعينه) اي حذف المسند اليه لتعينه بحيث يعلم ان المسند منحصر فيه ولا حاجة الى ذكره كقولنا عالم الغيب والشهادة اي الله (او ادعائه اي) ادعاء (الثمين) نحو وهاب الالوف اي السلطان فحذف المسند اليه لادعاء تعينه وانه لا يتصف بذلك غيره من رعيته وانما كان تعينه بذلك ادعائيا لانه يمكن ان يكون غيره من اهل مملكته كذلك :

(او نحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة) اي غم وغلق وضيق صدر (وسأمة ، قل في المجمع السأمة الملااة وزنا ومعنى حاصل معني ضجرة وسأمة بالفارسية (دل كرفته كى) كما يقول شاعرهم :

دلم كرفته بحدی که میل باغ ندارد بعد انکه بجیند کلی دماغ ندارد فالانسان اذا اغتم او حصل له ضجرة وسأمة بسبب من الاسباب يختار اختصار الكلام بل يترك بعض امور العظام كما قل في القوانين ان الامام موسى بن جعفر عايهما السلام كان يترك النوافل اذا اغتم واغتم كما ورد في الروايات وافتي بمضمونه في الذكرى انتهى .

(او فوات فرصة) عطف على ضجرة وسأمة والكلام على حذف مضاف اي خوف فوات فرصة لان المقتضى للحذف خوف الفوات لانفس الفوات والفرصة النوبة والوقت كما في المصباح ومن هنا قال بعضهم انها

قطعه من الزمان يحصل فيها المقصود فالمتكلم الفصيح يحذف
المسند اليه اثلاً يفوت المقصود بسبب اطالة الكلام بذكره والامثلة
لذلك كثيرة (او محافضة على سجع) وهو تقارب قواصل الكلام وتشابهها
اذا لم يكن الكلام موزوناً اي اذا كان شراً كقولهم (من طابت سريرته
حمدت سيرته) وبناء حمدت للمفعول فلم يقل حمد الناس سيرته لضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب المحافضة على السجع اذ لو ذكر المسند اليه
اعنى الناس لكانت السريرة مرفوعة والسيرة منصوبة فينفترق الفاصلتان
في الكلامين وذلك مرجوح ومرغوب عنه عند اللغاة .

(او) محافضة على (وزن) شعر (لوقافية) له ويصح ان يمثل
للوزن بقوله قلت عليل اذ لو ذكر المسند اليه وقال انا عليل لم
يستقم الوزن واما القافية فكقولها :

وما المرء الا كالشهاب وضوءه يحور وما اذا هو ساطع
وما المال والاعمالون الا ودائع ولا يد يوماً ان ترد الودائع
فلو ذكر المسند اليه وقيل ان يرد الناس لاحتلت القافية اصيرورتها
مرفوعة في الاول ومنصوبة في الثاني فحققت المسند اليه لاجل المحافضة
على القافية وفيه ايضاً محافضة على الوزن فتعبر .

وقوله (وما اشبه ذلك) عطف على شجرة وسامة اي كضيق
المقام عن اطالة الكلام بسبب ما اشبه الشجرة والسامة (كقول الصياد)
مخاطباً المطيور الجوارح عند ايماره للغزال (غزال) اي هذا غزال
(فان المقام لايسع ان يقال هذا غزال فاسطادوه) هكذا بينه بعضهم
وقال فحذف هذا لانه اذا رغبته في التسارع اليه توهمه ان في ذكره

طولا كثيرا يوجب قوته وفراده بحسب ذمه فجعله مثالا لفوات الفرصة وفيه ما فيه وقال بعض آخر كقول الصياد عند عرض ابصار الغزال غزال غزال اي هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لان ذكره بحسب رغبته في التسارع اليه وتوهمه ان فيه طولا كثيرا يفينه بزمه وفيه ايضا مالا يخفى لانه لم يعين المخاطب بالكلام وفي بعض النسخ كقولك للصياد وذلك ظاهر ولكن الاحسن على النتيجة المتقدمة ان يفسر المثال كقول الصياد لمصاحبيه الصيادين الاخر هذا غزال فاصطادوه فحذف هذا لفوات الفرصة وعليه فالاول اتصاله بقوله لفوات الفرصة فتأمل .

(وكالاخفاء من غير السامع من الحاضرين) الاولى ان يقول من غير المخاطب وذلك لان الحاضرين ان كانوا سامعين كان الاخفاء من غيرهم ممن لم يسمع فلا يصح قوله من الحاضرين وان كانوا غير سامعين فلا حاجة للاخفاء عنهم بل لا يمكن فتأمل (مثل جاء) في هذا المثال مالا يخفى اذ لو كان المراد منه حذف الفاعل لكان مخالفا لما نقل عنهم السبوطي في باب الفاعل من انهم قالوا لا يحذف الفاعل اصلا وان كان المراد منه حذف المبتدأ فلا بد فيه من النصريح بذلك اي من النصريح بان المسند اليه المحذوف هو المبتدأ لئلا يتوهم ان المراد الفاعل وهو مذكور فتأمل (وكاتباع الاستعمال الاورد على تركه) اي ترك المسند اليه وذلك لكون الكلام مثلا والامثال لا تتغير كما بينا ذلك في باب افعال المـدح والذم من المكررات (مثل ومية من غير رام) اي هذه رمية مصيبة من غير

وام مصوب بل الذي رام مخطوئه نظيره بالفارسية :
 كه بود كز حكيم روشن راي برفيا يمد درست تدبيري
 كاه باشد كه كودك نادان بفلط برهذف زند تيري
 فحذف المسند اليه ولم يقل هذه رمية اتباعا للاستعمال الوارد
 على تركه لان هذا الكلام مثل يضرب لمن صدر منه فعل حسن .
 وليس اهلا لصدوره منه والامثال كما قلنا لاتغير واول من
 قال هذا الكلام رجل من مضر حين نذر ان يذبح بقرة وحش على
 جبل بمعنى وكان من ارعى الناس فصار كلما يرمي بقرة لا يصيبها رمية
 ولم يمكنه ذلك اياما حتى كاد ان يقتل نفسه ثم ان ابنه خرج معه
 في بعض الايام للصيد فرمى الاب بقرتين فأخطئهما فلما عرضت الثالثة
 رماها الابن فاصابها وكان اذ ذاك لا يحسن الرمي فقال ابوه رمية من
 غير رام فصار مثلا (و) كقوله :

ان بني زملوني بدم شنة اعرفها من اخزم
 البيت لابي اخزم الطائي الشنة الخاق والطبيعة وابو اخزم جد حاتم
 الطائي اوجد جده له ابن يقال له اخزم مات وترك بنين فوثبوا يوما
 على جدهم ابي اخزم وادموه فقال هذا البيت والمقصود ان اخزم ايضا
 كان عاقا والشاهد في شنة حيث لم يقل هذه شنة .

(او) كاتباع الاستعمال الوارد (على ترك نظائره كما في) قطع
 الصفة بل مطلق التوابع عن التابعة الاعطف النسق ثم (الرفع) اي
 رفع التابع المقطوع (على المدح او الذم او الترحم) وعلى جملة خبرا
 لمبتدأ محذوف وجوبا (فانهم لا يكادون يذكرون فيه) اي في التابع

المقطوع (المبتدأ) كما قال السبوطي في باب المبتدأ والخبر .
(نعو الحمد لله اهل الحمد بالرفع) اي برفع الـ اهل اي هو
اهل الحمد :

ونعو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم برفع الرجيم اي هو الرجيم .
ونعو اللهم ارحم عبدك المسكين برفع المسكين اي هو المسكين .
ونحن قد ذكرنا المسئلة في باب النعت من المكررات مستوفاة
(ومنه) اي من هذا الباب اي باب ورود الاستعمال على ترك نظائره
(قولهم بعد ان يذكروا رجلا) فيذكرون امورا واشياء راجعة اليه
(فتى من شانه كذا وكذا) اي هو اي الرجل المذكور فتى من
شانه كذا وكذا (و) قولهم (بعد ان يذكروا) احد (الديار
والمنازل) فيذكرون امورا واشياء راجعة اليها (ربع كذا وكذا)
اي هو اي المذكور من المنازل والديار ربع اي منزل ربعي كذا
كذا وكذا (وهذه طريقة مستمرة عندهم) ويأتي نظير هذا البحث
في اوائل باب المصل والوصل مع توضيح منا انشاء الله تعالى وساعدنا
التوفيق لشرح ذلك .

(د) اعلم انه (قد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل
وحينئذ يجب استناد الفعل الى المفعول) ليكون نائباً عن الفاعل (ولا
يفتقر هذا) الحذف (الى الامر الاول اعني (القرينة) الخاصة (الدالة
على تعيين) الفاعل (المحذوف بل) يفتقر (الى) الامر الثاني وهو
(مجرد الخبر الداعي الى الحذف) اي حذف الفاعل (مثل قتل
الخارجي) وانما لم يفتقر الحذف حينئذ الى تلك القرينة (لعدم الاعتناء

بشان (الفسائل المحذوف اعني (قاتله وانما المقصود ان يقتل)
الخارجي (ليؤمن) المسلمون (من شره) وقد ذكرنا لحذف الفاعل
صورا اخرى في المكررات عند قول السيوطي قالوا لا يحذف للفاعل
اصلا فراجع ان شئت .

وقد يكون حذف الشيء (سواء كان مسندا اليه او غيره) اشعارا
بانه (اي الشيء المحذوف) بلغ من الفخامة (والعظمة) مبلغا لا يمكن
ذكره (وذلك كما) قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي
اقوم اي (يهدي الناس الى (الملة التي او الحالة او الطريقة) الشاهد
في حذف واحد من هذه الثلاث لا الناس فتنبه (ففي الحذف فخامة)
وعظمة (لا توجد) تلك الفخامة والعظمة (في الذكر) وذلك ظاهر لمن
له ذوق سليم وفهم مستقيم .

قال في السكشاف للنبي هي اقوم الحالات واسدها او للملة او
الطريقة واينما قدرت لم تجد مع الاثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع
الحذف لما في ايها الموصوف بحذفه من فخامة تفقد مع ايضاحه انتهى .
واعترض في المقام بان الموصول لكونه اسما لاصفة لا يقتضي ذكر
موصوف قبله فلا حذف هناك والاشعار انما هو من ايها الموصول دون
الحذف وقد يجاب بان الحذف على قسمين احدهما حذف مالا يد منه
في تصحيح اللفظ كحذف المبدأ والاخر ما منه يد في تصحيحه كحذف
الفاعل فيما ينزى للمفعول مثلا بقوله يهدي للتي هي اقوم من قبيل
الثاني ونظيره مع بيان النكتة كثير في الموارد .

(او) اشعارا بانبيه اي الشيء المحذوف (بلغ من الفخامة)

وشدة الشناعة والقبح (الى حيث لا يقتدر المتكلم على اجرائه على
اللسان او) لا يقتدر (السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان)
حالكوك (سائلا عن) الشخص الممهور (الواقع في بلية) محسوسة
او غير محسوسة (يقال) في جوابك (لاتسئل عنه) اى عن الشخص
المسؤل عنه الممهور والنهي عن السؤال (اما لانه) اى المتكلم المجيب
(تجزع ان تجرى على لسانه ما) اى البلية التي (هو) اى الشخص
الممهور (فيه) اى تلك البلية والذكير فيه وفيما ياتي باعتبار لفظ
ما (لفظا) اى البلية (واضجاره) اى البلية (المتكلم) المجيب
(واما لانك) ايها السائل (لاتقدر على استماعه) اى استماع تلك
البلية (لا يحاشه) اى لا يحاش تلك البلية (السامع) السائل (واضجاره)
اى اضجار تلك البلية السامع وهذا هو المراد بقولهم بالغا الفارسية (نه
مرا طاقت كفتن و نه توراي راي شنيدن) .

(واما ذكره) اى المسند اليه (فلكونه اى الذكر) هو (الاصل)
في مطلق الالفاظ (ولا مقتضى للعدول عنه) اى عن الذكر فان قلت
سيأتي عن قريب التصريح بان هذه الامور المذكورة الموجبة اذكر المسند
اليه انما تكون مع قيام القرينة فالاحتراز عن العبث في الظاهر كما تقدم
اننا مقتضى للعدول عن هذا الاصل .

قلت مقتضى للعدول عن الاصل انما هو قصد الاحتراز وفعليته
لا مجرد امكان ذلك القصد وجوازه ولا يخفى انه غير لازم
(او للاجتناب اضعف التحويل على القرينة) لان دلالة اللفظ
اقوى من دلالة القرينة . وذلك لخفائها ودرقتها غالبا او لعدم الوثوق

بنهاة السامع وتنبيهه او لاشتباه فيها .

فان قلت ان هذا يقتضى ان يكون اللفظ اقوى من القرنية العقلية
فيخالف ما سبق من ان العقل اقوى الدليلين .

قلت ان ذلك بالنسبة الى بعض السامعين وهذا بالنسبة الى بعض
اخر او ان ذلك بالنسبة الى بعض القرائن وهذا بالنسبة الى بعض ائرو
الى ذلك اشرنا بقولنا غالبا .

وقد يجاب بان ما سبق بحسب التخيل او بالنظر الى ذات اللفظ
وهذا بحسب الحقيقة وبالنظر الى القرنية واللفظ معا .

(او التنبيه على غباوة السامع) اى تنبيه الحاضرين السامعين
على غباوة السامع المقصود بالاسماع وبعبارة اخرى يذكر المسند اليه
مع العلم بان السامع يفهمه وان لم يذكر لوجود القرنية عليه وذلك
لاجل تنبيه الحاضرين على غباوة السامع حتى يعرفوه ويطلعوا على
حاله او لاجل اهانتهم وتحقيره فيقال في جواب كيف زيد :
زيد دنف بذكر المسند اليه تنبيهها على ان السامع غيب لا يتبين ان
يكون الخطاب منه الا بذكر المسند اليه وان كان في السؤال قرنية
دالة عليه يفهمه السامع منها لكونه غير غافل عنها .

(او لزيادة الايضاح) اى ايضاح المسند اليه وانكشافه لفهم السامع
(والتقريب) اى تقرير المسند اليه وتشبيهه في نفس السامع (ومنه)
اى من ذكر المسند اليه لزيادة الايضاح والتقريب .

قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم (واولئك هم المفلحون)
الشاهد في اسم الاشارة الثانية كما اشار اليه بقوله (بتكرير اسم

الإشارة (حيث لم يجعل هم المفلحون خبراً بعد خبر عن اسم الإشارة الأولى (تنبيهاً على أنهم) أي المتقين (كما ثبت لهم الأثر) أي العلامة أو المكرمة والفضيلة (بالهدى) في دار الدنيا (فرى) أي الأثر (ثابتة لهم) أي للمتقين (بالفلاح) في دار الآخرة والمعنى الأول للأثر أول بقرينة قوله (فجعل كل) واحدة من الأثرين (في تميزهم) أي المتقين (بهاً أي بكل واحدة من الأثرين (عن غيرهم بالمثابة) أي بالمسكاة والمنزلة (التي أو انقردت) كل واحدة من الأثرين (كفت) أي كافية حال كونها (مميزة) للمتقين عن غيرهم (على حبالها) أي على انفرادها والحاصل أن تكرير اسم الإشارة أعني أولئك أفاد ثبوت الأثر لهم أي المتقين بكل واحد من الهدى والفلاح مميزاً لهم عن غيرهم أي الفاسقين الكافرين ولو لم يكرر اسم الإشارة وجعل هم المفلحون خبراً ثانياً لاسم الإشارة الأول لاحتل امتيازهم بمجموع الأثرين وبكل واحدة منهما فيحصل الأجمال فينفوت المقصود أعني الإيضاح الحاصل بالنكرير ويأتي الكلام في الآية أيضاً في بحث تعريف المسند إليه باسم الإشارة إنشاء الله تعالى .

(أر اظهر تعظيمه) أي المسند إليه (أو) اظهر (اهانتها) اظهر الفبرك بذكره أو (اظهر) استلذاذه (أي استلذاذ المتكلم بذكر المسند إليه .

وليعلم أن ما ذكر في هذه الصور الأربع إنما هو فيما إذا كان لفظ المسند إليه مفيداً لذلك فالأول كقولك العالم في الدار والثاني

كقوله الجاهل فيها والثالث كقولنا الله ثقتي ورجائي في اتمام الكتاب والرابع كما اذا قيل مثلا ابنة فلان بالباب فتقول نعم بنت فلان بالباب وعن هنا قيل .

اعد ذكر نعمان فان ذكره هو المسك ما كررته يتخوع .
فلولا قصد هذه الامور لكانت القرنية كافية في الدلالة على المسند اليه كما هو المفروض في المقام فذكره لافادة ما هو المقصود اعني هذه الامور .

(او بسط الكلام) والاطناب فيه بذكر المسند اليه ولو كانت القرنية الخاصة بالدالة عليه موجودة في المقام وذلك حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع (اي اسماعه) مطلوبا للمتكلم لعظمته (اي السامع) وشرفه نحو (وما تلك بيمينك يا موسى) قال هي عصاي) اتوكؤ عليها واهش بها علي غمي ولي فيها مارب اخرى .

والشاهد في هي عصاي اذ كان يكفى في الجواب لولا قصد بسط الكلام مع الله جل جلاله ان يقول عصا لان السؤال عن الجنس فزاد بنى الله موسى على نبينا واله افضل الصلوة والسلام المبتهد والاضافة والافصاف للبسط المذكور .

(ولهذا يطال الكلام مع الاحياء ويجوز ان تكون حيث) في المتن (مستعاراً للزمان) وان كان معناه الحقيقي كما اثير اليه المكان قال في المصباح حيث ظرف مكان ، يضاف الى الجملة وهي مبنية على الضم وبنو تميم ينصبون اذا كانت في موضع نصب اقضى (وقد يكون

وسط الكلام في مقام الافتخار والابتناج (اى اظهار الفرح والسرور
(وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة) للحال والمقام (كما يقال من
فيك فنقول) مفتخرا او مبتهجا (نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد
بن عبدالله (ص) الى غير ذلك من الاوصاف) التى له (ص)
كنهاتم النبين وسيد المرسلين اشرف خاق الله العربى المدينى .
بلغ العلمى بكماله كشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله
صلوا عليه وآله .

(وقد يذكر المسند اليه للنمويل) اى التخويف وذلك اذا كان
اسم المسند اليه مفيدا للنمويل كقولهم امير المؤمنين يارك بكذا
تمويلا للمخاطب بذكر الامير باسم الامارة للمؤمنين ليمتثل امره .
(او) يذكر المسند اليه لاطهار (التعجب) نحو الصبي يقاوم
الاسد اذ لا شك ان منشاء التعجب مقاومة للاسد لكن في ذكره اعظم
التعجب من ذلك .

(او الاشهاد في قضية) كان يقال لمن هو حاضر في مجلس البيع
زيد باع داره بالف دينار لعمرى فبذكر المسند اليه اعنى زيدا لاجل
ان يكون متعينا فلا يقع التباس ولا يجد الشاهد سبيلا للانكار اذا
اريد منه الشهادة .

(او التسجيل على السامع) اى كتابة الحكم عليه بين يدي
الحاكم فيقول الكاتب زيد باع داره بالف ثم يكتبه في ديوان الحكم
(حتى لا يكون له) اى للسامع (سبيل الى الانكار) وقد مثل
بعضهم لذلك بما اذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل اقر هذا على

نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا اقر على نفسه بكذا فيذكر
المسند اليه لنلا يجد المشهود عليه سبيلا الى الانكار بان يقول للمحاكم
عند التسجيل انما فهم الشاهد انك اشرت الى غيري فاجاب ولذلك لم
انكر ولم اطلب الاعذار فيه (هذا الذي ذكر من قوله فلكونه الاصل
الى قول الشارح حتى لا يكون له سبيل الى الانكار) كله مع قيام
القرينة (على المحذوف اذ لو فقدت في شيء من الصور المذكورة
لكان ذكر المسند اليه واجبا لانتفاء شرط الحذف اذ قد تقدم ان
الحذف يقتصر الى امرين احدهما وجود القرائن فلا وجه لجمل هذه
الامور مقتضيا للذكر بل المقتضى حينئذ هو عدمها كما يصرح بعينه
هذا (ومما حمله المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام بالنسبة
الى كل مسند اليه) اي ان يكون الخبر صالحا لان ينسب الى كل
واحد من الاشخاص المتعددة (والمراد تخصيصه) اي الخبر (بمعنى)
اي بشخص معين (نحو زيد قام ومرو ذهب وخالد في الدار) فان
الاخبار في هذه الامثلة سالحة لان ينسب الى كل من يمكن صدورها
عنه ولكن المراد تخصيص كل واحد منها بشخص معين وهو زيد
في الاول ومرو في الثاني وخالد في الثالث فوجب ذكر المسند اليه
في كل واحد من هذه الامثلة الثلاث ليعين المراد .

(واعترض المصنف عليه) اي على السكاكي (بانه ان قامت
قرينة) خاصة (تدل عليه) اي على الشخص المعين الذي هو المراد
(ان حذف) ذلك الشخص المراد (فعموم الخبر واردة تخصيصه
بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره) اي المسند اليه اي الشخص المراد

بل لا يحتاج الى ذكره لوجود القرنية الخاصة الدالة عليه كما هو المفروض .

(بل لابد) في الحذف حينئذ من (ان ينضم اليهما) اى كون الخبر عام النسبة واردة تخصيصه بمعين (امر ثالث كالتيرك والاستلذاذ ونحو ذلك) من الامور المذكورة انما (ليترجح) بهذه الضميمة (الذكر على الحذف) هذا كله فيما اذا قامت القرنية (وان لم تقم قرنية) والقولى المسند اليه اى الشخص المعين المراد تخصيص الخبر به (كان ذكره) اى المسند اليه حينئذ (واجبا لانتفاء شرط الحذف) ايعنى القرنية (لا لانتفاء عموم النسبة) واردة التخصيص (وجوابه) اى جواب اعتراض المصنف انا نختار الثانى اى عدم قيام القرنية بدعوى ان (عموم النسبة واردة التخصيص) بمعين (تفصيل) وبيان (لانتفاء القرنية وتحقيق له) بمعنى انه اذا اجتمع الامر ان اى عموم النسبة واردة التخصيص يكشف هذا الاجتماع عن انه لا قرنية هنا فيكون ذكره واجبا فكلام المفتاح حق لا غبار عليه (لانه) اى الخبر (اذا لم يكن عام النسبة) الى كل احد (نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله جل جلاله) لوجود القرنية العقلية الدالة على انه لا خالق الا الله فاطر السموات والارض (وان كان) الخبر (عام النسبة ولم يرد تخصيصه) بمعين (نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه) من هذا الكلام (ان المراد كل احد) خير من هذا الفاسق (ولا نعنى بالقرنية سوى ما يدل على المراد) والبدال على المراد موجود في الصورتين كما بينا والا

فمن أين عرفنا ان المراد في الصورة الاولى هو الله تعالى وفي الثانية كل واحد .

(وقيل مراده) اى مراد المصنف من الاعتراض انه ان لم تقم قرينة (فيكون ذكره) اى المسند اليه (واجبا لارجحها) فعموم النسبة واردة التخصيص لا يكونان من اقسام المقتضى (و) ذلك لان (المقتضى) في اصطلاح هذا العلم (ما يكون مرجحا لاموجبا او) مراده انه اذا لم تقم قرينة (فيكون ذكره) اى ذكر المسند اليه (واجبا فلا يكون) الذكر (مقتضى الحال) فعلى كلا الاحتمالين لاتكون مسألة عموم النسبة واردة التخصيص من مباحث هذا العلم لانه كما تقدم علم يعرف به احوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضى الحال .

(والجواب) اى جواب كلا الاحتمالين (ان المقتضى) في اصطلاح هذا العلم (اعم من الموجب والمرجح) هذا جواب الاحتمال الاول (و) اما جواب الاحتمال الثانى فهو قوله (لانسلم المناقاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال المذكورة في مباحث هذا العلم (بهذه المناقاة) أى مما هو واجب كحذف المسند اليه في الرفع على المدح او الذم او الترحم فليكن الذكر فيما نحن فيه ايضا كذلك .

(فائدة) اعلم انه ليس الغرض من بيان النكات في بابى الحذف والذكر بل في باب من ابواب هذا الفن الاستيعاب والحصار لان النكات المقتضية للاعتبارات المناسبة للمقام والحال ليست سماعية بل المدار فيها

الذوق السليم والفهم المستقيم فكل نكته عدما الذوق والفهم مقتضيا
لاعتبار ما مناسب للمحال والمقام يعمل بها وان لم يذكرها اهل هذا
اللفظ .

(اما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة) اى ايراده في الكلام
معرفة لاجمله معرفة لان ذلك وظيفة الواضع بخلاف ايراده معرفة
فانه وظيفة البليغ المستعمل للفظ .

(وهو) اى المعرفة والتذكير باعتبار الخبر (ماوضع ليستعمل
في شيء بعينه) هذا مأخوذ من كلام ابن الحاجب مع تصحيح من
نجم الائمة فانه قال المعرفة ماوضع لشيء بعينه فقال الجاهل اى
بذاته المدة بعينه المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشى مقيدا
بهذه المعلوماتية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخيشية فهو النكرة فقوله ماوضع
لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة .

وقال نجم الائمة معنى قوله (اى ابن الحاجب) بعينه احتراز
عن التكررات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا
اذ لو اراد ذلك لم يدخل في عدة الا الاعلام اذا الضمائر والمبهمات
وذو اللام والمضى الى احدهما يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى
ماوضع ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد قصود الواضع كما في الاعلام
اولا كما في غيرها ولو قال ماوضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل
ذاللام موضوعا كالرجل والفرس وان كان مر كبا للمسامر في حد الاسم ان المركبات
ايضا موضوعة بالتاويل الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم

استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما دخل عليه وضع
الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب
لقتنهما لانهما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم
رجلا وبش رجلا والحق انه منكر .

ولا يعترض على هذا الحد بالضمير للراجع الى نكرة مختصة قبل
بحكم من الاحكام نحو جائئني رجل فضربته لان هذا للضمير لهذا
الرجل الجائئ دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في نحو جائئني
رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما
في ربه رجلا لانه لم يختص المنكر المعهود اليه بحكم اولا انتهى واما
قوله (وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية)
فهو مأخوذ من كلام نجم اللائمة مع تغيير ما .
فانه قال والاصرح في رسم المعرفة ان يقال (ماشير به الى خارج
مختص اشارة وضعية .

فيدخل فيه جميع الضماير وان عادت الى نكرات والمعرف باللام
العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان المعهود اليه او المعهود
مخصوصة قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان
منكر او اما ان لم يختص المعهود اليه بشيء قبل نحو ارجل قائم
ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجبيء البحث فيه في باب كان
ونحوربه رجلا ونعم رجلا وبش رجلا ويا لها قعة ورب رجلا واخيه
فالضمائر كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص الرجوع اليه بحكم ولو
قلت رب رجل كريم واخيه لم يجوز وكذا كل شاة سوداء وسخلتها

بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلى اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جائي زجل تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للإشارة الى مختص بل اختص في هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقبت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقى اذ ليس فيه اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه .

ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسة الامن سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فاولم نقل الى خارج لدخل في الحد جميع الاسماء معارفها ونكراتها انتهى وانما نقلنا كلامه لانه بطوله يفيد في المباحث الاتية ايضا .

(و) انما (قدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس) اي الاصل فيه التنكير قيل وانما كان الاصل في المسند اليه التعريف لانه محكوم عليه والمحكم على المجهول غير مفيد فلا بد من ان يكون معرفة وايضا العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك للشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك

الشيء لامتناع الحكم على مالا يعلم بوجه من الوجوه هذا ولكن
سيأتي في بحث تنكير المسند المناقشة في ذلك فانظر .
واما كون الاصل في المسند التنكير فلانه محكوم به والحكم بالمعلوم
كالنار حادة لا يغيد فلا بد من ان يكون المقصود من الكلام اثبات شيء
مجهول لشيء معلوم مغين هذا ولكن سيأتي المناقشة في ذلك ايضا في
الموضع المذكور .

وقبل انما قدم التعريف لانه وجودي والتفكير عدمي وقيل لان
المعرف اعم من المنكر فقدم عليه والمراد به ان المنكر يدل على الحقيقة
بقيد القلة او الكثرة او غير ذلك كالتحقيق والتنظيم ونحوهما مما
سيأتي في بحث تنكير المسند اليه والمعرف يدل على الحقيقة لا بقيد
او المراد ان المعرفة عام اذا دخلته ال على ما سيأتي في المعرفة باللام
او الاضافة بخلاف النكرة في الاثبات كما هو واضح فتأمل جيدا .
وكيف كان (فتعريف) اي المسند اليه (افادة) المتكلم (المخاطب
اتم فائدة وذلك لان الغرض كما مر) في اول الباب الاول (هي)
اي الغرض والتأنيث باعتبار الخبر وهو قوله (افادة) المتكلم (المخاطب)
اما (الحكم اولاهمه وهو) اي اللازم (ايضا حكم لان المتكلم كما
يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين) اي المسند اليه والمسند
(يحكم) في الثاني اي حين افادة لازم الحكم (بانه) اي المتكلم
(عالم بوقوع النسبة) بين الطرفين نحو قد حفظت النوراة وقد مر
بيانه مستوفي هناك (ولا شك ان احتمال تحقق الحكم) في كلتا
الصورتين (متى كان ابعد) كما في قولك زيد حافظ للنوراة (كانت

الفائدة في الاعلام به) اي بذلك الحكم الا بعد (اقوي) واتم
(وكلما ازداد المسند اليه والمسند تخصصا ازداد الحكم بعدا) من
الذهن وكلما ازداد المسند اليه والمسند عموما ازداد الحكم قربا من
الذهن حتى يصل بالقرب الى حد لا فائدة في الاخبار به كما في
قولك النار حارة فالمدار والمناط في قوة الفائدة وضعفها هو البعد من
الذهن وقربه منه (كما ترى في قولك شيء ماموجود) هذا مثال
لما هو قريب من الذهن لعموم المسند اليه والمسند فيه وذلك واضح
(وقولك زيد حافظ للتوراة) هذا مثال لما هو بعيد من الذهن
لانتصاص المسند اليه لكونه شخصا معيناً وكذلك المسند لكونه من
افعال النصوص (فائده) ازداد من الزيادة اصله ازتيد قلبت الاء
دالا والياء ألفا كما اشار اليه ابن مالك في قوله

طانا افعال رد اثر مطابق في ادان وازداد وادكر دالا يفي

(وفادته اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص
والنكرة وان يمكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه) اي في
ذلك الوصف (غيره) كقولك اعبد الها خلق السماء والارض (الشاهد
في الها حيث تخصص بوصف لا يشاركه فيه غيره وذلك الوصف كونه
خالق السماء والارض (و) كقولك (لقيت رجلا سلم عليك اليوم
وحده قبل كل احد) الشاهد في رجلا حيث تخصص بوصف لا يشاركه
فيه غيره وذلك الوصف التسليم عليك بالقيود المذكورة ولا يذهب عليك
ان المثالين ليسا من المسند اليه وذلك واضح .
(لكه) اي تخصيص الفكرة بالوصف المذكور (لا يكون في قوة تخصيص

المعرفة لانه وضعى بخلاف تخصيص النكرة) لانه عارضى حصل بالاستعمال والتقييد حينه .

(ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة) وتلك الوجوه عند الجمهور ستة كما قال الشاعر بالفارسية .

معارف شش بود مضمراضافة علم ذو اللام موصول اشارة
ووجه الانحصار فيها ان التعيين في لفظ المعرفة اما ان يفيد
نفس اللفظ وجوهرة وهو العلم كما قال ابن مالك .

اسم يعين المسمى مطلقا علمه كجعفر وخرنقا

او يفيد حرف وهو ذو اللام او تفيد القرنية في الكلام وهو
المضمر او تفيد اشارة الحسية الى نفسه وهو اسم الاشارة او تفيد
الاشارة العقلية الى نسبة معهودة معلومة السامع وتلك النسبة ان كانت
خبرية فهو الموصول والا فهو المضاف الى احد الخمسة (يتعلق بها)
اي بتلك الوجوه (اغراض مختلفة اشار اليها) اى الى الاغراض او
الى الوجوه (بقوله لان المقام للتكلم او الخطاب او الفية) فاذا
قيل مثلا من اكرم زيدا وكنت انت المكرم له فنقول انا ولا نقول
فلان وان كان المكرم له المخاطب قلت انت واذا كان المكرم له
عمرا للغائب وكان قد تقدم له ذكر قلت هو فالحاصل انه اذا كان
المقام للتكلم والخطاب او الفية لا يشعر بذلك الا الضمير الموضوع
لذلك وهذا لا ينافي كون الاسم الظاهر ايضا شعرا بذلك لانه ليس
نصافي ذلك فنقول الخليفة امير المؤمنين امريكذا يحتمل المتكلم ويحتمل
الاخبار عن غيره فليس نصافي ذلك بخلاف انا امرت بكذا فانه نصافي ذلك .

والحاصل ان المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث انه متكلم وعن المخاطب من حيث انه مخاطب ومن الغائب من حيث انه غائب فلا يرد ان مقام التكلم ثابت في قول الخليفة امير المؤمنين امر بكذا مع عدم الاضمار وان الخطاب اعنى توجيه الكلام الى العاشر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول في حضرة جماعة كلاما لا مخاطب به واحدا منها وان الغيبة وهي كون الشيء غير متكلم ولا مخاطب لا تستدعى الاضمار لان الاسم الظاهر كما ياتى في بحث الالتفات في حكم الغائب (وقدم) المصنف (المضمرة لكونه اعرف المعارف) ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام والمضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمرة في رتبة العلم هذا عند الجمهور :

وقال الكوفيون ان الاعرف العلم ثم المضمرة ثم اسم الاشارة والموصول ثم ذو اللام واما المضاف فتحكمه حكم ماضيف اليه وهنا اقوال اخر لا فائدة مهمة في ايرادها وسيأتى في اول بحث تعريف المسند اليه كلام مناسب للمقام فانتظر .

واعرف المضمرة المضمرة المتكلم ثم المخاطب قال الرضى وانما كان المتكلم اعرف لانه ربما يدخل الالتباس في المخاطب بخلاف المتكلم .

(واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان) نحو رأيت وترى (او كثيرا) نحو رايتما ورايتم وتريان وترون وذلك (لان وضع المعارف) كما تقدم اتقا (على ان تستعمل لمعين مع ان الخطاب) في اللغة (هو توجيه الكلام الى) سامع (حاضر فيكون معينا)

وهو الاصل (وقد يترك) الاصل (اى الخطاب مع معين) ليتوجه الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب (اى كل من يصلح ان يكون مخاطبا) على سبيل البدل نحو قوله تعالى ولو ترى اذا المجرمون فاكسوا رؤسهم عند ربهم .

قال في الكشف يجوز ان يكون لو ترى خطابا لرسول (ص) وفيه وجهان ان يراد به التمنى كانه قال وابتك ترى كقوله (ص) للمغيرة لو نظرت اليها والتمنى لرسول الله كما كان الترجى له (ص) في لعلمهم يهتدون لانه (ص) تجرع منهم الفصص ومن عداوتهم واضرارهم فجعل الله له تمنى ان يراهم على تلك الصفة الفظيعة من الحياء والخزى والغم ليشمت بهم وان تكون لو الامتناعية قد حذف جوابها وهو ارايت امرا فظيما او ارايت اسوء حال ترى (ثم قل) ويجوز ان يخاطب به كل واحد كما تقول فلان لئيم ان اكرمه اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد به مخاطبا بعينه فكذلك قامت ان اكرم وان احسن اليه

ولو واذا كلاهما للمضى وانما جاز ذلك لان المترقب من الله بمنزلة الموجود المقطوع به في تحققه انتهى والى حاصل وجه الكشف يشير بقوله (لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تظهير حال المجرمين) اى تقبيح حالهم وشدتها .

قال في المصباح فتابع الامر فظاعة جاوز الحد في القبح فهو فظيع وافظع افظعا فهو منقطع مثله وانقطع الرجل بالبناء للمفعول نزل به امر شديد انتهى .

(تناهت حالهم الفظيعة في الظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لاهل
المحشر الى حيث يمتنع خفائها فلا يختص بها) اي بحالهم الفظيعة
(رؤيـة راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص بهـاى بهذا الخطاب)
اي بقوله لو ترى (مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه
الرؤيـة فله مدخل في هذا الخطاب (و) وجد (في بعض النسخ)
مكان قوله فلا يختص به بتذكير الضمير (فلا يختص بها) بتأنيث
الضمير (اي برؤيـة حالهم مخاطب) فالضمير المؤنث راجع الى حالهم
الفظيعة على تقدير مضاف وهو الرؤيـة اما قبل لفظة الحال او بعد الباء
في بها (او بحالهم رؤيـة مخاطب) فالضمير المؤنث ايضا راجع الى
حالهم الفظيعة لكن (على حذف مضاف) وهو الرؤيـة ايضا لكن قبل
لفظة مخاطب .

(قال في الايضاح وقد يترك) الاصل اي الخطاب مع معين
ليتوجه (الى غير معين نحو قوله) (فلان لثيم ان اكرمه
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد) بالخطاب الخ (مخاطبا
بمعينه اي مخاطبا معيناً) بل تريد (الفعل المبني للمفعول اي) ان
اكرم او احسن اليه فتخرج) اي قولك اكرمه الخ (في صورة
الخطاب) لفظا لا معنى وذلك لانك لا تريد مخاطبا معيناً (ليفيد
العموم) اي ليشمل كل من يمكن منه الرؤيـة (وهو) اي اخراج
الكلام في صورة الخطاب لفظا لا معنى ليفيد العموم (في القرآن كثير
نحو ولو ترى الآية) حيث (اخرج) هذا الفعل اعني ترى (في
صورة الخطاب) لفظا فقط وانما يحمل على هذا اي صورة الخطاب

لفظاً فقط (لما اريد العموم) اي لارادة العموم (فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطباً بعينه . كما اشرنا نحن الى ذلك (لا بقوله فنخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى) حيثئذ اذا الخطاب مشعر بالتعيين والخصوص لا العموم فيلزم تعليل الشيء بما يتأقبه فتأمل جيداً .

(وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اي يحتمل على هذا اي عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك) اي بما قلنا في متعلق التعليلين (لفظ المفتاح) حيث قال وانه في القرآن كثير لحمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم على العموم قصد الى تفضيع حال المجرمين .

(وبالعلمية اي تعريف المسند اليه بايراده علماً وهو) اي العلم اسماً كان او لقباً او كنية (ماوضع لشيء مع جميع شخصاته) التي تمنع من وقوع الشراكة فيه .

والمراد بتلك الشخصات امارات الشخص وعلاماته المميزة له من غيره من الاعراض والصفات كالكم والكيف لانها امارات وعلامات يعرف بها الشخص ويتميز عما عداه فتبدل الشخصات لا يوجب تبدل الشخص .

واعترض بان التعريف لا يصدق فيما اذا اسمى الاب واده الذي لم يره فانه حيثئذ لم يطلع على جميع شخصاته والذي يتعقله حين التسمية من اماراته وعلاماته امور كلية لا تفيد تشخصه لان ضم كلى وهو ما تعقله من الامارات والاصناف الى كلى اخر وهو الذات لا يفيد

تشخصه وتعيّنه .

واجيب بانه لا يتعين في الوضع لشيء مع مشخصاته ملاحظة المشخصات بالوجه الجزئي بل يكفي ملاحظتها بوجه كلى ينحصر في ذلك الجزئي وحاصله ان معرفة المشخصات ولو اجمالا بوجه عام تكفى في وضع العلم ونظير ذلك ما قيل في وجه كون لفظ الله علما .

واعترض ايضا بان هذا التعريف غير صادق على علم الجنس لانه موضوع للماهية ولا مشخصات لها اذ لا وجود لها في الخارج حتى يكون لها مشخصات وحيث فلا يصدق عليه انه وضع لشيء مع جميع مشخصاته .

واجيب عن ذلك بان التعريف لما علميته حقيقية وهو علم الشخص بخلاف علم الجنس فانه علميته حكمية حتى صرح النجاة بان عامية الجنس انما تعتبر عند الضرورة ولاحكام لفظية كما قال في الالفيه .

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم قيل ويمكن ان يجعل التعريف شاملا لعلم الجنس بان يراد بالمشخصات المشخصات الخارجية بالنسبة لعلم الشخص والذهنية بالنسبة لعلم الجنس وهذا اولى ويظهر وجهه من المباحث الالية .

واما اسماء الكتب فقيل انها وضعت للمقدر المشترك بين النسخ او ما وجد منها فعليه ليست باعلام وقيل انها وضعت للنقوش الاولى وهي نسخة المصنف ويكون الاطلاق على غيرها من باب تعدد الوضع فعليه تدخل في الاعلام المشتركة .

واما اسماء العلوم فلنكتف بما حققه بعض المتأخرين على قول

صاحب القوانين ان قولنا اصول الفقه علم لهذا العلم وهذا نصه الظاهر انه يريد بالعلمية هنا نحو ما في كلام النحاة من ان الرفع علم للفاعلية اى علامة للفاعلية بناء على ان كل اسم علامة لمسماه لا ما هو من قبيل علم الشخص والالام يصح تحديد مسماء بظابط ان الجزئى الحقيقية لا يعرف ولا يعرف به وعلم الشخص ما كان مسماه جزئيا ولا ما هو من قبيل علم الجنس كما يظهر وجهه بملاحظ نظائره من اسامى سائر العلوم التى يصح اطلاق العلمية على جميعها حيث لا يعامل معها معاملة المعارف بل يعامل معها معاملة النكرات من صحة الاضافة ودخول لام التعريف وغير ذلك ويمكن الفرق بين ما عبر عن جنس تعريفه بالمعرفة فيكون من قبيل علم الجنس كالفقه واصول الفقه وما عبر عن جنس تعريفه بالنكرة فيكون من قبيل اسم الجنس كالنحو والمطبق .

ولكن يا اباة صحة دخول لام التعريف على الجميع ولا ينتقض ذلك باصول الفقه حيث لا يصح اضافته ولا دخول لام التعريف عليه بالنسبة الى معناه العلمى لانه من جهة وجود المانع وهو الاضافة الموجودة فية الحاصلة باعتبار المعنى اللفوى المنقول منه لامن جهة فقد المقضى وهو قبول معناه التعريف بواسطة الاداة او الاضافة فليتدبر انتهى .

فتمحصل من جميع ما حققنا لك ان العلم وضع للشيء وهو الذات بضميمة الشخصات فالشخصات جزء من الموضوع له لانها ارزائد على الموضوع له بحيث يكون الموضوع له الشيء والشخصات حاصلة بطريق التبع . فان قلت هذا يقتضى ان يكون استعمال العلم مجازا عند تبدل الشخصات لان صفات الطفولية مثلا الحاصلة عند الوضع تزول عند الكبر والشخيوخة

كصغر الاعضاء ، وعدم النطق وعدم التمييز فان كلها تزول عند الكبر والشيخوخة مع ان استعمال العلم بعد زوالها حقيقة اجماعا .

قلنا ان المراد بالمشخصات هي المشتركة بين جميع احواله التي يتحقق بها جزئيتها وتمنع من وقوع الشراكة فيه كما وجود الخارجى والحياة واللون المخصوص وامثالها ولا شك انها صفات ومشخصات لازمة له في جميع الاحوال فهي المعتبرة في الوضع دون غيرها مما يتبدل .

والحاصل ان المراد بالمشخصات المعتبرة جزء للموضوع له الصفات والعوارض اللازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم للذات ولا تحصل للذات الا بها .

وليعلم ان الاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه كما قال .

وقد يصير علما بالغلبة مضاف او مصحوب ال كالعقبة داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضح معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك قال في الفوائن في القانون الثانى وفي معنى الوضع استعمال اللفظ في شيء مع القرنية مكررا الى ان يستغنى من القرنية فيصير حقيقة انتهى .

(وقدمها) اى العلمية (على بقية المعارف لانها اعرف منها) لانها يعين المسمى بتقس اللفظ بخلاف البقية لانها تعينه اما بقيد لفظى وهو الصلة وال والمضاف اليه اوبقيد معنوى وهو الاشارة فتأمل .
(لاحضاره اى المسند اليه) لا يذهب عليك ان في الكلام نوع

استخدام لان الضمير في قوله لاحضاره لمعنى المسند اليه ومدلوله والمعرف بالعلمية لفظه اللام الا ان يقال ان الكلام على حذف مضاف اى لاحضار مدلوله (بعينه اى بشخصه) اورد على ذلك بان الاحضار بعينه لا يأتى في المثال الا تى اعنى قل هو الله احد فان المعنى الذي وضع له لفظ الجلالة لا يأتى حضوره في ذهن السامع بعينه لعدم العلم بذاته والاحاطة بجميع صفاته .

واجيب عن ذلك بان المراد بالاحضار بعينه ما يتناول احضاره بوجه جزئى كاحضاره بذاته مشخصاته .

او بوجه كلي ينحصر فيه فالاول كزيد والثانى كلفظ الجلالة فانه معناه يستحضر بوجه كلي منحصر فيه تعالى وتقدس ككونه واجب الوجود الخالق للعالم وكأنه الى ذلك اشار بقوله (بحيث يكون متميزا عن جميع ماعداء) فالمدار في حضوره في الذهن بعينه على صيرورته متميزا عند السامع عن جميع ماعداء ولو بملاحظة خاصة مساوية له بحيث يمنع اشتراكه بين كثيرين فعليه يمكن احضاره تعالى وتقدس بعينه في ذهن السامع والمراد بالاحضار في الذهن النفاته اليه جل جلاله وتوجهه اليه ولا شك ان السامع اذا سمع لفظ الجلالة يتوجه ذهنه اليه جل جلاله .

(واحترز به اى بقوله بعينه) عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جائئى فانه لا يفهم منه الا رجل متصف بالعلم فيحتمل ان يكون هو زيدا او غيره واعترض بان الاحضار بعينه قد يحصل باسم الجنس كما اذا لم يكن في البلاد الا عالم واحد واجيب بان المراد الاحضار

من حيث الوضع والاحضار في المثال في الفرض المذكور عارضى لانه بسبب الانحصار لامن حيث الوضع وليعلم ان الشاهد في رجل وانما اتى بهالم لاجل صفة الابتداء بالنكرة فلا تغفل (في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به) اى بقوله ابتداء (عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب) لان الاحضار به انما يكون بسبب تقدم المرجع لفظا او معنى او حكما فلا يكون الاحضار فيه اول مرة (نحو جاء زيد وهو راكب) فاحضار المسند اعنى مدلول هو انما يكون بسبب ذكر ما يعود اليه اعنى زيد اولا (باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع) :

قال الرضى عند قول ابن الحاجب العلم ماوضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لتطلق على اى معين يراد بخلاف العلم فان واضعه لم يضعه الا لمسمى معين ولا نظره الى تناوله معيناً اخر كما كان في سائر المعارف ثم قال قوله بوضع واحد متعلق بمتناول اى لايتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فنما يتناول بوضع اخر اى بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمى شخص بزيد ثم يسمى به شخص اخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين لكن تناوله المعين الثانى بوضع اخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما ذكر قوله بوضع واحد لكلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم انتهى (واحترز به) اى بقوله باسم مختص به (عن احضاره بضمير المتكلم)

نحو اذا ضربت (و) ضمير (المخاطب) نحو انت ضربت (واسم
الاشارة) نحو هذا ضرب زيد (والموصول) نحو الذي اكرم زيدا جاء
(والمعرف بلام العهد) نحو وليس الذكر كالانثى (والاضافة) نحو
قال ابن عباس (فانه يمكن احضاره) اى المسند اليه (بعينه ابتداء
بكل واحد منها) كما عرفت في الامثلة (لكن ليس شيء منها بمسند
اليه معين) لانها كما نقلنا عن الرضى انما وضعت لتطلق على اى معين
يراد بخلاف العلم فانه لم يوضع الا لسمى معين وهذا الفرق متشابه
الوضع فيهما ويأتى بيانه في آخر المبحث .

(فان قيل هذا القيد) اى قوله باسم مختص به (مفعول عن الاولين)
اى قوله بعينه وابتداء (لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا
العلم) فيخرج به كل ماخرج بالاولين فذكرهما لغو غير محتاج اليه
(قلنا) لانسلم ان ذكر القيود هنا للاحتراز ولتحقيق مقام العملية
بل المقصود من ذكرها ايضاح المقام وتأكيد كمالها يأتى في بحث وصف
المسند اليه نحو زيد القاجر وامس الدابر والى ما ذكرها اشار بلفظة
بعد في قوله (بعد التسليم ان ذكر القيود) الثلاثة اعنى بعينه وابتداء
واسم مختص به كلها (انما هو) اى ذكر القيود (لتحقيق مقام العلمية)
والاحتراز عن غير ذلك المقام والمراد بمقام العلمية الامر الذى يتضمن تعريف
المسند اليه بالعلمية (فلا باس بان يقع فيها) اى في القيود (ما) اى
قيد (يصح به) اى بذلك القيد (الاحتراز عن الجميع) اى عن جميع
ما اريد الاحتراز عنه فلا مانع من كون بقية القيود للنوضوح وللتأكيد
لا للاحتراز (كما في التعريفات) الاخر .

قال بعض المحققين في حاشية شرح المطالع في بحث ختم اللاتعريف
عند قول الشارح وهو القيد المستدرك ما هذا نصه اشارة بقوله وهو
القيد المستدرك الى بطلان ما اشتهر من بان كل قيد في الحد لابد ان
يحترز به عن شيء والا كان مستدركا فانه باطل قطعا لانهم يوردون
في التعريفات فصولا متساوية وخواص كذلك انتهى .

فتمحصل مما ذكرنا انه يضح ان يكون كل واحد من القيد الثلاثة
للاحتراز عن الجميع ولامانع في ذلك .

(لا يقال ان قوله ابتداء) لا يصح الاحتراز به عن الجميع لانه
(احتراز عن المضمرة الغائب والمعرف بلام العهد والموصول) فقط
فيحتاج اخراج غير هذه الثلاثة الى قوله باسم مخصص به (لانا نقول
هذا) اي اختصاص الاحتراز بقوله ابتداء بهذه الثلاثة (موقوف على
ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضار الا
يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء اخر من تقدم الذكر ونحوه)
يعنى الصلة ولام التعريف والتكلم والخطاب والاشارة والاضافة (واو
اريد ذلك) اي كون معنى قوله ابتداء بنفس لفظه فحينئذ يكون
هذا بعينه معنى قوله باسم مخصص به وبعد الماتيا والتي يكون (قوله
ابتداء) احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص (ابتداء
بالاحتراز عن (ماذكر) يعنى المعارف الثلاث (جهة) صحة (لان
اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه) من المعارف (انما وضع
ليستعمل في معين) اي معين كان فلا يختص لفظه بمعين خاص عند
الوضع فتأمل .

(فائدة) اللتيا تصير التي قال السيوطي خالفوا بها تصغير المعرب في بقاء اولها على حركته الأصلية والنعويض من ضمه الفا مزيدة في اخرها اذا عرفت ذلك فاعلم ان اللتيا والتي مثل والاسل فيهما ان رجلا تزوج قصيرة صببية الخلفة فقاسى عنها شدائد فطلقها فتزوج طويلة فقاسى منها اضعاف ذلك فطلقها وقال بعد اللتيا والتي لا اتزوج ابدا ثم صارت مثلا وكفى بها من الشدائد المتعاقبة .

(فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه) اي ابتداء (اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره اي المسند اليه) في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف فانها لاتفيد اول زمان ذكرها الامفوماتها الكلية (لان لفظة هذا مثلا لاتفيد اول زمان ذكرها الا كلى المفرد المذكور المشار اليه) وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام كتقدم الذكر في ضمير الغائب (والاشارة) بالبدا والمحاجب ونحوهما في اسماء الاشارة (والعلم بالصلة) في الموصول (و) العلم با (لنسبة) في المضاف (ونحو ذلك) كالكلام والخطاب في ضمير المتكلم والمخاطب وكالمعموديه في المعرف باللام (ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا) من كون كل واحد من القيود الثلاثة للاحتراز عن شيء من المعارف حسب ما تقدم .

(تنبيه) اعلم ان في وضع اسماء الاشارة والموصولات والضمائر قولين احدهما وهو قول قدماء اهل العربية ان الموضوع له فيها عام كالوضع والمستعمل فيه فيها خاص فتكون مجازات بلا حقيقة مستعملة

كما قيل في لفظة الرحمن .

وثانيهما وهو قول المتأخرين ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص قال شارح الكافية المعرفة ستة انواع بالاستقراء فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتركلم الواحد من حيث انه يحكى عن نفسه مثلا وجمله الة للملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا ينفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك الة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئى مشخص .

والثانى الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنس مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة .

والثالث المبهات يعنى اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذلك الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها وضما عاما كايا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظ هذا بالاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضما عاما لان

التصور المعتبر فيه عام وهو القدر المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينهما .

الرابع والخامس معا عرف باللام العهدية والجنسية او الاستغراقية او عرف بالبدء نجويا رجل اذا قصد به معين بخلاف يارجلا لغير معين فانه مكررة ولم يذكر المتقدمون رجوعه الى ذي اللام اذا اصل يارجل يايما الرجل

والسادس المضاف الى احدهما معنى اى اضافة معنوية انتهى باختصار فاحفظ ذلك فانه يفيدك في المباحث الالية كما يتضح بذلك ما تقدم (نحو قل هو الله احد) في إثبات كونه قولان احدهما ان يكون هو مبتداء والله خبرا اوليا واحد خبرا ثانيا او بدلا من الله بناء على جواز ابدال المنكرة غير الموصوفة من المعرفة كما ذكره الرضى بشرط ان يستعار من البديل ما لم يستفد من البديل منه وثانيهما ان يكون هو ضمير لثان مبتداء اوليا والله مبتداء ثانيا واحد خبره والجملة خبر الضمير والشاهد انما هو على هذا القول في ايراد المند اليه عاما لاجل احضاره في ذهن السامع ابتداء بعينه باسم مختص به بمعنى لفظ الجلالة .

واما على القول الاول فلا شاهد فيه لان لفظ الجلالة لم يقع مستندا اليه بل مستندا او بدلا منه فتدبر جيدا .

(والله اصلها الاله) قال بعض المحققين ان ال فى قوله اصلها الاله من الحكاية لمن المحكى فمرده ان اصله له منكرا وانما ادخل

حرف التعريف عليه لافادة المحصر كما ياتي في زيد الامير رداعلى
من يقول اصله لاه فاصله اله منكر (حذفت الهمزة) من اوله
(وعوضت منها حرف التعريف) يعنى ال فادغم لاه في لاه فصار
الله (ثم جعل علما للذات الواجب الخالق لكل شىء ومن زعم انه
اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للمعبودية وكل منهما كلى
انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سبى الا
ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمه توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته (الكلين) لاعلما للفرد الموجود منه (اي من المفهوم) لما
افاد التوحيد لان المفهوم (الكلى) (من حيث هو) كلى مع قطع
النظر عن الدليل الدال على انحصاره في فرد (يحتمل الكثرة) بل
بها قوامه وتمامه كما يظهر من قولهم المفهوم ان امتنع فرض صدقه
على كثيرين فجزئى والافكلى .

(وايضا) اشكال اخر على كون الله اسما للمفهوم الكلى المذكور
لانه ان كان كذلك (المراد بالاله في هذه الكلمة) يعنى قواما
لا اله الا الله .

(لاه المعبود بالحق) الكلى كما ان المراد بلفظ الله على زعم هذا السامع
ايضا ذلك (فيلزم) حينئذ (استثناء الشىء من نفسه) وهو غير
جائز بل غلط (او) المراد بالاله في هذه الكلمة (مطلق المعبود) اى
اعم من ان يكون معبودا بالحق او الباطل (فلينزى) حينئذ (الكذب)
اذ نفى جنس الاله بهذا المسمى اعم غير مطابق للواقع (لكثرة

المعبودات الباطلة) عند اغلب الناس وذلك ظاهر .
(فيجب ان يكون اله) في هذه الكلمة (بمعنى المعبود بالحق والله
علما للفرد الموجود منه) لا اسما للمفهوم الكلى كما زعم هذا السامع
(والمعنى) أى معنى هذه الكلمة أى قولنا لا اله الا الله انه (لا مستحق
للعبودية له فى الوجود او موجود الا للفرد الذى هو خالق العالم)
وهذا معنى صحيح لا غبار عليه .

(وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق
لم يطلق على غيره أى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس) .
وفى تفسير أبى السعود ما يتضح به حقيقة الحال فى اسم الله الذى الجلال
من حيث الاشتقاق والموضوع له والاعلال وما فيه من الأقوال فلا
باس فى نقله وان كان فيه شئ من التظويل فى المقال لان استيفاء
الكلام فى هذا الاسم الجليل لاسيما فى هذا المقام مطابق لمقتضى
الحال اذا لمقام يقتضى نقل ما فيه من القيل والقال .

قال ما هذا نصه الله اصله الا له فحذفت همزته على غير قياس كما
ينبىء عنه وجود الادغام وتعويض الالف واللام عنها حيث ازماء وجردا
عن معنى التعريف ولذا قيل يا الله بالقطع فان المحذوف القياسى فى
حكم الثابت فلا يحتاج الى التدارك بما ذكر من الادغام والتعويض
وقيل على قياس تخفيف الهمزة فيكون الادغام والتعويض من خواص
اسم الجليل ليمتاز بذلك عما عداه امتياز مصماه عما سواه بما يوجد
فيه من نهوت الكمال .

والا له فى الاصل اسم جنس يقع على كل معبود بحق او باطل

اي مع قطع النظر عن وصف الحقيقة والبطلان لامع اعتبار احدهما لا يمينه ثم غلب على المعبود بالحق كالنجم والصق .

واما الله يحذف الهمزة فعلم مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اصلا واشتقاقه من الالهة والالهة والالهية بمعنى العبادة حسبما نص عليه الجوهرى على انه اسم بمعنى الهالوه كالكتاب بمعنى المكتوب لعل انصفة منها بدليل انه يوصف ولا يوصف به حيث يقال اله واحد ولا يقال شيء اله كما يقال كتاب مرقوم ولا يقال شيء كتاب .

والفرق بينهما ان الموضوع له فى الصفة هو الذات المبهمة باعتبار انصافها بمعنى معين وقيامه بها فمدلولها مركب من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية اصلا ومن معنى معين قائم بها على ان ملاك الامر تلك الخصوصية فباي ذات يقوم ذلك المعنى يصح اطلاق الصفة عليها كما فى الافعال ولذلك تعمل عملها كاسمي الفاعل والمفعول والموضوع له فى الاسم المذكور هو الذات المعينة والمعنى الخاص فمدلوله مركب من ذينك المعنيين من غير رجحان للمعنى على الذات كما فى الصفة ولذلك لم يعمل عملها وقيل اشتقاقه من اله بمعنى تحير لانه سبحانه يحار فى شأنه العقول والافهام واما اله كبد ورناء ومعنى فمشق من اله بالكسر وكذا تاله واستاله اشتقاق استنوق واستعجر من الناقة والحجر .

وقيل من اله الى فلان اي سكن اليه لاطمئنان القلوب بذكره تعالى وسكون الارواح الى معرفته .

وقيل من اله اذا فزع من امر نزل به واله غير اذا اجاره اذا

المأثذ به تعالى يفزع اليه وهو يجيزه حقيقة او في زعمه
وقيل اصله لاء على انه مصدر من لا يطيع بمعنى احتجب وارتفع
اطلاق على التفاعل مبالغة .

وقيل هو اسم علم للمذات الجليل ابتداء وعليه مدار امر التوحيد
في قولنا لا اله الا الله ولا يخفى ان اختصاص اسم الجليل بذاته
سبحانه بحيث لا يمكن اطلاقه على غيره اصلا كاف في ذلك ولا يقدح
كون ذلك الاختصاص بطريق الغلبة بعد ان كان اسم جنس في الاصل
وقيل هو وصف في الاصل لكنه لما غلب عليه تعالى بحيث لا يطلق على
غيره اصلا صار كالعلم ويرده امتناع الوصف به واعلم ان المراد بالمنكر
في كلمة التوحيد هو المعبود بالحق فمعناهما لا فرد من افراد المعبود
بالحق الا ذلك المعبود بالحق وقيل اصله لاها بالسريانية فحرف بحذف
الالف الثانية وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لاه اذا لم ينكسر
ماقبله سنة وقيل مطلقا وحذف الفه لحن تفسد به الصلوة ولا ينعقد
به صريح اليمين وقد جاء لضرورة الشعر في قوله .

الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
انتهى وقد تقدم نبذ من القول في هذا الاسم الجليل في الجزء
الاول في شرح الديباجة فراجع ان شئت .

(او) تعريف المسند اليه بالعلمية لافادة تعظيم اوهاذة كما في
اللقاب الصالحة لمدهج) فيفيد تعظيما نحو فخر المحققين قال كذا
(او ذم) فيفيد اهانتة نحو فخر المشككين قال كذا
ولا يذهب عليك ان تعيد الالقاب بالصالحات بظاهرها ناني الاطلاق المستفاد

من كلام الرضى على ما نقله السيوطي فان الظاهر من كلامه ان اللقب مطلقا صالح لمُدح او ذم اللهم الا ان يقال ان التقييد المكشف والتوضيح لا للاحتراز عن الالقب غير الصالحة وذلك لعدم وجودها فيكون هذا التقييد نظير ما ياتي في بحث وصف المسند اليه من قولك الجسم العريض الطويل العميق يحتاج الى فراغ يشغله فتأمل (او) تعريف المسند اليه لافادة (كناية عن معنى يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا) فان هذا الاسم يصلح لكونه كناية عن كون المسمى جهنميا اعلم ان الاسم على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل اتصاف معناه العامي بمعناه الاصلي للمغال او التطير كالفضل والحارث والنعمان والثاني ما كان وضعه بعد اتصافه به كأمير المؤمنين وابي الحسن والظاهر ان ابا لهب من قبيل الاول فلا تغفل (وفي التنزيل ثبت يد ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب) اي النار (يدل على ملاسته اياها) وقد عد هذه الاية من معجزات القران الكريم لانها اخبار عن الشيء اي عن بقاء ابي لهب على كفره وخروجه من الدنيا كافرا قبل وقوعه وقد وقع ولعلم انها ليست من امثلة تعريف المسند اليه لان ابي لهب مضاف اليه فلا تغفل .

قال في الكشف روى انه لما نزل وانذر عشيرتك الاقربين .

رقى رسول الله صلى الله عليه واله العفا وقال يا صباحاه فاستجمع

اليه الناس من كل اوب فقال (ص) يا بني عبد المطلب يا بني فهر

ان اخبرتك ان بسفح هذا الجبل خيلا اكنتم مصدقي قالوا نعم

قل (ص) فاني نذير لكم بين يدي الساعة فقال ابو لهب تبالك

الهذا دهوتنا فنزلت (هذه السورة) .

فان قلت لم كناه والتكنية تعظيم وتكرمة قلت فيه ثلاثة اوجه
احدها ان يكون مشهورا بالكنية دون الاسم فقد يكون الرجل معروفا
باحدهما ولذلك تجرى الكنية على الاسم او الاسم على الكنية عطف
بيان فلما اريد تشهيره بدعوة السوء وان تبقى سمة له ذكر الاشهر
من علميه .

ويؤيد ذلك قراءة من قرء ابو لهب كما قيل على بن ابو
طالب (ع) ومماوية بن ابو سفيان لثلا يغير منه شيء فيشكل على
السامع ولقيلنة بن قاسم امير مكة ابنان احدهما عبدالله بالجرو والآخر
عبدالله بالنصب كان بمكة رجل يقال له عبدالله بجرة الدال لا يعرف
الا هكذا .

والثاني انه كان اسمه عبد الغري فعبدل عنه الى كنيته والثالث
انه لما كان من اهل النار وماله الى نار ذات لهب وافقت حاله
كنيته فكان جديرا بان يذكر بها ويقال ابو لهب كما يقال ابو
الشر للشرير وابو الخير للخير انتهى .

قال الثعالبي في كتاب ثمار التلويح الباب الثامن عشر في الالباء
والامهات الذين لم يلدوا والبنين والبنات الذين لم يولدوا ابو الذبيان
كنى بذلك عبد الملك بن مروان لشدة بغره وموت الذبيان اذا دنت
من فمه .

ابو طريف كنية الفرج وانشد لابن احمر .

قالت فاهد لنا ازارا معلما فابو طريف ما عليه ازار

ابو زياد كنيته الحمار وكذلك ابو نافع قال الشاعر يهجو زياد
بن ابي زياد .

لست ادري من ابوه ولكن الحمار ابو زياد
وابو زياد كنية الذكر ايضا قال الشاعر .

تحاول ان تقيم ابا زياد ودون قيامه شب الغراب
ابو حمده كنية الذئب ابو خالد كنية الكلب ابو يقظان كنية
الديك ابو الحركة كنية النكاح ابو راحة كنية النوم ابو الحصين
كنية الثعلب ام القرى اما في جزيرة العرب فهي مكة وام كلارض
اعظم بلدانها واكثرها اهلا كالبحرة فانها تسمى ام العراق ومرو فانها
كانت تسمى ام خراسان وام كل شيء اسما ومنه قيل للنبي (ص)
امي لانه نسب الى ام القرى وهي مكة ويقال بل نسب الى العرب اي اصلهم
وكانوا لا يقرئون ولا يكتبون ف قيل لكل من لا يقره ولا يكتب امي وام
القرى بكسر القاف وفتح الراء النار .

ام المؤمنين هي عائشة رضى الله عنها وكل واحدة من ازواج
النبي (ص) ام المؤمنين لقول الله عز اسمه النبي ادلى بالمؤمنين من
انفسهم وازواجه امهاتهم ويروى ان ام اوفى العبدية دخلت على عائشة
رضي الله تعالى عنها فقالت يا ام المؤمنين ما تقولين في امرأة قتلت ابنا
لها صغيرا فقالت قد استحققت النار قالت انه اصغر مما تظنين قالت قد
استوجبته النار قالت فما تقولين في امرأة قتلت من ابنائها الكبار
الوفاء تعرض بيوم الجمل فقالت خذوا بيد عدوة الله واخرجوها .
ام الطعام الحنطة ام سويد كنية الازنت وكذلك ام سكين وام

تسمين وفي نسخة ام ستين وسئل ابن الاعراب عن هذا البيت .
ابى علماء الناس ان يخبروني بناطقة خرساء مسواكها الحجر
فقال هي ما علمت ام سويد يعنى الاست ام عامر هي الضيع يقال
لها خامري ام عامر قال الشاعر .
ومن يصنع المعروف في غير اهله يلاقى الذى لاقى مجير ام عامر
(هذه من ابيات نقلها صائب حيوة الحيوان في موضعين ونسبها
الى بعض الاعراب فراجع ان شئت) .

ابن الماء كل طائر يالف الماء ابن الليالى القمر ابن الليلة الهلال ابن
الغمام البرد ابن حبه الخبز ابن الخصى مالا يجوز ان يكون ابن
الحرب للشجاع ابن الدهر النهار بنو الايام اهل العصر بنوا الدنيا هم
الناس قيل اهل ابن ابي طالب (ع) اما ترى حب الناس للدنيا
فقال هم بنوها ابنة الكرم هي الخمر بنت المنية الحمى بنت الفكر هي
الفكر والراي بنات الدهر حوادثه ومصائبه بنات الليل هي الاحلام
ويقال ايضا هي النساء انتهى باختصار بحذف الشواهد وتغيير ما فاحفظ
ذلك لعله يفيدك في بحث تعريف المسند اليه باللام .

(كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلبس هذه الامور) اي اتخير والشر والفضل والحرب (والمهيب
الحقيقى لهب جهنم) لان المطلق عند الاطلاق ينصرف الى الفرد الاكمل
اعاذنا الله منها بحق شفعاء المحشر سلام الله عليهم اجمعين .

(فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم) يعنى
الذات الملازمة للنار الملازمة لها الموضوع لها اللفظ في الاصل اى قبل

النقل الى العلمية (الى اللازم) اي النار الحقيقية اي لهب جهنم (او من اللازم) اي من الجهنمي (اي المأزوم) اعني الشخص الممهور الذي اسمه عبد الغرى والحاصل انه على الاول اللفظ مستعمل في الشخص الممهور لكن باعتبار المعنى الاصلي له قبل العلمية لينتقل منه لللازم معناه وهو كونه ملاها للنار .

وعلى الثاني مستعمل ايضا في الشخص الممهور لكن باعتبار لازمه بعد الفلدية اي كونه بسبب ماصدر منه من الاعمال جهنميا لينتقل منه الى ما هو المقصود من ذكر كنيته وهو الايماء الى كونه جهنميا فتأمل والترديد مبنى (على اختلاف الرائيين) الاتيين في الفن الثاني . (في) بحث (للكتابة) لكن لا يخفى عليك ان الراي الثاني لا يتلائم مع قوله (الا ان هذا اللازم) بين معناه والنار (انما هو بحسب الوضع الاول) الاصلي (اعني الاضافي دون الثاني) العارضي (اعني العلمي) فتأمل وكذلك قوله (وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية) .

وذلك لان الالفاظ المركبة اذا نقلت الى المعاني العلمية تجرد جزئيهما عن المعنى الاصلي فالجزء الثاني من ابي لهب بعد الفلدية ليس معناه النار بل لا معنى له حيثئذ فانه حيثئذ صار بمنزلة الدال من زيد والراء من عمرو .

قال نجم الائمة في اخر باب المركبات وانما لم يجر تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه (اي انما لم تبسبب التركيب) تشبيها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدي سبا وهادي بدا

ر اي كما بنى هذان) وان انمحي عن جزئيهما (اي عن جزئي الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف اليه) ايضا معناهما الافراد يان كما انمحي ذلك عن جزئي ايدي سبا لان الاعلام المنقولة يراعى اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير طح للاصل الا لمحا خفيا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل بنحو الحسن والعباس (كما اشاء اليه ابن مالك بقوله) .

(وبعض الاعلام عليه دخلا) (للمح ماقد كان عنه نقلا)
فلما غير من حيث المعنى تغيرا تاما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصلي المنقول منه مقصود من ذاك المعنى المنقول اليه اذ معنى (تفرقوا) ايدي سبا مثلهم في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البليغ الكامل الذي هو المعنى المنقول اليه واما اذا لم يكن في المعنى تغير كثير جوزوا تغير اللفظ كما كان لان المعنى يكفي في الايدان بالاصل المنقول منه انتهى مع زيادة منا للتوضيح فان تدبرت في ذلك تعرف معنى قول التفتا زاني وهم يعتبرون الخ) .

(وما يدل على ان الكناية) عن كون المسمي جهنميا (انما هي بهذا الاعتبار) اي باعتبار المعنى الاصلي قبل العلمية (لا باعتبار المعنى العلمي اي لا باعتبار) ان ذلك الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك (اي بكرا او خالدا مثلا) انك لو قلت هذا لرجل فعل كذا مشيرا الى (مضمي (ابي لهب لا يكون) قولك (من الكناية) في شيء) اذ ليس في

قولك هذا الرجل دلالة على النار فضلا عن ان يكون في دلالة على كون المشار اليه جهنميا .

(ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا) اى في الاية الكريمة (في الشخص) المعبود (المسمى به) اى بابي لهب الذى هو عم النبي (ص) (لكن لينتقل منه) اى من هذا الاسم (الى) انه (جهنمى) كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طول القامة (فكون ابا لهب كناية انما هو في هذه الصورة (و) اما اذا لم يستعمل في الشخص المسمى به بل استعمل في شخص اخر شبه ذلك الشخص المعبود في كونه كافرا معاندا جهنميا (كما لو قلت رايت اليوم ابا لهب و اردت) شخصا اخر شبيها بالشخص المعبود في كونه (كافرا جهنميا) وذلك (لاشتهار ابي لهب بهذا الوصف) اى بكونه كافرا معاندا جهنميا فالاسم حينئذ (يكون استعارة) .

لا كناية لانه حينئذ (نحو رايت حاتما) اذا اردت به شخصا جوادا لا الشخص المعبود المعروف المشهور بالجود والكرم .

(و) نحو رايت اسدا اذا اردت به رجلا شجاعا لا الحيوان المفترس المعبود ومن المعلوم ان ذلك استعارة و (لا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام) المزال جمع المزلة من الزلل .

قال الطريحي المزلة موضع الخطر والمزلة بكسر الزاى وفتحها بمعنى المزلقة اى موضع تزلق فيه الاقدام الى ان قال زل في منطقته

من باب ضرب زلة اخطأ وقال ايضا قوله تعالى صعيدا زلقا اي ارضا ملسا يزلق فيها ومكان زلق بالتحريك الذي لاثبت فيه القدم الى ان قال المزلة موضع يزلق فيه انتهى والمناسب للمقام هو الاخير لكن بعد ارادة الافهام من الاقدام اي اقدام الافهام .

(او ايها المستلذاذ) هذا من اضافة المصدر الى المفعول (اي) وجدان المحكم (العلم) لذيذا نحو قوله .

لله يا طيبات القاع قلن لنا ليلاي ممكن ام ليلا من البشر
(او التبرك به) عطف على الايها اي او تعريف المسند اليه
بالعلمية للتبرك اذا كان الاسم صالحا لذلك نحو الله هو الموفق .
(او نحو ذلك كالتغال) بالخير نحو سعد في دارك والناصر جارك (والتطير) بالشر والنشأ به نحو السفاح في دار صديقك وسياتي لذلك توضيح في بحث تقديم المسند اليه فانتظر (والتسجيل على السامع) اي التثبيت عليه حتى لا يجد الي الانكار سبيلا كما او قال القاضي لكتابه هل اقر (يد بكذا فيقول الكاتب زيد اقر بكذا فلم يقل هو اقر بكذا بل ذكر اسمه العلم لاجل التسجيل حتي لا يقدم على الانكار) وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام) بحسب ما يقتضيه الذوق وبراء مناسبا للحال والمقام كالنبيه على غباوة السامع كما لو قال لك كيف زيد فتقول له زيد دنف بايراد المسند اسما ظاهرا او علما مع كون المقام مقام الحذف والاتيان بالضمير وذلك للنبيه على غباوة السامع وهلاوته وانه لا يفهم الا بالاسم الظاهر العلم المذكور والا يكفي ان تقول هو دنف او دنف فقط كما قال ابن مالك .

وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغنى عنه اذ عرف
(وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب
ان يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف) من الموصول (لان
المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف اسم الموصول) فانه يعرفه
بالقلب فقط هذا ولكن قال يعض المحققين انما قدمه على اسم
الاشارة مع ان اسم الاشارة اعرف لان فيه اى في الموصول شبه الالفاظ
بافادته وصف الرفة كما في جائنى الذي ابوه مجتهد وعكسها كما في
جائنى الذي ابوه سارق انتهى بادنى تصرف منا للتوضيح .

(ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذى
يوسوس صفة للخناس) لان الوصف كما في الجامى يجب ان يكون
اعرف من الموصوف او مساويا له ولاشك في ان المعرف باللام ليس
باعرف من الموصول فيجب ان يكون مساويا (وتعريف المضاف
كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه
وعليه الجمهور) .

قال الجاهلي والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرف
المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف والموصولات
بينهما مساواة .

وقال السيد نعمة الله في الحاشية اما المتكلم والمخاطب فلمدم
الالتباس فيهما واما الغائب فلان احتياجه الى المرجع الحق بها في عدم
الالتباس وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة .

لان مدلول العلم ذات مبنية في الوضع والاستعمال بخلاف اسم

الإشارة فان تعيينه في الاستعمال من جهة الإشارة الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله وانما كان اسم الإشارة اعرف من المعروف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين بخلافه فانه بالقلب فقط وكذا شريكه في المرتبة (يعنى الموصول) واما المضاف الى احدها فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف الى المضمَر ولا يوصف المضمَر .

واعلم ان سيبويه استثنى من اعرافية المضمرات من الاعلام لفظ الله تعالى فذهب الى انه اعرف من كل معرفة وفقل انى رايت في المنام كان الله قد نجاني من احوال الحساب ورقاني الى جزيل الثواب بهذا السبب انتهى .

(وفيها مذاهب اخر) شاذة لافائده في ايرادها (والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء) سواء كان ذلك الشيء المسند اليه او غيره (بواسطة جملة) خبرية خالية من معنى التعجب أو شبهها كما قال في الالفية .

وجملة وشبهها الذى وصل به كمن عندى الذى ابنه كفل (معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن) غالبا كما في السبوطى وذلك (لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حامل له) الضمائر الاربعة كلها راجعة الى ما الموصولة في قوله ما يعتقد فلا تنفل (فلذا) اى لان وضع الموصول الخ (كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصه بواحد) معين بسبب الصفة (فان

تخصيصها) وتعيينها (ليس بحسب الوضع) بل بحسب استعمالها مع الوصف المعين له (فقوله) اى المتكلم .

(لقيت من ضربته اذا كانت) لفظة (من موصولة) بضربته فحينئذ (معناه) اى معنى قول المتكلم (لقيت الانسان المعمود) بينه وبين السامع (بكونه مضر وبالك وان جعلتها) اى لفظة من نكرة (موسوفة) بجملة ضربته (فكانك قلت لقيت انسانا مضر وبالك) فلا بد فيه من دلالة لفظية على كون ذلك الانسان معهودا بين المتكلم والمخاطب (فهو) اى الانسان المذكور (وان تخصص بالوصف المختص اذ الفرض فيما لم يكن لك مضروب الاذاك الانسان (لكنه) اى التخصص (ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لاتخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها) اى الصلة على احد القولين بل الاقوال .

قال السيوطي في بحث زيادة ال في الذين واللاتي وهذا (اى زيادة ال فيهما) على القول بان تعريف الموصول بالصلة واما على القول بان تعريفه باللام ان كانت فيه وبنيتها ان لم تكن فليست زائدة انتهى .

وقال في حاشية الا نموذج اختلفوا في تعريف الموصولات قال بعضهم ذاتي وافترعها الى الصلة وانضمام الصلة لازالة الابهام كما ان زيدا مع كونه علما معرفة للاشتراك فيه بتعدد الاوضاع يفتقر الى صفة تزيل الابهام عنه وقال اخرون كبسي سري عن الصلة اليه سريانه من المضاف اليه المضاف لكن لما لم ينفك عن الصلة لم يضاف ولم يدخل اللام

عليه ولعل هذا اقرب الى الحق لان المعرفة لا بد ان يشير الى معلوم السامع حالة الاطلاق والاشارة في ذات الموصول الى معلومه والا لما اعتبروه مع صلته شيئا واحدا ولما اعربوهما باعراب واحد بل جعلوا الصلة كالصفة الجارية على المعرفة لازالتها الابهام انتهى .

قال الشيخ في دلائل الاعجاز : اعلم ان لك في «الذي» علما كثيرا واسراراً جمة ، وخفايا اذا بحثت عنها وتصورتها اطلمت على فوائد تؤنس النفس وتثلج الصدر ، بما يفنى بك اليه من اليقين ، ويؤديه اليك من حسن التبيين .

والوجه في ذلك : ان تتأمل عبارات لهم فيه : لم وضع ؟ ولما غرض اجتلب ؟ واشياء وصفوه بها ، فمن ذلك قولهم : ان «الذي» اجتلب ليكون وصلة الى وصف المعارف بالجدل ، كما اجتلب «ذو» ليتوصل به الى الوصف باسماء الاجناس . يemon بذلك انك تقول : مررت بزيد الذي ابوه منطلق ، وبالرجل الذي كان عندنا امس : فتجدك قد توصلت بالذي الى ان ابنت زيدا من غيره بالجملة التي هي قولك (ابوه منطلق) ولولا (الذي) لم تصل الى ذلك ، كما انك تقول : مررت برجل ذي مال : فتوصل بذى الى ان تبين الرجل من غيره بالمال . ولولا « ذو » لم يتأت لك ذلك . اذ لا تستطيع ان تقول : برجل مال : فهذه جملة مفهومة ، الا ان تحتها خبايا تحتاج الى الكشف عنها ، فمن ذلك ان تعلم من اين امتنع ان توصف المعرفة بالجملة ؟ ولم لم يكن حالها في ذلك حال النكرة التي تعفها بها في قولك : مررت برجل ابوه منطلق . ورأيت انسانا تقار

الجنائب بين يديه ؟ وقالوا : ان السبب في امتناع ذلك : ان الجمل
نكرات كلها ، بدلالة انها استفاد . وانما استفاد المجهول دون المعلوم
قالوا فلما كانت كذلك كانت وفقا للذكورة فجاز وصفها بها . ولم
يجز ان توصف بها المعرفة ، اذ لم تكن وفقا لها .

والقول المبين في ذلك : ان يقال : انه انما اجتلب حتى اذا كان
قد عرف رجل بقصة وامر جرى له ، فتخصص بتلك القصة ، وبذلك
الامر عند السامع ، ثم اريد القصة اليه ذكر « الذي » :

تفسير هذا ، انك لاتصل « الذي » الا بجملة من الكلام قد سبق
من السامع علم بها ، وامر قد عرفه له ، نحو ان ترى عنده رجلا
ينشده شعرا . فتقول له من غد : ما فعل الرجل الذي كان عندك
بالامس ينشدك الشعر ؟ هذا حكم الجملة بعد « الذي » اذا انت
وصفت به شيئا . فكان معنى قولهم : انه اجتلب ليتوصل به الى وصف
المعارف بالجميل : انه جئني ليفصل بين ان يراد ذكر الشيء بجملة
قد عرفها السامع له ، وبين ان لا يكون الامر كذلك .

فان قلت : قد يؤتى بعد « الذي » بالجملة غير المعلومة للسامع .
وذلك حيث يكون « الذي » ، كقولك « هذا الذي كان عندك بالامس
وهذا الذي قدم رسولا من الحضرة » انت في هذا وشبهه تعلم المخاطب
امرا لم يسبق له به علم ، وتفيد في المشار اليه شيئا لم يكن عنده ،
ولو لم يكن كذلك لم يكن « الذي » خبرا اذا كان لا يكون الشيء
خبرا حتى يفاد به . فالقول في ذلك : ان الجملة في هذا النحو -
وان كان المخاطب لا يعلمها لعين من اشرت اليه - فانه لا بد من ان

يكون قد علمها على الجملة ، وحدث بها فانك على كل حال لاتقول :
هذا الذي قدم رسولا : لمن لايعلم ان رسولا قدم . ولم يبلغه ذلك في
جملة وتفصيل . وكذا لاتقول : هذا الذي كان عندك امس : لمن
قد نسي انه كان عنده انسان وذهب عن وهمه . وانما تقوله لمن
ذاك على ذكر منه ، الا انه رأي رجلا يقبل من بعيد فلم يعلم انه
ذاك ، ويظنه انسانا غيره .

وعلى الجملة : فكل عاقل يعلم بون هابين الخير بالجملة مع الذي ،
وبينها مع غير الذي . فليس من احد به طرق الا وهو لايشك ان
ليس المعنى في قولك : هذا الذي قدم رسولا من الحضرة : كالمعنى
اذا قلت : هذا قدم رسولا من الحضرة . ولا : هذا الذي يسكن في
محلة كذا . كقولك : هذا يسكن في محلة كذا . وليس ذاك الا انك
في قولك : هذا قدم رسولا من الحضرة ، مبتدي خبرا بامر لم يبلغ
السامع ، ولم يبلغه ولم يعلمه اصلا . وفي قولك : هذا الذي قدم
رسولا ، معلم في امر قد بلغه ان هذا صاحبه فلم يدخل اذا من
الذي بدأ نابه في امر الجملة مع « الذي » من انه ينبغي ان تكون
جملة قد سبق من السامع علم بها . فاعرفه . فانه من المسائل التي
من جهلها جمل كثيرا من المعاني . ودخل عليه الغلط في كثير من
الامور . والله الموفق للصواب انتهى وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه
من فوائد جملة لمن كان من اهل الذوق والهمة .

(هذا) المشار اليه بهذا قوله والمقام الصالح للموصولية الخ (هو)
المقام الصالح للموصول ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث (اى

الداعى اى السبب (الموجب له) اى لا يراد المسند اليه معرفة بالموصولية
(او المرجع له بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به) اى
بالمسند اليه (سوى الصلة كقولك الذى كان معنا امس رجل عالم)
لا يقال اذا لم يكن للمخاطب علم بالاحوال المختصة به يمكن
ايراده نكرة موصوفة كقولنا رجل كان معنا امس عالم وكذلك يمكن
ايراده معرفة بالاضافة كقولنا مصاحبنا امس رجل عالم او معرفة
باللام العهدية كقولنا الرجل الذى كان معنا امس رجل عالم فانه
يقال لانسلم ذلك اذا يراده نكرة ولو موصوفة خروج عما نحن فيه
اذ كلامنا في ايراده معرفة وايراده معرفة بالاضافة احضار .

للمعهود بعنوان المضاف اليه وبإداة التعريف احضار له بعنوان ال
وطريق الموصولية احضار له بعنوان النسبة الخبرية المفيدة لاتصاف
الموصول بها وهذه الطرق متغايرة من حيث الداعى الموجب لها ومن
حيث المقام والحال .

(ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بشير الصلة
نحو الذين في ديار الشرق لا اعرفهم) هذا مثال للاول (او لانعرفهم)
هذا مثال للثانى اى الذين في ديار الشرق لانعرفهم انا وانت ايها
السامع .

(لقلة جدوى هذا الكلام ونادرة وقوعه) وانما لم يقل له- دم
جدوى هذا الكلام لانه لا يخلوا عن فائدة وهي افادة المخاطب بدم
معرفة المتكلم لهم ولكن هذه الفائدة قليلة بحيث لا يلتفت اليها الباقاء
لان المفروض ان المتكلم لا يعلم بشيء من الاحوال المختصة به سوى

الصلة فلا يمكن الحكم عليه من المتكلم الا بالاحوال العامة التي يعلمها كل احد والحكم بالاحوال العامة قليل الجدوى كما في قواك المارة .

(او استهجان التصريح بالاسم) والاستهجان اى الاستهباح في اسم المسند اليه اما لاشعاره بمعنى يتنفر الطبع عن سماعه لاستهذاره عرفا كان يقال البول والفائط والفساء ناقضات للموضوع فيعدل عن ذكر هذه الاسماء لاستهجانها فيقال الذي يخرج من احد السبيلين ناقض للموضوع .

واما من جهة تركيب الاسم من حروف يتنفر الطبع عن التأنط بها لكرامتها على اللسان ونقرة السمع عنها واما من جهة كون التصريح بالاسم في نفسه قبيحا منافيا لما عليه ذو والاخلاق الفاضلة ولقطة زليخا محتمل لكل الوجهين وسيأتى بيانه .

(او زيادة التقرير اى تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التى هو في بيتها عن نفسه اى راودت زليخا يوسف والمرادة من رد يرود اذا جاء وذهب) هذا معناها في اصل اللغة ثم استعيرت في العرف للمخادعة بالمجيب والذهاب بجماع التردد :

والحاصل ان المرادة في الاصل بمعنى المجيب والذهاب فاريد منها المخادعة وهي مطلقة والمراد منها ههنا مخادعة خاصة لدلالة قرنية المقام على الخصوصية والمفاعلة هنا ليس على حقيقتها من وقوع المرادة من كل منهما لان يوسف عليه السلام معصوم لا يقع منه طلب ذلك الامر بل المراد بها اصل الفعل وانما عبر بالمفاعلة للدلالة على المبالغة في

طلبها منه اى التكثر في طلبها منه ذلك الفعل القبيح .

قال في شرح التصريف وفاعل بزيادة الالف نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقتالا وقينالا الى ان قال وتأسيسه على ان يكون بين اثنين فصاعدا يفعل احدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا وقد يكون بمعنى فعل اى للتكثر نحو ضاعفته اى ضعفته وبمعنى افعل نحو عافاك الله اى اعفأك الله وبمعنى فعل نحو واقع بمعنى وقع ودافع بمعنى دفع وسافر بمعنى سفر انتهى .

وقال في المصباح داودته على الامر مرادة ورواد امن باب قاتل طابت منه فعله وكان في المراودة معنى المخادعة لان الطالب يتلطف في طلبه تلطف المخادع ويحرص حرصه انتهى .

والى ما ذكرناه اشار بقوله (وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذى لا يريد ان يخرج من يده فيحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه وهي عبارة عن التمهيد) اى الاحتيال لمواقعة اياها (يظهر ذلك من قوله تعالى وغلقت الابواب وقالت هيت لك) فالكلام (اى قوله تعالى وراودته الخ) مسوق للنزاهة يوسف (ع) وطهارة ذيله والمذكور) اى الاتيان بالموصول والصلة اى التى في بيتها (ادل) اى على الغرض المسوق له الكلام اعنى نزاهته (ع) وطهارة ذيله (من امرأة العزيز او زليخا) بفتح الزاى وكر اللام كما في التاموس وبضم الزاى وفتح اللام كما في البيضاوي .

(لان كونه في بيتها و) فيه اشعار وايحاء الى (انه مولى) وعبد (لها) وذلك (يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد

فأبائه (ح) عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه (أي معنى قول المصنف (زيادة تقرير المسند) أي راودته (لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمرادة) التي هي مضمون المسند أعني راودته (لما فيه) أي في كونه في بيتها (من فرط الاختلاط والالفة) .

قال في المصباح خلطت الشيء بغيره خلطاً من باب ضرب ضمته إليه فاختلط هو وقد يمكن التمييز بعد ذلك كما في خلط الحيوانات وقد لا يمكن كخلط المايعات فيكون مزجاً قال المرزوقي أصل الخلط تدخل اجزاء الاشياء بعضها في بعض وقد توسع فيه حتى قبل رجل خليط اذا اختلط بالناس كثيراً والجمع الخلطاء كشریف وشرفاء ومن هنا قال ابن فارس الخليط المجاور والخليط الشريك انتهى والمناسب في المقام المعنى الاول من المعنيين الاخيرين وان كان الظاهر بحكم الذوق الاخير منهما لكونه (ح) شريكاً لها في سكنى تلك الدار التي غلقت ابوابها فتأمل .

(وقيل بل) معناه (زيادة تقرير المسند إليه) أي التي صدرت منها المرادة (وذلك لامكان وقوع الاشتراك في (ليخا) لا مكان تعدد المسماة بها (و) كذلك في (امرئ القيس) لامكان ان يكون له ازواج متعددة (فلا يتقرر) المسند إليه) أي التي صدرت منه المرادة (ولا يتعين مثله) أي مثل التقرر والتعين .

(في) قوله تعالى (النبي هو في بيتها لأنها) أي التي هو في بيتها (واحدة معينة مشخصة) .

والحاصل انه لو قيل راودته زليخا او امرئة العزيز ام يعلم انها
التي هو في بيتها اذ زليخا مشترك لفظي فيحتمل ان يكون المراد
بها امرئة اخرى غير التي هو في بيتها وكذلك امرئة العزيز لانها
اسم جنس فيحتمل ان يكون المراد بها امرئة اخرى من زوجات
العزيز بخلاف راودته التي هو في بيتها فانه لا احتمال فيه لانه اشارة
الى معبودة معينة مشخصة اعني تلك المزمرة التي اسمها زليخا وهي امرئة
العزيز .

(وبما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام) لكن
(في غير المسند اليه بيت) ضرام (السقط) وهو قوله .

(اعباد المسيح يخاف صبحي) (ونحن عبيد من خلق المسيح)
الشاهد في لفظ من وهو غير المسند اليه لانه مضاف اليه للفظ
عبيد (فانه) اي لفظ من مع صلته (ادل على عدم خوفهم) .
اي اصحاب الشاعر اي المسلمين (من النصارى) فذلك ادل (من
ان يقول نحن عبيد الله) وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية .
اكربت برستى بتى رابرت كه دارد هزاران بت وبت برست

(والمفهوم من المفتاح انها) اي الموصولية في قوله تعالى وراودته
الخ (مثال لها) اي لزيادة التقرير (ولاستهجان التصريح بالاسم لانه
قال او ان يستهجن التصريح) بالاسم (او ان يقصد زيادة التقرير
نحو راودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد
حكاية شريح) القاضى وقد اشار صاحب المعالم الى مضمونها في بحث
اقتضاء الامر النهى عن الضد .

واما نص الحكاية على ما في المفتاح فهو انه يعكس عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك اثر شريح التطويل (بقوله شهد عليك الخ بدل اقررت) ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقراء ادخلا للمنى في ربة الكذب :

للمحاولة او للتهمة (وكل منهما دال على الحماقة) انتهى ما في المفتاح مع زيادة منا للتوضيح .

(فلو لم تكن) الآية اعنى قوله تعالى رادته الخ (مثلا لهما) اى الاستمجان وزيادة التقرير (لآخر) السكاكى (ذكر زيادة التقرير عن الحكاية) ليتمحض الحكاية لبيان استمجان التصريح بالاسم والاية لزيادة التقرير فلما لم يؤخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فيعلم من ذلك ان الآية مثال لها ولاستمجان التصريح بالاسم (فافهم) واما وجه الاستمجان في التصريح بلفظة زليخا فهو انه يقبح عند ادلى الاخلاق الفاضلة التصريح باسم المرفوعة لاسيما في امثال المهام الا اذا دعت ضرورة الى التصريح بالاسم .

وقيل ان وجه الاستمجان فيه ان السمع يمتج من لفظة زليخا لكونها مركبة من حروف يستقبح السمع من اجتماعها فهي اما من قبيل منع او من قبيل جرشى فتأمل .

(او) التعريف بالموصولية للدلالة على (التخصيم) اى التظيم (نحو قوله تعالى ففسهم من اليمماغشيم) قال في الكشاف ماغشيم من باب الاختصار ومن جوامع الكلم التى تستقل مع قلتها بالمعاني الكثيرة

اي غشيم مالا يعلم كنهه الا الله وقره فغشاهم من اليم ماغشاهم والتغشيه
التعطية وفاعل غشاهم .

اما الله سبحانه او ماغشاهم او فرعون لانا الذي ورط جنوده وتسيب
لهلاكهم انتهى ففى الابرام المدلول عليه بالموصول من التفخيم والتعظيم
مالا يخفى على من له ذوق سليم وفهم مستقيم اذ فيه دلالة على ان
ماغشيمم بلغ من الفخامة والمظمة بحيث يضيق عنه نطاق البيان (ومنه)
اي من التعريف بالموصولية للتفخيم (في غير المسند اليه قول ابي
نواس .

(ولقد نهرت مع الغواة بدلوهم واصمت سرح اللحظ حيث ساموا)
(وبلغت ما بلغ امره بشبابه) (فاذا عصارة كل ذلك اتمام)
الشاهد في قوله ما بلغ امره حيث يدل على التفخيم والتعظيم وهو
ليس بمسند اليه بل مفعول به لقوله بلغت وكون الموصولية في هذا
البيت دال على التفخيم والمظمة يظهر من قوله .

ان الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء اي مفسدة
(او تنبيه المخاطب على خطأه نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيده
يعظم فيها بنيته ان الذين تروهم اي تظنونهم اخوانكم يشقى غليل صدورهم
ان تصرعوا اي تهلكوا او تصابوا بالحوادث) وقد قلت بهضمونه
بالفارسية .

اين همه مردمان كه بنداري هريكي رابرا ده ويارى
كيته سينه شان شفايا بد جون وسدمر تور اغم وخوارى
(ففهم) اي الموصول فى قول عبدة (من التنبيه على خطائهم

في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الغلافى وجعل صاحب المفتاح
هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على
الخطاء (حيث قال ما هذا نصه او ان تؤمى بذلك (اى بالموصول)
الى وجه بناء الخبر الذي تبنيه عليه (اى على الموصول) فنقول الذين
امنوا لهم درجات النعيم والذين كفروا لهم درجات الجحيم ثم يشترع
على هذا (اى على الايماء المذكور) اعتبارا لطيفة ربما جعل
(الايماء المذكور) ذريعة الى التعريض بالتعظيم كقولك الذى يرافقك
يستحق الاجلال والرفع والذى يفارقك يستحق الازلال والصنع الى ان
قال وربما جعل (الايماء) ذريعة الى تحقيق الخبر كقوله .

ان النى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول
وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطاء كقوله ان الذين
تروهم البيت انتهى بزيادة مما للتوضيح .

(ورده المنصف) في الايضاح حيث يقول وفيه نظر اذ لا يظهر
بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الاول
(اى الايماء) ذريعة الى الثانى (اى تحقيق الخبر) والمسند اليه
في البيت الثانى (اى ان الذين تروهم البيت) ليس فيه ايماء الى
وجه بناء الخبر عليه بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه
عليه اى الصداقة انتهى مع زيادة مما للتوضيح .

والى هذا اشار بقوله () (بانه ليس فيه) اى في هذا البيت
اي ان الذين تروهم الخ (ايماء الى وجه بناء الخبر) لا يبعد ان يكون
فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه (اى الصداقة)

(وجوابه) اي المصنف (ان العرف والذوق ناهدا صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا خلاصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبنى عليه) اي على هذا المبتدأ اي الذين مع صلته (امر) اي شيء (يثافي الاخوة ويباين المحبة) والصدقة وذلك الامر هو العداوة فرد المصنف في غير محله (او الايماء الى وجه بناء الخبر اي طريقه) اي نوعه وصفه (تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرده وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة الى ان بناء الخبر عليه) اي على الموصول والصلة (من اي وجه واي طريق من الثواب والمعقاب والمدح والذم وغير ذلك) من انواع معاني الاخبار واصنافها كالعدالة والفسق ونحوهما كقولنا الذي كل اصناف اهل العلم وطوائفه عنده سواء يستحق ان يقلده الميامون .

(وحاصله) اي حاصل الايماء الى وجه بناء الخبر (ان تأتي بالفتحة) اي ابتداء الكلام واوله (على وجه ينبه القطن على الخاتمة) اي على انتهاء الكلام (كالارصاد) الاتي (في علم البديع) حيث يقول ومنه (اي من المحسنات المعنوية الارصاد ويسميه بعضهم التسهيم ايضا وهو ان يجعل قبل المعجز من الفقرة (في النثر) او من البيت ما يدل عليه اي على المعجز نحو قوله وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وكقوله .

اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
انتهي ماخصا (نحو ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون

جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه (اى على الموصول وصلته) امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم (اى المستكبرين) (الاعلام) للشخصية بان يقال ان فرعون وهامان وقارون مثلا سيدخلون جهنم داخرين اذ حينئذ ليس في الكلام ذلك الايماء فتأمل .

(ثم) اعلم (انه اى الايماء الى وجه بناء الخبر) الحاصل من الموصول وصلته (ربما جعل) ذلك الايماء (ذريعة اى وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اى شان الخبر نعو قول الفرزدق .
ان الذي سمك اى رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة) اذ قصده الافتخار على جرير بان اباؤه من قريش الذين منهم سدنة البيت وهم جيرانه .

(او) اراد (بيت الشرف والمجد والعز) لان قبيلته من اعظم قبائل العرب بخلاف قبيلة جرير فانهم من اراذل قبيلة بني تميم واسفرهم وهذا المعنى هو المتمعن لان جريرا من المسلمين فلا معنى للافتخار عليه بالكعبة اذ لكل مسلم فيها حق فتأمل (دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت للدعائم جمع) دعامة بكسر الهمزة والواو هى عماد البيت اى قوائمه واعمدته ولا يخفى ان في قوله من دعائم كل بيت كلام ذكره بعض المحشين في باب افعل التفضيل من شرح النصريح وهذا نصه فان قيل لم يرد ان يثبت ان لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا اعز منها احتقارا لهم لانهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمل انتهى .

وكيفكان (ففى قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر
المبنى عليه امر من جنس الرفع والبناء) لان الصلة اى سمك معناه
ذلك .

قال فى المجمع قوله رفع سمكها اى بنائها وسمك الله السماء سمكا
رفعها والسمك من اعلى البيت الى اسفله قاله فى القاءوس والمسموكات
السموات والسبع والسمك العالى المرتفع وسمك البيت سقفه انتهى
(بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك) من اسمائه الحسنى
واوصافه العليا جل جلاله .

(ثم فيه) اى فى الموصول وصلته (تعريض بتعظيم بناء بيته)
اى الفرزدق (لكونه) اى بيته (فعل من) بنى و (رفع السماء
التي لا بناء ارفع منها واعظم) .

والحاصل ان شان الصانع المتقن فى صنعة ان تكون صنعة متقنة
فحيث اثبت ان بناء بيته فعل من سمك السماء وبنيتها فبناء بيته اعظم
واتقن من كل بيت ودعائمه اعز واطول من كل دعائم كل بيت
لان صنائع صانع المتقن فى صنعة لا تختلف غالبا فنامل .

(او) جعل الايماء ذريعة الى التعريض بتعظيم (شان غيره اى
غير الخبر فحو الدين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه) اى
فى الموصول وصانته فى هذه الاية (ايماء الى ان طريق بناء الخبر ما
ينبىء عن الحيلة والخسران وتعظيم لشان شعيب ع) وهو ليس بخبر
بل مفعول به لكذبوا (وهو ظاهر) .

لا يقال ان البيت فى قول الفرزدق ايضا كذلك لانه ايضا مفعول

به لقوله بنى فكيف ذلك من قسم التدمير بنعظيم شان الخبر .
فانه يقال نعم لكن تعظيم البيت لتعلق الخبر اعنى بناء من بنى
السماء به جعله كانه نفس الخبر لانه لا يحصى عن اعتبار تعلق الخبر به في
تعظيمه وهذا بخلاف شعيب اذ منشاء تعظيمه ليس لتعلق الخبر اعنى
كانوا به بل المنشاء كون تكذيبه موجبا للخيبة والخسران فتأمل
فانه دقيق وبالتأمل حقيق .

(وقد يجعل) الائمة (ذريعة الى الاهانة بشأن الخبر نحو ان
الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه) ففيه ائمة الى وجه بناء الخبر وكونه
ذريعة الى اهانة ما صنف في الفقه ظاهر .

(او) يجعل الائمة ذريعة الى اهانة (شان غيره) اى غير الخبر
(نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر) ففي الموصول وصلته ائمة
واشارة الى ان الخبر المبني عليه من جنس الخيبة والخسران وفي ذلك
الائمة تعريض باهانة الشيطان الذى هو مفعول به لقولنا يتبع لانه
اذا كان اتباعه يترتب عليه الخيبة والخسران كان مهانا ومحقرا .

(وقد يجعل) الائمة (ذريعة الى تحقيق الخبر) اى تقريره
وتثيقه اى جعله مقرا وثابتا فى ذهن السامع حتى كان الائمة
المذكور برهان ودليل عليه وذلك فيما اذا كانت الصلة تصلح دليلا
لوجود الخبر وحصوله (نحو) قوله .

(ان التى ضربت بيتا مهاجرة) (بكوفة الجند غالت ودها غول)
(فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ائمة الى ان طريق
بناء الخبر ما ينبىء عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال

المحبة والمودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر
فظهر الفرق بينه (اي بين التحقيق المذكور) وبين الايماء الى وجه
بناء الخبر وسقط (ما تقدم اننا نقلنا من الايضاح وهو) اعتراض المصنف
بأنه لا يظهر فرق بينهما (اي بين التحقيق المذكور والايماء) فكيف
يجعل الايماء ذريعة اليه (اي الى التحقيق المذكور) الا ترى ان
قوله ان الذى سمك السماء البيت وان الذين ترونها البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر (بخلاف قوله ان التى ضربت بيتا البيت فان
فى ضرب البيت اي الخيام بالكوفة والمهاجرة اليها دليل وتحقيق انها
غالت اي اكلت واهلكت ودها غول فزال محبتها والا فكيف يهاجر الى
الكوفة وتقيم بها فلذا قال بالفارسية (دانى كه چيت دولت ديدار
دوست ديدن در كوى اوكدايى بر خسروى كز يدن) وادخال التاء
فى الفعل اعني غالت لكون الغول مؤنث سماعى وان كانت بمعنى
المهلك وازافة الكوفة الى الجند لاقامة جند كسرى ملك الدجم بها
(وقد يجعل) الايماء (ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر) فى
قوله ان الذين ترونها اخوانا البيت) فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من
مطارح الانظار ومسارح الافكار حتى لا يشتبه عليك الامر كما اشتبه
على المصنف فزعم انه لا فرق بين الايماء الى وجه بناء الخبر وبين
ما يجعل ذلك الايماء ذريعة اليه من التعريض بتعظيم شان الخبر او تحقيقه
ونحوهما على ما تقدم بيانه .

(والفاضل للعلامة قد فسر فى شرح المفتاح الوجه فى) قول السكاكى
(الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا

ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ! لان الظاهر منه ان العلة والسبب
لكون الدرجات لهم انما هو ايمانهم لاشيئ اخر .

(ثم صرح) الفاضل العلامة (بان) لفظة هذا في (قوله ثم
يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا
اشارة الى) مجموع (جعل المسند اليه موصولا موميا الى وجه بناء
الخبر) لال جعل المسند اليه موصولا فقط (فاشكل عليه) اي على
الفاضل العلامة (الامر) اي تطبيق مافسر به الوجه اعني العلة والسبب
(في نحو ان الذي سمك السماء وان التي ضربت والذين ترونها لعدم
تحقق السببية) والعلية في امثال هذه الايات الثلاثة (وهو اي الفاضل
العلامة) لم يتعرض لذلك) اي لم يتعرض للاشكال ولا لدفعه بل
مر منه مر الكرم وذلك لمجزءه عن ذلك .

(ومن الناس من اقتفى اثره في تفسير الوجه بالعلة) والسبب
(لكن هرب عن الاشكال) الوارد في امثال الايات الثلاثة (بان
معنى قوله) اي السكاكي (ثم يتفرع على هذا اي على ايراد المسند
اليه موصولا من غير اعتباره الايماء) الى وجه بناء الخبر .

والحاصل ان من اقتفى اثر الفاضل العلامة في تفسير الوجه
بالعلة والسبب تفصى عن الاشكال المذكور بجعل لفظة هذا اشارة
الى خصوص جعل المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء الي وجه
بناء الخبر فلا يحتاج في امثال الايات الثلاثة الى تطبيق مافسر به
الوجه اعني العلة والسبب (فلا يلزم في الايات) الثلاثة (المذكورة
ايماء) الى وجه بناء الخبر اي الى العلة والسبب للخبر فصح تفسير

الوجه بالعلمة والسبب ولا اشكال فيه اى في هذا التفسير .
(و) الحال ان (سوق الكلام) اى كلام السكاكي (ينادى
على فساد هذا الراي عند المنصف) اذ سوق كلامه ظاهر بل صريح
في ان المراد من الوجه ما ذكرنا من الطريقة والطرز لا مفسره به الفاضل
العلمة ومن اقتفى اثره في ذلك .

(وقد يقصد بالموصول) وصلته (الحث) والفرغيب (على التعظيم
او التحقير او الترحم او) يقصد بالموصول (نحو ذلك) كالتهمك
(كقولنا جائك الذي اكرمك) مثال الاول (او) جائك الذي
(اهانك) مثال الثاني (و) كقولنا جاء الذي (سبي اولاده
ونهب امواله) مثال الثالث (وقد يكون) الموصول وصلته (للتهمك)
اى الاستهزاء والسخرية (نحو باليهما الذي نزل عليه الذكر انك
لمجنون) .

قال في الكشف وكان هذا النداء منهم على وجه الاستهزاء كما
قال فرعون ان رسولكم الذى ارسل اليكم لمجنون وكيف يقرون
بنزول الذكر عليه وينسبوننا الى الجنون والتعكيس في كلامهم للاستهزاء
والتهمك مذهب واسع وقد جاء في كتاب الله في مواضع منها فبشرهم
بمذاب اليم انك لانت الحليم الرشيد وقد يوجد كثيرا في كلام المعجم
والمعنى انك لتقول قول المجانين حين تدعى ان الله نزل عليك الذكر
انتهى .

هذا ولكن قال الطريحي تمكم عليه اذا اشتد غضبه عليه انتهى
ولا يتخفى ان هذا المعنى انصب بما ذكر من الايات .

قال في تاج العروس التهكم التهمد يكون في البئر ونحوها يقال تهكمت البئر اذا تهدمت اى تهووت والتهكم الاستهزاء والاستخفاف يقال قالها علي سبيل التهكم كالاكوهة بالضم والتهكم الطعن المنذرك وايضا التبختر بطرا وايضا الغضب الشديد وهو التهمد من الغيظ الشديد والحق وايضا التندم على الامر الفأئت وايضا المطر الكثير الذي لا يطاق وكذلك السيل وايضا النفي عن ابي زيد قال وهكمت تهكيميا غنيت له بعوت والمستهكم المنكبر نقله الجوهري والتهكم ككتف الشرير المقتحم على مالا يعنيه ويتعرض للناس بالشر ومما يستدرك عليه التهكم التكبر وايضا حديث الرجل في نفسه وايضا التعمدي انتهى بحذف الشواهد وانما نقلنا جميع المعاني لما في نقلها من الفوائد .

فتمام تعرف (ولطائف هذا الباب) اي باب الموصول (لا تكاد تضبط) كما اشار اليه الشيخ في كلامه المتقدم في اول الباب فراجع ان شئت .

(وبالإشارة اى تعريف المسند اليه بإيراده اسم اشارة متى صلح المقام له) اى للتعريف المذكور (واتصل به) اى بالتعريف المذكور (غرض) موجب له او مرجح له على ما ياتى تفضيله بعيد هذا (اما المقام الصالح) له (فهو ان يصح) اى يمكن (احضاره) اى المسند اليه (في ذهن السامع بواسطة الاشارة) اليه (حسا) .
قال الرضى اى اشارة بالجوارح والاعضاء (فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس) حين الاشارة « قريب » نحو هذا الرجل « اوبعيد » نحو ذلك الرجل .

(فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد) حين الاشارة تحو تلك
الجنة وهذه جهنم (او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته) نحو ذلكم
الله وذلكما مما علمنى ربى (فلتصيره) اى المشار اليه في الصورتين
(كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية) لاسبابا في ذلكم
الله فان من كانت المخلوقات باسرها والاعليه فهو فوق المحسوس
(واما الغرض الموجب او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله
لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز) استشكل عليه بانه يقتضى ان
يكون اسم الاشارة اعرف المعارف وهو خلاف ما عليه الجمهور من ان
اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهمات وقد تقدم بيانه .
واجيب بان المراد انه اكمل من حيث التمييز بالنسبة لما تحته
من المعارف لا بالنسبة لما فوقه وايضا الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير
بما فوقه من المعارف .

وقد يجاب بان دلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز انما هو من
حيث ان معه اشارة حسية ولاينافي معها اشتباه اصلا بخلاف العلم فان
مدلوله وان كان جزئيا مانما من الشراكة لكن ربما يكون مشتركا
لفظيا او يكون مسماء غير معلوم السامع فلا يحصل التمييز فضلا عن
كمال وهذا لاينافي ان غير اسم الاشارة اعرف منه من جهة اخرى .
وذلك لان من المضمرات ضمير المتكلم الذى لايتصور فيه اشتباه اصلا
من حيث ذاته ومدلول العلم متعين مشخص بحسب الوضع والاستعمال
مما بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله متعين بحسب الاستعمال لاغيره .
وبالجملة فدلالة اسم الاشارة على اكملية التمييز لا تنقض اعرفيته فلا

يكون القول باكملية اسم الاشارة من حيث التمييز مخالفا لما عليه الجمهور من ان اعرف المعارف المضمرات ثم الاعلام ثم المبهومات (نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا) اي منفردا او منفردا (نصب) بضم الاول وكسر الثاني او بفتح الاول وسكون الثاني اي منصوب (علي المدح) اي لاجل المدح فلمنظة على للمعايل قل في المعنى الرابع (من معاني على) المعلى كاللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اي لهدايته اياكم وقوله

علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذ الخيل كرت انتهى فالتقدير امدح فردا او التقدير اعني فردا اذ لا يشترط في المنصوب علي المدح ان يكون العامل فيه دالا على المدح (او) نصب (على الحال) من الخبر اعني ابو الصقر .

فان قلت الحال لاتاتي من الخبر كما لاتاتي من المبتدأ عند الجمهور قلت سوغ ذلك كون الخبر هنا مفعولا في المعنى لمعنى اسم الاشارة او هاء التنبيه لتضمن كل منهما معنى الفعل وهو اثير او ابنه قال ابن الحاجب وعاملها (اي الحال) اما الفعل او شبهه او معناه .

وقال الجامي في الشرح او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء والذم والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما ولينك عندي مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه اسد صائلا هذا ما في الجامي ولكنه مخالف في بعض امور لما في الرضى فراجع ان شئت ان تعرف .
(في يجاسنه) اي في محاسن اعماله وصفاته اي متفردا فيها (من)

نسل شيبان) اى حالكون ابو الصقر من نسل شيبان والنسل الولد
وشيبان بفتح الشين علم لابی القبيلة المسماة باسمه (بين الضال) بتخفيف
اللام جمع ضالة بلا همز (والسلام) جمع سلمة اى حالكونهم اى
تلك القبيلة بين الضال والسلام (وهما شجرتان بالبادية) الاول شجر
السدر البرى والثانى شجر ذو شوك من اشجار البادية يقال له العشاء
(يعنى) هذه القبيلة (يقيمون بالبادية) وانما مدحهم بذلك (لان)
العرب تعتقد ان (فقد العز في الحضر) وهو كذلك في الجملة لان
من كان في الحضر تناله غالبا يد الاراذل من الحكام والى ذلك يشير
ابو العلاء بقوله .

الموقدون بنجد نار بادية لا يحضرون وفقد العز في الحضر
وقريب من ذلك ما قال الشاعر الفارسي .

بهر دیار که در چشم خلق خمار شدی

سبك سفر كن اذا نجابر وبعجاي ذكر

درخت اكر متحرك شدی زجای بجای

نه جو دراره كشیدی و نه جفای تبر

ويحتمل ان يكون المراد بمدحهم بسكنى البادية وصفهم بكمال
البلاغة ونهاية الفصاحة لكونهم لا يخالطون في الحضر طوائف الهجم فتكون
لغاتهم سالمة مما يغفل بالفصاحة .

قال الجاحظ في البيان والتبيين من زعم ان البلاغة ان يكون
السامع يفهم معنى القائل (اى مقصود المتكلم) جعل الفصاحة والملكة
والخطاء والصواب والافلاق والابانة والملحون والمعرب كله سواء وكله

بيانا .

وكيف يكون ذلك كله بيانا ولولا طول مخالطة السامع للمعجم
وشماعه للفاسد من الكلام لما عرفه ونحن لم نفهم عنه الا للنقص
الذى فينا .

واعلم هذه اللغة وارباب هذا البيان لا يستدلون على معاني هؤلاء
بكلامهم كما لا يعرفون رطانة الرومي والعقلي .

وان كان هذا الاسم انما يستحقونه بافا نفهم عنهم كثيرا من
حوادثهم فنحن قد نفهم من حمومة الفرس كثيرا من حاجاته ونفهم بضغاء
السنور كثيرا من ارادته وكذلك الكلب والحمار والعبي الرضيع وانما
عنى من قال ان كل من افهمك حاجته فهو بليغ افهامك للعرب حاجتك
على مجرى كلام الفصحاء واصحاب هذه اللغة لا يفقهون قول القائل
منها .

مكره اخاك لا بطل واذا عز اخاك فمهن

ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم ذهبت الى ابو زيد ورايت ابي
مهررا ومتى وجد النحويون اعرابيا يفهم هذا واشباهه بهرجوه (اي
ابطلوه) اى عدوا كلامه رديئا اى لم يقبلوا كلامه شاهدا للتقواعد النحوية
ولم يسمعوا منه لان ذلك يدل على طول اقامته في الدار التي تفسد
اللغة وتنقص البيان لان تلك اللغة انما انتقلت واستوت واطردت وتكاملت
بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة وفي تلك الجيرة . ولقد
الخطاء من جميع الامم .

ولقد كان بين يزيد بن كثرة يوم قدم علينا البصرة وبينه يوم

مات بون بعيد على انه كان قد وضع منزلة في آخر موضع الفصاحة
واول موضع المعجزة وكان لايتك من رواة ومذاكرين انتهى .

(او التعريض بعبارة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس)
لما تقدم انفا من ان الاصل في اسم الاشارة ان يشار به في المشاهد
المحسوس فيقع التعريض به كما بنقش الاشارة بالاعضاء والجوارح
فانه لو سئل سائل بحضرة فاعل الفعل فقال من فعل هذا وقعت
وضعت يدك على الفاعل واو اجبت باسمه لعرفة كان في ذلك من
التعريض بعبارة ما لا يخفى ولا سيما عند وجود القرائن الدالة على الفاعل
فاسم الاشارة كذلك (كقوله اى الفرزدق) .

(اولئك ابائى فجئنى بمثلهم) اذ اجتمعنا يا جرير المجمع
(هذا الامر) اى قوله فجئنى بمثلهم (للتعجيز كقوله تعالى
فاتوا بسورة من مثله) فالمراد انك عاجز لا تقدر على الاتيان بمثل
ابائى في المناقب (اذ اجتمعنا يا جرير المجمع) للافتحار لان ابائكم
ليس لهم مناقب ومفاخر .

(او بيان حاله اى المسند اليه في القرب او البعد او المتوسط كقوله
هذا) بكر في القريب (او ذاك) عمرو في البعيد (او ذاك زيد)
في المتوسط خلافا لايين مالك حيث قال ولدى البعد انطق بالكاف
حرفا دون لام او معهما وانما (اخر) المصنف (ذكر المتوسط لانه
انما يتحقق بعد تحقق الطرفين) اى القرب والبعد .

(فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعد وذلك للمتوسط مما
يقرره الوضع واللغة) وليس من وظائف هذا الفن .

(فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد) اي الاخبار بشئ شئ مثلا او نفيه عنه والزائد على ذلك ما يطابق به اللفظ مقتضى الحال حسب ما تقدم مفصلا ومشروحا عند بيان تعريف علم المعاني .

(قلت مثله كثير في علم المعاني كما كثر مباحث التعريف والنوابع وطرق القصر وغير ذلك) مما هو مذكور في علم النحو (وتحقيقه) اي للجواب التحقيقي (ان اللفظة) والنحو انما (تنظر فيه) اي اسم الاشارة (من حيث ان) لفظة (هذا للغريب مثلا وعلم المعاني ؛ ينظر فيه) (من حيث انه) اي الشأن (اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو) اي النظر من هذه الحيثية (زائد على اصل المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور) في الكلام (المعبر عنه بشئ) اي بلفظ (يوجب تصوّره او اما كان) اي اي لفظ كان اي سواء افاد حاله من قرب او بعد او توسط ام لا لكن البليغ يراعى ما يقتضيه الحال فياتي باسم اشارة يكون مؤدرا .

لاصل المراد مع خصوصية بها يطابق الكلام لمقتضى الحال (ولو سلم) ان البيان المذكور في السؤال مما يقرره الوضع .

واللفظة ولا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني (فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من) للخصوصيات والاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي (التحقير والتنظيم) والتنبيه الاتي وغير ذلك مما يشير اليه في اخر المبحث (كما اشار اليه) اي الى ما يتفرع عليه (بقوله او تحقيره اي تحقير المسند اليه بالقرب)

الذي يدل عليه اسم الإشارة اذ من لوازم قرب الشيء الابتذال وكونه سهل المنال الملازم عرفا للحقارة وعدم الاعتناء به في غائب الاحوال .
كما قال الحكميم الفارسي (شبهها اكرهه قدو بودى شب قدو بيقدر بودى) والحاصل انه قد يؤتى بالمسند اليه اسم إشارة قصدا التحقير المشار اليه لدلالة القرب على ذلك كما ان لفظ القرب يفيد ذلك ايضا كما يقال هذا شيء قريب اى مبتذل هين التناول سهل المثلثة (نحو) قوله تعالى في سورة الانبياء واذا رءاك الذين كفروا ان يتخذونك الاهزوا (اهذا الذي يذكر الم نكم ، وهم يذكرون الم من هم كفرون وقوله تعالى في سورة الفرقان واذا رءاك ان يتخذونك الاهزوا اهذا الذي يمت الله رسولا .

قال الزمخشري اهذا محكى بعد القول المضمرة وهذا استصغار انتهى محل الحاجة من كلامه والاستصغار عد الشيء صغيرا اى حقيرا ذليلا .
« وقد يقصد به ، اى باسم الإشارة الموضوع للقرب » تقريب حصوله ، اى وقوع المسند اليه المشار اليه « نحو هذه القيامة قد قامت » في كون تقريب المحصول مفهوم ما من اسم الإشارة تأمل بل منع يظهر وجهه من مراجعة بحث قد في علم النحو فتأمل .

« او تعظيمه » اى المسند اليه « بالبعد » المفهوم منه « نحو الم ذلك الكتاب » فاستعمل اسم إشارة البعيد « تنزيلا لبعده ورجته » في البلاغة والاختبار بالغيوب .

« ووفعة محله » وشانه في الفصاحة والاسلوب « منزلة بعد المسافة » والمكان كما ان لفظ البعد ايضا يفيد ذلك كما يقال هذا شيء بعيد

لائتاله الافهام والايادي الا بشرق الانفس وتهيئة المبادي ومن هنا قالوا
من طلب المعالي سهر الليالي .

فايراد اسم الاشارة الموضوع للبعيد لقصد تعظيم المشار اليه اعنى
الكتاب كيف لا وقد اصجز البلغاء عن ادراك رموز الفاظهم فضلا عن دقائق
معانيه ومحتوياته وقد قال عز اسمه وعظم كبريائه في تعظيم شأنه
وتفخيم امره قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا
القران لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا ولقد اتيناك سبعا
من المثاني والقران العظيم ولو انزلنا هذا القران على جبل لرآه
خاشعا متصدعا من خشية الله .

قال الشننى في حاشية المعنى في بحث ضمير الفصل عند المسئلة الثالثة
ما هذا نصه في الشرح وسئلت مرة بعض اصحاب عن الحكمة في التفريق
بين شان المؤمنين والكافرين في سورة البلد حيث ترك ضمير الفصل
فى حق الاولين ففيل اولئك اصحاب الميمنة واتى به فى حق الاخرين
ففيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشأمة فتامله انتهى واقول
الحكمة ان اسم الاشارة يؤتى به لتمييز ما اريد به اكمل تمييز لصحة
احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة حسا كقول ابن الرومي هذا
ابو الصقر البيت ولا كذلك الضمير .

وان اسم الاشارة البعيد يجعل ذريعة الى تعظيم المشار اليه للتقريب
ذهابا الى بعد درجته ورفعة محله كقوله تعالى حكاية عن امرئة العزيز
فذ لك الذى لمثنى فيه حيث لم يقل هذا وهو حاضر انتهى محل
الحاجة من كلامه .

هذا ولكن سيأتى فى بحث تعريف المسند اليه نقلا عن ابن هشام ان التعظيم فى قوله تعالى ذلك الكتاب مستفاد من ال فتأمل .
(وقد يقصد به) اى باسم الاشارة البعيد (تعظيم المشير) اى المتكلم (كقول الامير لبعض حاضريه) مشيرا الى رجل حاضر عنده « ذلك » الرجل (قال كذا) وقد يأتى لتحقير المشير ونظيره نداء الله تعالى كما يأتى فى باب الانشاء .

« او تحقيره » اى المسند اليه المشار اليه (بالبعد كما يقال ذلك ذلك اللعين فعل كذا) فى ان فهم التحقير من ذلك مع ذكر اللعين تأمل لا يخفى وجهه وكيف كان استعمل اسم اشارة البعيد (تنزيلا لبعده عن ساحة غر المحضور والخطاب وسفالة محله منزلة بعدا المسافة » ولفظ ذلك « الموضوع لمشار اليه لزم منه حضوره » صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى « اى مشاهدا كان ذلك الغائب اذا حضر او غير مشاهد وتلك الصلاحيية تحصل « بان يحكى عنه » اى عن الغائب داولا ثم يشار اليه « بلفظة ذلك » فهو جائئى رجل فقال ذلك الرجل « هذا مثال للعين « و » اما امثال المعنى فهو « ضربنى زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكى عنه « فى المثالين « غائب » حين الاشارة اليه فالاستعمال فيها مجاز فتأمل .

« ويجوز على قلة » استعمال « لفظ » هذا الدال على « الحاضر فهو » جائئى رجل « فقال هذا الرجل و » ضربنى زيد « فهالني هذا الضرب اى هذا المذكور » فى كل من المثالين « عن قريب اى قبل للتلفظ بلفظة هذا « فهو » اى المذكور « وان كان غائبا » حين

الفكلم والاشارة « لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضرا » في
لفظة كان اشارة بان هذا الاستعمال ايضا مجاز فتأمل .
« وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم » اى المشار اليه « بلفظ
البعيد نحو باق الله العظيم وذلك قسم عظيم لافعال لان المعنى » كما قال
نجم الاثمة « غير مدرك بالحس فكانه بعيد » فذلك ايضا من قبيل
المجاز .

« او التنبيه اى تعريف المسند اليه بالاشارة » كلفظة اولئك في
الاية الاتية المستشهد بها « للتنبيه » علة للتعريف « عند » ظرف للتنبيه
« تعقيب المشار اليه » وهو الذين في الاية على وجه ياتي بيانه « باوصاف »
اصطلاحية او لغوية وهي هنا جملة الصلة اعني يؤمنون وماعطف عليها
« اى عند ايراد اوصاف » ولفظة « على » بمعنى في كما في ودخل
المدينة على حين غفلة اى عند ايراد اوصاف في « عقيب المشار اليه »
اى بعده « ثم تقول عقبه فلان » بالتشديد « اذا جاء » فلان « على
عقبه » اى بعده « ثم تعديده » اى عقبه بالتشديد « الى المفعول الثانى
بالباء » نحو باوصاف في المتن « وتقول عقبه » بالتشديد « بالشى
اى جعلت الشى على عقبه » اى في عقبه اى بعده « على انه » متعلق
بالتنبيه « اى للتنبيه على ان المشار اليه » اى الذين « جدير » اى حقيق
اى مستحق « بما » اى بخبر وهو على هدى في اولئك الاول وهم
المفلحون في اولئك الثانى « يرد بعده » اى بعد اسم الاشارة « اى اولئك
« من اجلها اى من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو
الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله تعالى اولئك على هدى

من ربهم واولئك هم المفلحون) الشاهد في انه (عقب المشار اليه وهو
الذين) وحده لامع (يؤمنون) لانه من الاوصاف كما يظهر ذلك من
قوله (باوصاف متعددة من الايمان بالنيب واقامة الصلوة وغير ذلك)
يعنى الاتفاق مما رزقهم الله في سبيله والايمان بما انزل الى رسول
الله (ص) وبما انزل قبله (ص) والايمان بالمعاد وكونهم مؤقنين
بذلك (ثم عرف المسند اليه) وهو اولئك (بان اورده اسم اشارة
تنبيهها على ان المشار اليهم) يعنى الذين (احقاء) اي مختصون (بما)
اي باخبار واحكام (يرد بعد) لفظة (اولئك وهو) اي ما يروى بعد اولئك
(كونهم على الهدى عاجلا) اي الدنيا (و) على (الفوز بالفلاح اجلا) اي في الآخرة
(من اجل الاوصاف المذكورة) اتفعا عنى الايمان بالله الى آخر ما ذكرنا .

(تنبيهان) الاول انما قلنا ان المشار اليه هو الذين وحده لامع
يؤمنون كما يظهر من كلام الشارح لما اشار اليه الفاضل المحشى من
ان المراد بالمشار اليه ذات الموصول من غير من ملاحظتها مع مضمون
الصلة بقرينة هذه الايمان من جملة الاوصاف انتهى واما توجيه كلام
الشارح بان التعبير عن تلك الذات بنفس الموصول من دون ذكر صلتها
قبيل فلم يظهر لي وجه لذلك اذ لا شاهد له على ذلك لاعقلا ولا نقلا
نعم لم يعبر الكشف عن الموصول كذلك ولا حجة فيه .

الثانى كون المشار اليه باولئك هو الذين مبنى على كونه منقطعا
عن المتنقين والا فالمشار اليه هو المتنقين .

قال في الكشف الذين يؤمنون اما موصول بالمتنقين على انه صفة
مجرورة او مدح منصوب او مرفوع بتقدير اعنى الذين يؤمنون او هم

الذين يؤمنون واما منقطع عن المتقين مرفوع على الابتداء مخبر عنه
بإوائك على هدى انتهى .

(او) تعريف المسند اليه باسم الإشارة (لانه) اى الشان (لا يكون
طريق الى احضاره) اى المسند اليه (سوى الإشارة لجهل المتكلم او
السامع باحواله) كما اذا رايت رجلا في المدرسة لاتعرفه انت ولا
السامع فتقول هذا سارق (او لنحو ذلك) قال المحدثي مثل ان
تقصد به شدة ذكاء المخاطب وقوة ادراكه كقولك في مسألة يتخير
فيها القول هذه المسئلة محققة عندك تشير الى ان المسئلة التى يتحير فيها
القول كالمحسوس المشاهد عنده ونحو ذلك .

وقال ايضا قال الشارح في شرح المفتاح ومما يجب التنبيه له ان
مايورد في امثال هذه المقامات من الايات امثلة لاشواهد حتى يتوهم
التنقض باحتمال الغير وانه لا امتناع في مثال واحد الجمع بين كثير
من اللطائف والاغراض فان مبني تلك الاقتضاءات وكون التراكيب مما
يذكر من الاغراض على مجرد المناسبات والا فمن اين للبشر ان مقصود
المتكلم مانسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكته فلها موضح
نفع انتهى .

(وباللام اى تعريف المسند اليه باللام) وحدها والالف زائدة هذا
احد الاقوال والثانى ان المعرف هو ال بجملتها فالهمزة اصلية كما
في الالفية .

ال حرف تعريف او اللام فقط فنمط عرفت قل فيه النمط
والثالث ان المعرف الهمزة وحدها كما في شرح التصريح واللام

زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام والرابع . انسبه السبوطي الى
سيويه وهو ان ال بجمتلها حرف تعريف والالف زائده فتأمل .
وكيف كان فلنقدم مجمل من الكلام ليكون كضابطة او فذلكة متقدمة
لما ياتي من الاقسام .

قال ابن هشام ال على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما
موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمتعولين
وقيل والصفات المشبهة وليس بشيء لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول
بالفعل ولذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق
وقيل هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي
الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير وقيل هي في الجميع موصول حرفي
وليس بشيء الى ان قال .

والثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل
منهما ثلاثة اقسام .

فالعهدية اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا ونحو كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فمضى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح المصباح في
زجاجة الزجاجه كافها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بهت الفرص
وعبرة هذه ان يسد الضمير مسددا مع مصحوبها او معهوديا ذهنيا ونحو
اذ هما في الغار ونحو اذ يبأيعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا
الى ان قال والمثال الجيد للمسئلة قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم .
والجنسية اما لاستفراق الافراد وهي التي تختلف كل حقيقة ونحو
وخلق الانسان ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا

ولاستفراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل
علما اى الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية
وهي التي لا تخلفها كل لاحقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل
شيء وقولك والله لا اتزوج النساء ولا البس الثياب ولهذا يقع الخنث
بالواحد منهما وبعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس
امور معهودة في الازهان متميز بعضها عن بعض .

ويقسم الممهور الى شخص وجنس والفرق بين المصروف بال هذه وبين
اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك ان ذا الالف
واللام يدل على الحقيقة بتيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل
على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد الى ان قال .

والثالث ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى
كالنفي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة
في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والغرى اولار
تجالها كالبهؤل او لقلبتهما على بعض من هي له في الاصل كالبيت
للكمة والمدنية للطيبة والنجم للثريا وهذه في الاصل لتعريف العهد
والثانية نوعان كثيرة واقعة في النصيح وغيرها فالاولى الداخلة على
علم منقول من مجرد صالح لها مله وح اصله كحارث وعباس وضحاك
تقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع على السماع
الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد ومعروف واحمد .

والثانية نوعان واقعة في الشعر واقعة في شذوذ من النثر انتهى باختصار
غير مختل بمار مناه .

فلنعد الى ما كنا فيه من شرح الكتاب فتقول ومن الله التوفيق
ان التعريف باللام (للاشارة الى معهود اى الى حصة من الحقيقة، معهوده)
اى معينة في الخارج (بين المتكلم والمخاطب واحدا كان) ذلك المعهود
الخارجى (او اثنين او جماعة) والدليل على ان المراد بالمعهود ما
فسرناها به اى المعينة انه (تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقبته) فان
قلت ما ذكرت من القول ليس فيه ذكر للتعين فكيف يصير دليلا على
ان المراد من المعهود المعينة .

قلت هذا استدلال باعتبار اللازم لان لازم الادراك والملاقات كون
المدرك والملاقى معينا .

فان قلت قد فر بعض المحشين الحصة بالواحد وهذا يناقض قوله
واحدا كان او اثنين او جماعة .

قلت لامتنافاة في ذلك اذ ايس المراد بالواحد الواحد العددي بل
الاعم من ذلك اى مقدارا واحدا معينا من افراد الحقيقة سواء كان
ذلك المقدار الواحد المميز واحدا او اثنين او جماعة والقرينة بل الدليل على ذلك
وقوعه في مقابل قوله الاتى او للاشارة الى نفس الحقيقة وذلك ايضا
دليل على ما اشرنا اليه من ان المراد من المعهودية انما هى المعهودية
في الخارج وذلك لان الحقيقة وان كانت معهودة لكنها كما تقدم في
كلام ابن هشام معهودة في الاذعان لاني للخارج فتأمل جيدا فان المقام
يحتاج الى تأمل تام .

(وذلك) اى كون التعريف باللام للاشارة الى معهود في الخارج
(انقدم ذكره) اى المعهود (صريحا) اى بتعنى لفظة (او كتابة)

اي بما يدل عليه بالالتزام) فهو وليس الذكر كالانثى اي ليس (الولد (الذكر الذي طلبت امرئة عمران) بقولها اني نذرت لك ما في بطني محررا لان هذا الكلام يتضمن طلبها ان يكون ما في بطنها ولدا ذكر الان. التحرير كما ياتي كان للذكور فقط (كالنثى اي كالانثى)
النثى وهبت لها (

قال في الكشف قال الله تعالى والله اعلم بما وضعت تعظيما لموضوعها وتبجيلا لها بقدر ما وهب لها منه ومعناه والله اعلم بالشئ الذي وضعت وما علق به من عظام الامور وان يجعله وولده اية للعالمين وهي جاهلة بذلك لانعلم منه شئ فلذلك تحسرت وفي قراءة ابن عباس والله اعلم بما وضعت على خطاب الله تعالى لها اي انك لانعلمين قدر هذا الموهوب وما علم الله من عظم شأنه وعلمو قدره وقرء وضعت بمعنى. ولعل الله تعالى فيه سرا وحكمة ولعل هذه الانثى خير من الذكر تسليمة لنفسها .

فان قلت فما معنى قوله وليس الذكر كالانثى قلت هو بيان لما في قوله والله اعلم بما وضعت من التعظيم للموضوع والرفع منه ومعناه وليس الذكر الذي طلبت كالانثى النثى وهبت لها واللام فيها للمعهد انتهى. فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحاً في قوله تعالى قالت رب اني وضعتها انثى لکنه (ليس مما نحن فيه لانه (ليس بمستداليه (والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظة ما الموصولة (وان كانت تعم الذكور والاناث كما قال ابن مالك .

ومن وما آل تساوي ما ذكر وهكذا ذو عند طي قيد شهر
(لکن للتحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان

للمذكور دون الاناث وهو) اي الذكر محل الاستشهاد لما نحن فيه
لانه (مسند اليه) لكونه في الاصل مبتدأ .

ولا يخفى ان هذا كلاء بناء على ما تقدم من الكشف من كون
ليس الذكر كالانثى من كلام الله تعالى تسمية لها والمعنى كما ذكرنا
ليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها بل الانثى التي وهبت
لها اعظم شأنا من الذكر الذي طلبته فانه حيث يصح كون اللام فيهما
للمعنى ولكن يلزم على هذا جواز كون المنكلم بالمعهود غير المنكلم باللام
فتأمل فانه دقيق .

واما على القول بانه من كلام امرأة عمران كما احتمله بعض
المفسرين وقال في الكلام قلب اي ليس الانثى كالذكر في التحرير
وهو من تشمة تحسرها والمعنى اتعسر على وضعها انثى وعدم مساواتها
للمذكر في التحرير فيا ليتها كانت ذكرا او كانت مساوية له في التحرير
فلا شاهد فيهما لان اللامين فيهما حيث لا للمجنس لا للمعهود فتأمل
تعرف .

(وقد يستغنى عن تقدم ذكره) اي المعهود (لعلم المخاطب به
بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد) فان
العقل قرينة على ان اللام في الامير للإشارة الى امير البلد لا الى غير
من امراء البلاد الاخر (وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب) فان
العقل بل العرف قرينة على ان اللام في البيت للإشارة الى باب البيت
الذى دخله المخاطب الان لا باب من ابواب البيوت الاخر وان كان
قد دخلها ايضا .

(وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر كما في وصف المنادي
واسم الإشارة نحو يا أيها الرجل وهذا الرجل) ومنه كما تقدم في كلام
ابن هشام اليوم اكملت لكم دينكم .

(أو للإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما
صدق عليه من الأفراد كقولك الرجل خير من المرأة) أي حقيقة
الرجل وماهيته من حيث هي هي التي توجد في الذهن مع قطع النظر
عن وجودها مع الخصوصيات الفردية خير من حقيقة المرأة كذلك
ولا ينافي هذا كون بعض أفراد المرأة نظرا إلى خصوصية فردية في
ذلك البعض خيرا من بعض أفراد الرجل نظرا إلى كونه فاقدا لتلك
الخصوصية الفردية ومن هنا قيل في وصف صديقة الصغرى بالفارسية .

زن مكو مردا غرين روزگار زن مكو بنت الوفا اخت الوقار

(ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ موضوع مفرد ونحو ذلك) من سائر المعرفات نحو الكلام
ما افاد المستمع فائدة قامه يحسن السكوت عليها وانما كانت اللام
فيها للإشارة إلى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى (لان التعريف للمهية)
المعراة عن كل خصوصية من خصوصيات كل صنف من اصناف الافراد
والا لم يصح تقسيمه ولا شموله لجميع الافراد .

(وقد يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد) أي لواحد
من افراد مدلوله فان كان مفردا فلو واحد من الاحاد وان كان معنوي
فلواحد من المثنيات وان كان جمعا فلو واحد من الجماعات (باعتبار
عديته) أي معهوديته أي معهودية ذلك الواحد المأتي له المعرف بلام

الحقيقة (في الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة الذى) قد تقدم انما انه الاشارة الى نفس الحقيقة المعراة لانه (هو) الذى (موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن) على فرد موجود من (تلك) الحقيقة (في الخارج) باعتبار كونه (اى الفرد الموجود في الخارج) معهودا في الذهن (في ضمن تلك الحقيقة المعهودة في الذهن وباعتبار كون ذلك الفرد (جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة) وباعتبار كون ذلك الفرد مطابقا اياها) اى الحقيقة لكون الفرد مشتملا للحقيقة (كما يطلق الكلى الطبيعي على كل واحد (من جزئياته) فيقال مثلا زيد انسان .

(وذلك) اى اتيان المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد (عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي والا تكون اللام لنفس الحقيقة لا اواحد من الافراد (بل من حيث الوجود) في الخارج زائد على وجودها في الذهن لكن (لا من حيث وجودها) اى الحقيقة (في ضمن جميع الافراد) والا تكون للاستغراق (بل في) ضمن (بعضها) اى الافراد (كقولك ادخل السوق حيث لاعهد في الخارج) بان تتعدد اسواق الباد ولاتين لواحد منها بين المتكلم والمخاطب والا تكون اللام للعهد (فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه) من ان المعرف بلام الحقيقة ياتى لواحد من الافراد الموجودة في الخارج (وتحققه انه) اى المعرف بلام الحقيقة (موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق) هذا المعرف (على الفرد الموجود منها) اى من تلك الحقيقة (باعتبار ان) تلك (الحقيقة

موجودة فيها) فهو في الحقيقة استعمال في نفس الموضوع له اعنى الحقيقة المتحدة لوجودها في ضمن الفرد الموجود في الخارج والاستعمال حينئذ عنده على سبيل الحقيقة كما سيصرح به في آخر المبحث (فجاء التعدد) في المعنى اى المستعمل فيه (باعتبار الوجود) في ضمن الافراد في الخارج (لا باعتبار الوضع) اذ المعنى في حال الوضع كما قلنا متحد لان الحقيقة لاتعدد فيها الا من حيث وجودها في ضمن الافراد (والفرق بينه) اى بين المعرف بلام الحقيقة المستعمل في الواحد منها باعتبار وجودها فيه كقولك ادخل السوق .

(وبين النكرة ، كقولك ادخل سوقا) كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة) هذا مثال لعلم الجنس (و) نحو (لقيت اسدا) هذا مثال لاسم الجنس (فاسد موضوع لواحد) غير معين (من احباد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة) الموجودة في ضمن هذا الواحد ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن هذا الواحد التعدد ضمنا والا فالحقيقة ما دامت في الذهن لاتعدد (فكذا النكرة تفيد اذن انك الاسم) . اى مدلوله (بعض) غير معين (من جملة) افراد (الحقيقة) لمتحدة في الذهن (نحو ادخل سوقا) فالمراد من سوقا واحد من الاسواق غير معين ولا معهود بين المتكلم والمخاطب (بخلاف المعرف) بلام الحقيقة (نحو ادخل السوق فالمراد به نفس الحقيقة) المنحده في الذهن لكن باعتبار وجودها في ضمن بعض افرادها (و) تلك

(البعضية) وذلك الاعتبار (مستفادة) من القرنية كالدخول مثلا)
فان الدخول قرنية على انه ليس المراد حقيقة السوق المتحدة في الذهن
لاستحالة الدخول فيها (فهو) اي المعرف بلام الحقيقة حيثئذ (كعام
مخصوص بالقرنية) نحو العلماء ورثة الانبياء اذ العقل قرنية ان المراد
بالعام اعني العلماء المدول منهم لا الفساق منهم لاستحالة كون الفاسق
من ورثة الانبياء .

(فالمجرد) نحو سوقا (وذو اللام) نحو السوق (بالنظر الى
القرنية في المعرف (سواء) في ان المراد من كل منهما بعض غير
معين .

ولكن في المجرد بالوضع لانها كما مر اتفا موضوع لواحد غير
معين وفي ذي اللام بالقرنية كالدخول مثلا .

(وبالنظر الى انفسهما مختلفان) لما قلنا من ان المجرد موضوع
للمواحد وذو اللام للحقيقة المتحدة في الذهن فلمولا القرنية لا يدل لمعى
لواحد اصلا (واليه) اى الى كونهما بالنظر الى القرنية في المعرف
سواء (اثار) المصنف (بقوله وهذا) اى المعرف بلام الحقيقة (فى
المعنى كالنكرة) في ان المراد به بعض غير معين (يعنى بعد اعتباره
القرنية) والنظر اليها (وان كان يجري عليه) اى على هذا المعرف
(احكام المعارف من وقوعه مبدئه) نحو السوق شربقاع الارض وهي
ميدان ابليس (وذا حال) نحو اكثر شربى السويق ملتوتا (ووصفا
للمعرفه) نحو زيد الكريم عندنا (وموصوفا بها) نحو الكريم الذى
اتسن اليك فى الدار (ونحو ذلك) كوقوعه فاعلا الباب نعم وبئس

كما قال في الالفية .

والحذف في نعم القناء استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين
وكوثره اسما للافعال الناقصة نحو ثم كان عاقبه الذين اساءوا
السوءى ومنهولا اولا لافعال القلوب فتحو ظننت السارق . مخنفيا فى الدار
(كعلم الجنس) فانه ايضا في المعنى نكرة كما قال في الالفية .

ورضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم
(وهذه الاحكام اللفظية) المذكورة (هي التى اضطررهم اى علماء
العربية (الى الحكم بكونه معرفة وكون اسامه علما) لجنس الحيوان المفترس
فيأتى منه كما قال السيوطي الحال ويمتنع من الصرف مع سبب اخر
ومن دخول الالف واللام عليه ونعته بالنكرة ويبند به ثم قال انه
مدلوله شايع كمدلول النكرة لا يخص واحدا بعينه ولذلك ذكر فى
شرح التسهيل انه كاسم الجنس انتهى وهذا هو المقصود من قوله (حتى
تكلفوا ما تكلفوا) .

قال نجم الاثمه والعامل للنهضة على هذا التكلف فى الفرق بين
الجنس وعلم الجنس انهم راوا ونحو اسامه وثعالبه وابا الحصين وام عامر واويس
لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة وترك ادخال اللام
على نحو اويس .

واضافة اب وام وابن وبنت الى غيرها كما فى الكنى فى اعلام
الاناسي ويجيب عنها منها الاحوال وتوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق
على المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك لايجرى مجرى
الاعلام فى الاحكام المذكورة انتهى (توضيح اديس علم جنس للذئب

جاء مصفرا مثل الكهيت والمجين والباقي قد تقدم بعضه في بحث تعريف المسند اليه بالعملية فراجع ان شئت .

فتمحصل مما ذكر في المقام ان ههنا اربعة اشياء الاول النكرة نحو ادخل سوقا والثاني المعرفة بلام الحقيقة الذي يراد به واحد من الافراد باعتبار كونه معهودا في الذهن في ضمن الحقيقة المتحدة نحو ادخل السوق واللام فيه يسمى في النحو لام العهد الذهني والثالث اسم الجنس نحو رايت اسدا والرابع علم الجنس نحو رايت اسامة وكل من هذه الاربعة ياتي لواحد من الافراد الا ان الدلالة على الواحد في الاول والثالث بالوضع وفي الثاني والرابع بالقرنية اعني الدخول .

والرؤية لانهما يستحيلان في الحقيقة والماهية وهذا معنى قوله في الاولين من ان المجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرنية سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان ومنه يعلم ان الاخيرين ايضا بالنظر الى القرنية سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان وبالجمله القرنية اعني الدخول والرؤية لاثاير لهما في الاول والثالث في الدلالة على الواحد بخلاف الثاني والرابع فان للقرنية تاثير فيهما في الدلالة عليه اذاولاها لدلا على الماهية والحقيقة دون الواحد .

(ويعلم بما ذكرنا من تقرير كلامه) من ان المعرفة باللام نحو ادخل السوق المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستقادة من القرنية كالدخول (ان عود الضمير في قوله وقد ياتي) اي الضمير المستتر في ياتي (الى المعرفة بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرفة باللام كما يشعر به) اي بالعود الى مطلق المعرفة باللام (لفظ

(الايضاح) ووجه الاشعار انه اطلق اللام ولم يقبده بكونه لام الحقيقة وانما حكم بالاشعار لا الدلالة لأن في كلامه ما يدل على ان المراد باللام أنها هو لام الحقيقة وهذا هو نصه والمعرف باللام قد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج انتهى .

(ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة) والتعريف فيه لفظي كما قال الرضي وهذا نصه اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية نحو كرسى فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام واما بالمعلمية انتهى .

(يعامل به) اي بهذا المعرف (معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمال كثيرا) وذلك ليس لكونها نكرة كما زعمه بعض بل لأنها تؤل بها .

قال الرضي اعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة لأن التعريف والتشكير من عوامض الذات اذا التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتشكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعرضان لها فتخصص قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتشكير بالنعت المفرد .

فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما يقول

في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول
في مررت برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا الى ان قل وقال
بمعنى الجملة بكرة. لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم
بشيء على شيء يجب ان يكون مجمولا عند المخاطب اذ او كان مطلوما
عند المخاطب لوقع الكلام لفوا نحو السماء فوقنا والارض تحنا وليس
بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم
ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعها
ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه فكرة بمعنى واحد قلنا
ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما
نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المعكوم عليه. فان المجهول
في جائتي زيد العالم وزيد هو العالم انتساب العالم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم
يجز جائتي زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى (كقول) .
(ولقد امر على اللثيم يسبني) (فمضيت ثمة قلت لا يعنيني)

وسيجيء توضيحه عن قريب .

(وفي التنزيل كمثل الحمير يحمل اسفارا علي ان) والجملة الفعلية
اعني (يحمل اسفارا صفة للحمير وفيه) اي في التنزيل .
(الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان
قوله تعالى لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان
لان الموصوف) يعني المستضعفين .

او الثلاثة الاخيرة (وان كان فيه حرف التعريف فليس لشي
بعينه) لان حرف التعريف فيه من قبيل حرف التعريف في ادخل السوق

وقد تقدم انما انه في المعنى كالنكرة بعد اعتبار القرنيه (كذا في
الكشاف وهو) اى مافى الكشاف (صريح ان فى ان اللام فى المستضعفين
حرف تعريف كما سنذكره عن قريب) عند التمثيل بقولنا جمع
الامير الصاغة (وان كان) اللام فى المستضعفين (اسما موصولا يصح
هذا) اى توصيف المستضعفين بجملة لايسنطيون (ايضا لان الموصول
ايضا يعامل معاملة هذا المعرف) بلام الحقيقة (كما ذكر صاحب
الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه) اى لاتعيين فيه لان
المراد به مطلق من انعم الله عليه بنعمة الايمان كائنا من كان لاشخاص
معينون معهودون (فهو كقوله ولقد امر على اللثيم) .

يسبني من حيث انه ليس المراد باللثيم شخص معين معهود بل
المراد به كل لثيم عادته السبب والشتم كائنا من كان وذلك لان الشاعر
اراد بقوله هذا اظهار وان له ان له ملكة الحلم وشيم الكرام الذين
اذا مروا باللقو مر واكراما واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما وهذا
الطعنى لايناسب ارادة لثيم خاص معين بل المناسب له ارادة مطلق من
كان كذلك وبعبارة اخرى لم يرد الشاعر لثيما معينا اذ ليس فيه
اظهار ملكة الحلم المقصود بالتمدح بالتمدح بها والا اماهيه من حيث
هى بقرنيه المرور ولا الاستغراق لعدم امكان المرور على كل لثيم
من اللثام بل الجنس فى ضمن فرد مبهم فهو كالنكرة فلذا جاءت
الجملة صفة عنه هذا ولكن قال بعض المحققين ان المناسب لقوله ثمة
قلت لايعنيتي كونها حالا لان المتبارد من قوله قات لايعنيتي انه قال
ذلك في حال سماع السب حال المرور لا انه قاله فيمن دابه السبب

ولو في غير حال المرور فتأمل جيدا .

(فيصح) حينئذ (ان يقع النكرة اعنى قوله تعالى غير المغضوب عليهم وصفا له) وانما حكم بكون غير نكرة لما في الرضى من ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها وكل ما هو بمعناها من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تختص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في وجوده الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يختص ذاتا بلى نحو مثلك اخى من غيرك لكن المثلثه ايضا يمكن ان تكون من وجوه من القصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى انتهى ولكن قال بعضهم انه اذا اضيف غير الى معرف له ضد واحد فقط تعرف لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير للسكون وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة او نحو ذلك فقل جاء مثلك كان معرفة اذ اقصد الذى يماثلك في الشيء الفلاني .

ورد ذلك بعضهم بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل مع ان معنى غير الذى كنا نعمل اى الصلاح لان عملهم كان فسادا والجواب انه على البدل لا على الصفة او حمل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه .

(فان قلت المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد نحو ادخل السوق ورأيت اسامة حقيقة ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون

للفرض الاسمي (والمقصود الاقصى) طلب دلالتها على ذلك المعنى
وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على
الواحد فانما اردت به (اى باطلاق كل واحد من المذكورين على
الواحد (الحقيقة) حسيما بينما انما (ولزم من ذلك التعدد باعتبار
الوجود وانضمام القرينة) على ما اوضحناه لك سابقا (فهو) اى كل
واحد من المذكورين (لم يستعمل) حينئذ (الا فيما وضع له)
فيكون حقيقة (وسيوضح هذا في بحث الاستعارة) عند قول الخطيب
ودليل انها اى الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا
للمشبه ولا الاعم منهما فراجع ان شئت هذا ولكن المختار عند
الرضى وابن الجايب كون ذلك مجازا لانه قال عند قول ابن الجايب
العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد قوله بوضع
واحد متعلق بمتناول اى لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع الواحد
بل ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناول بوضع اخر اى
بتسمية اخرى لا بالتسمية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي
به شخص آخر .

قانه وان كان متناولا بالوضع لمعتين لكن تناوله للمعين الثاني
بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما تبين وانما
ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم
ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف
وذلك انه قال اعلام الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعلقة
كما اشير باللام في اشتر الاحم الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من
هذه الاعلام الموضوعة لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول

غيرها وضعا .

واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامه مقبلا
فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي . مطابقة
كل كلى عقلية لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق
فلنفظ اسد مثلا موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج
على سبيل التشريك واسامة موضوعا للحقيقة الذهنية حقيقة فاطلاقا على
الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المصنف بكونه مجازا ولا بد
من كونه مجازا على مذهبه في الفرد الخارجي اذ ليس موضوعا له على
ما اختاره وقال ان الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له
كالمواطنين انتهى .

(وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق)
لجميع الافراد وذلك اذا حل محلها كل على سبيل الحقيقة (نحو
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد
بها) اي باللام (المهية من حيث هي هي) كما في الرجل خير من
المرأة (ولان حيث تتحققها في ضمن بعض الافراد) كما في ادخل
السوق (بل في ضمن الجميع بدلا من صحة الاستثناء) المتصل بمعنى قوله
تعالى الا الذين امنوا (الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره) اي الاستثناء .

(وتحقيقة) اي تحقيق افادة هذا المعرف الاستغراق (ان المانظ
اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع
الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما) اي بين الجميع والبعض (في
الخارج) وان كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكلية والبعضية

لكن كلامنا كما في الرضى في المشخصات الخارجة (فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها) اي التثوين كما صرح به الرضى (وجب ان يكون للجميع) ومن هذا القبيل كما في الرضى قوله (س) الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليست في الكلام قرينة البعضية لا مطلقة ولا معنية .

(والى هذا) اي كون المقصود المهمة من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد (ينظر صاحب الكشاف حيث يطاق لام الجنس على ما) اي على لام (يفيد الاستفراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس) فمراده انه اي اللام في الانسان للجنس في ضمن جميع الافراد فيتناول كل انسان (وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام فيه) اي في المحسنين (للجنس فيتناول كل محسن) لان المراد الجنس في ضمن جميع الافراد .

(وكثير ما يطلقه) اي الجنس (على ما) اي على لام (يقصد به) نفس (المفهوم والحقيقة) من غير نظر الى ما صدقت عليه من الافراد فضلا عن الاستفراق والبعضية (كما ذكر) وقد نقلناه عنه في خطبة الكتاب ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستفراق (وقد قلنا هناك ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فراجع ان شئت !

(والاصل) اي حاصل ما تقدم من قول الخطيب وباللام للاشارة الى معهود الى قوله وقد يفيد الاستفراق وما بينهما (ان اسم الجنس المعروف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة) نحو

الرجل خير من المرأة (ونحوه علم الجنس كاسامة) فانه ايضا يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد هذا ما يقتضيه عادة الكتاب ولكن في كلام الرضى ما يناق ذلك فانه قال ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما منعت الاسم تنوين التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام فيها للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعروف باللام يحمل على الاستفراق الامع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم يقال اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية الى ان قل والقوية المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال ذى اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة والتثنية نحو الضرب والمجم والسوق انتهى .

(واما) ان يطلق (على حصة معينة منها) اي من الحقيقة حال كون تلك الحصة (واحدا) نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعمى فرعون الرسول (او اثنين) نحو رأيت رجلاين عالمين فاكرمت الرجلين (او جماعة) نحو جائئني رجال فاكرمت الرجال (وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد) قال الرضى كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التي للمعهود الخارجى انتهى .

(واما) ان يطلق (على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله النكرة كرجل واما) ان يطلق (على كل الافراد وهو الاستفراق) نحو ان الانسان لفي خسر (ومثله كل مضافا الى نكرة) نحو كل نفس ذائقة الموت .

والحاصل ان اقسام المعارف باللام اربعة حسبما ذكر كل واحد منها مع ما يماثله (ولا حفاء في تميز بعضها عن بعض) اذ قد علم ان ما يطلق عليه بعضها غير ما يطلق عليه بعضها الاخر (الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى المهمة) والحقيقة (من حيث هي) اي من غير اعتبار حضورها في الذهن فحينئذ (لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية) لعدم التنوين فيها (والكلية) لعدم اداة الاستغراق فيها .

والحاصل انه لم يتميز حينئذ اسم الجنس المنكر الخالي عن اللام والتنوين اذا كان مصدرا عن اسم الجنس المعارف بالام الحقيقة اذا كان مصدرا (نحو رجعي وذكرى) وبشرى وسقبي (والرجعي والذكرى) والبشرى والسقبي وذلك لان كل واحد من النكرات المذكورة كعارفها موضوع للماهية من حيث هي من غير اعتبار الحضور في الذهن وليس فيها دلالة على البعضية والكلية .

(وان قصد به) اي بتعريف الحقيقة (الاشارة اليها) اي الى الحقيقة (باعتبار حضورها في الذهن) فحينئذ (لم يتميز عن تعريف المهد) الخارجى .

حاصل الكلام فى المتنام انه ان قصد بالام الحقيقة الداخلة على اسم الجنس الاشارة الى الماهية من حيث هي فحينئذ لم يتميز اسم الجنس المنكر من المعارف منه اذا كان مصدرا كالامثلة المذكورة فان كل واحد منها موضوع للماهية من حيث هي والثالى اي عدم التمييز بين المنكر والمعرف باطل لضرورة التمييز بينهما فالمتقدم اي الاشارة الى الماهية من حيث هي ايضا باطل .

وان قصد باللام الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن
فحينئذ لم يتميز المعرفة بهذه اللام عن المعرفة بلام العهد الخارجي
لأن كلا منهما حينئذ اشارة الى حاضر في الذهن والتالي ايضا باطل
لما تقدم فالمقدم مثله .

(وهذا حاصل الاشكال الذي اوردته صاحب المفتاح على هذا
المقام وجوابه انا) نختار الشق الثاني من الايراد اي كون القصد من
تعريف الحقيقة اي من لام الداخلة على اسماء الاجناس الاشارة الى
الماهية من حيث هي هي فنقول (لانسام عدم تميزه) اي تعريف
الحقيقة (عن تعريف العهد على هذا التقدير) الثاني : لأن النظر في
المعهود (الخارجي) الى فرد معين او اثنين (معينين) او جماعة (
معينة) كما مثلنا انما (بخلاف) المعرفة بلام (الحقيقة فان النظر
فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها) اي الماهية (حاضرة
في الذهن) من غير نظر الى ما صدقت الماهية والحقيقة عليها من الافراد
كما صرح بذلك انما .

(و) لا يذهب عليك انه ظهر من ذلك اي من اخفاء الشق
الثاني من الايراد التمييز بين اسم الجنس المنكر نحو رجعي واسم
الجنس المعرفة نحو الرجعي فان النظر في المعرفة كما قلنا الى نفس
الماهية والحقيقة لكن باعتبار كونها حاضرة في الذهن و (هذا المعنى)
اي كونها حاضرة في الذهن (غير معتبر في اسم الجنس المنكرة)
فانشق الاول من الايراد المستلزم لعدم التمييز بين الجنس المنكرة
واسم الجنس المعرفة باطل لثبوت الفرق بينهما بعدم اعتبار الحضور
في المنكرة واعتباره في المعرفة .

(و) ان قلت اذا كان هذا المعنى اى الحضور في الذهن غير معتبر في اسم الجنس النكرة فكيف يدخل عليه لام الحقيقة الذلا يعتبر فيها الحضور في الذهن وهل هذا الاجمع بين المتنافين .

قلت (عدم اعتبار الشيء) اى عدم اعتبار الحضور في اسم الجنس النكرة (ليس باعتبار لعدمه) اى عدم اعتبار ذلك الشيء اى الحضور ومن هنا قالوا لا بشرط يجتمع مع الف شرط فلا مانع من دخول لام الحقيقة على اسم الجنس النكرة ولا يلزم منه الجمع بين المتنافين اذ لا تنافى بين المعنيين .

(وهو اى الاستغراق) مطلقا سواء كان فى المسند اليه او فى غيره فلا يرد ان الغيب والصاعقة فى المثلين الاتيين ايضا مما نحن فيه لأن الأول مجرور ولثانى مفعول به (ضربان) اى قسمان (حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناول اللفظ) اورد عليه ان الارادة فعل المتكلم والاستغراق وصف اللفظ واجيب بان الارادة سبب الاستغراق الذي هو تناول اللفظ لكل فرد فهو من اطلاق السبب وارادة المسبب ولكن هذا الجواب لا يخلو عن مناقشة لانه بظاهره مشعر بان دلالة الالفاظ تابعة للارادة دون الوضع وذلك بظاهره فاسد كما بيناه فى الجزء الاول من المكررات فراجع ان شئت .

(بحسب اللفظة) قيل او بحسب الشرع او العرف الخاص وانما اقتصر على ذكر اللفظة وان كان المراد هو الاعم على ما قيل لانها الاصل فلا يرد ما قيل من انه يقتضى انه اذا اريد من الصاوة كل فرد مما يتناوله او من الفاعل كل فرد مما يتناوله لا يكون الاستغراق حقيقيا هذا كله اذا خصصنا العرف فى كلامه الاتي بالعام والا فالتعميم

هنا غير تام فتأمل (نحو عالم الغيب والشهادة أي كل غيب وشهادة)
قال للطريحي أي الممدوم والموجود وقيل ما غاب عن الخلق
وما شاهدوه في السر والعلانية انتهى .

وعرفني وهو ان ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم
العرف (العام) كقولنا جمع الامير الصاغة أي صافه بلده (الذي
يسكن فيه) او (صاغة) مملكته لانه (أي احد الاحتمالين هو
المفهوم عرفا) بحسب القرائن الدالة عليه (لا صاغة الدنيا) اذ
العقل حاكم بانه لا يقدر على جمع صاغة الدنيا والصاغة جمع صائغ
من الصوغ اصله صوغه على وزن طلبه وكسبة تحركت الواو وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا كما في قالة :

(فان قلت الصاغة) كما ذكرت (جمع صائغ) فهو اسم
الفاعل (واللام في اسم الفاعل واسم المفعول موصول) ولذلك قال
في الافية .

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الافعال قل

(لاحرف تعريف عند غير المازني فكان التثنية) بالصاغة مبنى
على مذهبه (أي المازني اذ عنده يصح جعل اللام حرف تعريف
للاستغراق لا عند غيره أي الجمهور .

(قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث
لانهم يقولون انه) حينئذ (فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان
كان بمعنى الماضي) قال الرضي بناء على مذهب الجمهور ان اصل
الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة
للحرفية لفظا ومعنى على صورة للفعل اما لفظا فظاهر واما معنى

فلمصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه
فصيروا الفعل المبني للمفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في
صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربين اذ معنى زيد ضارب زيد
ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة
فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول
حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان
ان يكون على الموصول فلما كانت الاسمية في صورة اللام الحرفية
نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .

وليملم ان في اللام مذهباً اخر نقله الرضى عن الزمخشري وهو
ان اللام متقوصة من الذي ولخواته واستدل على ذلك بان الموصول
مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتشاكل ما هو كالكلمة
الواحدة بكون احد جزئها جملة فخففت الموصول تارة بحذف بعض
حروفه قالوا في الذي اللذ بسكون الذال ثم اقتصر وامن على الالف
واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثني والجمع
نحو الحافظو عورة العشرة (واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو
المؤمن والكافر والصالح والحائك فهو كالحقة المشبهة واللام فيها
حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك) الاتفاق
(في غير موضع) واحد اي في مواضع متعددة هذا ولكن دعوى هذا
الاتفاق مع اطلاق ما نقلناه عن ابن هشام في اول المبحث لا تخلو
عن مناقشة ولعله الى ذلك اشار بقوله (ولو سلم) ان اللام في اسم
الفاعل والمفعول مطلقا موصول :

(فالمراد) من قول الخطيب وهو اي الاستغراق ضربان (تقسيم

مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره (مما يفيد الاستغراق) والموصول ايضا ياتي للاستغراق (اذا قامت قرينة على ذلك لفظية كانت تلك القرينة) نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمرا (لأن الاستثناء قرينة لفظية على الاستغراق او غير لفظية كما في المثال .

(وهذا) اي مجيء الموصول للاستغراق اذا كانت معه قرينة (ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف ام غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لأنه) اي استغراق المفرد (يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل) في الدار (فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان) والوجه في ذلك كله ان الاستغراق عبارة عن شمول افراد مدلول اللفظ والمدلول في المفرد الاحاد وفي التثنية الاثنين وفي الجمع الجماعة .

(وانما اورد البيان) اي بيان كون استغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع (بـلاء النفي لنفي الجنس لأنها نص في الاستغراق بيان ذلك) منقولا من الرضى بتغيير ما (ان النكرة في سياق النفي والذهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قيام قرينة) على عدم الاستغراق (نحو ما جائني رجل بل رجلان فانه حينئذ) اي حين اذ قام قرينة وهي بل رجلان (ينحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة

في عدم الاستفراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدأ نحو ثمرة
خير من جرادة وقليل في غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت
اي كل نفس .

(وفي) كتاب (المقامات) للحريري :

(يا اهل ذا المغنى وقبتم شرا) (ولا لقبتم ما بقيتم شرا)
اي كل شر وكل ضر والشاهد في الاول لا الثاني وان كان
الاستفراق مرادا في الاول والثاني فتنبه (واما اذا كانت النكرة مع
من ظاهرة نحو ما جائي من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار
فهو نص في الاستفراق حتى لا يجوز ما جائي من رجل او لا رجل
في الدار بل رجلان) اذ السالبة الكلية تناقض الموجبة الجزئية (والى
هذا) اي الى كون النكرة مع من ظاهرة او مقدرة نصا في الاستفراق
(اشار صاحب الكشف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح) بناء
(توجب الاستفراق) لأن لا حينئذ نافية للجنس فيلزم تقدير من
كما بين في محله (وبالرفح) اعرابا (تجوز) اي الاستفراق
(فائدة) قال الرضى في بحث النكرة ومن هذه وان كانت زائدة
كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستفراق لان اصلها من
الابتدائية لما اريد استفراق الجنس ابتداء بالجانب المنتهي وهو الاحد
وترك الجانب الاعلى الذي لا ينتهي لكونه غير محدود كأنه قيل ما
جائي هذا الجنس من واحد من الى ما لا ينتهي انتهى .

(و) يجوز (لقائل ان يقول او سلم كون استفراق المفرد
اشمل في النكرة المنفية) كما مثل به في الدليل المذكور في كلام
الخطيب (فلا نسلم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلي بلام

الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة (علم (الاصول والنحو يدل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اعلم غيب السموات والارض) اي غيب كل سماء وكل ارض (وعلم ادم الاسماء كلها) اي كل اسم (واذا قلنا للملائكة اسجدوا لادم) اي كل ملك (والله يحب المحسنين) اي كل محسن (وما هي من الظالمين ببعيد) اي من كل ظالم (وما الله يريد ظلما للعلمين) اي شيئا من الظلم لكل عالم (الى غير ذلك) من المجموع المحالة بلام الاستفراق الواقعة في القرآن (ولهذا) اي لكون الجمع المحلي بلام الاستفراق كالمفرد في شمول الافراد (صح بلا خلاف نحو جائني القوم) الا زيدا والا زبيدين والظاهر من هذا المثال ان المراد من الجمع في المقام ما كان جمعا في المعنى سواء كان جمعا في الاصطلاح ام لا فان القوم اسم جمع ولا يقال له الجمع اصطلاحا . (او) نحو جائني (العلماء الا زيدا والا الزبيدين) فصحة الاستثناء في المثالين تدل على ان الجمع المحلي بلام الاستفراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد .

قال الرضي في بحث المعرفة والنكرة اما الجمع فيصح استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزبيدين او الا زيدا وذلك لان الجمع المحلي بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد وغيره فمعنى لقيت العلماء الا زيدا اي كل عالم وكل عالمين وكل علماء وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب انتهى .

(مع امتناع قولك جائني كل جماعة من العلماء الا زيدا علي

الاستثناء المتصل (وذلك لأن المستثنى اعني ژيدا لا يصدق عليه المستثنى منه اعني جماعة لانه ليس بجماعة بل فرد منهم .

(فان قيل (الاستفراق في المفرد يقتضي استيعاب الاحاد و (الاستفراق في (الجمع لا يقتضي الا استيعاب المجموع حتى ان معنى قولنا جائئي الرجال جائئي كل جمع من جموع الرجال وهذا (المعنى (لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف (الاستفراق في (المفرد) فانه ينافي خروج الواحد فضلا عن الاثنين والاكثر (قلنا) لا نسلم هذا الفرق بين الاستفراقيين لما تقدم نقله عن الرضى انفا و (لوسلم) هذا الفرق (فلا يمكن خروج الواحد والاثنين) من الجمع ايضا لأن الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من المجموع والتقدير (اي تقدير البحث اي المفروض في ان قيل المفرد الخ (ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم (من ان معنى قولنا جائئي الرجال جائئي كل جمع من جموع الرجال .

(فان زعموا ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع) من حيث المجموع كما في قوله تعالى وبهولتهن احق بردهن لأن الحكم اعني الاحقية بالرد مختص ببعولة الرجعيات (دون كل فرد) من افراد البعولة (حتى) يشمل الحكم ببعولة البائعات وحتى « يصح جائئي جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه ، كما هو كذلك في قوله من العلماء ورثة الانبياء اظهور ان المراد من العلماء العدول منهم لا كل فرد منهم حتى يشمل الحكم النفاق منهم « فهو ممنوع بل هو اول المسئلة ، يعني مصادرة الا اذا قامت

قرينة على ذلك كما في الآية والرواية وحيث يخرج عن محل الكلام لأنه فيما لم توجد قرينة في الكلام .

« فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ، « كماية » رب انى وهن العظم منى انه ، اي ذكرى ا ح « ترك جمع العظام » وانتقل « الى الافراد » والحاصل انه لم يقل وهنت العظام بصيغة الجمع « اطلب شمول » الحكم اي « الوهن للعظام فردا فردا » والجمع بزعمه ليس ناصا في هذا الشمول « لصحة » ان يقال وهنت العظام بصيغة الجمع مريدا بذلك اظهار « حصول » وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المقرد ، اي لا يصح اسناد الوهن الى المفرد عند حصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد ، وذلك لان الاسناد الى المفرد موجبة كلية وحصول الوهن لبعض العظام دون كل فرد موجبة جزئية فلا يجوز استعمال ذلك الاسناد في هذا المعنى بخلاف الاسناد الى صيغة الجمع فانه موجبة جزئية فيجوز استعماله في هذا المعنى .

« وذلك » اي وجه ظهور فساد ما ذكره صاحب المفتاح من الفرق بين الاسنادين « لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض دون الكل » وبعبارة اخرى لا نسلم ان الاسناد الى صيغة الجمع موجبة جزئية بل الاسناد اليها كالاسناد الى المفرد موجبة كلية يشمل الافراد كلها كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل كالآيات المنقذة وغيرها من الآيات .

« بل الوجه في افراد العظم ، والانتقال من ضيغة الجمع اليه « ما ذكره صاحب الكشف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده « اى زكريا ع « الى ان هذا الجنس « اى العظم « الذي هو العمود وأشد ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن « والضعف فكيف بسائر الاجزاء التي ليست بهذه المثابة من الشدة والقوام فاصابة الوهن لها تثبت بطريق اولى « واو جمع لكان « الكلام بظاهره دالا على ان « القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه « اى من زكريا ع « بعض عظامه ولكن كلها « وذلك لان الجمع يفيد العموم « يعنى لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة .

وبعبارة اخرى حتى كانه وقع من سامع شك في كون القضية موجبة كلية فاتى بصيغة الجمع دفعا لهذا الشك ولا يفيد الكلام الايجاب الكلى لان صيغة الجمع كما قلنا يفيد العموم و « لان القيد « وهو صيغة الجمع « فى الكلام ناظر الى نفي ما يقابله « والمقابل للايجاب الكلى والشمول هو الايجاب الجزئى « وهذا المعنى « اى كون المعنى ان الذى اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة « غير مناسب للمقام « لان السامع فيه هو الله تعالى وهو يعلم خائنة الاعين وما تخفى الصدور فكيف يظن في حقه جل جلاله الشك المذكور وهو بمنزلة الجهل بل نفسه فتأمل .

« فهذا الكلام « من الكشف « صريح فى ان وهنت العظام «

بصفة الجمع (يفيد) ايضا (شمول الوهن لكل) فرد (من العظام بحيث لا يخرج منه البعض) وبعبارة اخرى هذا الكلام من الكشف صريح في ان وهنت العظام بصفة الجمع موجبة كلية مثل وهن العظم بصفة المفرد . (وكلام المفتاح صريح في انه يصح) ان يقال (وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد) وبعبارة اخرى كلام المفتاح صريح في ان وهنت العظام بصفة الجمع موجبة جزئية (فالتناهي بين الكلامين واضح) فتأمل .

(وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما) اي بين كلام المفتاح والكشاف (بناء على ان مراد صاحب الكشف انه لو جمع) اي لو قال وهنت العظام بصفة الجمع (لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن) فحسب (ولكن الوهن انما اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقى خارجا كالاواحد والاثنين) حاصله ان مراد الكشف انه لو جمع لصارت القضية صومما مجموعيا كما يقول المفتاح فلا منافاة بينهما (ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك) اي كون منشأ هذا التوهم ما ذكر (لان افادة الجمع المحلي باللام تعلق المحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشف ايضا مشحون به) اي بافادة الجمع المذكور التعلق المزبور (حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه فكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن لاجناتين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب العالمين انه جمع يشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعنى لو افرد وقيل رب العالم (لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس المشاهد فجمع ليفيد

الشمول والاحاطة) لكل جنس من اجناس العالم مشاهدا كان ام لا
(ولا يخفى عليك) بعد ما ذكرنا (فساد ما قيل) في شرح
كلامه ده ان المفرد وان كان اشمل) من الجمع لان الجمع لا
يفيد تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده (لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو
التنبية على كون العالم اجناسا مختلفة) فلذلك اتى بصيغة الجمع
ولم يقل رب العالم بصيغة المفرد .

(لان المفرد يفيد شمول الاحاد) فلا يفهم منه اختلاف اجناس
تلك الاحاد (والجمع يفيد شمول الاجناس) المتعددة المستلزمة بتعدد ما
اختلفها من حيث الماهية والحقيقة والا فلا وجه للإتيان بصيغة
الجمع الدالة على التعدد لان الماهية الواحدة والحقيقة المتحدة لا تننى
فضلا عن ان تجمع .

(وذلك) الفساد (لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم
بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين) وهو جمع (متناولا لكل
جنس مما سمي بالعام فكل هذا الاتهافت) اي تساءط بين قول القيل
بان المفرد اشمل من الجمع وبين قوله ان الجمع يفيد شمول
الاجناس .

قال في المصباح قال ابن فارس التهافت التساقط شيئا بعد شيء
وقال الجوهري التهافت التساقط قطعة قطعة انتهى .

فحاصل المراد من التهافت في المقام ان كلام القيل يسقط اى يبطل
بعضه بعضا حسب ما بينا .

(وايضا لا دلالة لقوله) اي الكشف (ليشمل كل جنس مما سمي
به على هذا المعنى) الذي فسر القيل كلامه به وهو ان مراده ان

المفرد وان كان اشمل الخ

(وكذا) لا يخفى عليك فساد (ما قيل ان العالمين مهبئات مختلفة) من الانسان والهلك وسائر المخلوقات المشاهد منها وغير المشاهد (فيتناولها) اى تلك المهبئات المختلفة (الجمع) دون المفرد فلذا اتى بصيغة الجمع اعنى العالمين ولم يقل رب العالم (بخلاف العظام) فانها مهيبة واحدة يشملها المفرد اعنى العظم فلا احتياج الى صيغة الجمع بان يقال وهنت العظام

(وذلك) الفساد (لان هذه التفرقة) بين ما كان مهبئات مختلفة فيحتاج في استغراقها الى صيغة الجمع وبين ما كان مهيبة واحدة فيكتفى في استغراقها بصيغة المفرد (لا يؤيدها عقل) تام (ولا نقل) من اهل اللغة الذين هم المرجع والمعتمد في امثال المقام بل المعلوم منهم على ما ادعاه الفاضل المحشى ان الجمع يتناول الافراد المشتركة في مفهوم مفردة وهذا هو المراد من قيد الجنسية المعتبرة في تعريف الجمع واما ان تلك الافراد ماهيات مختلفة او امور متفقة فلا اعتبار به اصلا فكما ان الجمع والمفرد اذا استغرقا يتناولان الاحاد المتفقة كذلك يتناولان المختلفة .

قال الرضى عند قول ابن الحاجب المثنى ما لحق اخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس ههنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب ما وضعه الواضع صالحا لاكثر من واحد لمعنى جامع بينها في نظر الواضع سواء كان ماهياتها مختلفة كالابيض لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى الماهيتين بل الى

صفتها التي اشتركا فيها او متفقة كما تقول الابيضان لافسانين والبيض
لافراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين
والزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس
الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهية كان
متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي بزيد افسان وسمى به فرس
فالنظر في الواضعين الى شيء واحد كما في الابيضين وهو كون تلك
الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم انتهى

(وبالجمللة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من
الافراد مثبتا كان او منقيا عما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح
به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام
صدر عن صاحب المفتاح) من دون روية وتامل (نعم فرق بين
المفرد والجمع في المعرفة بلام الجنس من وجه اخر وهو ان المفرد
المعرف بلام الجنس (صالح لان يراد به جميع) افراد (الجنس)
او نفسه فتأمل (وان يراد ببعضه) اى بعض الجنس اى بعض افراده
متميزة الى (الواحد منه) اى من الجنس بلا خلاف في ذلك (كما
في قوله تعالى) حكاية (ان ياكله الذئب) فان القرينة اى الاكل
دليل على ان المراد منه بعض افراد الذئب لا جميع افراده
ولا نفس جنسه واما ان المراد منه الواحد من الافراد فلا قرينة عليه
اذ لا مانع من ان يجتمع على اكل افسان واحد ذئاب منه مودة
(والجمع صالح لان يراد به جميع) افراد (الجنس) او نفسه
فتأمل (وان يراد به بعضه) اى بعض الجنس اى بعض افراده لكن
(لا الى الواحد) بل الى الثلاثة او الاثنين بناء على ان اقل الجمع

اثنان والحاصل ان الفرق بين المفرد والجمع المعروفين انه يجوز في المفرد ان يراد في جانب القلة البعض متنازلا الى الواحد وفي الجمع الى الثلاثة او الاثنين على التعلاف المذكور لان المراد به الجنس في ضمن مصداق الجمع ولا مصداق للجمع في اقل من الثلاثة او الاثنين والى ذلك اشار بقوله (لان وذاه في تناول الجمعية في الجنس وذاه المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشف) فنحصل مما تقدم انه لا يجوز استعمال الجمع في الواحد الا مجازا بخلاف المفرد (فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم) وذلك لان الخيل وهو اسم جمع اريد منه الواحد وقد تقدم في اوائل المبحث ان المراد من الجمع هنا ما يشمله فتبصر .

(فان قلت قد روى) في الكشف (عن ابن عباس رضى الله عنه) عند قوله تعالى كل امن بالله وملائكته وكتبه انه قرء وكتابه وقال (ان الكتاب بصيغة المفرد مدلوله (اكثر من) مدلول (الكتب) بصيغة الجمع (و) ان قلت كيف يكون مدلول المفرد اكثر من مدلول الجمع قلنا قد (بينه صاحب الكشف بانه اذا اريد بالواحد المعروف بالانتم (الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه) اي من المفرد (شيء) من الاحاد (اما الجمع) المعروف باللام (فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع) فيخرج منه الواحد بل الاثنين ان قلنا ان اقل الجمع ثلاثة (والا فيختص الخروج بالواحد وكيف كان فلا يشمل الافراد جميعا فثبت ان المفرد اشدلى من الجمع .

(قلت هذا الكلام) من صاحب الكشف (مبنى على ما هو المعتبر عند البعض من أن الجمع المصروف باللام بمعنى كل جماعة جماعة)
 اورده توجيهها للكلام ابن عباس رضي الله عنه ولم يقصد (صاحب الكشف)
 (انه) اى كون الجمع المصروف باللام بمعنى كل جماعة جماعة
 (مذهب به بدليل انه) اى صاحب الكشف (صرح بخلافه) اى بخلاف
 المعنى المذكور (غير مرة والاعمال ايضا يشهد بذلك) اى بخلاف
 المعنى المذكور (وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسامح
 الاقطار ومطامح الافكار كم ذلت فيه للافاضل اقدامهم وكلت
 دون الوصول الى الحق افهامهم (والله هو الهادى الى الحق وسواه
 السبيل .

(ولما كان هنا مظنة اعتراض) اى مكان اعتراض مظلون (وهو)
 اى الاعتراض المظلون (ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه
 واستفراقه) المفهوم من ادائه ' يدل على تعدده (اى تعدد معناه
 والوحدة والتعدد مما يتناقضان فكيف يجتمعان) وبعبارة اخرى
 ينبغي ان لا يجوز ادخال اداة الاستفراق على اسم الجنس المفرد
 لانه في مقابل التثنية والجمع لانه يدل بصيغته على انه ليس مع
 معناه اخر مثله واداة الاستفراق اذا دخلت عليه تدل على ان المعنى
 معه جميع ما هو مثله والتناقض بين هذين المعنيين ظاهر فكيف
 يجتمعان .

(اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستفراق وافراد الاسم
 لان الحرف الدال على الاستفراق كحرف الفى (وشبهه) (ولام
 التنوين) انما تدخل عليه اى على الاسم المفرد حال كونه مجردا

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انة مجرد عن الدلالة على التعدد
فيصير محتملا للوحدة والتعدد لانه قصد به نفس الجنس وبدخول
حرف الاستغراق يحصل التعدد .

(و) ان قلت اذا كان الامر كذلك اى اذا جرد المفرد عن
الدلالة على الوحدة ودخلت عليه اداة الاستغراق الدالة على التعدد
فينبغي ان يجوز وصفه بالجمع مع انه ممنوع عند الجمهور من النحاة
قلت (اما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو للرجل الطوال
للمحافظة على التشاكل اللفظي بين الصفة والموصوف والا فقد يجوز
وصفه بنعت الجمع نظرا الى المعنى كقوله تعالى او الطفل الذين
لم يظهروا على عورات النساء وكل في فلك يسبحون (ولانه اى
المفرد الداخلة عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا مجموع الايراد ولهذا
امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه) اى وصف المفرد
بنعت الجمع (الاخفش في نحو الدينار الصفر) جمع الاصفر (والدينار البيض)
جمع الابيض (واما قولهم ثوب اسمال ونظفة امشاج) حيث وصف المفرد
بنعت الجمع ولم يضاف على التشاكل اللفظي (فلان الثوب مؤلف
من قطع كذا سمل اى خلق والنظفة مركبة من اشياء كل منها
مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لانه) اى مجموع
الاجزاء (هو) اى المؤلف (بعينه) هذا كله بناء على كون وزن
اسمال جمعا والتحقق خلافه قال الرضي واما برمة اعشار واكسار
وثوب اسمال ونظفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاعشار والاكسار
وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اى خلق
والنظفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع

الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجريهم على ذلك
كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله تعالى نستقيكم
بما في بطونه والضمير للانعام وقال سيويه افعال واحد لا جمع
وجاء قميص شرادم ولحم خزاويل انتهى

قال في الكشف نظفة امشاج كبرمة اعشار وبرد. اكياش وهي الفاظ
مفردة غير جموع ولذلك وقعت صفات للافراد انتهى

{ وبالإضافة اي تعريف المسند اليه بإضافته الى شيء من المعارف }
اعا بأن لا يكون المتكلم او السامع عارفا باسمه العلم او (لانها)
اي الاضافة (اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع)
والمقام مقام اختصار (نحو قول جعفر بن علية الحادثي) حين كان
مسجونا بمكة وكان حينئذ في مكة ركب من اليمن وفيه محبوبته
ثم ان الراكب عزم على الرحيل فانشد متحسرا (هواي) بمعنى
اسم المفعول (اي مهويي) هذا بثلاث ياءات الاوليان من نفس
الكلمة والاولى منهما من واو مفعول اذاصله مهوويي على وزن محبوبي
اجتمعت الواو الثانية مع الياء الاولى والسابق منهما ساكن فقبلت
الواو ياء وادغمت في الياء والياء الاخيرة الثالثة ياء المتكلم اضيف
اليها الاسم المفعول بعد الاعلال المذكور

(وهذا) اي قوله هواي اخصر من (ان يقول الذي اهواه
او نحو ذلك) كان يقول الذي يميل اليه قلبي وامثال ذلك (والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السأمة) قد تقدم معنى السأمة في حذف
المسند اليه فراجع ان شئت (لكونه في السجن وحبيبه على الرحيل
مع الراكب اليمانيين) جمع يمان بمعنى يمني قيل اصل يمان

يماني اعل اعلال قاض ويماني اصله يمني يتشديد الياء حذف
الياء المدغمة وعوض عنها الالف على خلاف القياس فصار يمانى .

وقال في المصباح اليمن اقليم معروف سمي بذلك لانه عن يمن
الشمس عند طلوعها وقيل لانه عن يمن الكعبة والنسبة اليه يمنى على
القياس ويمن بالالف على غير قياس وعلى هذا ففى الياء مذهبان
احدهما وهو الاشهر تخفيفها واقتصر عليه كثيرون وبعضهم ينكر
الثقل ووجه ان الالف دخلت قبل الياء لتكون موضعا عن الثقل
فلا يثقل لثلاثا يجمع بين العوض والمعوذ والثاني الثقل لان الالف
زيدت بعد النسبة فيبقى الثقل الدال على النسبة تنبيها على جواز
حذفها انتهى .

(مصعد اي مبعد ذاهب في الارض) قال في المصباح اصعد
من بلد كذا الى بلد كذا اصعدا اذا سافر من بلد سفلى الى بلد
عليا انتهى (وقمامه) اي تمام البيت (جنيب وجثمانى بمكة موثق
والجنيب المجنوب) يعني الفعيل به منى المفعول كالحبيب به منى المحبوب
قال الطريحي كل طامع منقاد جنيب والى هذا المعنى افاد بقوله
(المستبح) وهو كناية عن كون حبيب لا يمكن له التاخر عن الراكب
والمجيب اليه (والجثمان) بضم الجيم (الشخص والموثق المقيد ولفظ
البيت خبر) اي جملة خبرية (ومعناه) انشاء لانه (قاسف ونحسر
على بعد الحبيب) وفراقه ولنعم ما قيل في مرارة الفراق بالفارسية .
شيدم سختي خوش كه پير كنمان گفت

فراق يار نه آن ميکند كه بتوان گفت

(او لنضمها) اي الاضافة (تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف

او غيرهما كقولك في الاول عبيدي حضر) فنعظم نفسك بان لك عبدا (وفي الثاني عبد الخليفة ركب) فنعظم شان العبد (وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما لشان المتكلم بلن عبد السلطان عنده وهو) اي ياء المتكلم (وان كان مضافا اليه) للفظه عند (لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو) اي ياء المتكلم (المراد بقوله او غيرهما) والحاصل ان المراد بقوله غيرهما غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهذا لا يلزم منه ان لا يكون مضافا اليه اصلا فلا ينافي كون ياء المتكلم مضافا اليه للفظه عند (او لتضمنها) اي الاضافة (تحقيرا للمضاف) الذي هو مسند اليه (نحو) قولك (ولد الهجاء حاضر تحقيرا لشان الولد لان العرب كانت تستحق الهجاء والمخلاق بحيث كانت المعاشرة معهم بل المماكلة والمزاوجة مع ذويها عارا عندهم وكذلك اليوم في بعض بلاد العجم كنواحي زابل وبعض بلاد افغانستان (او) تحقيرا (للمضاف اليه نحو) قولك (ضارب زيد حاضر) تحقيرا لشان زيد اذ في كونه مضروبا نوع حقارة (او) تحقيرا لشان (غيرهما نحو قولك (ولد الهجاء يجالس زيدا ويناديه) تحقيرا لشان زيد وذلك لما ذكرنا آنفا .

(وقد تكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر) اي مستحيل (نحو اتفق اهل الحق على كذا) فانه يتعذر ويستحيل عادة تعداد كل من هو على الحق (او) لاغنائها عن تفصيل (متعسر) اي مشكل (نحو اهل البلد فعوا كذا) فان تعداد اهل البلد وان لم يكن بمحال لكنه متعسر ومشكل لا سيما اذا كان البلد كبيرا

(او لانه يمنع عن التفصيل مانع) وذلك المانع (كتقديم بعض على بعض من غير مرجح) مقبول عند العامة (نحو حضر اليوم علماء البلد و) ذلك المانع ايضا (كالنصريح بذمهم واهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا) اي تساهقوا في بناء القصور وتمدد الدور مثلا فان في تسميتهم باسمائهم الاعلام نصريح بذم كل واحد من عين باسمه العلمي (و) ذلك المانع ايضا (كسامة السامع او المخاطب او المتكلم نحو حضر اهل السوق) فان تعدادهم يوجب السامة وقد تقدم معنى السامة في حذف المسند اليه راجع ان شئت (او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال ونحوهما نحو صديقك) بالباب هذا مثال للتحريض على الاكرام وجهه ظاهر (او عدوك بالباب) مثال للتحريض على الاذلال واما مثال التحريض على نحوهما اي على نحو الاكرام والاذلال فقد اشار اليه بقوله (ومنه قوله تعالى ولا تضار والده بولدها ولا مولود له بولده) والشاهد في اضافه الولد الى الضمير فانها للتحريض على الاستعطاف وانما لم يقل ونحو قوله تعالى لان المضاف في المقامين ليس بمسند اليه .

واما المعنى فهو كما في الكشف والله اعلم انه لا تضار والده زوجها بسبب ولدها وهو ان تمنع به وتطلب منه ما ليس يعدل من الرزق والكسوة وان تشغل قلبه بالتفريط في شان الولد وان تقول بعدما انفها الصبي اطلب له ظئرا وما اشبه ذلك ولا يضار مولود له امرأته بسبب ولده بان يمنعها شيئا مما وجب عليه من رزقها وكسوتها ولا ياخذ منها وهي تريد ارضاءه ولا يكرهها على الارضاع الى ان قال

فان قلت كيف قيل بولدها وبولده قلت (لما نهيت المرأة عن المضارة
اضيف اليها الولد استعطافا لها عليه) وانه ليس باجنبي منها فمن
حقها ان تشفق عليه (وكذلك الوالد) انتهى كلام الكشاف وظهر
وجه كون اضافة الولد في المقامين للتحرير على الاستعطافات فافهم
واغتنم وكن من الشاكرين لله ذي المن وخفى اللطاف (او لنضمها)
اي الاضافة (استهزاء وتهكما) وسخرية نحو قوله تعالى حكاية عن
فرعون (ان رسولكم الذي ارسل اليكم لجنون) فان اضافة الرسول
الى ضمير المخاطبين متضمنة للاستهزاء والسخرية برسول الله موسى
لان قائل هذا الكلام اعني فرعون كان جاحدا لله رب العالمين فكيف
يعترف بان موسى ع من المرسلين من الله الى المخاطبين فليس مقصوده
الا السخرية والاستهزاء (او) لنضمها (اعتبارا لطيفا مجازيا وهو)
اي الاعتبار اللطيف المجازي (الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك
واختصاص) اي من غير ان يكون المضاف ملكا للمضاف اليه او
مختصا به على ما هو شأن اصل الاضافة (نحو كوكب الخرقاء)
فاضيف الكوكب والمراد به سبيل وهو نجم يطلع في الشتاء الى الخرقاء
بادنى ملابسة من غير ان يكون ذلك الكوكب ملكا لها او مختصا
بها والفرض من الاضافة الاشارة الى اعتبار لطيف مجازي وهو ان
الخرقاء كانت امرأة حقا كسلانة تضيق اوقتها في الصيف فاذا طلع
سبيل واحست بالبرد واحتاجت الى الكسوة فرقت الصوف في اقاربها
ليساعدنها لعجزها عن غزل ما يكفيها لضيق الوقت فاضيف الكوكب
اليها لادنى ملابسة وهي حرصها على العمل عند طلوعه وجعلت هذه
الملاسة بمنزلة الاختصاص .

(او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد بالبَاب)
قال الفاضل المحشي فيه نظر لان النسبة الاضافية يجب ان تكون
معلومة للمخاطب ايضا وهي اشارة الى نسبة خبرية فامكن الاحضار
بطريق الموصولية فيقال الذي هو غلام زيد بالبَاب ولعل المصنف ام
يلتفت الى هذا الوجه في الايضاح ايضا لذلك مع انه مذكور في
المفتاح واجيب بان المراد انه لا طريق حاضرا عنده في ذلك الوقت سواء
ولانسلم ان حضور طريق الاضافة يستلزم حضور طريق الموصولية
وان امكن .

ورد بان البحث في تراكيب البلغاء والقول بان طريق الاضافة يجوز
ان يكون حاضرا عندهم دون طريق الموصولية مما لا يكاد يصح
بتأمل .

(او لافادة الاضافة جنسية وتدميما كقولهم تدلك على خزامى
الارض) في المصباح والخزامى بالف التانيث من نبات البادية قال
الفارابي وهو خير البر وقال الازهري بقلة طيبة الرائحة لها نور
كنور البنفسج انتهى .

(النفع من رائحتها) الشاهد في اضافة خزامى الى الارض حيث
افادت الاضافة الجنسية والتعميم (يعني) تدلك (على جنس الخزامى)
اي على كل فرد منها النفع من رائحتها (وذلك لان الاسم المفرد
حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس)
كضافة الخزامى الى الارض فانها من خواص جنس الخزامى (دون
الفرد) كان يقال خزامى الحجاز مثلا (علم ان قصد به اى بالاسم
المفرد) الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير

بجناحيه على ما سيجيء) في بحث النعت وعطف البيان (انشاء الله تعالى) .

(واما تنكيره فللافراد اي تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس) المنكر وكذلك اذا كان المسند اليه مثنى او مجموعا فلا وجه لتخصيص البحث بالمفرد (نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسمى) ونحو جاء رجلان او رجال من النجف الاشرف .

قال السكاكي او كان المقام غير صالح للتعريف اما لانك لا تعرف منه حقيقة الا ذلك القدر وهو انه رجل او تتجاهل وترى انك لا تعرف منه الاجنسه كما اذا سمعت شيئا في اعتقادك فامدا عن هو مفتر كذاب وادرت ان تظهر لاصحابك سوء اعتقادك به قلت هل لكم في حيوان على صورة انسان يقول كيت وكيت متفاديا ان تقول في فلان فتسميه كالك لست تعرف منه ولا اصحابك الا تلك الصورة واعلمه عندكم اشهر من الشمس وعليه ما يحكيه جل وعلا عن الكفار في حق النبي ص هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لنبي خلق جديد كان لم يكونوا يعرفون منه ص الا انه رجل ما انتهى محل الحاجة من كلامه .

(او النوعية اي القصد الى نوع منه) اي مما يصدق عليه اسم الجنس المنكر وذلك لان التنكير كما يدل على الوحدة الشخصية يدل على الوحدة النوعية (نحو وعلى ابصارهم غشاة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس) لان الاغطية المتعارفة عند الناس من الحرير والديباج وسائر الاجناس المانعة عن رؤيه ما ورائها (و) اما

(هو) اى الغطاء الذى على ابصارهم فهو (غطاء التعامى عن آيات الله) ولذا قيل ولهم اعين لا يبصرون بها هذا ما في الكشف (و) لكن (في المفتاح انه) اى تنكير غشاوة (للتعظيم اى غشاوة عظيمة تعجب ابصارهم بالكلية وتحول بينها) ا بين الابصار (وبين الادراك لان المقصود) من هذا الكلام (بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم) حينئذ (ادل عليه) اى على بعد حالهم عن الادراك (وأوفى بتأديته) اى البعد المذكور .

(او التعظيم او التحقير يعنى انه) اى المسند اليه (بالغ في ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي الحمط) بكسر السين وسكون الميم (له حاجب اى مانع عظيم في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب حقير فكيف بالتعظيم) حاصل معنى البيت ان الممدوح اذا اراد ان يرتكب امرا قبيحا يمنعه مانع عظيم وذلك المانع لا يمكن تعريفه وتعيينه واذا طلب منه انسان احسانا لم يكن له مانع حقير فضلا عن التعظيم والقرينة على كون التنكير في الحاجب الاول للتعظيم وفي الثانى للتحقير كون الشاعر في مقام المدح (او التنكير كقولهم ان له لا بلا) اى كثيرا (وان له لغما) اى كثيرا (او المتقليل نحو ورضوان) اى قليل (من الله اكبر) والقرينة في الجميع حكم العقل والذوق السليم والفهم المستقيم (والفرق بين التعظيم والتنكير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة) الذاتية (والتنكير بحسب اعتبار الكمية) والتمداد (تحقيقا او تقديرا) الاول اى التنكير تحقيقا (كما في الممدودات والموزونات والمشبّهات بهما)

كالمكيلات والممسوحات والثاني اى التكثير بتقدير كما في المعاني
التي تتصف بالكثرة والقلة عرفا كما في الرضوان والعفو ونحوهما كما
قيل بالفارسية .

عفو خدا بیشتر از جرم ما است

نکته سر بسته چه گوئی خموش

(وكذا الفرق بين (التحقير والتقليل) فان الاول بحسب انحطاط
الشان وسفالة الطبقة والثاني بحسب اعتبار الكمية والعدد تحقيقا او
تقديرا والمثال المثال والبيان البيان (والى الفرق) بين التعتيم والتكثير
(اشار) الخطيب (بقوله وقد جاء) التنكير (للتعظيم والتكثير)
ووجه كون قوله اشارة الى الفرق ان العطف اى عطف التكثير على
على التعظيم يقتضي المغايرة بينهما واما مثال مجيء التنكير لهما فهو
(نحو قوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) فالتنكير
في رسل جاء للتعظيم والتكثير (اى ذو عدد كثير هذا ناظر الى
التكثير) استشكل عليه بان الكثرة مستفادة من جمع الكثرة وهو
رسل فكيف يمثل به واجيب بان المراد بالتنكير المبالغة في الكثرة
لا اصنامها لاستفادته من صيغة الجمع فالكثرة مقولة بالتشكيك فالمأخوذ
من صيغة الجمع اصل الكثرة ومن تنكيرها المبالغة في الكثرة فنامل
فانه دقيق جدا (وآيات عظام)

(هذا ناظر الى التعظيم) فان عظم آية الرسالة مما يدل على
عظمة شأن الرسول (فقد يجيء) التنكير (للتحقير والتكثير ايضا
نحو اعطاني فلان (شيئا اى حقيرا) هذا ناظر الى التحقير (قليلا)
هذا ناظر الى التقليل ولا يذهب عليك ان المراد بالتنكير مطلقا فلا

يناقش في المثال بان التنكير فيه ليس في المسند اليه .

(فا) لمنحصل ما ذكر ان (النظم والتكثير قد يجتمعان وقد يفترقان) وكذا التحقير والتقليل (وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم) او المخاطب او كليهما (بجهة من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله :

اذا اسمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا

الشاهد في يمين حيث لم يعرفها و (لم يقل يمينه) بالاضافة احترازا عن التصريح بنسبة السامة الى يمين الممدوح (لان في التصريح بذلك النسبة ما لا يناسب الادب) وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى ولئن محتهم نفحة من عذاب ربك) اى التنكير في نفحة (للتحقير واعتراض المصنف عليه في الايضاح (بان التحقير مستفاد من بناء المرة) اى وزن فعله في نفحة (و) من (نفس الكلمة) اى نفحة اى من مادة نفح يتفتح و لانها ، اى الكلمة اى نفحة ، اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت ، اى هاجت ، اى هبة ، اى هيجة ، او من نفح الطيب ، او المسك ، اذا فاح ، اى اى اذا انتشر ريحه ، اى فوحة ، اى نشرة قال في المصباح لا يقال فاح الا في الريح الطيبة خاصة ولا يقال في الخبيثة والممتنة فاح بل يقال هبت ريحها انتهى .

« وجوابه » اى جواب اعتراض المصنف « انه ان اراد » المصنف « ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا ، بفتح الميم اى موضع دخول « في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير لانه ، اى التحقير « مما يقبل الشدة والضعف ، لانه مقول بالنشكيز نظير ما

قلنا آنفاً في التنكير في رسل « وان اراد » المصنف « ان التحقير المستفاد من الآية » اى من نفخة « مفهوم منهما » اى من بناء المرة ونفس الكلمة فقط (بحيث لا مدخل للتنكير) في افادة التحقير (اصلاً فممنوع للفرق الظاهر بين المنحقر في نفخة من العذاب) من دون التعريف بالاضافة (وبينه) اى المنحقر (في نفخة العذاب) بالتعريف بالاضافة فان المستفاد من الاول تحقير شديد ومن الثانى تحقير ضعيف والدليل على ذلك الذوق السليم والفهم المستقيم .

(ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى) حكاية عن ابراهيم ع اذ قال لابيهِ آذر (انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن اى عذاب هائل) هذا اذا كان التنكير في عذاب للتعظيم (او شيء من العذاب) هذا اذا كان التنكير فيه للمتحقير ولا ترجيح لاحد الاحتمالين على الآخر (ولا دلالة للفظ المس وازضافة للعذاب) اى نسبته (الى الرحمن على ترجيح) الاحتمال (الثانى) اى كون التنكير في عذاب للمتحقير (كما ذكره) اى ترجيح الاحتمال الثانى بما ذكر (بعضهم لقوله تعالى طسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم) فوصف العذاب بالعظمة مع لفظ المس (دلان العقوبة من الكريم الحليم) والرحمن الرحيم (اشد) وانظم « ولقوله ص اعوذ بالله من غضب الحليم » فاضافة العذاب اى نسبته الى الرحمن لا يوجب ترجيح الاحتمال الثانى كما لا يوجب لفظ المس فالاحتمالان متساويان .

فان حمل التنكير في عذاب على التعظيم كان مبالغة في الوعيد واستعظاما لما يرتكبه ابيه آذر بانه يقتضى استحقاق عذاب عظيم فيكون

ابلى في الزجر وان حمل على التقليل كان اظهار المزيد انشفقة عليه وخوفه من ان يصيبه ادنى مضرة فيكون ادخل في قبول النصيحة فكل واحد منهما يناسب المقام من وجه .

(ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه الافراد او النوعية نحو قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من قطعة معينة وهي نقطة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي يختص بذلك النوع من الدواب) .

والحاصل ان المراد من الاية على الاحتمال الاول ان خلق الشخص من الشخص فالتنكير في دابة وماء للافراد والوحدة الشخصية وعلى الاحتمال الثانى ان خلق النوع من النوع فالتنكير فيهما للموحدة النوعية والكلام في الصورتين محمول على الغالب فلا يستشكل بادم وحواء وعيسى عليهم السلام وما يقول من التراب وغيره كالغار والبرغوث ونحوهما فتأمل .

(وصرح) المصنف (بانه من) تنكير (غير المسند اليه لانه) اى الشأن (ذكر) السكاكى (في المفتاح) في بحث تنكير المسند اليه (ان الحالة المقنضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا) ثم قل (كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فتوهم بعضهم) من ذكر الاية والتمثيل بها (انه) اى السكاكى (اراد بالاسناد) في قوله المسند اليه (مطلق التعاق) سواء كان اسنادا تاما كما في المبتدئ والفاعل او غيره كما في المفاعيل وسائر معمولات الفعل (ليصح التمثيل بالاية) لان النكرة

في الآية اعني كل دابة وماء ليس مبتدء ولا فاعلا بل الال ومفعول به والثاني مجرور « و » توهم « بعضهم » ان الآية من امثلة الاسناد للنام بدعوى « انه » اي الزكرة في الآية (مسند اليه تقدير) اى تاويلا (اذ التقدير) والتاويل « كل دابة خلقها الله من ماء » فكل دابة مبتدء في التقدير اى في التاويل (او ماء مخصوص خلق الله كل دابة منه) فماء مبتدء في التقدير اى في التاويل (وتسميه ظاهر) اذ ليس المقصود من عبادة المفتاح هذا التقدير ولا ذلك التعميم (بل قصد المفتاح) من تلك العبادة (الى انه) اى قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء (مثال لكون المقام للأفراد شخصا او نوعا لا لتكثير المسند اليه) حتى يحتاج الى تكلف التعميم في الالناد او التاويل والحاصل ان قصد المفتاح من التمثيل بالآية ان كون التكثير للأفراد شخصا او نوعا لا يختص بالمسند اليه بل يجرى هذا في تنكير غيره ايضا (و) مثل (هذا) التعميم (في كتابه) المفتاح (كثير فلينبه له) فان الفرق بين التعميم في فائدة التنكير وبين التعميم بجعل الاسناد بمعنى مطلق التعلق او التاويل دقيق جدا . (و) من تنكير غير المسند اليه (للتعظيم نحو فاذا نوا بحرب من الله ورسوله) اى بحرب عظيم (و) من تنكير غيره (للتحقير نحو ان ظن الا ظنا اى ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق هنا للنوعية لا للتاكيد) هذا تعريف على الرضى وسنقل كلامه .

فتقدير المثال وتاويله ان ظن شيئا من انواع الظنون الا ظنا حقيرا ضعيفا (وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنويع كالتعظيم

والتحقير والنكثير ونحو ذلك) كالتهديد والضعيف ونحوهما (في كل ما وقع بعد الامن المفعول المطلق وبهذا) الحمل ينحل الاشكال الذي يورد علي مثل هذا التركيب وهو (اي الاشكال (ان المستثنى المفرغ) بل كل مستثنى متصل (يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وحيث ان اي حين اذ جرى هذا الحمل في حل الاشكال (لا حاجة) في دفع الاشكال وحله (الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والناخير اي ان نحن الا نظن ظنا) هذا تعريض على ابن يعيش وسبغى نقل كلامه في ضمن كلام الرضى والتقدير اي التأويل بناء على كلام ابن يعيش ان نحن على حالة من الحالات الاحالة انا نظن ظنا (ومثله قوله وما اغتره الشيب الاغترارا) فان محمول على التقديم والناخير عند ابن يعيش (اي ما اغتره الا الشيب اغترارا) اي ما اغتره حالة من الحالات وصفة من الصفات الا الشيب (ولا) حاجة ايضا في دفع الاشكال وحله الى ما ذكره بعضهم (يعنى الرضى) من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يعتمل من حيث قوهم المخطاب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في مقدماته فهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كلمة عدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكذلك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ، هذا محمول كلام الرضى واما نصه فهو انه قال في المفعول المطلق اذا كان للتأكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد ومقدم معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنى

كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثنا وليس مصدر نظن محتملا مع الظن بغيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جائي زيد جاز ان يتوهم انه جاء من يجري مجراه فقلت جائي زيد زيد لرفع ذلك التوهم فلما كان قواك ضربت محتملا للضرب وبغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه في ما ضربت الا ضربا كالمعتمد الشامل للضرب وبغيره من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال الشاعر وما اغتره للشيب الا اغترارا قال ابن يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف انتهى .

وقال بعض المحققين على الرضى لا يخفى ان ما ذكره من الاحتمال بما لا شبهة فيه وانه يظهر به فائدة التاكيد واما الاستثناء فلا بد فيه من الشمول ولا يكفى فيه الاحتمال المحقق فضلا عن المتوهم والاولى ما افاده الامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع محمول على النوع بجعل المنزوين المتحقيق او التظيم او غير ذلك مما يناسب المقام انتهى .

(ومن تنكير غير المسند اليه للنعارة وعدم التمييز قوله تعالى)
حكاية عن اخوة يوسف ع (او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة
مجهولة) اي غير هينة (بعيدة عن العمران) والمزارع والقرى (و)
من تنكير غير المسند اليه (للتقليل قوله) .

(فيوما بخيل تطرد الروم عنهم) ويوما بجود تطرد الفقر والجحدا
الشاهد في بخيل وبجود فان التنكير في كل واحد منهما للتقليل
ولذا قل (اي بعدد نزر) اي قليل (من خيولك وفرسانك وبشيء يسير
من فيضان جودك واحسانك) والحاصل أنك يوما تطرد الروم عن زعمايك
بقليل من خيلك وفرسانك لان الواحد منهم يعد بفرسان كثيرة من
غيرهم ويوما بجود يسير من كرمك تطرد عنهم الفقير والجذب لان
القليل منك اكثر من كثير غيرك .

(واعلم انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم
فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض
درجات) الشاهد في البعض الاول فانه تعالى (اراد) به (عذراص
ففي هذا الابهام) اي التعبير عنه من بلفظ البعض وعدم التصريح
باسمه الشريف (من تفخيم فضله واشلاء قدره ما لا يحصى ومثله)
اي مثل قوله تعالى في كون لفظ بعض فيه مفيدا (المتعظيم) (قول)
تراك امكنة لم ارضها (او يربط بعض النفوس حمامها

تراك صيغة مبالغة وامكنة جمع مكان وبوتبط من الربط والحمام
بكسر الحاء الموت والشاهد في بعض النفوس حيث دل على التعظيم
لان الشاعر (اراد به نفسه) لانه في معرض الافتخار يقول اني
كثير النرك للامكنة والبلدان وكثير الانتقال منها اذا لم ارضها
الا ان ينعني الموت من الانتقال منها وقريب من ذلك ما قيل
بالفارسية :

بہ دیار کہ در چشم خلاق خوار شدی

سبک سفر کن از آنجا برو بجای دگر

درخت اگر متحرك شدی زجای بجای

نه جور اده کشیدی ونی جفای تبر

(وقد يقصد به) اي بلفظ البعض (التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس) اي الذي لا يعتمد به فلا فائدة في ذكره ومعرفته (و) قد يقصد به (التقليل) ايضا نحو كفي هذا الامر ببعض اهتمامه) لان مثل هذا يقال لمن رأى شخصا في همة عظيمة لاجل امر قليل فبعض مفيد لقلة الامر اي ان هذا الامر لقلته يكفيه بعض هذا الاهتمام .

(اما وصفه اي وصف المسند اليه) وانما (اخر المصنف ذكر التوابيع وضمير الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف وقدمها) اي التوابيع وضمير الفصل (السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابيع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره) ولكل وجه فلنشر الى بعض ما يوضح المقصود قال في المعنى تشترط في ما قبل ضمير الفصل امران احدهما كونه مبتدأ في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون كنت انت الرقيب عليهم الثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم انتهى ملخصا .

وقال الرضي وانما يكون الوصف لمجرد انشاء والذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا شريك له تعالى في اسم

الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه
نحو اتاني زيد العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيد الاتي
قبل وصفه وان كان له شركاء في هذا الاسم انتهى .

وقال ايضا اذا كان الاسم نكرة لم يؤكد اذا التأكيد لرفع الاحتمال
عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبتها لافراد المتبوع
ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شيء هو اولى به من رفع الاحتمال
الذى يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة
ليتميز عن غيرها اولى من تأكيدها ويستثنى من هذا المذكور اعنى
منع تأكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تأكيدها اذا كانت النكرة
حكما لا محكوما عليه كقوله ع فتكاحها باطل باطل ومثله قوله
تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا انتهى باختصار وفي هذا القدر
من التوضيح كفاية لمن كان له قريحة ودراية وسيأتى من الشارح
اشارة الى بعض ما ذكر عن قريب .

(وقدم من النوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه) في الكلام اى
لكثرة استعماله (و) لكثرة (اعتباراته) اى فوائده ومباحثه
والاغراض المتعلقة به من التوضيح والتخصيص ونحوهما .

(والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص) كالعالم والفاسق
في المثال المذكور (وقد يقصد به معنى المصدر) الذي هو فعل
المتكلم اى الاتيان بالوصف اى توصيف المسند اليه بوصف وهذا نظير
ما ذكره ملا عبد الله في حاشيته على التهذيب في بحث العكس وهذا
نصه اعلم ان العكس كما يطلق على المسمى المصدرى المذكور كذلك
يطلق على القضية الحاصلة من التبديل وذلك الاطلاق مجازي من قبيل

اطلاق اللفظ على الملفوظ والمخلق على المخلوق انتهى .

(وهو) اي المعنى المصدرى (الانسب ههنا ليوافق قوله) فيما ياتى (واما بيانه والابدال منه) لانهما مصدران (يعنى اما الوصف اى ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اى الوصف مبينا له اى للمسند اليه) اى (كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله) فالأوصاف الثلاثة كاشفة عن المسند اليه اعنى الجسم وقوله يحتاج الى فراغ يشغله مسند وخبر لذاك المسند اليه والمثال عبارة اخرى عن قولهم الجسم القابل للإبعاد الثلاثة يحتاج الى مكان يحل فيه او قوامهم كل جسم فله حيز طبيعي فالأوصاف الثلاث من قبيل الخبرين في قولك الرمان حلو حامض اى مز او من قبيل الاحوال المتداخلة والفراغ والحيز والمكان مترادفات والمثال يحتاج الى بسط كلام ازيد لكنه خلاف مقنضى الحال فلذلك اكتفينا بهذا القدر من المقال .

(ونحوه) اي نحو قولك (في الكشف قوله اى نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كعدة من قصيدة اولها :

ايتها النفس اجملى جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا

الى قوله

(ان الذى جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا)

(الالهي الذى يظن بك اللفظ من كان قد راى وقد سمعا)

الالهي واليلهي) بمعنى واحد وهو (الفطن الذكى المتوقد) اى

كالنار المشتعلة من حيث سرعة الفهم لانه اذا اوجه عقله وفراسته الى

شيء ادر كه فورا بحيث كانه راي ذلك الشيء ان كان من المبصرات
وسمعه ان كان من المسموعات .

(وهو) اي الالهي (اما مرفوع خبران) الذي جمع (او
منسوب صفة لاسم ان) يعني الذي جمع (او) مقطوع عن التبعية
(بتقدير اعني وخبران) الذي علي هذين الاحتمالين جملة اودي
في قوله بعد عدة ابيات :

اودي فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا
« فالالهي » الذي هو الموصوف والشاهد في المثال « ليس بمسند
اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى
عن الاصمعي انه سئل عن « معنى الالهي فانشد » في الجواب « هذا
« البيت ولم يزد عليه شيئا آخر »

« ومثله » اي مثل هذا البيت في ان الوصف للكشف والموصوف
ليس بمسند اليه « في » الموصوف « المنكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق ملموعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا » فجملة اذا
مسه الشر صفة لقوله ملموعا « فان الهلع سرعة الجزع عند مس
الشر » قال في الكشف هو من قولهم ناقة ملموع سريعة السير وعن
احمد بن يحيى قال عه بن عبد الله بن طاهر ما الهلع فقلت قد فسرره
الله تعالى انتهى .

(او) لكون الوصف « مخصصا » والمصنف « اراد بالتخصيص »
غير ما عليه اصطلاح النحاة لانه اراد به « ما يعم تقليل الاشتراك »
الحاصل في المنكرات « ورفع الاحتمال » الحاصل في المعارف « و »
اما « عند النحاة » فهو اي « التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك

الحاصل في النكرات نحو رجل عالم (فانه) اي رجل (كان بحسب
الوضع محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قلت ذلك
الاشترك) المعنوي (والاحتمال) الوضعي (وخصصته) بسبب قولك
عالم (بفرد من الافراد المتصفة بالعلم) فلا يصدق حينئذ على
الفرد الجاهل .

(والتوضيح) عندهم (عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف)
اعلاما كانت او لا قال نجم الائمة معنى التخصيص في اصطلاحهم
تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان رجل في قولك جائني
رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلما قلت صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم
رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت ادلا نحو زيد العالم
والرجل الفاضل انتهى //

(نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر
وغيره فلما وصفته به) اي بقولك التاجر (رفعت الاحتمال) وكذلك
اذا قلت جائني رجل تاجر .

(او لكون الوصف مدحا او ذما او ترجحا نحو جائني زيد العالم)
راجع الى الاول (او الجاهل) راجع الى الثاني (او الفقير) راجع
الى الثالث وقد تقدم آتفا نقلا عن الرضي ما مضمونه ان الوصف انما
يكون كذلك (حيث يتعين الموصوف اعنى زيدا) مثلا « قبل ذكره
اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم ،
كما في قولنا بسم الله الرحمن الرحيم واعوذ بالله من الشيطان الرجيم
» او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف له ، كلامثلة

الثلاثة المذكورة في المتن (واشترط هذا) اي قوله حيث يتعين الخ
(لثلا يصير الوصف مخصصا) اذ لو لا التعمين المذكور لكان الموصوف
محتملا فيحتاج الى التخصيص ورفع الاحتمال .

(او) لكون الوصف (تأكيدا) لغويا لا اصطلاحيا وذلك (اذا
كان الموصوف متضمننا لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما
عظيما) فامس مسند اليه مرفوع مبني على الكسر والدابر وصف
مؤكد له (فان لفظة امس مما يدل على الدبور) والمضي وجملة
كان يوما عظيما خبر .

(وقد يكون الوصف لبيان المقصود) من المسند اليه . (وتفسيره)
اي المقصود منه (كما سيأتي) في بحث عطف البيان (ومنه) اي
من هذا القسم الوصف في (قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا
طائر يطير بجناحيه) الا ام امثالكم (حيث وصف دابة وطائر بما
هو من خواص الجنس) وهو الكون في الارض بالنسبة الى جنس
الدابة والطيران بالجناحين بالنسبة الى جنس الطائر فالوصف في كل
واحد من الموصوفين (لبيان ان القصد منهما) اي من كل واحد
منهما (الى الجنس دون الفرد) فان الوصف فيهما بالنسبة الى جميع
افراد الجنس على حد سواء لا يختص به فرد دون فرد (وبهذا
الاعتبار) اي اعتبار ان الوصف لبيان ان القصد منهما الى الجنس
دون الفرد (افاد هذا) القسم من (الوصف زيادة التعميم والاحاطة)
بمعنى ان المراد دواب اي ارض كانت وطيور اي جو كانت واما
نفس التعميم واصله فحاصل من وقوع السكرية في سياق النفي مقرونة
بمن (واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف)

كما في الالفية .

ونعتوا بجملة منكرة فاعطيت ما اعطيته خبرا

(لان الجمل التي لها محل من الاعراب) كخبر المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه (يجب صحة وقوع المفرد موقعها) اي يجب ان تاول تلك الجمل بالمفرد (والمفرد الذي يسبق من الجملة نكرة لانه) اي الانسباك بالمفرد (انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون) التنكير (مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم) قال الرضي فان قيل فاذا لم تكن الجملة معرفة ولا نكرة فلم جاز وصف النكرة بها دون المعرفة .

قلت لما سبقتها للنكرة من حيث تاويلها بالنكرة كما يقال في قام رجل ذهب ابوه وابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا يقال في مررت برجل ابوه زيد افه بمعنى كائن ابوه زيدا ثم قال وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما عند المخاطب لوقع الكلام لغوا نحو

السماء فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشاربها الى خارج اشارة وضعيته ولو سلمنا ايضا كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جائي زيد

العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم
يجز جائني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به انتهى .

(ويجب في تلك الجملة) التي تقع صفة (ان تكون خبرية
كلاصلة) قال الرضائي اما وجب في الجملة التي هي صفة او صلة كونها خبرية
لانك انما تجيء بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول
المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف والموصول من
اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان تكون الصفة والصلة
جملتين متضمنين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت
وانت حر ونحوها او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر
المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في
بابه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول انتهى .

وقد اشير الى ذلك اجمالا في آخر بحث الصدق والكذب كما اشار
اليه هنا بقوله (لان الصفة يجب ان يستقد المتكلم ان المخاطب عالم
باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها وانما يجيء (المتكلم) بها)
اي بالصفة (ليعرف المتكلم (المخاطب) مفعول اول ليعرف ومفعوله
الثاني (الموصوف ويميزه) اي يميز المتكلم الموصوف (عنده)
اي المخاطب (بما كان) المخاطب (يعرفه قبل) ذكر الصفة (من
اتصافه) بيان لقوله بما وضمير اتصافه راجع الى الموصوف (بمضمون
تلك الصفة فيجب كونها) اي الصفة (جملة متضمنة للحكم المعلوم

للمخاطب حصوله قبل ذكرها) اى الصفة « و » الجملة « الانشائية ليست كذلك » اى ليست معلوم الثبوت للموصوف قبل ذكرها لان مداول الجملة الطلبية وسائر الانشاءات لا يعلمه المخاطب ولا يعرفه الا بتلفظ المتكلم بها « فوقوعها صفة او صلة انما يكـون بتقدير القول » كما قال في الالفية :

وامنع منا ايقام ذات الطلب وان انت فالقول اضمر نصب
قال الرضى وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو
الذمت في الحقيقة كقوله :

خنى اذا جن الظلام واختلط جاثوا بمذق هل رأيت الذئب قط
اي بمذق مقول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا
لضربه واقتله اى مقولا في حقه هذا القول وقال ايضا انه يجب ان
يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة النخاطب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها
الا بعد ايراد سيفتهما واما قول الشاعر :

واني لراج نظرة قبل التى لعلي وان شطت نواها ان ازورها
فمثل قوله جاثوا بمذق هل رأيت الذئب قط اى التى اقول فيها
لعلي ازورها .

« فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى وان منكم لمن
ليبطنن ان التقدير من اقسم بالله لـيبطنن) اى ان من موصولة
بمعنى الذي وفعل القسم وهو اقسم بفتح الالف والسين والميم محذوف
والمقسم به وهو بالله ايضا محذوف واللام في لمن لام الابتداء وفي
ليبطنن لام جواب القسم (والقسم) المحذوف « وجوابه المذكور اعني

ليبطئن (صلة من) فكيف ذلك مع كون القسم انشاء .
(قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو) اي
الجواب (جملة خبرية معتملة للصدق والكذب ولذا يقال في تأكيد
الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا
والله واقسم بالله ونحو ذلك) .

قال الرضي وقد يقع القسمية صلة قال الله تعالى وان منكم لمن ليبطئن
وقال في حاشية منه لان الصلة هي جواب القسم وهو جملة خبرية دون
نفس القسم الذي هو جملة انشائية ومنعه بعضهم ولا ازي منه مانعا
وقد اجاز ابن خروف وقوع التعجيبة صلة من دون اضمار القول نحو جائي
الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها
انشائية انتهى :

(وهذا) اي كون نفس الجواب خبرية ونفس القسم انشائية (كما
ان الجملة الشرطية) اي نفس الجملة المنسوبة الى الشرط اي الجزاء
وحده (خبرية) في هذا الاطلاق نظر بل منع لما ياتي في بحث تقييد الفعل
بالشرط من ان الشرط قيد للفعل (اي الجزاء) مثل المفعول ونحوه فان قولك
ان تكرمني اكرمك بمنزله قولك اكرمك وقت اكرامك اي ولا يخرج
الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان
كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت
مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جئتني اكرمك اي
اكرمك وقت مجيئك وللکلام تنمة تأتي هناك انشاء الله تعالى مع توضيح الاية
اعرابا ومعنى .

(بخلاف) نفس (الشرط) بدون الجزاء فانه ليس بخبر قطعا لان

أداة الشرط قد أخرجته إلى الإنشاء كأداة الاستفهام ولذا لا يتقدم عليها ما في حيزها ولا يصح أن يقال همرا أن تضرب أضربك فتحصل من جميع ما تقدم أنه يجب في الصفة كالصلة أن تكون مضمونها معلوما للمخاطب .

(فإن قيل في كلامه) أي الزمخشري (أيضا ما يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى) في سورة البقرة (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فيجتمعت لهم) أي المخاطبين بهذه الآية (علموا ذلك) أي مضمون الصلة أي كون وقود تلك النار الناس والحجارة (بأن سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة) والجملة في هذه الآية صفة وفي الآية الأولى كما عرفت صلة فلا تفعل .

(ثم قال) الزمخشري (وإنما جاءت النار هنا) أي في الآية الأولى (معرفة وفي سورة التحريم نكرة لأن) الآية الثانية التي (في سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها) أي من الآية في سورة التحريم (نارا موصوفة بهذه الصفة) أي يكون وقودها للناس والحجارة فكلامه هذا يشعر بأنهم لم يكونوا عارفين بذلك قبل نزولها فصح أن في كلامه ما يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة دون الصفة وذلك بضميمة قوله (ثم جاءت) النار (في سورة البقرة) معرفة باللام المهدية (أشارا بها) أي بالنار المعرفة باللام المهدية (إلى ما) أي إلى النار (عرفوه أولا) بسبب الآية في سورة التحريم فاللام فيها كاللام في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول .

(قلنا يمكن) بل يجب (أن يقال) أن (الوصف) أيضا (يجب)

ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب و (حيثذ نقول ان (الخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك) اي مضمون الصفة قبل نزول الآية (بسماع من النبي ص) فعند نزول الآية كانوا عالمين بمضمونها (و) اما (المشركون فانهم (لما سمعوا الآية) من دون ان يكونوا مخاطبين بها (علموا ذلك) اي مضمون الصفة وان لم تجزموا بصدقه (فخطبوا) بالآية التي (في سورة البقرة) فلا فرق بين الصلاة والصفة في جواب العلم بهما للمخاطب ولا وجه للاستشعار المذكور بعد وجود الصارف مما يشعر به الكلام لو لاء فتأمل جيدا .

(واما توكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جملة مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن) يضم حرف المضارعة مبني للمفعول وان كان كلام الشراح والمحدثين مبني على فتح حرف المضارعة وعلى كونه مبني للمفاعل وقوله (به) مفعوله الثاني ناب عن الفاعل وقوله (غيره) مفعوله الاول وهذا جائز عند المحققين كما قال في الالفية :

في باب ظن وارى المنع اشتهر ولا ارى منعا اذا قصد ظهر
« نحو جائني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
المسند اليه او عن جملة على معناه »

قال الرضي على قول ابن الحاجب التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي بجملة مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره قرب لفظ دال وشما على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما لغفلة او لظنه بالمتكلم الغاف او لظنه به التجاوز

فالفرض الذي وضع له التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم الغلط فاذا قصد
المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع
عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد
وضرب ضرب زيد ولا ينفع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب
زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان
المذكور عمرو وكذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه
لا ينفعك وربما يكرر غير المنسوب والمنسوب اليه لظنك غفلة السامع او
لدفع ظنه بك لغلط وذاك اما في الحرف نحو ان زيدا قائم او في الجملة
نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ولا يدخل هذا النوع من
التأكيد في حد المصنف لانه يقرر امر المحتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول فلا
يضره ذلك لانه في حد التأكيد الاسمي

والفرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجاوزا وهو
ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجاوزا في ذكر المنسوب وربما ينسب الفعل
الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا ان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما
تقول قتل زيد وانت تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت
تريد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة
نحو قوله ع ايما امرأة تكلمت بهن اذن وايها فنكاحها باطل باطل باطل
والثاني ان يظن السامع به تجاوزا في ذكر المنسوب اليه المعين وربما نسب
الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع
الامير اللص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه

أو: تكريره معنى وذلك بالتعقير والعين ومتصرفاتهما لا غير
والثالث ان يظن السامع به تجاوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها
لان العمومات المخصصة كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخوانه وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الفرض من
جميع الفاظ التاكيد انتهى فاحفظ ذلك غانه يفيدك في طي المباحث
الآتية .

(ومثل هذا) المثال الذي يكون للتاكيد فيه بنكرير اللفظ
المسمى في الاصطلاح بالتاكيد اللفظي (وان امكن حمليه على دفع
توهم التجوز) اي دفع توهم التكلم بالمجاء كما ياتي التصريح به
في الشرح وقد تقدم في كلام الرضى ايضا (او) على دفع توهم
(السهو) والغلط اي دفع توهم المخاطب وظنه بالمتكلم السهو والغلط
وقد ياتي التصريح به ايضا في كلام الشارح كما انه قد تقدم في
كلام الرضى ايضا (لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى
دفع التوهم) فان المقصود من التاكيد في الاول اولا وبالذات هو
التقرير ودفع التوهم يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد والمقصود
في الثاني العكس لان المقصود منه اولا وبالذات دفع التوهم والتقرير
يحصل ثانيا وبالعرض ومن غير قصد وكم من فرق بين الحاصل بالقصد
والحاصل من دون قصد .

(على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم
الذي قد عرفت ان يحصل معه التقرير ايضا لكن من دون قصد
(وربما كان القصد الى مجرد التقرير) وان كان يحصل منه دفع

النوهم ايضا كما عرفت لكنه من غير قصد (كما يظلمك عليه) اي على انه وبما كان القصد الى مجرد التفرير (فصل اعتبار التقديم والتاخير) اي اعتبار تقديم المستند اليه وتاخير « مع الفعل » في هذا الكلام اجمال من وجهين الاول من حيث التقرير والثاني من حيث الحوالة وموضع الاطلاع .

« وذكر العلامة في شرحه » على هذا الكلام « ان المراد بمجرد تقرير الحكم و » لكن « لم يبين ان اي موضع من بحث التقديم والتاخير » مع الفعل « يظلمنا عليه » اي على ان المراد بمجرد تقرير الحكم « وههنا » اي ما ذكره العلامة من ان المراد بمجرد تقرير الحكم « خلاف ما صرحوا به في نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المستند اليه انما يفيد بمجرد تقرير المحكوم تأييد دور الحكم » وما كان على خلاف ما صرح به التقرير به بأنه جزمنا .

(فان قيل) تصحيحها لما ذكره الشارح العلامة « انه » اي صاحب المطبوع « لم يود » بالتأكد .. الذي ربما كان القصد منه الى مجرد تقرير الحكم على ما فسر العلامة التأكيد الصناعي « الاصطلاحي » بل « اراد به التأكيد اللفوي اي « مجرد التكرير » ولو لم يكن من قبيل التأكيد الصناعي الاصطلاحي « نحو انا عرفت وانت عرفت » حيث كرر فيهما الاسناد والمستند اليه « فانه » اي مجرد التكرير في نحوهما يفيد تقرير الحكم وتقريره « على ما سيأتي في بحث تقديم المستند اليه من ان تقديمه قد ياتي لنقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع فصح ما ذكره الشارح العلامة من ان المراد بمجرد تقرير الحكم دون المحكوم عليه .

« قلنا لانسلم ان المفيد لتقرير الحكم » في نحو المثالين المذكورين
« هو التكرير بل » المفيد لذلك انما هو « التقديم » اى تقديم
« المسند اليه » وان كان يلزم من التقديم تكرير الاسناد والمسند اليه
« الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت »
« مما تكرر فيه الاسناد والمسند اليه من دون التقديم » تقرير الحكم
« وانما هو » اى نحو عرفت انا وعرفت انت (لمجرد تقرير المحكوم عليه)
لا الحكم فما قيل تصحيحا لما ذكره الشارح العلامة لا وجه له .

« على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم » وتقريره
« في فصل التقديم والتأخير مع الفعل » فكيف يصح حوالة تحقيق تقوى
الحكم وتقريره الى هذا الفصل اى فصل التقديم والتأخير مع الفعل
وبعبارة اخرى اذا كان المراد بمجرد تقرير الحكم وتقوينه على ما
رمه الشارح العلامة فذاك لم يورده السكاكي في هذا الفصل فكيف
يعول الى هذا الفصل ويقول كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل (بل) اورده اى تحقيق تقوى الحكم وتقريره
(في اخر بحث) اعتبار (تأخير المسند) اى في ذيل قوله واما
الحالة المقتضية لتقديمه فهى ان يكون متضمنا للاستفهام كنحو كيف
زيد وابن عمرو فانه قال في ذيل هذا الكلام او يكون المراد بالجملة
إفادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم الية على ما يسند اليه
في الدرجة الاولى وقولى في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت
وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير
ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة
الثانية واذا سلكت هذه الطريقة سلكت بأعتبارين مختلفين .

احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتدء وعرفت خبره وكذلك انت عرفت وهو عرف ولا يقدر تقديم وتأخير كما اذا قلنا زيد عارف او زيد عرف اللهم الا في التلفظ .

وثانيهما ان يقدر اصل النظم عرفت انا وعرفت انت وعرف هـ . و ثم يقال قدم انا وانت وهو فنظم الكلام بالاعتبار الاول لا يفيد الا تقوى المحكم وسبب تقويه هو ان المبتدء لكونه مبتدء يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدء الى نفسه فينعتقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدء نحو زيد غلامك او كان متضمنا له نحو انا عرفت وانت عرفت وهو عرف او زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الى المبتدء ثانيهما فيمكنسى المحكم قوة انتهى هذا الذى نقلناه بطوله هو المراد بقوله بل اودده في آخر بحث اعتباراتنا خير المستند .

ثم قال السكاكى وكذلك اذا قلت انت لا تكذب كان اقوى للمحكم بنفى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عن المخاطب من قولك لا تكذب من غير شبهة ومن قولك لا تكذب انت فان انت هنا لتأكيد المحكوم عليه بنفى الكذب عنه بانه هو لا غيره لا لتأكيد المحكم فتدبر انتهى .

وانت خير : انه لا يحسن ان يكون الاشارة والحوالة بقوله كما يظلمك الخ .

الى هذا الذى نقلناه بطوله بل لا يصح لانه اى ما نقلناه بطوله ليس في فصل التقديم والتأخير مع الفاعل كما اوضحناه لك (واو

سلم انه) اى السكاكي (اراد) بقوله كما يطلعك الخ .
(ذلك) اى اراد ما نقلناه بطوله لانه قريب من فصل التقديم والتأخير مع الفعل فاريد من فصل التقديم والتأخير مع الفعل ما نقلناه بطوله من باب المجاز بالمجاورة او المجاز بالمشافرة (فليكن) حينئذ (قوله كما يطلعك الخ (اشارة الى ما ذكره) السكاكي اخيرا كما نقلناه انما (في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجهل قوله (اى الخطيب) في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا) اى الى كون نحو لا تكذب انت لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم :

وانما اختار النفاذاني بعد التسليم كون قوله كما يطلعك الخ اشارة الى ما ذكره السكاكي اخيرا لانه لا يلزم منه الا مخالفة ظاهر الحوالة واما على ما اختاره القيل فيلزم زائدا على المخالفة المذكورة امور ثلاثة الاول حمل التأكيد على خلاف المصطلح اعنى مجرد التكرير والثاني كون التقرير مستفاد من القديم والثالث ما اشار اليه بقوله (ولو سلم) ان المفيد لتقرير الحكم مجرد التكرير وان قوله كما يطلعك الخ اشارة الى ما ذكره فيما ذكرناه بطوله من ان نحو انا عرفت يفيد تقوى الحكم (فكان ينبغي) له اى للسكاكي (ان يتعرض) في عبارته المقدمة (للتخصيص) بان يقول ربما كان القصد الى مجرد التقرير او التخصيص (بل هو) اى السكاكي (اولى بالتعرض) من غيره (لانه) اى السكاكي (الذى يعتبر) اى يشترط (فيه) اى في انا عرفت ونحوه (المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص كما سيأتي تفصيل اشراطه واعتباره في بحث تقديم المسند اليه عند

قول الخطيب ووافقه السكاكي على ذلك فراجع ان شئت .
الى هنا كان الكلام مبثبا على كون قوله كما يطلعك اشارة الى
ما ذكره فيما هو قريب من فصل التقديم والتأخير مع الفعل اعني فيما ذكرناه
(و) لكن (الاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما
اورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل من ان) لفظة وحدي
او لا غيري في (نحو انا سميت في حاجتك وحدي اولا غيري تأكيد
وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم) اي تقديم انا فظهر ان المراد
من التقرير تقرير المسند اليه لا ما زعمه العلامة .

(و) ان قلت كيف يورد السكاكي ولو اشارة المثال المذكور
في هذا المقام اي في بحث التأكيد الصناعي والحال ان لفظة وحدي وكذا
لا غيري ليست بتأكيد صناعي لان الاولى اعني وحدي حال عن الفاعل
مؤول بالنكرة كما قال في الالفية

والحال ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى كوحده اجتهد
والثانية اعني غيري عطف على الفاعل .

قلنا (ايراده) اي ايراد السكاكي المثال المذكور ولو اشارة
مع انه ليس بتأكيد صناعي (في هذا المقام) اي في بحث التأكيد
الصناعي (مثل ايراده) اي السكاكي في المفتاح لفظ كل في (كل
رجل عارف وكل انسان حيوان في) بحث (التأكيد) الصناعي (الذي
لدفع توهم عدم الشمول مع انه) اي لفظ كل في المثالين (ليس في
شي من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير) السكاكي في المفتاح (اسلوب
الكلام) فلم يقل كقولك (وقال ومنه كل رجل عارف وكل انسان

حيوان) انتهى ما في المفتاح (فكانه قيل) في المثال الاول (الرجل كل واحد واحد عارف بل للرجال كلهم عارفون وكذا) في المثال الثاني كانه قيل (الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوان فهما) اى المثالان (تاكيدان معنويان) لغويان (يفيدان الشمول والاحاطة و) لاجل ذلك (يكونان في قوة) اى بمنزلة (الشمول الصناعي) الاصطلاحي (ومثل هذا) اى ذكر ما ليس من المبحث في المبحث لمناسبة واشتراك بينهما من جهة (كثير في كتابه) المفتاح لانه دابه وديدنه (ولا حاجة) داعية لنا (الى حمل كلام المصنف على ذلك) اى على مثل ما ارتكبه السكاكي بان نقول مراده من التقرير تقرير الحكم تبعا لما زعمه الشارح العلامة من المفتاح ثم نجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى ما جعل قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ذلك مع كون ما اشير اليه من غير المبحث (كيف) يصح حمل كلام المصنف على ذلك (وهو) اى والحال ان المصنف (يعترض) وبشكل (على السكاكي في امثال هذه المقامات) التي ذكر السكاكي فيها ما ليس من المبحث في المبحث (وبهذا) الذي قلنا من انه ليس المراد من التقرير في كلام المصنف تقرير الحكم والا يلزم ارتكابه مثل ما ارتكبه السكاكي (ظهر ان ما يقال من ان) فائدة التاكيد في المقام لا ينحصر في تقرير المحكوم عليه فحينئذ (معنى كلامه) اى المصنف (ان تأكيد المسند اليه يكون) اما (لتقرير الحكم نحو انا عرفت) وذلك لما تقدم انفا من ان مجرد التكرير في نحو انا عرفت وافت عرفت يفيد تقرير الحكم (او تقرير المحكوم عليه نحو انا سمعت في حاجتك وحدي او لا غيري) وذلك بدعوى ان المسند اعني انا اكد

ووحدي وبلاغيري فافاد تقريره (غلط فاحش) اما وجه الغلط في الاول فلما تقدم من انه لا نسلم ان المفيد لتقرير المحكم هو التكرير بل المفيد له التقديم حسب ما بيتاه هناك على انه ليس من تأكيد المسند اليه في شيء .

واما وجه الغلط في الثاني فلما تقدم ايضا اننا من ان وحدي لا غيري ليسا من التاكيد الاصطلاحي بل الاول حال من الفاعل والثاني مفعول عليه (عن ارتكابه) اي عن ارتكاب ما يقال لكونه غلطا فاحشا (غنية) قال في المصباح يقال غنيت بكذا عن غيره من باب تعب اذا استغنيت به والاسم الغنية انتهى (بما ذكرنا من الوجه الصحيح) وهو ما اختاره في اول المبحث من ان المراد من التقرير تقرير المحكم عليه لا غير بحسب ما اوردناه لك .

(او دفع توهم التجوزاء) دفع توهم المخاطب على المتكلم (المتكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او) قطع اللص الامير (نفسه او عينه) فالتاكيد اللفظي في المثال الاول والمعنوي في المثال الثاني (لنلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع) في الحقيقة بغض غلامانه مثلا (وانما اسند القطع اليه مجازا لانه سبب امر كما هو الغالب في الامراء في امثال هذه) الامور والظن بلحق الشيء بالامر الاغلب فالتاكيد لدفع هذا الظن والى ذلك ينظر قول للرضي فيما تقدم من انه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه فراجع ما نقلناه عنه ان شئت .

(او) يكون التاكيد (لدفع توهم السهو) اي دفع توهم المخاطب على المتكلم السهو (نحو جائني زيد زيد) فاكد المسند اليه بالتاكيد

اللفظي (لئلا يتوهم) على المتكلم اى فى كلامه (ان الجائى عمرو)
مثلا (وانما ذكر زيد) فى الكلام (على سبيل السهو) اى يعتقد
المخاطب ان المتكلم ذكر زيدا سهوا (ولا يدفع هذا التوهم) اى
توهم السهو (بالتاكيد المعنوى) اى بان يقال جائئى زيد نفسه او
عينه (وهو) اى عدم دفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوى (ظاهر)
لما تقدم فى كلام الرضى من قوله ولا ينفع ههنا التكرير المعنوى
الخ فراجع .

(او) يكون التاكيد (لدفع توهم عدم الشمول) اى عدم
شمول الحكم لجميع افراد المسند اليه (نحو جائئى القوم كلهم او
اجمعون) فاكد المسند اليه اعنى القوم (لئلا يتوهم ان بعضهم لم
يجيء الا انك لم تمد بهم اذ انك جعلت الفعل الواقع من البعض
كالواقع من الكل بناء على انهم فى حكم شخص واحد كما يقال
بنوا فلان قتلوا زيدا وانما قتلوا واحدا منهم) والى ذلك يشير قول
الرضى فيما نقلناه عنه اعنى قوله الثالث ان يظن السامع به تجوزا
لا فى اصل النسبة بل فى نسبة الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المنخصة كثيرة فيدفع
هكذا الوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم
ونحوها (وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستعداد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشغال كل منهم بشان وبهذا) اى بالجمع
بين كل واجمعون المدلالة على سجود جميعهم مع تفرقهم واشغال كل
منهم بشان (يزاد) اصله يزيئد من زيد قلبت الناء دالا والياء المعلى

ما بين في علم الصرف (التعبير) اي التقييد والتعريب قال في المصباح
العار كل شيء يلزم منه عيب او سب وعيرته كذا وعيرته به قبحته
عليه ونسبته اليه يتعدى بنفسه وبالباء انتهى :

(والتقرير) اي الغلبة (على ابليس) قال في المجمع قارعتاى
ضاربتة وجادلته فقرعته اي غلبته بالمجادلة وقارعته اقرعه بفتححتين غلبته
انتهى وكذا في المصباح .

« ولا دلالة لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ماتوهم »
قال نعيم الاثمة قال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم
اجمعون ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان السجود منهم
في حالة واحدة وليس بشيء لانك اذا قلت جائي القوم اجمعون فمعناه
الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون
مع تقدم لفظ كلهم وكانهما كرهما ترادف لفظين لمعنى واحد وای
محذور في ذلك مع قصد المبالغة انتهى .

قال المحشى على قوله لانك اذا قلت الخ هذا مما لا نزاع فيه لكن
لما جمع بين كلهم واجمعون في الآية حملة بعضهم على المبالغة في
الشمول والاحاطة لكثرة الملائكة كثرة غير محصورة ولا حظ بعضهم ان
اجمعون بحسب اصل الاشتقاق يدل على الاجتماع فلا يبعد قصد ذلك
المعنى مع تلك المبالغة للفائدة انتهى .

(وههنا بحث وهو) اي البحث (ان ذكر عدم الشمول) بعد
قوله او دفع توهم النجوز (انما هو) اي ذكر عدم الشمول (زيادة
توضيح) لانه من قبيل ذكر الخاص بعد العام كقوله تعالى حافظوا على
الصلوات والصلاة الوسطى وكقوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله

وجبريل وميكايل الآية .

وانما يكون من قبيل ذلك لما تقدم فيما نقلناه من الرضى من
ان الغرض الثالث من التاكيد ان يدفع المتكلم عن نفسه عن السامع
به تجوزا وهو ثلاثة انواع الى ان قال الثالث ان يظن السامع به
تجوزا لافي اصل النسبة الخ وقد تقدم انما فلا نعيده فدفع توهم
عدم الشمول قسم من اقسام دفع توهم التجوز فذكره زيادة توضيح
(والا) اى وان لم يكن ذكره زيادة توضيح (فهو) كما بينا
(من قبيل دفع توهم التجوز) اى من اقسامه وافراده على ما تقدم
في كلام الرضى (لان كلهم مثلا) او اجمعون مثلا (انما يكون
تاكيدا اذا كان المتبوع) اى الملائكة مثلا او القوم مثلا (دالا
على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا) اى وان
لم يكن المتبوع دالا على الشمول (لكان) كلهم مثلا او اجمعون
مثلا (تاسيسا) لا تأكيدا (ولهذا) اى لما قلنا من ان كلهم مثلا
انما يكون تأكيدا اذا كان المتبوع الخ (قال الشيخ عبد القاهر
لاننى بقولنا) ان التاكيد بكل ونحوه (يفيد الشمول انه) اى
التاكيد بكل ونحوه (يوجب) اى يثبت اى الشمول (من اصله
وانه لولاه) اى التاكيد بكل ونحوه (لما فهم الشمول من اللفظ)
اى من لفظ المتبوع (والا) اى وان لم نكن لاننى بقولنا الخ
اى ان نمن بقولنا يفيد الشمول انه يوجب من اصله وان لولاه
لما فهم الشمول فحيث « لم يسم » كل ونحوه « تأكيدا » لان حقيقة
التاكيد تكرار ما فهم من المتبوع اى المؤكد بالفتح « بل المراد »
والهمنى بقولنا يفيد الشمول « انه » اى التاكيد بكلهم ونحوه « يمنع

ان يكون اللفظ المقترض المشمول ، يعنى الملائكة مثلا او القوم مثلا
 « مستعملا على خلاف ظاهره » اى على خلاف حقيقة اذ ظاهرة
 الملائكة وحقيقته مجموعهم وكذلك القوم مثلا قال الرضي لابد ان
 يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم « و »
 الحاصل من التاكيد بكلامهم ونحوه والفرض منه ان يمنع ان يكون المتبوع
 اعنى الملائكة مثلا « مجوزا فيه انتهى كلامه » اى الشيخ « واما » التاكيد
 بكلا وكلتا في « نهر جائني الرجلان كلاهما » جائني المرئتان كلتا « ففى
 كونه » اى في كون التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم عدم الشمول نظر
 لان المشئى « اى الرجلان والمرئتان في المثالين وكذلك في كل مورد
 « نص في مدلوله » اى الفردين « لا يطلق على الواحد اصلا » اى
 اى ولو مجازا « فلا يتوهم فيه » اى في المشئى « عدم الشمول » الذى
 هو معنى مجازي للمثنى لَوْ كَانَتْ عَيْنٌ فِيهِ فلا يكون التاكيد بهذين
 اللفظين لدفع توهم عدم الشمول اذ لا منشأ في المشئى لهذا التوهم .

(بل الاولى انه) اى التاكيد بهذين اللفظين « لدفع توهم ان
 يكون الجائى واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا » والفرض
 من التاكيد بهذين اللفظين دفع توهم السهو المذكور « واما اذا توهم
 السامع ان الجائى رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الاخر فلا
 يقال لدفعه » اى لدفع هذا التوهم « جائني الرجلان كلاهما بل »
 يقل جائني الرجلان « انفسهما او اعينهما » بصيغة الجمع في التمسك
 والعين ويجوز فيهما صيغة التثنية والاراد ايضا كما بيناه في المكررات
 فراجع .

« وكذا » لا يقال جائني الرجلان كلاهما « اذا توهم » المخاطب

(ان الجائي احدهما والاخر محرض) اي محث قال في المجمع قوله تعالى "وحررض المؤمنين على القتال اي حثهم ، باعث) اي مرسل (ونحو ذلك) ككون الاخر مهيئا له في تهية مقدمات المجيء ونحو ذلك (فانما يدفع ذلك) التوهم (بتاكيد المسند) نحو جاء جاء الرجلان (لان توهم التجوز انما وقع فيه) اي في المسند حيث توهم ان لفظ جاء مستعمل في معنى السبب للمجيء اعم من ان يكون بالفاعلية او التحريض على هجوم المجاز .

(واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه) اي المسند اليه والمراد من الايضاح رفع الاحتمال سواء كان في المعارف او في النكرات لا خصوص الاحتمال الحاصل في المعارف فلا يلزم كون المتبوع معرفة لانه ياتي للمنكرة ايضا كما قال في لامية :
فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين

ومثلا له بصديد في قوله تعالى ومن ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد فان قلت الصديد وصف فكيف يكون عطف بيان وقد اشترطوا فيه الجمود قلت اصله كما قلت لكنه غلب عليه الاسمية وجعل كما في المصباح اسما للدم المختلط بالقيح فصار جامدا وبهذا اجاب محشي السيوطي في باب عطف البيان على قوله استقنى شربا حليبا فراجع ان شئت .

(باسم مختص به) اي بالمسند اليه والمراد بالاختصاص نسبة لا حقيقي والوجه فيه يظهر عند بيان الاعتراض الثالث على المصنف (نحو قدم صديقك خالد) واعلم ان المفهوم من قوله فلايضاحه باسم مختص به اموز ثلاثة احدهما لزوم كون الثاني اوضح والثاني ان فائدة عطف

البيان تنحصر في الايضاح والثالث ان عطف البيان يلزم ان يكون اسما مخنعا بالمتبوع فاعترض التفتازاني على الاول بقوله (ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما) نظير ما قاله اهل الميزان في التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان بماش مستقيم القامة وتعريف الغفاش بالطائر الولود فهو تعريف بخاصة مركبة عندهم كما صرح به بعضهم فعليه يجوز ان يكون الثاني مساويا .

قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البديل كما هو ظاهر كلام سيبويه ثم قال يسمى بعطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني موضحا للاول وذلك اما بان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الآخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فان ابن الخطاب كان بعمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الدنيا من اسمه عمر ولا كنيته ابو حفص الا اياه واما بان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرادوا لا كما اذا كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسميين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل جائي اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فقيل جائي زيد اخوك فاخوك واحد من جملة من يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الاقتران واما عند الافراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على

خمسۃ انتهى اذا عرفت ذلك فنزل مثال المتن على ذلك فافترض ان لك خمسۃ اخوة اسم احدهم خالد وهناك خمسۃ اصدقاء لك مسمونين بخالد الى اخر ما ذكر :

واعترض على الثاني بقوله (وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب الكشف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيبى به) اى بالبيت الحرام (للمدح) اى لمدح الكعبة لان فيه اشعارا بكونه محرما فيه القتال والتعريض بمن التجاء اليه (لا للايضاح) اى لا لايضاح الكعبة وذلك لانها في الشهرة بحيث لا ايهام فيها حتى تحتاج الى الايضاح (كما تجبىء الصفة لذلك) اى للمدح كما تقدم في باب وصف النفس اليه ومن هنا قالوا عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات .

(وذكر) صاحب الكشف ايضا (في قوله تعالى الا بعد العاد قوم هود انه) اى قوم هود (عطف بيان لعاد وفائدته) اى فائدته عطف البيان في المقام (وان كان البيان) والوضوح (حاصل بدون) اى بدون عطف البيان لان عاد اسم علم مخصوص بهم فليس هناك ايهام ولا اجمال ولا اشتراك فلا يحتاج المقام الى ايضاح وبيان فحينئذ يكون فائدة عطف البيان (ان يوسموا بهذه الدعوة وسما) اى يجعل الدعاء بالهدى والهلاك والدمار سمة وعلامة لازمة لهم (وتجعل) هذه الدعوة (فيهم امرا محققا) بحيث (لا شبهة فيه بوجه من الوجوه) حتى انه لو فرض ايهام واشتباه اما بزعم الاشتراك وتوهمه بينهم وبين غيرهم في هذا الاسم لا ندفع ذلك بعطف البيان المذكور فحاصل فائدة

عطف البيان في المقام الاحتياط بدفع الإيهام لو فرض حصول إيهام واشتباه في المقام وهذا القسم من الفائدة غير الفائدة التي تسمى بالإيضاح لأنها في مقام يكون هناك إيهام محقق وإجمال متيقن فإن قلت جعل عاد علما على قوم هود مختصا بهم ينافية قوله تعالى وأنه اهلك عاد الأولى فإنه يفيد إيهام عادان قلت معنى الأولى أي القدماء أي المتقدمون في الهلاك بعد هلاك قوم نوح فلا دلالة للآية على التعدد فتدبر جيدا .

واعترض على الثالث بقوله (ومما يدل على أن عطف البيان لا يلزم الية) أي قطعا ودائما (أن يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكروا في قوله)

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين القيل والسند (أن الطير عطف بيان) للعائذات بمعنى المتنجسات فيصدق على كل شيء طائرا كان أو غيره فلا يكون الطير اسما مختصا به (وكذا كل صفة أجرى عليها الموصوف نحو جائني الفاضل الكامل زيد فلاحسن أن الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من إيضاح الصفة المبهمة وفيه) أي في جريان الموصوف على الصفة (اشعار بكونه) أي الموصوف (علما) أي معرفة مشتهرا (في هذه الصفة) أي الفضل والكمال مثلا وإنما قال فالأحسن أن الموصوف فيه عطف بيان لأنه قد قيل فيه كما في الرضى أنه بدل وهذا نصه والأغلب أن يكون البديل جامدا بحيث لو حذف الأول لاستقل الثاني ولم يحتاج إلى متبوع قبله في المعنى فإن لم يكن جامدا كقوله فلا وأبيك خير منك لبوذيبي النعمجم والصهيل قدر الموصوف أي فلا وأبيك، رجل خير منك بخلاف

الصفة فانك لو حذف الاول في جائني زيد العالم لاحتماج الثاني الى
مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو
العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة انتهى .

(فان قلت قد اورر المصنف) في الايضاح (قوله تعالى لاتخذوا
الهيئتين انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه) اي الوصف
يعنى اثنين وواحد (للبيان والتفسير) والايضاح (واورده) اي قوله
تعالى اي الاية المذكورة (السكاكي في باب عطف البيان مصرحا بانه)
اي الوصف يعنى اثنين وواحد (من هذا القبيل) وهذا نص كلام السكاكي
واما الحاشية التي تقتضى بيانه وتفسيره فهي اذا كان المراد زيادة ايضاحه
بما يخصه من الاسم كقولك صديقك خالد قد قدم وقوله علت كلمته
لاتخذوا الهيئتين انما اله واحد من هذا القبيل شفع الهيئتين باثنين
واله بواحد لان لفظ الهيئتين يحتمل معنى الجنسية ومعنى التثنية وكذا
لفظ اله يحتمل الجنسية والوحدة والذي له الكلام مسوق هو التعدد في
الاول والوحدة في الثاني ففسر الهيئتين باثنين واله بواحد بيانا لما هو
الاصل في الفرض ومن هذا الباب من وجه قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه ذكر في الارض مع دابة ويطير بجناحيه
مع طائر لبيان ان القصد من لفظ دابة ولفظ طائر انما هو الى الجنسين
والى تقريرهما انتهى .

(فما الحق في ذلك) اي هل الحق ان اثنين وواحد وصف كما
يقوله المصنف او عطف بيان كما يصرح السكاكي بانه من هذا القبيل
(قلت) الطاهر ان الحق ما يقوله المصنف والظاهر ان السكاكي
ايضا قائل بذلك اذ (ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه)

اي الوصف يعنى اثنين وواحد (عطف بيان صناعى لجواز ان يريد)
بقوله من هذا القبيل (انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا
صناعيا) لا عطف بيان صناعي (و) اجواز ان (يكون ايراده)
اي ايراد قوله تعالى لا تتخذوا الهين الخ (في هذا البحث) اي في
بحث عطف البيان مع انه ليس منه ، مثل ايراد كل رجل عاوف وكل
انسان حيوان ، ، في بحث التاكيد ، الصناعي على ما تقدم من انه
ليس في شيء من التاكيد الصناعي ، على ما هو داب السكاكي ويكون
مقصوده انه وصف صناعى جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد ، فهو
اذن ليس ، مثل امس الدابر ، فالدابر كما تقدم وصف جيء به للتاكيد
بخلاف اثنين وواحد فانهما وان كانا وصفين صناعيين لكنهما لم يجيىء
بهما للتاكيد ، على ما ، توهم ، ، وقع في كلام ، بعض ، النحاة ،
لا جرمهم .

، وتقرير ذلك ، اي تقرير ان اثنين وواحد وصفان جيء بهما
للايضاح والتفسير لا للتاكيد ، ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعن
الالهية ومع ، العدد اعن الاثنية ، كذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة
والفرض ، الاصلي ، المسوق له الكلام في الاول ، اي في الهين ، النهى
عن اتخاذ الاثنين من الاله لاعتنا اتخاذ جنس الاله وفي الثانى ، اي
في اله ، اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين والاله
بواحد ايضاحا لهذا الفرض ، تفسيره ، ، اي المفروض .

، وهذا ، التقرير هو ، الذي يقصده صاحب الكشف حيث قال
الاسم الحامل لمعنى الافراد او التنفية دال على شيئين الجنسية والعدد
المخصوص ، اي الافراد او التنفية ، فاذا اريدت الدلالة ان المعنى ،

والمقصود « به » أي بذلك الاسم « منهما أي من الشئين أي الجنسية والعدد » والذي يساق له الحديث هو العدد شفع « أي ضم » بما يؤكده « أي العدد قال في المصباح شفعت الشيء شفعاً من باب نفع ضممته إلى الفرد وشفعت الركعة جعلتها ثنتين انتهى .

« هذا كلامه » أي كلام صاحب الكشف « وقوله » أي صاحب الكشف « يؤكده أي يقرره ويحققه ولم يقصد » بقوله يؤكده « انه » أي ما يؤكده « تأكيد صناعي لانه » أي التأكيد الصناعي « انما يكون بتكرير لفظ المشبوع أو بالفاظ مخصوصة » معينة عندهم ولفظ اثنين وواحد ليس بشيء منهما « فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشف ان « اثنين وواحدة في « الهن اثنين ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ دلالة لكلامه » أي كلام صاحب الكشف « عليه » أي على كون اثنين وواحدة تأكيداً صناعياً « بل اورد » صاحب الكشف « في » كتابه « الفصل قوله تعالى نفخة واحدة مثلاً للوصف المؤكد نحو امس الدابر » فليكن الهين اثنين عنده ايضاً كذلك « فالحق » في قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو الله واحد « ان كلاماً من اثنين وواحد وصف صناعي جاء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليبدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف والتعبير بالتأكيد في الوصف شائع عندهم قال الرضي انما يكون الوصف للتأكيد اذا افاد الموصوف ذلك الوصف مصرحاً بالتضمن نحو نفخة واحدة والهين اثنين انتهى .

« فالإتيان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان » والتفسير « وتتمترقان من حيث انه » اى الوصف « في الهين اثنين واله واحد لبيان ان المقصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه لبيان ان المقصد الى الجنس دون العدد » فالإتيان متعاكستان من حيث الغرض من الوصف « وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف وبه » اى بهذا التقرير « يتبين ان لا خلاف هنا بين صاحب الكشف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه القوم » والحاصل ان ثلاثهم متفقون على ان اثنين وواحد وصفان صنعايان جبريه بهما للإيضاح والتفسير .

(واستدل العلامة في شرح المفتاح على انه) اى قوله تعالى الهين اثنين الخ اى اثنين واحدة (عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم) في باب التوابع (الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه) معنى هذا التعريف (انه) اى الصفة والتذكير باعتبار الخبر (ذكر ايدل على معنى فى متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة) المذكورة في تعريف الصفة اى للدلالة (على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما) اى الهين واله (ليكونا وصفين بل ذكرا) للإيضاح والتفسير اى (للدلالة على ان المقصد من متبوعهما لى احد جزئيه اعنى الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر) من متبوعهما (اعنى العجزية فكل منهما) اى اثنين وواحد داخل في تعريف عطف البيان وهو كما قال ابن الحاجب (تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون) اثنين وواحد (عطف بيان لا صفة) لانها يوضحان ويفسران متبوعهما اى يبينان ان المقصد من متبوعهما احد جزئية

دون الجزء الآخر .

(واقول ان اريد) من قولهم لبديل فى تعريف الصفة (انه)
 اى الوصف (لم يذكر الا لبديل على معنى فى متبوعه) ولا فائدة
 للصفة غير هذه الدلالة ، ولا يصدق التعريف ، اى تعريف الصفة (على
 شيء) من الصفة لانها البنية تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او ذم
 او نحو ذلك (كالترحيم مثلا) وان اريد انه ، اى الوصف ذكر
 لبديل على هذا المعنى (المذكور اى معنى فى متبوعه) ويكون الغرض
 من دلالة عليه (اى على هذا المعنى) شيئا اخر كالتخصيص والتأكيد
 وغيرهما (من الاعراض المذكورة) فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحد
 للدلالة على الاثنين والوحدة (الاثنين فى متبوعهما) ويكون الغرض
 من هذا (المذكور من الدلالة) بيان المقصود وتفسيره (اى بيان ان
 القصد من متبوعهما احد جزئيه دون الجزء الآخر) كما ان الدابر
 فى قولنا امس الدابر (ذكر لبديل على معنى) فى متبوعه اعنى امس
 وذلك المعنى (الدبور والغرض منه التأكيد) كما تقدم فى باب الوصف
 (بل الامر) فى ذكر الوصف (كذلك عند التحقيق) اى يكون ذكره
 للدلالة على معنى فى متبوعه ويكون الغرض من دلالة عليه شيئا اخر
 كالتخصيص والتأكيد وغيرهما .

(الا ترى ان السكاكى جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح
 ولم يخرج بهذا) اى جعله كاشفا وموضحا (عن الوصفية) وذلك
 لان الكشف والايضاح من جملة الاغراض التى يذكر الوصف لاجل
 الدلالة عليها .

(ثم قال) العلامة (واما انه) اى اثنين وواحد (ليس ببديل

فظاهر لانه) اى كل واحد من اثنين وواحد (لا يقوم مقام المبدل منه) اى لا يقوم اثنين مقام الهين ولا واحد مقام اله والحاصل انه لو كان اثنين وواحد بدلا لوجب عند المبرد على ما نقل عنه الرضى في بحث عطاب البيان ان يقوم كل واحد منهما مقام المبدل منه لان المبدل منه عنده في حكم الطرح وفي حكم المء-دوم (وفيه) اى في قول العلامة انه ليس به بدل للعلة المذكورة (ايضا نظر) كما كان في قوله انه عطف بيان نظر (لانا لا نسلم ان) المبدل منه في حكم الطرح لفظا ومعنى حتى يقال ان (البديل يجب سعة قيامه مقام المبدل منه) قال الرضى اختلف النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المتصور بالنسبة هو البديل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل منه يثبتين منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل الفاظ ولا كلام في ان المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان المبدل منه ضمير الا يستغنى عنه نحو ضربت الذي مررت به اخيك او ملتبسا بضمير كذاك نحو الذي ضربت اخاه زيدا كريم انتهى .

(الا ترى الى ما ذكره صاحب الكشاف) على سبيل الاحتمال والترديد (في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الله وشركاءه معمولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن) باسقاط المبدل منه اعنى شركاء وفي الاية وجه اخر ياتى الكلام فيه في الباب الرابع عند الكلام في تقديم بعض معمولات الفعل على بعض (بل لا يبعد ان يقال) في قوله تعالى لا تتخذوا الخ (الاولى

انه) اى اثنين وواحد (بدل لانه) اى اثنين وواحد (المقصود بالنسبة)
كما هو الشأن في البديل كما قال في الالفية :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا

(اذ) المقصود من (النهى) في الاية (انما هو عن اتخاذ الاثنين
من الاله) لا عن جنس الاله (على ما سبق تقريره) مفصلا مشروحا
(واما الابدال منه اى من المسند اليه وفي هذا) اى في قوله
الابدال منه (اشعار بان المسند اليه هو المبدل منه وهذا) اى كون
المسند اليه هو المبدل منه (بالنظر الى الظاهر) اى ظاهر قول النحاة
في بيان تركيب الكلام (حيث يجعلون الفاعل في نحو جائئى اخوك
زيد هو اخوك والا) اى وان لم يكن هذا بالنظر الى الظاهر (فالمسند اليه
في التحقيق هو البديل) وذلك لانهم عرفوه كما فى كلام ابن الحاجب
بانه تابع مقصود بما نسب الى المنبوع دونه وقد تقدم انما من الالفية
مثل ذلك (وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك) اى الى ان المبدل
منه مسند اليه بحسب الظاهر والبديل مسند اليه في الحقيقة واما وجه
الايماء في لفظه فهو انه قال ما هذا نصه .

واما الحالة التي تقتضى البديل عنه (اى عن المسند اليه) فهي
اذا كان المراد نية تكرير الحكم وذكر المسند اليه (اى البديل)
بعد توطئة ذكره (اى المسند اليه اى البديل) ازياده التقرير والايضاح
انتهى .

فقرئ حسب ما اشرنا اليه ان الضمير في قوله عنه راجع الى المسند اليه
فدل على ان المبدل منه هو المسند اليه وقوله وذكر المسند اليه بعد
توطئة ذكره يدل على ان البديل هو المسند اليه والمبدل منه توطئة ذكر

المسند اليه أي البديل فجعل أولا المبدل منه المسند اليه وهذا بالنظر الى الظاهر وجعل ثانيا البديل مسندا اليه وهذا بالنظر الى الحقيقة بناء على ما قالوا ان النظر اللاحق ادق من النظر السابق فتأمل جيدا .

(فلزيادة التقرير) أي تقرير المسند اليه ويأتي بيانه عن الشارح عن قريب (نحو جائني اخوك زيد) ونحو جائني زيد اخوك (في بدل الكل) من الكل (وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوما هما متفايرين و) نحو (جائني القوم اكثرهم في بدل البعض) من الكل (وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهوما بعضا من مفهومة فلهي اثني اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل دون البعض) من الكل (لان ما صدق عليه اثني هو عين ما صدق عليه الهين وسلب همرو ثوبه في بدل الاشتمال) فاقش في هذا المثال بعض المحققين بما حاصله ان سلب يتمدى لمفعولين تقول سلبت زيدا ثوبه قال الله تعالى وان يسلبهم الذباب شيئا وشيئا المفعول الثاني فاذا بنية للمفعول تقول سلب زيد فينبغي ان تقول ثوبه منصوبا فان قلت سلب زيد ثوبه على ان يكون ثوبه بدل اشتمال سار المعنى سلب ثوب زيد فيحتاج حينئذ لمفعول ثان ويصير المعنى سلب ثوب زيد بياضه مثلا وهو معنى لا ينطبق على قولنا سلب زيد (وهو) أي بدل الاشتمال على ما قال الرضى تفلا عن ابن جعفر (الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه دشملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف) أي لا يشرط خصوص ذلك (بل) اعم أي شامل للظرف وغيره بدليل قتال فيه في الآية الاتية فانه بدل من الشهر بدل اشتمال ومعلوم ان الزمان ظرف يشتمل على

ما فيه فالاشتغال (من حيث كونه) اى المبدل منه والا عليه اجمالا ومتقاضيا له) اى طالبا له (بوجه ما) اى ذاتي او عرضي عام او خاص (بحيث تبقى النفس) اى نفس السامع (عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره) اى البديل (منظره له) اى البديل فيكون اوقع في النفس (فيجيه هو) اى البديل (مبينا وملخصا لما اجمل اولا) ثم قال الرضى وقال المبرد والقولان متقاربان سوى بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند الى المبدل منه على البديل ليفيد وينم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يجيبك للحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه ظاهر في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤل عن نفس الشهر في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون الحكم من احكامه غير معين وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود ما استحقوا به اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الفلظ لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء اخر ولا تقول في بدل الاشتغال نحو قتل الامير سيفه وبنى الوزير وكلاهما لان شرط بدل الاشتغال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معين بل يبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهما الاول غير يحمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيفه وكذا في امثاله انتهى .

(وسكت) المصنف (عن بدل الفلظ لانه لا يقع في فصيح الكلام) هذا على اطلاقه ممنوع فليراد منه الفلظ الصرف والنسيان قال الرضى البديل الفلظ على ثلاثة اقسام اما بداء وهو ان يذكر المبدل منه عن

قصد وتعهد ثم توهم انك غلط لكون الثاني اجنبيا وهذا معتمد الشعراء كثيرا للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقى من الأدنى الى الأعلى كقولك هند نجم بدم كافك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس .

واما غلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جائني حمار فسبقت لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن ينسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول المغلوط فيه ببل .

ومعنى بدل الغلط البديل الذي كان سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البديل هو الغلط انتهى .

(فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد المتقرير) فقط بدون لفظ زيادة .

(قلت قد اخذ هذا) التغيير في التعبير (من لفظ المفتاح على عادة افتقانه) اي صاحب المفتاح (في الكلام) اي تفننه اي تعبيره عن المعنى الواحد بعبارات مختلفة وهذا نظير ما قاله السيوطي في باب التصدير عبر به سيويوه وبالتحقير وهو تفنن :

(وهو) اي قوله لزيادة التقرير (من اضاف المصدر) اي الزيادة (الى المعمول) وانما قال المعمول لان الزيادة تحدث ان تكون مصدر

للإلزام وإن تكون للمتعمد فعلى الأول من قبيل الإضافة إلى الفاعل وعلى الثاني من قبيل الإضافة إلى المفعول فليهما تكون الإضافة لامية. (أو) هو من (إضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير) وإنما ذكر الوجهين لأن الزيادة تجيء مصدرا واسم مصدر أي الحاصل من المصدر فعلى الأول تكون الإضافة لامية إلى الفاعل أو المفعول لما قلنا من أن الزيادة تجيء متعدية ولزامة وعلى الثاني أي كونه بمعنى الحاصل من المصدر تكون الإضافة بيانية .

(والنكتة فيه) أي في قوله ههنا لزيادة التقرير (الإيماء إلى أن البديل هو المقصود بالنسبة والتقرير) ويأتي بيانه (زيادة تقصد بالتبعية بخلاف التأكيد فإن المقصود منه) أي من التأكيد (نفس التقرير) بالاصالة فالتقرير في البديل شيء زائد يحصل بالتبعية وفي التأكيد ليس زائداً لأنه المقصود بالاصالة فلذا قال ههنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير (وبيان التقرير في بديل الكل ظاهر لما فيه من التكرير) أي تكرير النسبة والاسناد مرة إلى المبدل منه ومرة إلى البديل وهما متعدان ذاتا ومن هنا قالوا البديل في نيته تكرار التأمل (قال صاحب الكشف في قوله تعالى الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فائدة البديل) يعني صراط الذين أنعمت عليهم (التوكيد) أي التقرير (لما فيه) أي في البديل (من الثنية) أي الذكر مرتين (والتكرير والاشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين) لأن المصمعيهم هم المسلمون لا غير ولكن لا يذهب عليك أن الإبدال في الآية ليس من الإبدال من المسند إليه لأن المبدل منه مفعول ثان لقوله تعالى إهدنا والافرض من ذكرها انبات ظهور كون التكرير موجبا للتقرير لكونه

موجبا للبيان والتفسير (و) بيان التقرير (في بدل البعض والاشتمال)
انه (باعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع) اشتمالا (اجمالا فكأنه)
اي التابع (المذكور أولا) ففيهما اي في بدل البعض والاشتمال ايضا
ما في بدل المكان من التثنية والتكرير الموجب للتقرير (اما) اشتمال
المتبوع للتابع (في) بدل (البعض نظاهر) لان القوم في المثال
المذكور في المقام مشتمل على اكثرهم لانه مشتمل على كل افراد القوم
كثيرهم وقليلاهم (واما) كون المتبوع مشتملا على التابع (في)
بدل (الاشتمال فلان) المنفصل من كلام ابن جعفر والمبرد المتقول
انفا ان (المتبوع فيه) اي في بدل الاشتمال (يجب ان يكون
بحيث يطلق ويراد به التابع) ليس المراد انه مستعمل في التابع حتى
يكون مجازا من قبيل جائني اسد يرمي بل المراد انه مشعر بالتابع
وانه يفهم من نسبة الفعل اليه ان المراد نسبة الفعل الى التابع (نحو
اعجبني زيد اذا اعجبك علمه) لان الذات لا تعجب من حيث هي ذات
وانما اعجابها بالايصاف الموجودة فيها كالعلم والشجاعة والحلم ونحوها فهي
مشعرة بهذه الاوصاف اجمالا (بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه)
او اخاه او حمارة فانه لا يصح ان تطلق زيدا وتريد به غلامه على بدل
الاشتمال لانه لا دلالة لزيد على غلامه بوجه من الوجوه كما لا دلالة
له على اخيه وحمارة (فتحو جائني زيد غلامه او اخوه او حمارة
بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة)
وهو ابن الحاجب فانه زعم ان غلامه او اخوه او حمارة في المثال
المذكور بدل اشتمال من زيد .
(ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن ايضاح) وتفسير « البتة »

اي قطعا « لما فيه » اي في كل واحد منهما « من التفصيل بعد
الاجمال والتفسير بعد الابهام » لان البديل في كل واحد منهما قد ذكر
اجمالا او لا في ضمن البديل منه ثم ذكر بلفظه مفصلا ثانيا « وقد
يكون في بدل الكل « ايضا « ايضاح وتفسير كما مر » في الهمين
اثنين وفي صراط الذين انعمت عليهم فعليه لا ينحصر فائدة الابدال في
زيادة التقرير « فلاحسن » في قول الخطيب واما الابدال منه « ان
يقال لزيادة التقرير والايضاح كما وقع « ذلك » في « عبادة المفتاح »
وقد نقلنا نص عبارته فيما سبق عند قوله وفي لفظ المفتاح ايما الى
ذلك فراجع ان شئت .

(واما العطف اي جعل الشيء معطوفا على المسند اليه فلتفصيل
المسند اليه مع اختصار نحو جائني زيد ومهرو فان فيه تفصيلا للفاعل)
بانه زيد ومهرو (من غير دلالة على تفصيل الفعل) بان المجعولين
كانا معا او مترقبين مع مهلة او بلا مهلة (اذ الواو انما هو للجمع
المطلق اي لثبوت الحكم للمابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او
تاخر او معية) كما قال في الافية .

فاعطف بواو لاحقا وسابقا في الحكم او مصاحبا موافقا

(واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جائني زيد وجائني مهرو
فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من
عطف الجملة) فان قلت هل فيه تفصيل المسند حيث عبر عن فعل
كل واحد منهما بلفظ عليحدة قلت لا فان لفظ جاء في الجملتين يدل
على مطلق المجيء وانما يفهم تعدده بشهادة العقل فتعامل جيدا .
(او) العطف (لتفصيل المسند بانه) اي المسند (قد حصل

من احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراجيا (اذا كان العطف
بثم او حتى (او غير متراج) اذا كان العطف بالغاء (كذلك اى
مع اختصار واحترز به) اى بقوله كذلك (عن نحو جائني زيد
ومرو بعده بيوم او سنة او ما اشبه ذلك) نحو بساعة او ساعتين
مثلا لان المهلة من الامور النسبية وانما حصل الاحتراز عن ذلك لانه
من القسم الاول اى من تفصيل المسند اليه دون المسند اذ العطف فيه
افاد تفصيل المسند اليه مع اختصار بحذف الفعل الذي قام العطف
مقامه واما تفصيل المسند وتعددده بحسب الوقوع في احد الازمنة المذكورة
فانما استفيد من التقييد بذلك الزمان لا من العطف وليس في المثال
اختصار باعتبار تفصيل المسند فتدبر فانه دقيق .

(نحو جائني زيد فعمرو واو ثم عمرو) وانما غير المعطوف عليه
في قوله (او جاء القوم حتى خالد) لما ياتي من انه يجب ان يكون
المعطوف عليه في حتى ذا اجزاء يكون المعطوف بها اقوى تلك الاجزاء
او اضعفها .

(فهذه) الحروف (الثلاثة) اى الغاء وثم وحتى (تشترك في
تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الغاء تدل على ملايسة الفعل للتابع
بعد ملايسته للمتبوع بالامهلة وثم كذلك) اى تدل على ملايسة
الفعل للتابع بعد ملايسته للمتبوع لكن (مع مهلة وحتى مثل ثم
الا ان فية دلالة على ان ما قبلها مما ينتضى شيئا فشيئا الى ان يبلغ
ما بعدها) ولذلك يمثل القوم بنحو اكلت السمكة حتى راسها لها
في اكل السمكة من الانقضاء المذكور هذا ما يقتضى ظاهر كلامهم
(و) لكن (التمتيق ان المعتبر في حتى ترقيب اجزاء ما قبلها

ذهنا من الاضغف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملايسة الفعل لما بعدها قبل ملاسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى آدم ع او في اثنائها (اى في اثناء الاجزاء الاخر (نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او في زمان واحد نحو جائني القوم حتى خالدا اذا جائوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقربهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه (اى تعلق المسند (بالمتبوع . اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه) . اى التابع (اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها) هذا هو التحقيق في العطف بحق لا ما يفهم من ظاهر كلامهم من ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما يتفنى شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها على ما يورثه التمثيل بقولهم اكلت السمكة حتى راسها .

(فان قلت العطف على المسند اليه بالغاء وثم وحتى) كما يشتمل على تفصيل المسند (يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن) المصنف (ان يقول او لتفصيلهما معا) اى لتفصيل المسند اليه والمسند معا فلا وجه لتخصيصه العطف بهذه الثلاثة بالمسند (قلت) قد تقدم في الديباجة انه (ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما) يتوجه النفي (الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو) اى الامر الزائد (الفرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه) اى الشيخ (فني نحو جائني زيد فعمره يكون الفرض) الخاص والمقصود من الكلام (اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلامهله حتى كانه معلوم) قبل (ان

الجمائي زيد وعمرو والشك) من السامع (انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف) بالفاء (لافادة تفصيل المسند) اي المجيء بمعنى ان
يجيء عمرو كان بعد مجيء زيد بلا مهلة (لا غير) اي لا غير تفصيل
المسند اي ليس لتفصيل المسند اليه لانه وان كان حاصلًا من الكلام
ايضا لكن ليس الغرض من العطف ذلك بل الغرض من العطف الترتيب
والتعقيب بلا مهلة (حتى لو قلت ما جائني زيد فعمرو كان) قولك
(نفيا لمجيئه) اي عمرو (عقيب مجيء زيد) بلا مهلة (ويحتمل
انهما جاءاك معا او جاءاك عمرو قبل زيد او بعده بمدة متراخية)
وذلك لان القيد اي الامر الزائد في هذا الكلام هو العطف بالفاء والتقي
الداخل على هذا الكلام متوجه الى العطف المذكور لا الى اصل المجيء
فتدبر جيدا .

« فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل
للمسند نحو جائني الاكل فالغارب فالنائم اذا كان الموصوف واحدا »
اي اذا كان الجمائي الذي له هذه الصفات الثلاث شخصا واحدا .
« قلت هذا » العطف « في التحقيق ليس من عطف المسند اليه »
بل يمكن ان يدعى كما ياتى نقله عن الرضى انها في صورة العطف
وليست بعطف واطلاق العطف عليها مجاز « لانه في المعنى » جائني « الذي
ياكل فمشرب فينام » .

قال الرضى في باب الحروف العاطفة واذا وقعت الفاء على الصفات
المتتالية والموصوف واحد فالترتيب ليس لملاستها لمدلول عاملها كما
كان في نحو جائني زيد فعمرو بل في مصادر تلك الصفات المتتالية نحو
قولك جائني زيد الاكل فالنائم اي الذي ياكل فينام كقوله

يألف (يا بة للمحارث الصابح فالغائم فالائب اي الذي يصبح فهو غائم فيثوب
وقال في باب النوابع ان الصفات يعطف بعضها على بعض كقوله الى
القوم للقرم وابن الهمام وليث الكتبية في المزدحم وقوله يألف زياية
للمحارث الصابح فالانام فالائب ويجوز ان يعترض على حد المصنف
بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها ممتطوفة الا ان يدعى انها
في صورة العطف وليست بممتطوفة واطلاقهم العطف عليها مجازا انتهى .
(واو سلم) ان المثال من عطف المسند اليه (فلادلالة فيما ذكر)
اي في قول الخطيب او المسند كذلك (على انه) اي العطف بالغاء
وتم وحتى (يلزم ان يكون) دائما (لتفصيل المسند) فيجوز في
نحو هذا المثال ان لا يكون العطف بالغاء لتفصيل المسند .
(اورد السامع عن الخطاء) اي عن الاعتقاد غير المطابق للواقع
(في الحكم الى الصواب) اي الى الاعتقاد المطابق للواقع (وسيجيء
تحقيقه) اي تحقيق الرد المذكور (في بحث القصر) انشاء الله
تعالى (نحو) قولك (جائي زيد لا عمرو) يعطف عمرو بلا الماطفة
على زيد المراد المذكور لان هذا الكلام يقال (لمن) اي للسامع
الذي (اعتقد) عكس هذا الكلام خطأ اي اعتقد (ان عمرا جاءك
دون زيد) فيكون هذا الكلام حينئذ قصر قلب لانه قلب اعتقاد
السامع اي عكسه (او) اعتقد (انهما) اي زيدا وعمرا (جاءاك
جميعا) اي اعتقد شركتهما في المجيء فيكون هذا الكلام حينئذ
قصر افراد لانه قطع الشركة واثبت المجيء لزيد وحده وسكت الشارح
عن قصر التبيين لما ياتي في باب القصر من ان السامع في قصر التبيين
شاك والشاك لا اعتقاد له كما بين في حاشية التهذيب عند قوله العلم

ان كان اذعاننا للنسبة فنصديق والا فتصور حيث يقول المحشى كما
في سور التخييل والهك والوهم فراجع ان شئت .
وليعلم ان لكن ايضا للرّد الى الصواب (و) لكنه لا يستعمل
عندهم الا في قصر القلب نحو (ما جائني زيد لكن عمرو) فان
هذا الكلام يقل (لمن اعتقد) خطأ (ان زيدا جاءك دون عمرو
كذا في الايضاح والمفتاح ولم يذكره المصنف ههنا) اى في هذا
الكتاب (لكونه مثل لافي الرّد الى الصواب) في قصر القلب فقط
ولا فرق بينهما فيه (الا ان لا تنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لا يجاوبه للتابع بعد نفيه عن المتبوع) فتحصل مما
ذكر ان لكن يستعمل عندهم في قصر القلب فقط ولا يستعمل في قصر
الافراد (و) لكن (المذكور في كلام النحاة) ما يفهم عكس ما
عند البيانين اى انه يستعمل في قصر الافراد دون القلب لكن بشرط
ان يكون معتقد السامع الشركة في النفي لافي الاثبات وذلك لانهم
قالوا (ان لكن في ما جائني زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب ان
عمرا ايضا لم يجرى كزهد بناء على ملازمة بينهما وملائمة) ومصاحبة
واشتراك في الافعال والاعمال غالبا وانما قال النحاة ذلك (لانه)
اى لكن عندهم (للاستدراك وهو) اى الاستدراك (دفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا) المذكور في كلام
النحاة (صريح في انه) اى الشأن (انما يقال ما جائني زيد لكن
عمرو لمن اعتقد ان المجيء منزه عنهما اى عن زيد وعمرو (جميعا)
فيكون هذا الكلام قصر افراد في النفي (لامن اعتقد ان زيدا جاءك
دون عمرو) حتى يكون هذا الكلام قصر قلب (على ما وقع في

المفتاح) والايضاح (واما انه) اى ما جائئني زيد لكن عمرو (يقال لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون (هذا الكلام) قصر افراد) مع كون معتقد السامع حينئذ الشركة في الاثبات (فلم يقل به احد) من النحويين والبيانين .

(فائدة) لما ثبت ان لفظة لكن لقصر القلب عند اهل هذا الفن علم الله لا استدراك فيها عندهم لان السامع في قصر القلب من يعتقد العكس خطأ فليس بين المعطوف والمعطوف عليه اتصال ومناسبة في اعتقاده وهو منشاء التوهم الذى يستدرك بملكن فلا استدراك وبهذا ينحل الاشكال في قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله ووجه الاشكال ان لكن للاستدراك ونفى الابوة ليس بموهم لنفى الرسالة لعدم الاتصال والعلاقة بينهما في اعتقاد المخاطب فكيف يتحقق الاستدراك وبيان انحلال ذلك ان لكن لمجرد قصر القلب من غير استدراك والمشركون يعتقدون فيه من الابوة ونفى الرسالة فقلب عليهم اعتقادهم هذا ما يقضيه هذا الفن واما على ما قيل في النحو من انه للاستدراك ففي الحل تأمل .

(او) يكون الغرض من العطف على المسند اليه (صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر) سواء كان الحكم مثبتا (نحو جائئني زيد بل عمرو) (او) منقيا نحو « ما جائئني زيد بل عمرو » فالغرض من العطف بكلمة بل صرف الحكم اعنى الفعل عن المحكوم عليه اعنى زيدا الى اخر اعنى عمرا « فان بل للاضراب » اى للاعراض « عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع » فكان المتكلم حكمه اولا بان الفعل مسند الى المتبوع ثم ظهر له انه غلط فصرف للفعل عنه الى

التابع هذا اجمال معنى الاضراب واما تفصيله فهو ما ذكره بقوله
 « ومعنى الاضراب » في المثبت « ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت
 عنه » فهو بحيث « يحتمل ان يلابسه الحكم و » يحتمل « ان
 يلابسه فنحو جائني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه »
 هذا هو المشهور عندهم « و » لكن « في كلام ابن الحاجب » على
 ما نسب اليه بعضهم « انه » اي الاضراب في المثبت « يقتضى عدم المجيء
 قطعا » ففي المثال لا يحتمل مجيء زيد للمقطع بعدم مجيئه هذا اذا
 لم ينضم بكلمة بل لا النافية « واما اذا انضم اليه لانحو جائني زيد
 لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا » .

قال الرضى واذا ضمنت لا الى بل بعد الايجاب او الامر نحو قام
 زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا فمعنى لا يرجع الى ذلك
 الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو
 نفيت القيام بلا عن زيد واثبتته ببل لعمرو ولو لم يجيء بلا لكان
 قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يثبت وان
 لا يثبت انتهى هذا كله في المثبت .

(واما المنفى) ففيه اقوال اربعة الاول قوله « فالجمهور على انه »
 اي بل « يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه
 في المذوع فمعنى ما جائني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع
 احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه » اي هما محتملان والثاني قوله « وقيل
 يفيد انتفاء الحكم من المتبوع » مع ثبوته للتابع « حتى يفيد في
 المثال المذكور » اي في ما جائني زيد بل عمرو « عدم مجيء زيد
 البة » مع ثبوته لعمرو « كما » كان الحكم كذلك « في لكن » والى هذا

القول اشار ابن مالك في الالفية بقوله .

وبل كلماكن بعد مصحوبيهما كلم اكن في مربع بل تبها
« وبهذا » القول الثاني « يشعر كلامهم في بحث القصر » ويأتى
بيانه هناك انشاء الله تعالى « و » القول الثالث « مذهب المبرد » لانه
قال « انه بعد النقي يفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه » كما
انه في المثبت ايضا كذلك .

والقول الرابع ما اشار اليه بقوله « او الحكم متحقق الثبوت له »
اى للمتبوع مع نفيه عن التابع وهذا القول منسوب الى امالى ابن
الحاجب كما ان قوله المتقدم اتقا في المثبت ايضا كذلك والله اعلم
(فمعنى ما جائني زيد بل عمرو) عند المبرد وابن الحاجب (بل
ما جائني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق) عندهما (و) لكن (مجيء زيد
وعدم مجيئه على الاحتمال) عند المبرد (او مجيئه) اى مجيء
زيد (متحقق) عند ابن الحاجب :

وان شئت ان تعرف الفرق بين الاقوال في المنفى فعليك بالدقة
والتأمل في هذا الجدول (فصرف الحكم في) المثال (المثبت ظاهر)

الاقوال	التابع	المتبوع
الاول	مثبت له	مسكوت
الثاني	مثبت له	منفى عنه
الثالث	منفى عنه	مسكوت
الرابع	منفى عنه	مثبت له

لان الحكم في المتبوع اما مسكوت عنه
كما يقول الجمهور والمشهور او منفى
كما يقول ابن الحاجب وعلى كلا
القولين يصدق ان الحكم قد صرف

عن المحكوم عليه الى اخر (وكذا) صرف الحكم (في) المثال
(المنفى) ظاهر (على مذهب المبرد) لان الحكم في المتبوع عنده

مسكوت عنه فعليه يصدق ان الحكم اعنى نفى المجيء قد صرف عن المحكوم عليه الى اخر وكذلك عند ابن الحاجب فتأمل .

(واما على مذهب الجمهور فقيه) اى فى صرف الحكم (اشكال) اذ على مذهبهم لم يصرف الحكم اعنى نفى المجيء عن المتبوع الى التابع وانما الذي صرف ضد ذلك الحكم اعنى ثبوت المجيء فلا يصدق ان الحكم قد صرف عن المحكوم الى اخر وقد اجاب بهضم عن الاشكال بان المراد من صرف الحكم تغيير المحكوم به من حيث نسبته ولا شك انه هنا نسب المجيء الى المتبوع نفيا ثم صرف اى غير بان نسب الى التابع ثبوتا وجعل المتبوع مسكوتا عنه .

وقريب من ذلك ما قيل من ان المراد من صرف الحكم مطلقا الحكم من دون تقييد بالثبوت او النفي وبعبارة اخرى المراد من صرف الحكم صرف جنس الحكم عن المتبوع واثباته للتابع فلا اشكال حينئذ فتأمل (فان قلت قد صرح ابن الحاجب) فى ايضاح المفصل (بان بل فى المثبت مطلقا) اى على جميع المعاني والاقوال (وفى المنفى على مذهب المبرد لا يقع فى كلام فصيح فكان الاول تركه كبديل الفلظ) اى كما انه ترك ذكر بدل الفاظ فى بحث الابدال من المسند اليه . (قلت هذا) الذى صرح به ابن الحاجب فى ايضاح المفصل (معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة) هو نجم الائمة وقد نقلنا فى بحث الابدال انه قال (ان بدل الفاظ) اى بدل الذى يتبادر به الفلظ (مع بل فصيح مطرد فى كلامهم لانه) اى بل موضوع لتدارك مثل هذا الفلظ) فافهم وتدبر (او) الغرض من العطف على المسند اليه بيان (الشك من المتكلم) فى المسند اليه هل هو المتبوع او التابع

(او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك) في المسند اليه هل هو المتبوع او التامع فان التشكيك قد يكون مقصود الغرض يتعلق به وان كان المتكلم غير شاك (نحو جائي زيد او ممرؤ) مثال للشك والتشكيك والفرق بالاعتبار بمعنى^١ انه ان فرض كون المتكلم شاكا في المسند اليه فالمثال للشك وان فرض كونه غير شاك ولكن المقصود اخفاء المسند اليه على السامع لفرض من الاغراض فالمثال للتشكيك (او) يكون العطف على المسند اليه (للابهام) اي لابهام المسند اليه على السامع وان كان المسند اليه غير مبهم عند المتكلم ومن هنا قيل انه لا فرق بين الابهام والتشكيك ورد ذلك بان المقصود في التشكيك ايقاع السامع في الشك وان المقصود في الابهام عدم مواجهة السامع بالتصريح بالتعيين لنكتة ومصلحة اقتضت ذلك لا ايقاعه في الشك وان لزم ذلك وفرق بين المقصود بالاصالة وبين الحاصل تبعا وبلا قصد وبعبارة اخرى الفرق بين التشكيك والابهام ان المقصود في الاول ايقاع الشبهة في قلب السامع وفي الثاني الاخفاء عليه وان لزم احدهما الاخر لكن فرق بين ما يقصد وبين ما يحصل بدون قصد وتبعا (نحو وانا او اياكم لعلي هدى او في ضلال مبين) قال ابن هشام الشاهد في الاول فمن اراد الاطلاع على مراده فعليه بمراجعة المكررات باب حلف النسق والنكتة في الآية دفع الشغب ولثلا بزيد انكارهم قال قطب الدين انما خولف بين علي وفي في الدخول على الحق والباطل لان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه ونظيرها في سورة يوسف قالوا تالله انك لنفي ضلالك القديم انتهى .

(او) المطف على المسند اليه (للتخيير) بين المسند اليه واخر
 (او للإباحة) بينهما (نحو ليدخل الدار زيدا وعمرو) مثال لكلا
 المعنيين (والفرق بينهما ان للتخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط
 بخلاف الإباحة فانه يجوز فيهما الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول
 اللفظ بل بحسب امر خارج) حاصله ان جواز الجمع بينهما وعدمه
 انما يفهم من دليل خارج مثلا اذا قلنا تزوج هنداً او اختها لا يفهم من
 نفس هذا الكلام انه لا يجوز الجمع بينهما بل الدال على عدم الجواز
 انما هو حكم الشارع بذلك اى بعدم جواز الجمع بين الاختين في
 التزويج .

وكذلك اذا قلنا تعلم الفقه او النحو لا يفهم من نفس هذا الكلام
 انه يجوز الجمع بينهما بل الدال على ذلك حكم الشارع وترغيبه في
 تعلم المعلوم كلها في الجملة وبعبارة اخرى مدلول اللفظ هو ثبوت
 الحكم لاحدهما مطلقا فان كان الاصل فيهما النفي استفيد التخيير وعدم
 جواز الجمع والا استفيدت الإباحة والجمع قال ابن هشام فان قلت
 فقد مثل العلماء بايتي الكفارة والفدية للتخيير مع امكان الجمع .
 قلت يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن
 كفارة وبين الصيام والصدقة والنسك اللاتي كل منهن فدية بل تقع
 واحده منهن كفارة او فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك
 انتمى ومن هنا بطل ما قيل من ان الفرق بينهما ان التخيير انما
 يكون اذا لم يحصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف
 والإباحة ان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف هذا ما يناسب المقام
 من الكلام وللبحث تنمة من حيث متعلق الامر تذكر في علم الاصول

(واما هذه السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها) لا عطف نسق كما هو مذهب السكاكي (و) لكن (وقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد او فصل يقوى مذهب الجمهور) لان الاكثر في الاول على وجوب اعادة الجار في المعطوف كما قال في الالفية .

وعود خافض لدى عطف على ضمير حفض لازما قد جملا
وكذلك في الثانى الاكثر على وجوب تأكيد المعطوف عليه او وجود فاصل ما كما قال في الالفية .

وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المتصل
او فاصل ما وبلا فصل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد
قال ابن هشام اي بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد
او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال :

الم تسمى اى عبد في رونق للضحى بكاء حمامات لهن هدير
وفي الحديث اى رب وقد تمد الفها وحرف تفسير تقول عندي
عسجد اى ذهب وغضنفر اى اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها
او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبي المستوفي والمفتاح لانا
لم نر عاطفا للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لمطف الشيء على مرادفه
وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله :

وترميني بالطرف اى انت مذهب وتقليدني لكن اياك لا اقل
انتهى وقال المحشى على قوله حرف تفسير ذهب قوم الى ان اى
التفسيرية اسم فل بمعنى عودا وافهموا انتهى .

(وهذا) الاختلاف في اي (نزاع لا طائل تحته) اما على القوانين الاولين فنعم لان المعنى لا يختلف في الاعتبارين واما على ما نقلناه من المحشى فلا لان المعنى عليه يختلف وذلك ظاهر .

(واما الفصل اى تعقيب المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترب به اولا) قبل مجيء الخبر (ولانه في المعنى عبارة عنه في اللفظ . مطابق له) في التذكير والافراد وفروعها وهذا القدر كاف في ترجيح كونه من احوال المسند اليه وهل هو اسم او حرف وعلى الاسمية هل له محل ام لا فيه خلاف قال ابن هشام زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة اشيء وال الموصولة .

وقال الكوفيون له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحلّه بين المبند والخبر رفع وبين معمولي تن نصب وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس .

(وهذا) التعليل (اولى من قول من قال) في مقام التعليل (لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند هو تخصيص المسند بالمسند اليه) اي قصر المسند على المسند اليه (وجعله) اي المسند (بحيث لا يعمه) اي المسند اليه (وغيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله) كما قلنا (قصر المسند على المسند اليه وحصره) اي المسند (فيه) اي في المسند اليه (فيكون)

التخصيص الحاصل من ضمير الفصل اعتبارا (راجعا الى المسند) لانه
المقدم في الاعتبار (على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليه) اى
الى المسند اليه والمسند (جميعا لانه يجعل احدهما) وهو المسند
(مخصصا ومقصودا والاخر) اى المسند اليه « مخصصا به ومقصودا
عليه » كما قال « فلنخصيصه اى المسند اليه بالمسند يعنى لقصر المسند
على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم أن القيام مقصور على
زيد لا يتجاوز الى عمرو » مثلا « ولهذا يقال في تأكيد « اى في
تأكيد التخصيص « لا عمرو » فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا
العكس « فان قلت الذى يسبق الى الفهم من « قولنا « تخصيص المسند
اليه بالمسند هو قصره « اى المسند اليه « على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه « اى المسند « وغيره » فيكون
من قصر الموصوف على الصفة لا العكس « قلت نعم « هو كذلك فى
العرف العام « ولكن غالب استعماله « اى استعمال القول المذكور « في «
العرف الخاص اى « الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد
الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر « والحاصل ان التخصيص يعمى
بمعنى الافراد وبمعنى القصر فالباء على المعنى الاول يدخل على المقصور
وعلى المعنى الثانى على المقصور عليه والاصطلاح جار على المعنى الاول
وعليه كلام الخطيب لانه من اهل الاصطلاح « فكان المعنى جعل هذا
المسند اليه « يعنى زيد في المثال « مثلا « من بين ما يصح اتصافه بكونه
مسند اليه « كعمرو وهكر وخالد مثلا « مختصا بان يثبت له « اى
لزيد « المسند « يعنى القيام في المثال مثلا « وهذا « بعينه « معنى

قصر المسند عليه ، اى على المسند اليه فيكون من قصر الصفة على الموصوف لا العكس ، الا ترى الى قولهم في ، مقام بيان معنى التخصيص المستفاد من التقديم فى قوله تعالى « اياك نعبد » ان « معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك » فليس معناه انك مختص بالعبادة ومقصود عليها فليس لك صفة غيرها فهو من قصر الصفة على الموصوف اعني الاجل جلاله وهو مطابق للمعنى الاول الذى جرى عليه الاصطلاح فتحصل من جميع ما ذكرنا ان ما بعد الباء هو المقصور عليه باعتبار اصل اللغة والعرف العام ولكن العرف الخاص اى الاصطلاح على خلاف ذلك وهو ان يكون ما بعد الباء هو المقصور على ما قبله فتدبر جيدا .

وليهلم ان فائدة ضمير الفصل لا تنحصر في التخصيص قال ابن هشام فائدته ثلاثة امور احدها لفظى وهو الاعلام من اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل فى نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمائر لا توسف والثانى معنوى وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اى يقوى ويؤكد .

والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيايين يقتصر عليه وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير اولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده الخبر لا صفة والتوكيد واجب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره انتهى .

(ومن الناس من زعم ان) ضمير (الفصل كما يكون لقصر
المسند على المسند اليه) كذلك (يكون لقصر المسند اليه على المسند
كما يدل عليه كلام صاحب الكشف في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون
حيث قال) ما حاصله « ان معنى « لام « التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا
ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة فهم « اي المتقون « هم « اي المفلحون
حاصله ان المتقين عين المفلحين فالمتقون « لا يعدون « اي لا يتجاوزون
« تلك الحقيقة « اي حقيقة المفلحين حاصله ان الحقيقتين اي حقيقة
المتقين وحقيقة المفلحين واحدة نظير قول الشاعر :

من كيم لبلى وليلى كيست من ما يكي جانيم در دو بيرهن
« انتهى كلامه « بتغيير واختصار « فزعموا ان معنى « قول
« لا يعدون تلك الحقيقة انهم « اي المتقون « مقصودون على صفة
الفلاح لا يتجاوزونه « اي صفة الفلاح تذكير الضمير باعتبار المضاف
اليه « الى صفة اخرى « غير صفة الفلاح .

والحاصل ان الناس زعموا ان المقصود من قوله لا يعدون تلك الحقيقة
ان اولئك هم المفلحون دال على القصر اي قصر المتقين على صفة
الفلاح حتى يكون من قبيل قصر الموصوف على الصفة .

« وهذا « اي زعم كون المعنى المذكور مستفاداً من ضمير الفصل
اعني هم في قوله اولئك هم المفلحون وكون معنى قوله لا يعدون تلك
الحقيقة القصر فضلاً عن ان يكون قصر المتقين على المفلحين « غلط
متشابه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما اولافلان
هذا « اي قول صاحب الكشف ان معنى التعريف في المفلحون الخ .

« اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اوردته » اي المعنى الاخر
« الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال » بعد ذكره للخبر المعرف والمعاني
التي تاتي في باب تعريف المسند ما حاصله اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى
غير ما ذكر (من المعاني المتقدمة في كلامه) دقيقا مثل قولك هو
البطل المحامي (اي الشجاع المتألف الناصر قال في المصباح رجل
بطل اي شجاع والجمع ابطال سمي بذلك لبطلان الحياة عنده لاقائه
او لبطلان المعظام به انتهى باختصار وقال ايضا حميت القوم حماية نصرتهم
والحمية الاتفة انتهى ايضا باختصار .

(لا تريد) بقولك المذكور انه البطل المجهود حتى يكون اللام
للمجهود ولا (تريد) قصر جنس البطل عليه مبالغة) حتى يكون قصرا
حقيقيا ادعاء (ونحو ذلك) من المعاني المتقدمة في كلامه الاتية
في باب تعريف المسند (بل تريد ان تقول لصاحبك) اي لمخاطبك
(هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة) اي صفة
كون الرجل بطلامحاميا (وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق
ان يقال له ذلك) اي يقال له انه بطل محام (و) ان يقال (فيه)
ذلك (فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك يعني زيدا)
الذي هو صاحب المخاطب (فانه) اي زيدا (لا حقيقة له وراء ذلك)
المسموع والمحصل (وطريقته) اي طريقة قولك هو البطل المحامي
(طريقته قولك هل سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته فريد هو هو)
الضمير الاول مبني راجع الى زيد والضمير الثاني خبر راجع الى اسد
والجملة خبر لزيد (هذا) حاصل (كلامه) باسقاط الفاظ لا يضر
اسقاطها بمرامه (واما ثانيا فلان صاحب الكشاف جعل هذا) المعنى

اي قوله لا يعدون تلك الحقيقة (معنى التعريف) في المفلحون (وفائدته)
كما هو صريح صدر كلامه (لا معنى) ضمير (الفصل بل صرح في
هذه الآية) كما نقلناه في آخر كلام ابن هشام اتقا (بان فائدة)
ضمير (الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لصفة والتوكيد وايجاب
ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره) هذا ولكن في ذيل
كلامه ما يفهم بان لضمير الفصل دخل في المعنى المذكور اي قوله
لا يعدون تلك الحقيقة وهذا نصه فانظر كيف كرر الله عز وجل التنبيه
على اختصاص المتقين بنبل ما لا يناه احد على طرق شتى وهي ذكر
اسم الاشارة وتكريره وتعريف المفلحين وتوسيط الانفصل بينه وبين اولئك
وليبرك مراتبهم ويرغبك في طلب ما طلبوا وينشطك لتقديم ما قدموا
ويشطك من الطمع الفارغ والرجاء الكاذب والتمني على الله ما لا يقتضيه
حكمته ولم يسبق به كلمته انتهى فيمكن ان يكون منشاء ما ذكره
بعض الناس هذا الذي ذكره في آخر كلامه فلا شيء عليه والله اعلم .
(ثم التحقيق ان الفصل) ياتي لكل واحد من القصرين مع تأكيد
وهذا هو المراد بقوله (قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على
المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو) اي الافضلية من عمرو
مقصورة على زيد (و) نحو (زيد هو يقاوم الاسد) اي مقاومة
الاسد مقصورة على زيد (ذكر صاحب الكشف في قوله تعالى الم
تعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده) ان كلمة (هو للتخصيص)
اي تخصيص المسند اليه بالمسند اي قصر المسند على المسند اليه اي
قبول التوبة عن العبادة مقصور على الله تعالى (والتأكيد) اي تأكيد
ذلك التخصيص فالآية والمثالان لقصر الصفة على الموصوف مع تأكيد

لذلك القصر وذلك فائدة الفصل وحده (وقد يكون) انفصل « لمجرد التأكيد » أي تأكيد التخصيص وذلك « اذا كان التخصيص حاصلًا بدون » أي بدون ضمير الفصل « بأن يكون في الكلام ما » أي شيء آخر غير ضمير الفصل « يفيد » التخصيص والقصر سواء كان المراد بذلك الشيء الآخر المفيد للتخصيص والقصر « قصر المسند على المسند إليه نحو ان الله هو الرزاق » فالمفيد للتخصيص كما يأتي في باب تعريف المسند انما هو لام الجنس وكلمة هو لتأكيد ذلك التخصيص والقصر هنا قصر الصفة في الموصوف « أي لا رازق الا هو » جل جلاله وعظم نواله ولنعم ما قيل بالفارسية :

هشخ شهر فقیری زجوع بردبناه بان امید که از لطف خواهدش نان داد
هزاره مسئله پرسیدش از مسائل و گفت که کرجواب نکفتی نبا یدت نان داد
عجب که با همه دانائی او نمیدانست که حق به بنده نه روزی بشرط ایام داد
من و ملازمت استان بیر مغان که جام می بکف کافر و مسلمان داد
« او قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال » والمفيد للتخصيص هنا لام الجنس في الكرم والحسب لما يأتي ايضا في بحث تعريف المسند ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس كالمثالين او بغيرها نحو الامير زيد او كان غير معرف أصلاً نحو التوكل على الله والقصر حينئذ قصر الموصوف في الصفة « أي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما بالحياة هي الحمام أي لا حياة الا الحمام » أي الموت فالقصر في هذه الامثلة الثلاثة مستفاد من اللام والفصل انما هو لتأكيد ذلك .

« واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند » وليعلم ان المراد بالمسند اليه ههنا هو المبتدأ لا الاعم منه ومن الفاعل وذلك لان وتبه الفاعل البعدي كما صرح به السيوطي في شرح قول الناظم :

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

وسيجي تفصيل الكلام في ذلك عن قريب عند قول الخطيب وفيه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي سواء الخ .

(فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه) والحال انه قد في مكانه (وقد صرح صاحب الكشف بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال) عن مكانه كقوله تعالى اياك نعبد حيث ازيل كل واحد من العامل والمفعول عن مكانه فحيث يقال للمفعول مقدم وللعامل مؤخر (لا للقرار في مكانه) كما في ما نحن فيه .

(قلت) نعم لكن حفظت شيئا وغابت عنك اشياء لان (التقديم) على ما صرح به الشيخ في دلائل الاعجاز (ضربان) احدهما (تقديم على نية التأخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ودرجته الذي كان قبل التقديم) قال الشيخ وذلك في كل شيء اقررت به مع التقديم على حكمه الذي كان عليه وجرسه الذي كان فيه انتهى .

(و) الثاني (تقديم لا على نية التأخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه قارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد تمام وتؤخره قارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد) قال الشيخ وتقدم لا على نية التأخير ولكن على ان تنقل الشيء عن حكمه الى حكمه وتجعله باها غير باه واعرابا غير اغرابه وذلك ان تجيء

الى اسمين يحتمل كل واحد منهما ان يكون مبتدأ ويكون الاخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك واخرى ذاك على هذا ومثاله ما تصنعه يزيد والمنطلق حيث يقال (زيد المنطلق واخرى المنطلق زيد فانت في هذا لم تقدم المنطلق على ان يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على ان تنقله عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ وكذلك لم تؤخر (زيدا على ان يكون مبتدأ كما كان بل على ان تخرجه عن كونه مبتدأ الى كونه خبرا واظهر من هذا قولنا ضربت (زيدا وزيد ضربته لم تقدم (زيدا على ان يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان ولكن على ان ترفعه بالابتداء وتشغل الفعل بضميره وتجمعه في موضع الخبر له انتهى .

(وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة)
اى حيث يصرح بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقرار في مكانه
(هو الضرب الاول وكلامه) اى صاحب الكشاف (ايضا مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني) ولكن لا يذهب عليك ان التقديم الحقيقي انما هو القسم الاول لانه يوجب تقدم الشيء لفظا ورتبة بخلاف القسم الثاني فانه لا يوجب الا تقدما لفظيا فالاول كالاضافة المعنوية والثاني كالمعنوية فتدبر تعرف .

(فلكون ذكره اى المسند اليه اهم) في نظر المتكلم (ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز) كلاما طويلا حاصله انه اذا عرفت هذا التقسيم فاعلم (انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه)
اى في ذلك الشيء (معنى) مناسب لاقتضاء العناية وبعبارة اخرى لا بد

من اسناد العناية الى شيء يكون ذلك الشيء مقتضيا للعناية وعلة له
بحسب المناسبات المقامية .

(وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من
غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبهم كان اهم هذا) خلاصة
(كلامه) ثم قال ما هذا نصه ولنخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم
والتاخير في نفوسهم وهو نوا الخطب فيه حتى انك لتري اكثرهم
يرى تنبئه والنظر فيه ضربا من التكلف ولم تر ظنا اذى على صاحبة
من هذا وشبهه وكذلك صنعوا في سائر الابواب فجعلوا لا ينتظرون في
الحذف والتكرار والاطهار والاضمار والفصل والوصل ولا في نوع من
انواع الفروق والوجوه الا نظرك فيما غيره اهم لك بل فيما ان لم
تعلمه لم يضرك لا جرم ان ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ومنعهم
ان يعرفوا مقاديرها وصد اوجههم عن الجهة التي هي فيها والشق الذي
يحويها والمداخل التي تدخل منها الافة على الناس في شان العلم
ويبلغ الشيطان مراده منهم في الصد عن طلبه واحراز فضيلته كثيرة
وهذه من اعجبها ان وجدت متعجبا .

وليت شعري ان كانت هذه امورا هينة وكان المدى فيها قريبا
والجدوى يسيرا فبم كان نظم اشرف من نظم وبم عظم التفاوت واشتد
التباين وترقى الامر الى الاعجاز والى ان يقهر اعناق الجبابرة او هبنا
امور اخرى نحيل في المزية عليها وجعل الاعجاز كان بها فتكون
تلك الحوالة لنا عذرا في ترك النظر في هذه التي معنا والاعراض عنها
وقلة المبالاة بها .

او ليس هذا النهاون ان نظر العاقل خيانة منه لمقله ودينه ودخولا

فيما يزري بذى الخطر وينض من قدر ذوى القدر وهل يكون اخف
رايا وابعد من حسن التدبير منك اذا همك ان تعرف الوجوه في اهتداتهم
والامالة في راي القمر وتعرف الصراط والزراط واشياء ذلك مما لا يعدو
علمك فيه المفظ وجرس الصوت ولا يمنعك ان لم تعلمه بلاغة ولا يدفك
عن بيان ولا يدخل عليك شك ولا يغلق دونك باب معرفة ولا يفضي
بك الى تحريف وتبديل والى الخطاء في تاويل والى ما يعظم فيه المصائب
عليك ويظيل لسان القارح فيك ولا يعينك ولا يهيك ان تعرف ما اذا
اجتهله عرضت نفسك لكل ذلك وحصلت فيما هنالك .

وكان اكثر كلامك في التفسير وحيث تغوص في التاويل كلام
من لا يبنى الشيء على اصله ولا ياخذ من ماخذه ومن زهما وقع في
الفاحش من الخطاء الذي يبقى عاره وتشنع اثاره ونسئل الله العصمة من
الزلزل والتوفيق لما هو اقرب الى رضاء من القول والعمل انتهى .

(ولاجل هذا) الذي ذكر من خلاصة كلام الشيخ (اشار المصنف
الى تفصيل وجه كونه) اي ذكر المسند اليه (اهم) في نظر المتكلم
(فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل) اي للراجح (لانه محكوم
عليه ولا بد من تحققة قبل الحكم) اي المسند (فقصدا في اللفظ ايضا ان
يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه) .

وبعبارة اخرى المسند اليه غالبا ذات والمحكوم به صفة والذات مقدمة
على الصفة طبعيا فقدمت وضما ليوافق الوضع الطبع .

وان شئت فقل ان المحكوم به صفة والموصوف يجب تحققة قبل
تحقق صفة اذ ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف قبلها والحاصل ان
ثبوت المعمول الموضوع فرع ثبوت الموضوع قبله ان كان ثبوت

الموضوع خارجا فهو فرع الموضوع الخارجي وذهنا فرع ثبوت الذهن .
 (ولا مقتضى للمدول عنه) اى عن التقديم (يعنى كون التقديم هو الاصل) والراجع (انما يكون سببا لتقديمه فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى المدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل) فى المسند اليه اعني الفاعل او نائبه (يقتضى المدول عن تقديم المسند اليه) يعنى الفاعل او نائبه (لان مرتبة العامل قبل مرتبة المفعول) ولذلك قال السيوطى فى الفاعل والبعدية مرتبة والوجه فى ذلك ان للفاعل وكذا نائبه مرتبتين احديهما الاصل لكونه مسند اليه والثانية خلاف هذا الاصل لكونه مفعولا فالاول يقتضى التقديم والثاني عدمه فاجتمع المقتضى والمانع فرجح المانع لقوته كما صرح بذلك السيوطى فى بحث الامالة .

(وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضى تقديم المسند) على المسند اليه ككون المسند مما يجب له صدر الكلام نحو اين زيد ونحو ذلك (على ما سيجه تفصيله) فى باب المسند (واما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع) اذا ورد بعده (لان فى) ذكر (المبتدئ) مقدما (تشويقا) للسامع (اليه) اى الى الخبر (ومن هذا) السبب اى من اجل تشويق السامع الى الخبر (كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء) المنتظر (بعد الشوق) والانتظار (الذو اوقع فى النفس) كما قال الشاعر بالفارسية .

چو خوش باشد كه بعد از انتظاري

باميدى رسد اميد وارى

(كقوله اى قول ابى الملاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها

حنفيا) :

والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
والشاهد في الذي لانه المسند اليه قدم لتشويق السامع الى الخبر
اعنى حيوان (يعنى تحيرت البرية) اي الغلايق (في المعاد الجسماني
والنشور) اي الاحياء في القيامة (الذي لبس بتقاسمي وفي ان ابدان
الاموات كيف تحيي من الرفات) والرفات كالفرات وزنا بمعنى
الحطام وهو ما ينكسر من البس (كذا في) كتاب (ضرام السط)
شرح ديوان الممرى (وقبله) .

بان امر الاله واختلف النا س فداح الى ضلال وهاد
(يعنى بعضهم) اي الناس (يقول بالمعاد الجسماني) وهو الداهى
الهادى (وبعضهم لا يقول به) اي بالمعاد الجسماني وهو الداهى الى
الضلال .

ان قلت اذا كان البعض قائلًا بالمعاد الجسماني والبعض منكرا
غير قائل به وكل من الفريقين معتقد بمذهبه فكيف الحيرة ومناها
التردد ولا تردد لاحدهما .

قلت الحيرة والتردد في كيفية المعاد الجسماني لا في اصله والى
ذلك اشار بقوله ان ابدان الاموات كيف تحيي من الرفات والاصل
في ذلك قوله تعالى قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي
انهاها اول مرة وهو بكل خلق عليم صدق الله العلي العظيم .

(وبهذا) البيت اعنى قوله بان امر الاله الخ (تبين) اى ظهر
(ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم ع ولا ناقة صالح ع
ولا ثعبان) المنقلب من عصى (موسى ع ولا القنسر) الذي قيل هو

طائر في بلاد الهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل فيه ثلثمائة وستون ثقبه على عدد ايام السنة اذا صوت يخرج من كل واحد منها صوت ولذا قيل هو حسن الالحان يعيش الف سنة ثم يلهمه الله تعالى بانه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب حتى يخرج منه النار فيشتعل الحطب ويحترق هو فيخلق الله من رماده بعد مدة وفي قول بعد ثلاثة ايام مثله (على ما وقع في بعض الشروح) من ان بعض هذه الاربعة المذكورة او جميعها هو المراد من قوله حيوان مستحدث من جماد (لانه) اي ما وقع في بعض الشروح (لايناسب السياق) السياق اصله السواق قلبت الواو ياء لكسرة السين والمراد منه هنا اطراف الكلام وجوانبه .

(واما لتعجيل المسرة) والفرح (او) لتعجيل (المساة) والهم والغم والحزن (للتفال) علة لتعجيل المسرة لان التفال يستعمل في الخير ويقال له بالفارسية قال نيك زدن (او التطير) علة لتعجيل المساة لان التطير يستعمل في الشر ويقال له بالفارسية قال بد زدن (فهو سعد في دارك) مثال للتفال (والسفاح في دار صديقك) مثال للتطير والسفاح لقب عبد الله بن محمد اول خليفة من بني عباس لقب بذلك لانه كان كثير القتل يقال سفحت دمه اي سفكته اي قتلته فالمراد به في المثل اما الخليفة المذكور او من كان مثله في هذه الصفة واللقب وهذا اظهر فتأمل .

قال في سفينة البحار قال رسول الله ص ان الله يحب الغال الحسن قتال عبد المطلب ع بالحليمة السعدية بالعلم والسعد وقال ع بنح بنح خلطان جستان جلم وسعد وعن انس قال قال النبي ص رايت ليلة فهما

يرى النائم كأنه في دار عتبة بن رافع فأتينا برطب من رطب ابن طاب فاولت الرفعة لذا في الدنيا والعاقبة في الآخرة وان دينا قد طاب وتغال رسول الله ص باسم سهيل بن عمرو لسهولة الامر في غزوة الحديبية وتغال شداد بن ربيعة بكبشين ينتطحان فجاء رجلان نحوهما فاخذ كل واحد منهما كبشا بان امير المؤمنين ع في سفين لا يغلب ولا يغلب .

ثم قال : قال في كشف الظنون علم التغال وهو علم يعرف به بعض الحوادث الآتية من جنس الكلام المسموع من الغير او بفتح المصحف او كتب المشايخ كديوان الحافظ والمثنوى ونحوهما وقد اشتهر ديوان الحافظ بالتغال حتى سئلوا فيه كما مر .

واما التغال بالقران فجوزة بعضهم لما روى عن بعض الصحابة وكان عليه الصلاة والسلام يحب التغال وينهى عن التطير ومنعه اخرون انتهى . روى الكليني عن ابي عبد الله ع قال لا تنغال بالقران قال المحقق المحدث الكاشاني في الوافي ما ملخصه انه لا ينافي هذا ما اشتهر اليوم بين الناس من الاستخارة بالقران على النحو المتعارف بينهم لان التغال غير الاستخارة فان التغال انما يكون فيما سيقع ويتبين الامر فيه كشاف مريض او موته ووجدان الضالة او عدمه وما له الى تمجيل تعرف علم الغيب وقد ورد النهي عنه وعن الحكم فيه بته لغير اهله بخلاف الاستخارة فانه طلب لمعرفة الرشد في الامر الذي اريد فعله او تركه وتفويض الامر الى الله سبحانه في التعيين وانما منع من التغال بالقران وان اجازة بغيره اذا لم يحكم بوقوع الامر على البت لانه اذا تغال بغير القران ثم تبين خلافه فلا باس بخلاف القران فانه يفضى الى اسائة الظن بالقران ولا يناتى ذلك في الاستخارة به لبقاء الابهام فيه بعد ان ظهر السوء

لان العبد لا يعرف خيره من شره في شيء قال الله تعالى عسى ان تَكْرَهُوا
الاية انتهى .

وقال في موضع اخر قال الجزري في النهاية في شعر وفي حديث
مقتل الخليفة الثاني ان رجلا رمى الجمره فاصاب سلعة للخليفة فادماه
فقال رجل من بني لهب اشعر امير المؤمنين اى اعلم للمقتل كما
تعلم البدنة اذ اسبقت للنهر تطير للمهي بذلك فحقت طيرته لان عمر
لما صدر من الحج قتل انتهى .

ثم قال وروى ان النبي ص كان يحب الفال الصالح والاسم الحسن
ويكره الطيرة بكسر الطاء وفتح الياء وهي النشام واشتقاق التطير من
الطير لان اصل الزجر في العرب كان من الطيور كموت الغراب فالحق
به غيره .

وقال ص ايضا كفارة الطيرة التوكل واعلم ان التطير انما يضر
من اشفق منه وخاف واما من لا يبال به ولا يعبا فلا يضر البتة لاسيما
ان قال عند رؤية ما يتطير منه او سماعه ما روى عن النبي ص اللهم
لا طير الا طيرك ولا خير الا خيرك ولا اله غيرك اللهم لا ياتي بالحسنات
الا انت ولا يذهب بالسبئات الا انت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
المعظم .

واما من كان معتنيا بها فهي اسرع اليه من السيل الى منحدره
تفتح له ابواب الوساوس فيما يسمعه ويراه ويفتح له الشيطان من
المناسبات البهودة والقريبة في اللفظ والمعنى كالسفر والجلال من السفر
جل والياس والمين من الياسمين وسوء سنة من السوسة وامثال ذلك
بما يفقد عليه دينه وينكد عليه معيشته فليتوكل الانسان على الله تعالى

في جميع اموره ولا يتكل على سواء وليقل ما روى عن ابي الحسن ع
لمن ادجس في نفسه شيئا اعتصمت بك يارب من شر ما اجد في نفسي
فاعصمني من ذلك انتهى ما في السفينه .

وفي بعض الكتب انه لما دخل المسلمون بلاد المعجم دخل امير المسلمين
على ملك المعجم حين اراد الملك ان يداهنهم وكان ذلك الامير لابسا
جردا يمانيا فسئله الملك ما هذا فقال الامير برد فتطير الملك بهذا
الاسم وقال بالفارسية عربها ايران رابرد ند ويأتى في اخر الكتاب
في حسن الابتداء بعض الكلام في ذلك ايضا انشا الله تعالى (واما
لايهام انه) اى المسند اليه (لا يزول عن الخاطر) اى عن خاطر
المتكلم فسبق لسانه اليه كقولك وصال المحبوب مطلوب والى هذا
المعنى ينظر ما نسب الى الحسين ع انه قال مخاطبا نوح ابنه علي
الاكبر الشهود ع :

واذا نطقت فانت اول منطقي واذا سكمت فانت في مضماري
فالواصل ان المتكلم يقدم المسند اليه لاجل ان يوقع في وهم السامع
انه لا يزول عن الخاطر بحيث انه اذا اراد ان يتكلم يسبق لسانه
الى هذا المسند اليه :

(او) لايهام (انه) اى المتكلم (يستلذ به) اى بالمسند اليه
فلذا ذكره مقدما لان من احب شيئا اكثر ذكره كما قال :
اعد ذكر نعمان فان ذكره هو المسك ما كررته بمنزوع
وكذلك من احب شيئا قدمه على غيره في الذكر بل في كل
شئ وذلك ظاهر .

(واما لدخول ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار

وعليه (اي على اظهار التعظيم قدم اجل في (قوله تعالى واجل مسمى عنده) اي الاجل للتعظيم اي المحتوم او امر الآخرة عنده قال الطريحي وقضى اجلا واجل مسمى عنده فالقضى هو امر الدنيا والمسمى هو امر الآخرة وفي الخبر هما اجل محتوم واجل موقوف اي على مشية جديدة وهو البداء انتهى وفي القوانين في بحث عدم جواز الامر مع العلم بانتفاء شرطه قصة لعيسى ع تناسب المقام فراجع ان شئت .

(او) اظهار (تحقيره نحو رجل جاهل في الدار) فان قلت هذا لغرض اي اظهار تعظيم المسند اليه او تحقيره في نحو المثاليين يحصل مع التأخير ايضا لحصول كل منهما بالوصف لما تقدم في بحث وصف المسند اليه من ان الوصف قد يكون للمدح او للذم وهما عبارة اخرى عن التعظيم والتحقير او مستلزمان لهما فلو حذف الوصف في نحو المثاليين لم يستفد منهما شيء من التعظيم والتحقير اللهم الا ان يكون جوهر لفظ المسند اليه او اضافته دالا على احدهما نحو ابو الفضل او ابو لهب او حاتم او كرز ونحو ابن السلطان وابن الحجام ونحو ذلك .

قلت نعم لكن هذا بناء على كون المراد ان فائدة التقديم في نحو المثاليين اظهار التعظيم والتحقير وليس كذلك بل في المقام حذف مضاف اي مثل تهجيل اظهار تعظيمه او تحقيره فتأمل جيدا .

(ومثل الدلالة) اي دلالة تقديم المسند اليه (على ان اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره) اي المسند (عنه) اي عن المسند اليه (كقواك الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل) اي الشرب والطرب (عنه) اي عن الزاهد

(حالة فجالة) اى فى كل الحالات يتجدد ويحدث (على سبيل الاستمرار)

وسياتى فى باب المسند عند قول الشاعر :

لا بالف درهم المضروب سرقنا لكن يمر عليها وهو منطلق
ما يفيدك فى المقام فراجعـه ان شئت ان تعرف الحقيقة بالتمام
والتوفيق من الله وبه الاعتصام .

(بخلاف) ما اذا اخر المسند اليه نحو (قواك يشرب الزاهد
ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره) اى صدور الفعل اى الشرب والطرب
(عنه) اى عن المسند اليه اى عن الزاهد (فى الحال او الاستقبال)
قال الشارح هناك قال الشيخ ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به
الشئ للشئ من غير اقتضائه انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض
فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما فى زيد طويل
وممرو قصير .

واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان
الانطلاق يحصل منه جزء فجزء وهو يزاوله ويزجيه وقولنا زيد يقوم
انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضى استواء المعنى من دون افتراق والا لم
يختلفا اسما وفعلا انتهى .

فتمحصل من جميع ما ذكرنا ان تقديم المسند اليه فى نحو المثالين
يوجب كون المسند فعلا فبذلك يفيد الكلام التجدد والحدوث على سبيل
الاستمرار والعكس اى تاخير المسند اليه لا يفيد ذلك (وهذا) الذى
تمحصل مما ذكرنا (معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه) اى المسند
ليه (متصفا بالخبر) اى خبر المبتدأ اى المسند (يكون هو المطلوب
حاصله ان التقديم لاجل اثبات اتصاف المسند اليه بالخبر اى المسند

على سبيل الاستمرار (لا نفس الخبر) أى لا نفس الاخبار عن كون
المسند اليه متصفا بالخبر أى المسند من دون اعتبار الاستمرار فظهر
بما اوضحنا انه أى صاحب المفتاح (اراد بالخبر الاول خبر المبتدئ
وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف لما فهم من (الخبر) الثاني ايضا
معنى خبر المبتدئ اعترض) فى الايضاح (عليه) أى على صاحب
المفتاح (بان نفس الخبر) وحده مفرد او فى حكم المفرد فهم- و
(تصور) لما انه مسلم عندهم ان العلم بالمفرد من اقسام التصور .

قال محشى التهذيب عند قوله العلم ان كان اذعاناً للنسبة فتصديق
والا فتصور على قوله فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد كنصور زيد
اولامور متعددة بدون نسبة الى اخر ما ذكر هناك فراجع ان شئت .

(و) الحال ان (المطاوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا
لا تصورا) فلا يصح قول صاحب المفتاح لا نفس الخبر اذ لا يمكن
ان يكون خبر المبتدئ مطلوبا بالجملة لانه كما ذكرنا تصور فعدم
كونه مطلوبا معلوم عندهم فلا يحتاج الى البيان بقوله لا نفس الخبر
ثم قال المصنف (وان اراد) صاحب المفتاح (بذلك) أى بقوله

نفس الخبر (وقوع الخبر مطلقا أى اثبات وقوع الشرب) والطرب (مثلا
فلا يصح) كلامه ايضا (لما سيأتي فى) اوائل باب (متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند) ارادة (اثبات وقوع الفعل) مطلقا (لذكر
المسند اليه اسلا) فضلا عن ان يتقدم على المسند (بل يقال) حينئذ
(وقع الشرب) والطرب (مثلا) الى هنا كان الكلام فى الاعتراض
الذى اورده المصنف فى الايضاح على صاحب المفتاح بناء على ما فهمه
من ان المراد من الخبر الثاني ايضا خبر المبتدئ وقد عرفت فساد

ما فهمه والشجرة تنبىء عن الثمرة ولنعم ما قيل .

وكم من عائب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم
(نعم او قيل) في مقام الاعتراض (دلى المفتاح) انه (لا نسلم
ان للتقديم) اى لتقديم المسند اليه (دخلا في الدلالة على الاستمرار
بل انما يدل عليه) اى على الاستمرار الفعل المضارع كما سنذكره
في بحث لو الشرطية انشاء تعالى لكان (لهذا القول والاعتراض (وجهها)
وقد تقدم منه هذا الاعتراض قبيل الديباجة عند قول للخطيب وانا
اسئل الله فراجع ان شئت .

(ومثل افادة) تقديم المسند اليه (زيادة تخصيص) اى زيادة
تخصيص المسند بالمسند اليه (كقوله) .

متى تهز بنى قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سوف
جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم فهم خفوف
(والمراد) من ذكر البيت الاستشهاد بقول الشاعر (هم خفوف
كذا في المفتاح اى محل الاستشهاد) لكون افادة تقديم المسند اليه
زيادة التخصيص (هو قوله) اى قول الشاعر (هم خفوف بتقديم
المسند اليه) يعنى هم (فقول المصنف في الايضاح معترضا على المفتاح
بان (هذا) اى قول المفتاح اى هم خفوف تفسير للشئ) اى لقول
الشاعر هم خفوف (باعادة لفظه) وذلك غير جائز لعدم افادة المفسر
بالكسر حينئذ ما هو المقصود من التفسير اعني توضيح المفسر بالفتح
لان الشئ لا يوضح بنفسه هذا ما اعترضه المصنف في الايضاح على
المفتاح لكن هذا الاعتراض ايضا .

(ليس بشئ) اذ ليس المراد من قول المفتاح اى هم خفوف

التفسير وتوضيح المعنى بل المراد كما قلنا تعيين محل الاستشهاد فلا
قائلة فيه .

(واعتراض) المصنف في الايضاح (ايضا بان كون التقديم) اى
تقديم المسند اليه (مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على
ما سيأتى) عن قريب (في نحو انا سميت في حاجتك والخبر ههنا
اسم فاعل لان خفوها جمع خاف) بتشديد الفاء (بمعنى خفيف) قال
بعضهم الاظهر انه جمع خفيف كظروف وطريف فلا بد لمن اراد تحقيق
ذلك من مراجعة كتب اللغة المبسطة .

(واجيب) عن هذا الاعتراض (بمنع هذا الاشتراط) اى اشتراط
كون الخبر فعليا (لنصريح ائمة التفسير بالمحصر في قوله تعالى وما
انت علينا بمريز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك) من الايات (مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه) اى في
الجواب (بحث) لان المجيب سلم ان التقديم في قول الشاعر مفيد
للتخصيص والمحصر كالايات وذلك فاسد (لظهور ان المحصر في قولهم
خفوف غير مناسب للمقام) اذ الظاهر والمناسب للمقام ان الشاعر لم
يقصد انهم خفوف لا غيرهم بل قصد التقوى وتحقيق انهم خفوف اذا
نزل بهم الضيف .

(واجيب) عن هذا الاعتراض (ايضا بانه) اى المفتاح (لا يريد
بالتخصيص ههنا) اى في قوله ومثل افادة زيادة التخصيص الخ .
(المحصر) والقصر (بل) اراد بذلك ما تقدم نقله عنه في اول
بحث ذكر المسند اليه اعنى (التخصيص بالذكر) الذي اشار اليه
في قوله واما الحالة المقنضية لذكر المسند اليه فهي اى تلك الحالة أن

يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعنى وقد
شرحنا كلامه هذا هناك مفصلا فراجع (وهذا) الجواب (سديد)
ومتين (لكن في بيان كون التقديم) اى تقديم المسند اليه (مفيدا
لزيادة التخصيص) الذكري (نوع خفاء) لان التخصيص الذكري لا
يقبل الزيادة والنقصان الا ان يقال ان الاضافة في قوله زيادة
التخصيص للبيان اى الزيادة التي هي التخصيص فحينئذ يرتفع الخفاء
فتأمل جيدا .

(عهد الفاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما) طويلا (حاصله
ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه
بالخبر الفعلي اى قصر الخبر الفعلي عليه) اى على المسند اليه « والتقييد »
اى تقييد الخبر (بالفعل) مما يفهم من (ضمن) كلام للشيخ (عهد
الفاهر) (وان لم يصرح) الشيخ (به) اى بالتقييد (و) لكن صاحب
المفتاح (مخالف للشيخ لانه) قائل بالحصص فيما اذا كان الخبر من
المشتقات (كما تقدم انفا في) نحو وما انت علينا بغزيز (وغيره من
الايات المتقدمة) (ان ولى) المسند اليه (حرف النفي اى ان كان المسند
اليه) واقعا (بعد حرف النفي بلا فصل) وكلمة ولى مأخوذة « من
قولهم « اى العرب « فلان واهيك اى قرب منك « حاصله ان ولى يدل
على ان المراد انه يجب ان لا يكون بين حرف النفي والمسند اليه فاصل
وكون مادة ولى دالا على ذلك من المسلمات عندهم يدل على ذلك
قول الجاهلي في بحث نعمت اسم لا التى لنفى الجنس عند قول ابن الحاجب
نعمت المبنى الاول مفردا يليه ان هذا القيد (يعنى يليه) احتراز
عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف فراجع كلامه .

(نحو ما انا قلت هذا اى لم اقله مع انه مقول لغيرى فالتقديم يفيد نفى الفعل) اى القول (عن المذكور) اى عن ضمير المتكلم (وثبوته) اى الفعل (لغيره) اى لغير ضمير المتكلم (على الوجه الذي ذكره من العموم والخصوص) يعنى اذا نفى عن المتكلم جميع الاقوال يثبت لغيره جميعها وان نفى عنه بعض الاقوال يثبت لغيره بعضها (فلا يقال هذا) المثال (الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفى كونك القائل به) اى بذلك الشيء (لا) في (نفى القول مطلقا) بان تريد ان ذلك الشيء لم يقل اصلا بمعنى انه ليس مقولا لى ولا لغيرى .

(ولا يلزم منه) اى من ثبوت انه مقول لغيرك (ان يكون جميع من سواك قائلًا) لذلك الشيء (لان التخصيص) المستفاد من التقديم (انما هو بالنسبة الى من) اى الى سواك الذي (توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول) بذلك الشيء فيكون قصر افراد او تردد في كونك القائل او سواك فيكون قصر تعيين (او) توهم (انفرادك) بالقول (دونك) اى دون سواك فيكون قصر قلب (لا بالنسبة الى جميع من فى العالم) حاصله ان القصر المستفاد من التقديم فى نحو المثال المذكور اضافى لا حقيقى .

(ولهذا اى ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور) المتقدم (مع ثبوته) اى الفعل (لغيره) اى لغير المذكور (لم يوضح ما اذا قلت هذا ولا لغيرى) وذلك (لان مفهوم الاول اعنى ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول) المتنازع فى فاعله (لغير المتكلم) بناء على ما تقدم من افادة التقديم ذلك تحقيقا للاختصاص المستفاد من

التقديم (ومنطوق الثاني اعنى ولا غيرى) يفهم (نفى قائليته - ن -
الغير وهما) اى ثبوت القائلية لغير المتكلم ونفيها عن غير المتكلم
(متناقضان) اذ يلزم من صدق احدهما كذب الاخر وبالعكس فلا
يصح الا احدهما اما الاول او الثاني .

« بل يجب عند قصد هذا المعنى ، اى نفى القول مطلقا بمعنى
انه لم يقل اصلا اى ليس مقولا لى ولا لغيرى » ان يؤخر المسند اليه
ويقال ما قلته انا ولا احد غيرى ، والمراد من المسند اليه الذي اخر
هو تاء المتكلم لالفظه انا لانه تأكيد للمسند اليه فتبصر .

والحاصل انه لا يصح ما انا قلت هذا ولا غيرى مريدا به نفى القول مطلقا اى نفوه
عك وعك غيرك لاستلزامه التناقض بين مفهوم المصدر ومنطوق الذيل على ما بيناه .
« اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص
كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا
القول ، واقما .

« والثانى انك تعتقد ، لنسيان او عناد او نحو ذلك من الاسباب
« ان قائله ، اى قائل هذا القول « غيرك فيقول ، المخاطب « لك
انت قلت ، هذا القول « لا غيرك فتقول له ، رد الظنه الفاسد الاول
« ما انا قلته ، وتقول رد الظنه الفاسد الثانى « ولا احد غيرى قصدا
الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ، لا للتخصيص بل « ليطابق ،
كلامك من حيث تقديم المسند اليه « كلامه ، اى كلام المخاطب
والمطابقة بين الكلامين امر مرغوب فيه عند البلغاء فليس الغرض من
التقديم التخصيص حتى يستلزم التناقض فلا مانع حينئذ من كون المراد
من ذلك نفى الفعل مطلقا « و » لكن لا يذهب عليك ان « هذا »

اي صحة ذلك ، انما يكون فهما ، اي في فعل ، يمكن انكاره كما في هذا المثال ، فان الفعل فيه هو القول الذي ادعى وجوده وصدوره من المتكلم فيمكن انكار وجوده وصدوره من المتكلم وغيره ، بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيرى فانه لا يصح ، لان الفعل فيه بناء الدار الموجود المشاهد المحسوس والضرورة قاضية بان الدار الموجود المشاهد المحسوس لا بد لها من بان ينيبها ويوجدتها وبمثل هذا يستدل على اثبات الصانع للعالم ، ولا ، يصح ايضا ، ما انا رايت احدا ، من الناس كذا في الايضاح ، لانه ، اي هذا التركيب بما فيه من الخصوصيات التي ياتي بيانها ، يقتضى ان يكون انسان غير المتكلم قدر اي كل احد لانه قد تقي من المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فوجب ان تثبت ، الرؤية ، لغيره ، اي لغير المتكلم ، ايضا على وجه العموم ، في المفعول ، لما تقدم ، من ان الثبوت لغير المتكلم على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص والعموم ههنا محال وذلك ظاهر .

قال المصنف ، في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ما حاصله ، لان المتن هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور ، فيلزم ان يثبت لغير المتكلم الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس ومن المعلوم ان ذلك محال .

وفيه ، اي فيما قال المصنف في الايضاح في بيان عدم صحة هذا التركيب ، نظر لاننا لا نسلم ان المتن هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل ، المتن ، الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس ،

كما هو صريح لفظ احد من الناس في هذا التركيب « والفرق » بين
المتقين « واضح » جلى لمن كان له المام بسور القضايا المحصورة (فان
الاول) اى كون المتن هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس
« يفيد السلب الجزئى » لما ثبت في محله من ان ليس كل سور السالبة
الجرمية فعليه لا يلزم من هذا التركيب محال « لان تنفى الرؤية الواقعة
على كل احد » عن المتكلم « لا ينافيه اثبات الرؤية الواقعة على البعض »
لغير المتكلم فلا وجه للمحكم بعدم صحة هذا التركيب فما ذكر المصنف
في بيان عدم صحة هذا التركيب على خلاف مطلوبه ادل .

« والثاني » اى كون المتن هو الرؤية الواقعة على فرد من افراد
الناس على ما هو صريح لفظ احد في هذا التركيب « يفيد السلب الكلى
لوقوع النكرة في قى النفى » وقد ثبت في محله انها حينئذ تنفي
العموم فيثبت المحالبة اذ اختصاص المتكلم بالسلب الكلى اى سلب
الرؤية الواقعة على جميع الناس يقتضى اثباتها اى اثبات الرؤية الواقعة
على جميع الناس لغير المتكلم لما تقدم من ان المثبت لغير المذكور
لا بد فيه من ان يكون كالمنفى عن المذكور ان عاما فعام وان خاصا
فخاص ومن المعلوم ان الرؤية الواقعة على جميع الناس في نفسها محال
فضلا عن ان يثبت للغير فبذلك يثبت عدم صحة هذا التركيب « ولمذا »
اى والكون المستق فى هذا التركيب كما بينا هو الرؤية الواقعة على
فرد من افراد الناس لا الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس كما
توهمه المصنف في الايضاح « حملة » اى هذا التركيب « كثير من
الناس علوا انه » انه هذا التركيب بدون لفظ كل « وهو من الكتاب »
اى ان الكتاب اسقط لفظ كل من هذا التركيب « والصواب » في

نسخة الاصل (ما انا رايت كل احد) من الناس فيكون المثبت
للفير هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس اي جميعهم فيلزم
المحال فيصح ما قاله المصنف في الايضاح فلا يصح هذا التركيب بناء
على نسخة الاصل فلا يرد النظر المذكور)

فنهض من هذا الحمل ان لفظ كل كان مكتوبا في هذا التركيب
في نسخة الاصل فعدمه من سهو الكاتب هذا حاصل ما اعتذر به كثير
من الناس عن عدم لفظ كل في هذا التركيب تقوية لما قاله المصنف
في الايضاح (واعتذر عنه) اي من عدم لفظ كل : بعضهم) اي
بعض الناس (بوجهين) اخرين (احدهما انه) اي ما قاله المصنف
في الايضاح (مبنى على ما ذكره ائمة اللغة) في الكتب المبيسة - وطة
(من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو لا يستعمل في
الايجاب الا مع) لفظة (كل) كما يستعمل ذلك من كلام الارضى
في اول باب اسماء العدد حيث قل ولا يقع احد في ايجاب يراد به
العموم فلا يقال لقيت احدا الا زيدا خلافا للمبرد انتهى (فيلزم
ان يكون) هذا التركيب اي (ما انا رايت احدا ردا على من زعم
انك رايت كل احد لانه) اي ما زعمه (ايجاب فلا يستعمل بدون)
لفظة (كل) فاذا كان هذا التركيب ردا على ما زعم ينبغي ان
يقدر فيه لفظة كل ليتطابق الراد المردود فيصح ما قاله المصنف من
ان المنفى هو الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس .

(و) الوجه (الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا) اي
لكونه بمعنى الجمع (صح دخول بين عليه) قال في المصباح بين
طرف مبهم لا يتبين معناه اباضفته الى اثنين فصاعدا وما يقوم مقام

ذلك كقوله تعالى عوان بين ذلك (و) صح (عود ضمير الجمع اليه
في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله) هذا مثال لدخول بين
عليه (و) اما مثال عود ضمير الجمع اليه فهو قوله تعالى (فما
منكم من احد عنه حاجزين و) لهذا ايضا (فـروه في قوله تعالى
لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء) .

قال الرضى في اول باب اسماء العدد واما احد فيستعمل بطردا
لعموم العلماء بعد تنقي او نهى او استفهام او شرط نحو ما جائئني من
احد ويلزمه الافراد والتذكير قال الله تعالى لستن كاحد من النساء
ان اتقين وتعريفه حينئذ نادرا انتهى .

(وعدم جريان هذه الاحكام) الثلاثة المذكورة (في كل نكرة
متنقمة يدل على ان هذا) اي عدم صحة هذا التركيب وامتناعه (ليس
مبنيا على انه) اي لفظ احد (نكرة وقعت في سياق التنقي كما
توهمه البعض) الذي اشار التفتازاني الى توهمه بقوله والثاني يغيد
السلب الكلى لوقوع النكرة في سياق التنقي بل لخصوص لفظ احد
لكونه بمعنى الجمع لصحة ما ذكر من الاحكام الثلاثة المذكورة .
(وظاهر كلام الصحاح انه) اي كون لفظ احد بمعنى الجمع
(بحسب وضع اللفظ لانه) اي الصحاح (قال هو) اي لفظ احد
(اسم لمن يصلح ان يخاطب به) اي لذوي العقول والعلماء كما
تقدم انما في كلام الرضى (يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر
والمؤنث) ومن هنا قال الرضى في كلامه المتقدم انما ويلزمه الافراد
والتذكير (وقيل هو) اي كون لفظ احد بمعنى الجمع (مبنيا على
ان احد اسم في معنى الواحد) اي هو صفة في المعنى (لا يتغير بتغيير

الموصوف (اي يطلق على المفرد والمثنى والجمع بصيغة واحدة كالجنب على ما صرح به السيوطي) فيجوز ان يعتبر معه موصوفه مفردا او مثنى ومجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احد هنا في معنى الجمع يكون المعنى (في هذا التركيب) ما انا رايت جميع الناس فيلزم المحال المذكور (اي ثبوت الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس للاخير ،

(وكلاهما) اي كل واحد من الوجهين الذين اعتذر بهما البعض (فاسد) وذلك (لان هذا الامتناع) والمحالية كما يأتي بعيد هذا « جار في غير هذا التركيب ايضا مما ليس فيه لفظ احد » نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنقى فكرة على ما سيجيء فلا يكون الخصوصية لفظ احد اثر ، الى هنا كان الكلام في بيان فساد الوجهين معا .

واما البيان المختص بفساد الوجه الاول فهو قوله « وايضا يجوز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو مثله في قوله تعالى قل هو الله احد » بل هو الاول بالقول وفاقا للارضى فانه قال في باب أسماء العدد قال ابو علي همزة احد المستعمل في غير الموجب للاستفراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قل هو الله احد فهي بدل اتفاقا كانه لما لم ير في نحو ما جائني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جائني احد ما جائني واحد فكيف ما فوقه انتهى .

« و » اما بيان الفساد المختص بالوجه الثاني فهو قوله ويجوز « ان لا يكون » احد في هذا التركيب « بمعنى الجمع واو سلم » انه في

هذا التركيب بمعنى الجمع « فيكون المعنى » أى معنى هذا التركيب « ما انا رايت جمعا من الناس والمنفى حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس ، والرؤية كذلك شيء ممكن فإين المحالية .

« والحاصل من نفى الرؤية الواقعة على كل احد نفى للعموم الذى هو سلب جزئى » لما ثبت في محله ان ليس كل سوراالبة الجزئية « وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك » نحو ما انا قلت شعرا ما انا كملت شيئا يفيد عموم النفي الذى هو سلب كلى وتخصيصه ، أى تخصيص عموم النفي « بالمتكلم يقتضى ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعنى يجب ان لا يصدق على الغير » أى غير المتكلم « انه لم يرا احدا وعدم صدقه عليه » أى على الغير « لا يقتضى ان يكون قدر أى كل احد » أى لا يقتضى ان يصدق عليه الموجبة الكلية « بل يكفيه ان يكون رأى احدا » أى ان يصدق عليه الموجبة الجزئية « لان السلب الكلى يرتفع بالإيجاب الجزئى » وبعبارة اخرى لان نقبض السالبة الكلية الموجبة الجزئية .

فالمحصل من ذلك انه لو كان نحو ما انا رايت احدا من الناس سالبة جزئية لصح الاعتذار عما ذكره المصنف لكنه ليس بسالبة جزئية بل سالبة كلية فلا يصح الاعتذار .

(لا يقال السلب الكلى يستلزم السلب الجزئى) مثلا سلب الحجرية عن جميع افراد الانسان يستلزم سلبها عن بعض افرادها كالجبال مثلا وبعبارة اخرى كلما صدق السالبة الكلية على موضوع صدق السالبة الجزئية عليه لوضوح ان الكل يستلزم الجزء ومن هنا قيل بالفارسية

چون كه صد آمد نود هم پیش ما است .

(فيصح) في هذا التركيب انه يدل على (ان الرؤية الواقعة على كل احد منتهية) غاية الامر ان دلالة على ذلك بالا-متلزم (و) حينئذ (يتم ما ذكره المصنف) في الايضاح من ان المنفى هو للرؤية الواقعة على كل واحد من الناس الخ .

(لانا نقول المعتبر) فيما نحن فيه اي في افادة تقديم المسند اليه تخصيصه بالخبر الفعلي بحيث يفيد نفى الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص (هو المفهوم الصريح) اي الدلالة المطابقة لا الالتزامية (والا) اي وان لم يكن المعتبر المفهوم الصريح (لزوم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفى ضرب زيد يستلزم نفى الضرب الواقع على كل احد) وبعبارة اخرى اذا صدق ان المتكلم لم يضرب زيدا يصدق انه لم يضرب كل احد وذلك لان صدق ضرب الكل متوقف على عدم خروج زيد من الكل فاختصاص النفي كذلك بالمتكلم يستلزم ثبوت الضرب الواقع على كل احد لغيره (و) حينئذ (يلزم المحال المذكور) لوضوح ان صدور الضرب الواقع على كل احد من البشر محال .

(وتحققة) اي تحقيق قوله لانا نقول المعتبر الخ (ان اختصاص الملزوم بالشئ) اي قصر الملزوم على الشئ يعني قصر السلب الكلي على المتكلم (لا يوجب اختصاص اللازم به) اي لا يوجب قصر اللازم عليه يعني قصر السلب الجزئي على المتكلم حتى يفيد ان نقيض هذا السلب الجزئي وهو الايجاب الكلي ثابت لغير المتكلم فيلزم المحال المذكور (لجواز كونه) اي اللازم اي السلب الجزئي (اعم) فلا مانع من

ثبوت السلب الجزئي لغير المتكلم ايضا فلاوجه للمقول بان نقيض هذا السلب الجزئي ثابت لغير المتكلم لا متلزما ذلك اجتماع النقيضين والمقام نظير النار والحرارة فان اختصاص النار بشيء لا يوجب اختصاص الحرارة بذلك الشيء وذلك واضح بين :

(وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح) في بيان عدم صحة هذا التركيب وامتناعه (ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا لما كان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كذلك وهو) اي معتقد المخاطب (انك رايت كل احد في الدنيا) اي كل انسان موجود في الدنيا (لان الخطاء في هذا المقام) اي في مقام تقديم المسند اليه المخصوص والحصر (انما يكون في الفاعل) الذي صدر عنه الفعل على وجه العموم او الخصوص (فقط) لا في غير الفاعل (كما هو حكم القصر) اذ من حكم القصر والتخصيص ان ان يرد النفي على الفعل المسلم ثبوته وانما وقع الخطاء في شيء واحد من متعلقاته وهو ههنا فاعل ذلك الفعل لا غيره (فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطأ) حينئذ (في الفاعل فحسب) بل فيه وشيء اخر اعني العموم والخصوص (والتقدير) اي المفروض في المقام اي في مقام الحصر (بخلافه) لما مر من ان من جكم القصر ان يقع الخطأ في شيء واحد وهو ههنا الفاعل فقط فلايصح هذا التركيب لان صدور الرؤية على وجه العموم محال من اي شخص كان (واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل ههنا) اي في هذا

التركيب (هو السلب الكلي اعنى عدم رؤية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك) المعتقد (لكنه خطأ في تعيينه) اي في تعيين الفاعل (فزعم انه) 'ي' الفاعل (غيرك او انت بمشاركة الغير فتعيت وهمه) اي زعمه (وحصرت في نفسك هذا السلب) الكلى (اعنى عدم رؤية احد من الناس) فيكون هذا التركيب على الزعم الاول قصر قلب وعلى الزعم الثاني قصرا فرادا وان كان المخاطب مترددا في الفاعل فهذا التركيب صر تعيين وكيف كان فالمثبت لغير المتكلم هو السلب الكلى لا الايجاب الكلى فالتركيب صحيح لا غبار عليه (اذ لو اختلف الفعلان) اي الفعل المحصور في المتكلم والفعل المثبت للغير (ايجابا وسلبا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب) والتقدير بخلافه .

(فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي) اي الكلمات (متقاربة) في انها صادرة من دون تأمل صادق وتحقيق عن رؤية ونظر صحيح .

(ومنشأها) اي الكلمات (انهم) اي الذين هذه الكلمات دائرة على السنتهم (لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا) وهو محل البحث في المقام (مثله) اي مثل التخصيص (في نحو انا ما قلت كذا) وهو ليس من محل النزاع في شيء .

(وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام) قبل انه حكى ان رجلا في زمان الصحابة خالف شريعة النبي ص فقالوا هذا اول

قارورة كسرت في الاسلام ثم خالف رجل اخر شـريفة من فقالوا ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فيضرب هذا المثل على الامر الذي ليس من الامور المجيبة والمراد منه هنا ان عدم المحافظة الصادر من هؤلاء وعدم تفرقتهم بين شيئين مختلفين في الاحكام ليس من الامور التي لم يقع مثلها من العلماء غير المتاملين فيها لها من نظير .

(فنقول محمول كلامه) اي الشيخ (انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا) نحو انا ما سمعت في حاجتك (فحكمه) اي فحكم هذا النوع من التقديم (حكم المثبت) فانه (تأتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر) في المتن (عن قريب) في قوله والا فقد يأتي للتخصيص الخ ؟

(و) اما (اذا قدم) المسند اليه (على الفعل) فقط (دون حرف النفي) نحو ما انا سمعت في حاجتك (فهو) اي هذا النوع من التقديم (للتخصيص قطعا) اي دائما .

(لكن فرق بين التخصيصين في النفي فان قولك انا ما سمعت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سمي في حاجته واصاب فيه) اي في اعتقاد عدم السمي في حاجته (لكنه اخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك) فترد خطائه الى الصواب فنقول انا ما سمعت في حاجتك تعني من ذلك ان الفاعل لعدم السمي انا لا غيري فيكون قصر قلب .

(او) زعم انه اي الفاعل لعدم السمي « انت بمشاهدة الغير » على سبيل الجزم فيكون قصرا فرادا وعلى سبيل التردد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين .

« كما ان قولك انا سميت في حاجتك » الذي لا نفى فيه « انما يقال لمن اعتقد وجود سعى » في حاجته « واصاب فيه لكنه اخطأ في فاعله الذي سعى فزعم انه » اي الفاعل الذي سعى « غيرك » فنرد خطائه الى الصواب فنقول انا سميت في حاجتك تعنى بذلك ان الفاعل للسعي انا لا غيري فيكون قصر قلب (او) زعم انه اي الفاعل للسعي (انت بمشاهدة الغير) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين .

(واما نعو ما انا سميت في حاجتك) الذي هو مورد البحث في المقام (فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة) وقد تقدم كلامه انما (انما يقال لمن اعتقد وجود سعى واصاب فيه) اي في اعتقاد وجود السعي (لكنه اخطأ في فاعله) اي في فاعل السعي (الذي سعى فزعم انه) اي الفاعل (انت وحدك) فنقول ما انا سميت في حاجتك تعنى بذلك ان الفاعل الذي سعى انما هو غيري لا انا فيكون قصر قلب . (او) زعم انه اي الفاعل (انت بمشاهدة الغير) على سبيل الجزم فيكون قصر افراد او على سبيل الترديد بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين (ولا بد فيه) اي في هذا التركيب (من ثبوت اصل الفعل قطعا) اي السعي مثلا (على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص) يدل على ذلك انه (قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا قد تعيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة) بينك وبين مخاطبك (في شيء ثبت انه مقول ولهذا) اي ولكون المناظرة في شيء ثبت انه مقول (لم يصح ان يكون المنفى عاما وكان مطلقا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قطعا

انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا من الناس لاقنضائه ان يكون) في المثال الاول (انسان قد قال كل شعر في الدنيا و ، في المثال الثاني انسان قد اكل كل شيء يؤكل و ، في المثال الثالث انسان قد راى كل احد في الدنيا فتعيت ان تكون انت اياه ، اى ذلك الانسان فيلزم من ذلك المحال ضرورة ان وجود انسان كذلك محال لمحالية ثبوت الافعال الثلاثة المذكورة فتدبر جيدا :

« هذا كلامه » في الفعل الذى ثبت انه موجود « فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك ، الاعتقاد « لكنه اخطأ في تعيينه » اى في تعيين ذلك الانسان « فزعم » المخاطب « انه ، اى ذلك الانسان « غيرك او » زعم انه اى ذلك الانسان « انت بمشاركة الغير » جزما او ترديدا « فلا بد وان تقول له » اى للمخاطب انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت احدا من الناس ويكون هذا « اى كل واحد من هذه الاقوال « معنى صحيحا » فيكون هذه الاقوال قصر قلب في الزعم الاول وقصرا افراد في الزعم الثاني وقصر تعيين في الزعم الثالث .

« كما اذا قلت انا الذى لم يقل شعرا انا الذى لم ياكل اليوم شيئا انا الذى لم ير احدا من الناس » وانما يكون كل واحد من هذه الاقوال معنى صحيحا « لان اللازم من هذا التخصيص » اى تخصيص السالبة الكلية في هذه الاقوال بالمتكلم « ان لا يصدق هذا الوصف ، اى السلب الكلي « على الغير ويكفى فيه » اى في عدم صدق هذا الوصف « ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا وراى احدا »

اذ يكفى في رفع السلب الكلي عن غير المتكلم صدق الایجاب الجزئي عليه اي على غير المتكلم وذلك واضح .

« ولا يصح في هذا المقام ، اي في مقام تخصيص السالبة الكلية بالمتكلم ونفيها عن غيره » ان يقال ما انا قلت شعرا ، بتقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي وكذلك « ما انا اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه » اي كل واحد من هذه الامثلة التي قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يستعمل للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفي الفعل منه وزعم انه غير المذكور ، اي غير المتكلم في الامثلة الثلاثة « وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا » فانه حينئذ يستعمل للرد المذكور لا ما قدم فيه المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « بل الواجب فيما يلى حرف النفي ، اي فيما قدم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي « ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور ، من العموم والخصوص « مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور ، اي المتكلم في الامثلة المذكورة سابقا « وحده او بمشاركة الغير » جزما او ترديدا على ما سبق بيانه (فليتأمل) هذا ما تقرر عندي في شرح هذا المقام العويس ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه عيب ومن الله التوفيق » (و) لهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفى الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره « لا ، يصح ايضا « ما انا ضربت الازيدا لانه » اي هذا التركيب اي تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف

النفى « يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه في الاستثناء المفرغ « مقدر عام » يدخل فيه المستثنى فالتقدير ما انا ضربت كل احد الا زيدا (فيجب ان يكون) المستثنى منه المقدر (في المثبت) لغيرك (كذلك) اي عاما (لما تقدم) من ان التقديم اي تقديم المسند اليه على الفعل يفيد تفهيه عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص .

(وفي هذا) اي في عطف ما انا ضربت الا زيدا على ما انا قلت هذا ولا غيري وادخاله في سياق قوله ولمذا لم يصح (اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث علموا امتناع ما انا ضربت الا زيدا) بمقدمتين الاولى (بان نقض النفي بالايقتضى ان تكون ضربت زيدا) كما هو الحكم في كل استثناء من المنفى (و) المقدمة الثانية ان (تقديم الضمير وايلائه حرف النفي) اي ايقاعه بعد حرف النفي (يقتضى ان لا تكون ضربة) فالتركيب مستلزم للتناقض فعلة امتناع هذا التركيب عند الشيخين واتباعهما استلزامه للتناقض بدليل هاتين المقدمتين .

(يعنى ان علة امتناعه) اي هذا التركيب (ما ذكرناه) من انه يقتضى ان يكون انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد الخ (لا ما ذكرناه) من استلزامه التناقض بدليل المقدمتين (لانا لانسلم) المقدمة الثانية اي نمنع (ان ايلاء الضمير يقتضى ذلك) اي ان لا تكون ضربته فلا تناقض في هذا التركيب فبطل ما علموا به امتناعه .

(وجوابه) اي جواب ما ذكره المصنف في ابطال ما علموا به

امتناع ما انا ضربت الا زيدا (انه قد سبق) في محمول كلام الشيخ
(ان مثل هذا) التقديم (اعنى تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي)
وبعبارة اخرى تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي (انما
يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا منفقا بينهما) اى
بين المتكلم والمخاطب (وانما تكون المناظرة) والمناقشة بينهما (في
فاعله) اى في فاعل الفعل الثابت المتحقق المتفق عليه (فقط) لا في
غير الفاعل من اجزاء هذا التركيب (ففي هذه الصورة) اى في صورة
تقديم المسند اليه على الفعل دون حرف النفي (يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان
فاعله) اى فاعل الضرب الواقع على من عدا زيد (انت فتصدده)
اى ورد المخاطب « الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه » اى
هذا التركيب « لنفى ان تكون انت الفاعل لالتقى الفعل يعنى ان
ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيرى لا افا فاذا
كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررت
ونفيت ان تكون انت فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك « بهذا الضرب
« ولا لغيرك ايضا » فالقدمة الثافية صحيحة فصح ما علموا به امتناع
هذا التركيب « وهذا » الذى ذكرنا من صحة المقدمة الثافية والتناقض
« تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح » حيث قال العلامة « ان
التقديم « اى تقديم المسند اليه المتكلم على الفعل دون حرف النفي
« يقتضى ان ينفى عنه » اى عن المتكلم « الفعل المعين ثم الاستثناء «
« الا زيدا » اثبات منه « اى من المتكلم « لنفسه عين ذلك الفعل «
المنفى عنه (فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا) بدون تقديم المسند

اليه فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وحسبذ يكون نفي الضرب مجعولا على افراد غير زيد والاثبات ازيد فيتامى التوفيق) في تركيب ماضريت الا زيدا اى لا تناقض فيه بخلاف ما انا ضربت الازيدا فانه فيه تناقض كما بينا وكما حققه العلامة .

والحاصل ان في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ضرب معين واحد يثبت لزيد باعتبار المقدمة الاولى اعني نقض النفي بالا وينتفى عنه ذلك الضرب المعين باعتبار المقدمة الثانية اعني تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي وهذا تناقض ظاهر بخلاف ما ضربت الا زيدا فان الضرب فيه كما بينا غير معين فلا مانع من حمل نفي الضرب على افراد غير زيد واثباته على زيد ولا يلزم من ذلك تناقض اصلا .

(لا يقال) في رد المقدمة الثانية وفي دفع التناقض انه (يجوز ان يكون هناك) اى في صورة تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي (ضربان وقع احدهما على من عدا زيدا والاخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول ؛ اى الضرب الذى وقع على من عدا زيدا (فتقاء المتكلم من نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضر وباله) اى للمتكلم ولا لغيره (بهذا الضرب الذى نوظر في فاعله) اذ المفروض ان هذا الضرب واقع على من عدا زيدا ولا يلزم ان لا يكون زيد مضر وباله) اى للمتكلم (اصلا) اذ لا مانع من ان يكون زيد مضروبا للمتكلم بضرب اخر غير الضرب الاول الذى وقعت المناظرة في فاعله ولا خير فيه اذ لا تناقض فيه لتظاهر محلي النفي والاثبات اى لتساير الضرب المنفى عن زيد والضرب المثبت للواقع من المتكلم على زيد اذ الضرب الاول كما بينا واقع على من عدا زيدا والثاني الواقع من المتكلم

على زيد غير ذلك الضرب الاول فبطل ما علموا به امتناع هذا التركيب من استلزامه للتناقض (لانا نقول) في اثبات التناقض ان (المنتقض بالا هو نفي الضرب) الاول (الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومتقيا عنه وهذا) اى اثبات الضرب الاول لزيد وتقيه عنه (محال) لانه تناقض صريح لاتحاد محل النفي والاثبات فصح ما علموا به امتناع هذا التركيب من استلزامه التناقض .

الى هنا كان الكلام في منع المقدمة الثانية الواقعة في كلام الشيخين واتباعهما وفي منع ذلك المنع بما قررناه ووضحناه بحيث تحصل وعلم صحة المقدمة الثانية من مقدمتي دليل الشيخين ولاجل ذلك يقولون وعندي ان (المقدمة الاولى وهو) قولهم نقض النفي بالا يقتضى ان تكون ضربت زيدا اجدر بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذى استثنى منه زيد) فالفعل المذكور ليس بمعنى وذلك لان مثل هذا التركيب اعنى تقديم المسند اليه وايلائه حرف النفي ليس كسائر الاستثناءات المفردة فان مقتضى التقديم كما بيتا ان يكون المذكور بعينه اى مع جميع قبوره المذكورة في التركيب مسلم الثبوت بخلاف سائر الاستثناءات المفردة التي لم يقدم فيها المسند اليه نحو ما ضربت الا زيدا كما حققه العلامة في شرح المفتاح وقد تقدم كلامه فلا يقاس ما نحن فيه اعنى لك ما انا ضربت الا زيدا بقولك ما ضربت الا زيدا (فالاستثناء) فيما نحن فيه (انما هو من الاثبات دون النفي ولا يكون من انتقاض النفي بالا في شيء) فبطلت المقدمة الاولى من مقدمتي الدليل المذكور في كلام الشيخين واتباعهما فبطل

ما علموه به امتناع التركيب المذكور اعنى ما انا ضربت الا زيدا
فصح التركيب ولا تناقض فيه (كما اذا قلت لست الذي ضرب الا زيدا
فكانه) اى المخاطب بقولك ما انا ضربت الا زيدا .

(اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فتفيت ان تكون انت ذلك الانسان) الذى ضرب كل احد الا زيدا
هذا وليعلم انه لا خلاف بين المصنف وبين الشيعين واتباعهما في امتناع
التركيب المذكور وانما الخلاف في تعاميل امتناعه فلا تغفل .

(واعلم) ايضا (ان ما ذكره المصنف) في وجه الامتناع (ليس
فيه مخالفة لهم) اى للشيعين واتباعهما (في مجرد التعليل بل يظهر
اثرها) اى المخالفة (في) نحو (قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة) مما يمكن اثبات الفعل المذكور بعينه اى مع جميع قيوده
المذكورة في التركيب لغير المتكلم (فانه لا امتناع فيه) اى في هذا
التركيب حينئذ (عند المصنف لجواز ان يكون احد) غير المتكلم
(قد قرء كل القرآن سوى الفاتحة) وذلك ظاهر (و) اما (عندهم)
اى الشيعين واتباعهما فمن الواضح انه (يمنع هذا) التركيب ايضا
مثل التركيب الذى لا يمكن اثبات العمل المذكور لغير المتكلم (لاقتضائه
ان تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم وغير مقروءة له) اى للمتكلم (وهذا
محال) لما فيه من التناقض الواضح .

(والاعطف على ، ما تقدم من قول الخطوب) ان ولي النقي والمنفى
اى معنى المتن من قوله ان ولي النقي الى هنا انه (ان ولي المسند اليه
المقدم حرف النقي) اى آخر عن حرف المنفى (فهو) كما بيناه
مفسلا ومشرحا (يفيد التخصيص) والحصص (قطعا) ولا يحتمل غير

التخصيص والقصر (سواء كان) المسند اليه (منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل) المسند اليه (حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفى اصلا نحو انا قمت او يكون) في الكلام نفى (لكن قدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد) التقديم حينئذ (التخصيص) والحصر (وقد يفيد التقوى واليه اشار بقوله فقد ياتي اي التقديم للتخصيص) والقصر (ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند) المقدم (المذكور به اي بالخبر الفعلي) فيكون قصر قلب (او زعم مشاركته اي الغير فيه في الخبر الفعلي) فيكون قصر افراد او تعيين بناء على ما مرنا اليه فيما سبق .

(نحو) قولك (انا سميت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفراد بالسمي في حاجته او) زعم انه (كان) غيرك (مشاركا لك فيه) اي في الخبر الفعلي (فيكون على الاول) كما قلنا (قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد) او قصر تعيين على ما مرنا اليه سابقا بعد الفراغ عن نقل كلام الشيخ عند قول الشارح فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا الخ .

(ويؤكد) القصر (على الاول) اي اذا كان القصر للقلب (بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواي وما اشبه ذلك) مما يؤدي النفي عن الغير (و) يؤكد (على الثاني) اي اذا كان القصر للافراد (بنحو وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك) مما يدل على الوحدة وعدم الاشتراك ..

وانما اختص صنف الاول من الالفاظ المذكورة بالاول والصنف الثاني منها بالثاني (لان الغرض من التاكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول) اي في قصر القلب (ان الفعل صدر من

غيرك (وفي الثاني) اى في قصر الافراد (انه) اى الفعل صدر منك
بمشاركة الغير) ولا بد في دفع الشبهة مما يدل على الدفع صريحا
ومطابقة (والدال صريحا ومطابقة على دفع) الشبهة (الاول نحو لا
غيرى وعلى دفع) الشبهة (الثاني نحو وحدى دون العكس) وذلك
ظاهر .

(وقد ياتي) التقديم (لتقوية الحكم) والاسناد (وتقريره في
ذهن السامع دون التخصيص) والقصر (نحو هو يعطى الجزيل) فقدم
فيه المسند اليه اعني هو (قصدا الى ان تقرر) وتثبت (في ذهن السامع
وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل) اي العظيم والوسيع (لا الى ان غيره
لا يفعل ذلك) الاعطاء حتى يكون التقديم للتخصيص والقصر (وسبب
تقويه تكرار الاسناد كما يذكر في باب) المسند في بحث (كون المسند
جملة) هذا كله اذا كان الفعل مثبتا (وكذا اذا كان الفعل منقيا
فقد ياتي للتخصيص) والقصر (نحو انت ما سميت في حاجتي) فقدم
المسند اليه اعني انت (قصدا الى تخصيصه) اي المخاطب بانك (بعدم
السمي وقد ياتي للتقوى ولم يمثل المصنف) من الفعل المنفى (الا به)
اي الا بالتقوى (ليفرع عليه) اى على التمثيل بالفعل المنفى (التفرقة
بينه) اى بين تقوى الحكم (وبين تأكيد المسند اليه فانه) اي التقوى
(محل الاشتباه) مع تأكيد المسند اليه (بخلاف التخصيص) فانه
ليس محلا للاشتباه فمثال ما نحن فيه اي ما اذا كان الفعل منقيا
(نحو انت لا تكذب فانه) اى هذا المثال الذي قدم فيه المسند اليه
(اشد لنفى الكذب) عن المخاطب (من لا تكذب) وانما كان ذلك
اشد لنفى الكذب من هذا لما في ذلك من تكرار الاسناد المفقود في
هذا وهذا ظاهر لا اشتباه فيه .

(وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه) اي في لا تكذب انت
(تأكيداً) للمحكوم عليه (ولذا) اي لان فيه تأكيداً للمستند اليه
دون لا تكذب (ذكره) اي لا تكذب انت عاطفاً (بلفظ كذا لانه
اي لان لفظ انت في لا تكذب انت لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم
تكرره) اي الحكم (فيه) اي في لا تكذب انت .

(فقولنا لا تكذب نفى الكذب عن الضمير) المخاطب (المستتر)
فيه (وانت مؤكد له) اي للضمير المستتر (على معنى ان المحكوم
عليه بنفي الكذب هو الضمير) المخاطب المستتر (لا غيره) اي لا
غير الضمير .

(و) ليعلم انه ليس معنى لا غيره هنا التخصيص والقصر ليفيد
ان نفى الكذب منحصر في المخاطب ولا يوجد في غيره بل (معنى لا
غيره اذك) ايها المخاطب بهذا الكلام (لا تظن ان عدم الكذب في
هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير) المستتر (وانما
اسنده) اي عدم الكذب (الى الضمير) المستتر (على سبيل التجوز
او السهو او النسيان وليس معناه) اي معنى لا غير (ان نفى الكذب
منحصر فيه) اي في المخاطب (فليتأمل) فانه دقيق والحاصل ان انت
في لا تكذب انت انما يدل على ان نسبة عدم الكذب الى المخاطب
ليست بالمجاز ولا بالسهو ولا بالنسيان فلا يدل على التخصيص ولا على
التقوى (وكذا) لفظ انا في (قولنا سمعت انا في حاجتك لا يفيد
التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير
تجاوز او سهو او نسيان) حسبما بينا في لا تكذب انت .

(وهذا) اي ما بينا في قولنا سمعت انا في حاجتك من انه لا
يفيد التخصيص ولا التقوى الخ .

(الذى قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سميت
في حاجتك) بلا تأكيد للمحكوم عليه (او) اذا قلت (سميت انا
في حاجتك) مع تأكيد (يجب ان يكون ان عند السامع وجود سمي
في حاجته وقد وقع خطأ منه) اي من المخاطب (في فاعله فتقصد)
باحد هذين المثالين (ازالة الخطاء) من المخاطب .

وبعبارة اخرى لا يجب ان يكون هذان المثالان لازالة الخطاء في
الفاعل حتى يكون للتخصيص والقصر (بل اذا قلته اي المثال الاخير
الذي فيه تأكيد للمحكوم عليه (ابتداء) اي من دون ان يكون عند
السامع علم بوجود سمي وقد وقع خطأ منه في فاعله (مفيدا) بهذا
المثال الاخير (للسامع صدور السعي في حاجته منك) حال كون
ذلك القول والافادة (غير مشوب بتجاوز او سهو او نسيان اى في
الفاعل صح) ذلك القول والافادة فظهر ان ما قصده صاحب المفتاح
انما هو ما بينا من ان قولنا سميت انا في حاجتك بتأكيد المحكوم عليه
لا يفيد التخصيص ولا التقوى بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه
من غير تجاوز او سهو او نسيان فيه فان قلت كيف يكون هذا هو الذى
قصده صاحب المفتاح مع انه لم يتعرض لعدم افادة التقوى .

قلت (وانما لم يتعرض لنفي التقوى لانه انما اورد هذا الكلام
في بحث التخصيص) فلا وجه للتعرض لنفي التقوى فيه وقد تقدم
في هذا الكتاب في اول بحث تأكيد المسند اليه .

ان السكاكي اورد تحقيق نقوى الحكم في اخر بحث المسند وقد
ذكرنا هناك مباحث شريفة تفيدك ههنا فراجع ان شئت .

(وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه) لا

المثال الاول .

(والشارح العلامة قد اورد في هذا المقام) من المفتاح (على سبيل السهو او التجوز او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه الا التعجب والتحير) انما ردد ما اوردته العلامة في هذا المقام بين السهو والتجوز والنسيان لانه ان قصد بما ذكره المعنى المتبادر فان كان من الاول لم يعرف فساده فيكون سهوا وان عرف او لا انه فاسد ثم نسي فيكون نسيانا وان قصد به معنى اخر صحيحا لازما لذلك المعنى المتبادر الفاسد بظاهره فيكون مجازا هذا ولكن نقل عن الشارح انه قال لا شك ان هذا الكلام اي ما اوردته الشارح العلامة في هذا المقام سهو منه الا انه اي الشارح التفتازاني ردد بين السهو والتجوز والنسيان باعتبار مشاكلته لكلام الشارح العلامة .

(وذلك انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سميت في حاجتك) من دون تأكيد (او) اذا قلت (سميت انا في حاجتك) بتأكيد المحكوم عليه (ليفيده) اي ليفيد كل واحد من هذين المثالين المخاطب (وجود السعي منك صح) كل واحد منهما (من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان) والخاص انه يصح استعمال كل واحد من هذين المثالين في غير مقام التخصيص والقصر من دون ان يكون في هذا الاستعمال ارتكاب تجوز او سهو او نسيان اذ الموضوع له في كل واحد من هذين المثالين ليس التخصيص والقصر حتى يلزم من استعمالهما في غير التخصيص والقصر اي في افادة وجود السعي ابتداء ارتكاب تجوز او سهو او نسيان (بخلاف ما لو قلت في الابتداء) اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك (لافادة وجود السعي) من غير ارادة تخصيص وقصر

لا لافادة وجود السمي بل للتخصيص والقصر (انا سميت في حاجتك)
بتقديم المسند اليه (فانه لا يصح) استعماله في الاول اى في افادة
وجود السمي ابتداء ولا في الثاني اى في افادة وجود السمي لا في
الابتداء (الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان) في استعماله (اما
الاول) اي اذا قلت في الابتداء لافادة وجود السمي .

(فلان قولك انا سميت) بتقديم المسند اليه (انما يستعمل لرد
الخطأ في الفاعل) وبعبارة اخرى انه يستعمل في التخصيص والقصر
لانه بهيئته التركيبية موضوع لذلك (لا لافاده وجود السمي فاذا
استعملته لافادة وجود السمي) ابتداء (فاما ان يكون) استعماله في
ذلك (باعتبار انه) اي وجود السمي (لازم معناه فيكون مجازا)
لما سيأتي في فن البيان في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز
من الملزوم الى اللازم كالكناية (او) يكون استعماله في ذلك (باعتبار
انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه) فتأمل (او)
يكون استعماله في ذلك (نسيانا ان عرف ذلك) فنسى حين الاستعمال
انه ليس معناه .

(واما الثاني) اي اذا قلت لا في الابتداء اي اذا استعملته في
التخصيص والقصر (فلانك اذا قلت انا سميت في حاجتك) بتقديم
المسند اليه (لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل باء
اعتقد) المخاطب (نسبة الفعل الى الغير) اي الى غيرك (على الانفراد)
ليكون قصر قلب (او الشركة) جزما ليكون قصر افراد او ترديدا
ليكون قصر تعيين (فان كان) المخاطب (قد نسب) اي الفعل الى
الغير لمساهلة) ومسامحة وذلك لوجود علاقة بينك وبين الغير (كان)
ذلك (تجوزا) وذلك لانه نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو

له لعلاقة بينه وبينك .

(والا) اي وان لم يكن المخاطب قد نسبته الى الغير لمساهمة
ومساهمة (كان) ذلك (سهوا) ان لم يعرف ان الفعل ليس منسوبا
الى الغير فنسبه اليه غفلة (او نسيانا) ان عرف ذلك ونسى .
(فالتجوز او السهو او النسيان على الاول) اي اذا استعمل في
الابتداء لافادة وجود السمي (من المتكلم) لانه استعمل اللفظ في
غير ما وضع له على احد الوجوه الثلاثة (وعلى الثاني) اي اذا
استعمل لا في الابتداء لافادة التخصيص والقصر (من المخاطب) لانه
نسب الفعل في اعتقاده الى غير من هو له على احد الوجوه الثلاثة .
وانت خبير بما في ظاهر كلامه من الفساد والخطب لانه في مقام
بيان الفرق بين التراكيب الثلاثة اعني سميت في حاجتك من دون
تاكيد وسميت انا في حاجتك بتاكيد المسند اليه وانا سميت في حاجتك
بتقديم المسند اليه من حيث ان استعمال الاولين ابتداء لافادة وجود
السمي صحيح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان وان استعمال
الثالث في الابتداء لافادة وجود السمي او لا في الابتداء لرد الخطأ في
الفاعل لا يصح الا بارتكاب تجوز او سهو او نسيان مع ان الكلام
في المقام في هذه التراكيب الثلاثة ليس في الفرق بينها من هذه الحيثية
بل الكلام في المقام في الفرق بين الاولين والثالث من حيث افادة التخصيص
والتقوى في الثالث وعدمهما في الاولين على ما صرح به في المفتاح (ثم بنى على كلامه
هذا ما بنى والشجرة تنبى عن الثمرة) والمراد من الشجرة كلامه هذا الذي نقل
في هذا الكتاب والمراد من الثمرة ما بنى عليه وهو على ما في بعض الحواشي انه قال
مراد المصنف (اي المفتاح) الثاني لا الاول لانه يفرق بين سميت في حاجتك وبين انا
سميت في حاجتك وقد فرق بوجهين احدهما ان الاولين يجوز ذكرهما

ابتداء دون الثالث .

وثانيهما ان السعي في الاولين غير مشوب بتجاوز او سهو او نسيان من السامع لانه لم يتصور السعي او لا فكيف يتصور شوبه بشيء من ذلك بخلاف الثالث فان السعي مشوب فيه من السامع باحدا ما ذكرنا لما قررنا واما ذكر الثالث في الابتداء لافادة وجود السعي وان استلزم كون السعي مشوبا باحد الثلاثة لكن الثبوت فيه بالنسبة الى السامع ليقابل الاولين ثم ذكر سؤالا وجوابا انتهى .

(هذا الذكر من التفصيل) من قوله ان ولي الى هنا (اذا بنى الفعل على معرف) اي اذا كان المسند اليه المقدم معرفة (وان بنى الفعل على منكر افاد التقديم) اي تقديم المسند اليه المنكر المدلول عليه بقوله بنى لان البناء يقتضى تقديم المبنى عليه الذي هو كالاساس فيكون من قبيل ولا بوية لكل واحد منهما السدس (او) افاد البناء على المنكر (والترديد للاشارة الى انه يمكن ان يكون الضمير المستتر في افاد راجعا الى التقديم المذكور فيما سبق ويمكن ان يكون راجعا الى البناء المدلول عليه ايضا بقوله اذا بنى فيكون من باب اعدلوا هو اقرب للتقوى فتبصر .

(تخصيص الجنس او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جائي لا امرئة فيكون تخصيص جنس) بقرينة لا امرئة (او) نحو رجل جائي (لا رجلان فيكون تخصيص واحد) بقرينة لا رجلان اي بقرينة نفي التعدد المفهوم منه .

(قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين) كالجنس والوحدة في رجل والتعدد في رجلان ورجال (ثم يقع القصد) اي قصد المتكلم (الى احدهما دون الاخر فيصير ذلك الاخر بان لم

يدخل (في القصد) اي في قصد المتكلم (كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة) كرجل فيما نحن فيه (ان تكون لواحد) غير معين (من الجنس ففيها بمقتضى اصلها دليل على الوحدة والجنسية (فيقع القصد بها) اي بالنكرة (تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك ات ولم يدر) المخاطب (جنسه) اي تردد فيه (ارجل هو) اي الاتي (ام امرة او اعتقد انه) اي الاتي (امرة) فتقول له رجل جائني لا امرة فيكون في الاول قصر تعيين وفي الثاني قصر قلب ولا يجيء هنا قصر الافراد ووجه ظاهر اللهم الا ان يكون اعتقاده انه امرة مع رجل فيكون حينئذ قصر افراد على خلاف في ذلك ياتى بميد هذا فتأمل .

(و) يقع القصد بها (تارة) اخرى (الى الواحد فقط كما اذا عرف) وعلم (انه قد اتاك من هو من جنس الرجال) واصاب في ذلك (و) لكنه (لم يدر ارجل) واحد (هو ام رجلان) اي تردد في الوحدة والتعدد (او اعتقد انه رجلان) فتقول رجل جائني لا رجلان فيكون على الاول قصر تعيين وعلى الثاني قصر افراد او قلب على اختلاف في ذلك ياتى في باب القصر في قول الخطيب وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين وقلبا تحقق تنافيهما والوصفين فيما نحن فيه الوحدة والتعدد فتأمل .

(ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جائني على معنى ان الجائني من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم) .

وليعلم انه ليس المراد من الجنس والنوع ما هو المصلح عندا

الميزان وذلك ظاهر وقد تقدم في بحث وصف المسند اليه وتعقيب المسند اليه بعطف البيان في قوله تعالى وما من دابة في الارض الا الخ ما يناسب المقام فراجع لتصير ممن يحقق في كل بحث ما فيه من الكلام .

(ثم ظاهر كلام المصنف) في المتن المتقدم اعنى قوله وان بنى الخ (انه اذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا) بمعنى انه لا يكون للتقوى اصلا (و) الحال انه (ليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر والبناء على المرفوع بل اشار في موضع من دلائل الاعجاز ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن بشرط ان يقصد به الجنس او الواحد كما في التخصيص ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى) ونحن ايضا لعلنا نشرح ونبين ما يورده هناك انشاء الله تعالى .

(ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه) على الخبر الفعلي (يفيد التخصيص لكن) السكاكي (خالفه) اي الشيخ (في شرائط وتفصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا) من قولنا عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز الى هنا (انه ان وقع المسند اليه المقدم (بعد حرف النفي فهو) اي التقديم (للتخصيص قطعا) اي لا يكون للتقوى اصلا ولا يذهب عليك انه يناق ذلك ظاهر اطلاق ما نسب الى الشيخ انما من دلائل الاعجاز الخ فتأمل .
(والا) اي وان لم يقع بعد حرف النفي (فقد يكون) التقديم (للتخصيص وقد يكون للتقوى ضمرا كان الاسم) المقدم (او مظهرا مكررا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى) ظاهر (ما ذكره

المصنف (قبيل ذلك) انه ان كان الاسم (المقدم) نكرة (نحو رجل جائي لا امرئة او لا رجلان) فهو (اي التقديم) ايضا للتخصيص قطعا) وقد تقدم بيانه قبيل ذلك (وظاهر كلام صاحب الكشف انه موافق لمبدأ القاهر) في عدم الفرق بين ما ذكر من الصور المتقدمة (لانه) اي صاحب الكشف (قائل بالمصر) والتخصيص (في نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثاله مما فيه المسند اليه مظهر معرف) فتأمل جيدا .

(و) اما (مذهب السكاكي) ففيه تفصيل بينه بقوله (انه ان كان) الاسم المقدم (نكرة فهو) اي التقديم (للتخصيص ان لم يمنع منه) اي من التخصيص (مانع كما سيجيء) في المتن في قوله ثم قال وشرطه الخ (وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون) التقديم (للتخصيص البتة) فهو للتعقوى قطعا (وان كان مضمرا فان قدر) اي فرض (كونه) اي المسند اليه المقدم (في الاصل مؤخرا) وسيجيء بيان فرض كونه في الاصل مؤخرا (فهو) اي التقديم (للتخصيص) نقطة (والا) اي وان لم يقدر كونه في الاصل مؤخرا (فللتعقوى) اي فالتقديم للتعقوى فقط (ولم يتعرض) السكاكي (في كتابه) مفتاح العلوم (للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاثة) المذكورة انفا اولها كون المسند اليه المقدم نكرة وثانيها كونه معرفة مظهرا وثالثها كونه مضمرا .

(و) صرح ايضا (ان قولنا زيد عرف) مما كان فيه المسند اليه المقدم ظاهرا معرفا (معجول على الابتداء) فلا تخصيص فيه (لكن على سبيل القطع) بحيث (لا يحتمل التقديم) فلا يحتمل التخصيص

(وكرر ذلك) فيه تأمل بل منع اذ في كلامه ما يدل على ان نحو زيد عرف يحتمل التخصيص حيث قال واما نحو زيد عرف ورجل عرف فليس من قبيل هو عرف في احتمال الاعتبارين (يعني التخصيص والتقوى) على السواء انتهى .

فاشار بقوله على السواء الى ان نحو زيد عرف يحتمل اعتبار التخصيص ولو مرجوحا نعم في بحث الانشاء في بحث الاستفهام الانكاري له كلام يؤيد بظاهره ما ذكره التفتازاني ههنا وهذا نصه واياك ان يزول عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو انا ضربت وانت ضربت وهو ضرب من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى في الوجهين فلا تحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار انتهى ولكن ذكر في ذيل كلامه هذا ما يستشمن منه ايضا الاشارة الى ما ذكرنا في نحو زيد عرف فراجع كلامه في الموضع المذكور لعلك تستشمن منه غير ما فهمناه او تعترف بما ذكرنا والله الهادي الى سواء السبيل .

واما بناء على ما فهمه التفتازاني من كلامه (فمن اراد التوفيق بين كلامه) اي السكاكي (وكلام الشيخ فقد تصف) قال في المصباح عسف في الامر فعله من غير روية ومنه عسفت الطريق اذا سلكته على غير روية والتصف والاعتصاف مثله انتهى .

(والى هذا) التفصيل الذي هو مذهب السكاكي (اشار بقوله الا انه) اي السكاكي (قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار) المحطّيب (لل الاول) من الشرطين (بقوله ان جاز) عند علماء

العربية وفي اصطلاحهم وعلى قواعدهم (تقدير كونه اى كون المسند اليه) المقدم (في الاصل مؤخرا) بناء (على انه قائل معنى لفظ لا لفظا) اى لا في الاصطلاح (نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر) اى يفرض (ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى) وانما كان فاعلا في المعنى لان المؤكد عين المؤكد محلا فيكون عينه معنى فتأمل (وان كان في اللفظ) اى في الاصطلاح .

(تأكيداً للمفاعل) الاصطلاحى (و) اشار (الى) الشرط (الثانى) بقوله وقدر عطف على جاز اى قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط) والحاصل ان التقديم عند السكاكي يفيد التخصيص والقصر بشرطين الاول امكن فرض التأخير والثاني وقوع ذلك الفرض حتى ينطبق على الاسم المقدم ما هو المشهور عندهم من ان تقديم ماحقه التأخير يفيد الحصر والاختصاص فتأمل (والاى وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما) اى الى قسمي الانتفاء (بقوله جاز تقدير التأخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر) هذا هو القسم الاول من الانتفاء (او لم يجز اصلا) هذا هو القسم الثانى من الانتفاء (نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم) زيد (لما سذكروه) بعيد هذا عند قول الخطيب بخلاف المعروف ولكن لا يلزم عليك ما ذكرناه انما من انه يستلزم من ظاهر عبارة المفتاح ما يتلوه ذلك .

(ولما كان مقتضى هذا التحقيق) الذي ذكره الخطيب بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص الخ (ان لا يكون نحو وجل جائي

مفيدا للاختصاص لانه لا (يوجد فيه الشرط الاول اذ لا (يجوز)
 في الاصطلاح (تقدير كونه) اي رجل (في الاصل مؤخرا على انه)
 اي رجل (فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جائي رجل فهو) اي
 رجل (فاعل لفظا) ومعنى فهو (مثل قام زيد) في كون زيد فاعلا
 مفعلا ومعنى لا معنى فقط (بخلاف) انا في (قلت انا) فانه فاعل
 معنى فقط لا لفظا (فيجب ان لا يفيد) رجل جائي (الا التقوى
 مثل زيد قام (استثناء السكاكي) جواب لما (واخرجه) اي اخرج
 السكاكي رجل جائي (من هذا الحكم) اي من الحكم الذي اشار
 اليه الخطيب بقوله والا اي وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا التقوى
 وبعبارة اخرى اخرجه من الحكم بامتناع التخصيص فيما لم يجز تقدير
 كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط .

(بان جعله) اي رجل (في الاصل) مؤخرا ليكون (بدلا من)
 الضمير المستتر في جائي الذي هو (الفاعل اللفظي) اي الاصطلاحي
 وانما جعله بدلا (ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد) في قلت انا
 وقد مر بيانه اننا .

(وهذا) اي ما ذكره التفازاني من قوله ولما كان مقتضى هذا
 التحقيق الخ (معنى قوله) اي قول الخطيب (واستثنى) السكاكي
 (المنكر) في نحو رجل جائي (بجعله من باب واسروا التجوى
 الذين ظلموا على القول بالابدال) اي بابدال الذين ظلموا (من
 الضمير) اي الواو في اسروا فان فيه ثمانية اقوال الاول ما اشير اليه
 هنا وهو ان الذين ظلموا بدل من واو واسروا والثاني ان موضعه
 يرفع باضمار الفعل اي ويقول الذين ظلموا الثالث ان يكون خبر

مبتدأ مجذوف أي هم الذين ظلموا الرابع أن محله رفع أنه فاعل
أسروا فهو من قبيل واكّلوني البراغيث كما أشار إليه ابن مالك بقوله
وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مستند

الخامس أن يكون منصوبا باعني مقدرًا السادس أن يكون مجرورا
بدلا من الناس في قوله تعالى اقترب للناس حسابهم السابع أن يكون
مجرور انعتاله وثامنها أن يكون مبتدأ مؤخرا وأسروا خبرا مقدما على
ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

يدكذا إذا ما الفعل كان خبرا أو قصد استعماله منحصرا

وفيها وجوه آخر ذكرها ابن هشام في بحث الواو

والنجوى اسم مصدر من التناجي وهو إخفاء القول في المشاورة
وأسروا إشارة إلى أنهم بالغوا في الإخفاء ثم بين سرهم الذي تناجوا
به فقال الذي يعلم السر والإخفى جل جلاله مخبرا عنهم هل هذا
إلا بشر مثلكم يعني أنهم أنكروا إرسال البشر لأن الإنسان إلى القبول من
الملائكة غافلين عن أن الأولى إرسال البشر لأن الإنسان إلى القبول من
مشاكله اقرب وإليه أشار عز وجل بقوله ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا وللبسنا عليهم ما يلبسون وإنما أطبأ الكلام هنا لدفع سؤال
تذكره بعيد هذا (يعني قدر أن أصله) أي أصل رجل جائني (جائني
رجل على أن رجل بدل من الضمير) المستتر (في جائني لفاعل له)
فهو أي رجل فاعل معنى فقط (وإنما جعله) السكاكي (من هذا
الباب) أي باب وأسروا النجوى الذين ظلموا على القول بالاببدال
من الضمير (لئلا يتنفى التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (إذ
لا سبب له أي للتخصيص سواء أي سوى تقدير كونه مؤخرا في الأصل

على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتهى التخصيص (من هذه الجهة ايضا (لم يصح) ولم يجوز (وقوعه) اي رجل مبتدء كما بين ذلك في النحو .

(بخلاف المرف (نحو زيد قام (فانه) اي المرف (يجوز وقوعه مبتدء من غير هذا الاعتبار البعيد) يعني جعل الضمير المبهم فاعل الفعل ثم ابدال الظاهر منه فانه قليل في كلامهم سيما الابدال من المستر بل غير جائز عند بعض قال ابن هشام في بحث المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور اجازه الاخفش ومنعه سيويه وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك انتهى .

(فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي) اي الضرورة (في المنكر دون المرف) فان قلت فكيف جاز ارتكاب ذلك في الاية ولا ضرورة في التزويل قلت انما اجاز ذلك من اجاز اعتمادا على ما نقله ابن مالك من الاجماع واما غيره فقد احتمل فيها غير ذلك من الوجوه الثمانية المتقدمة انفا وايضا ارتكابه فيها انما هو مع ابراز الضمير ولا التباس فيه بخلاف ما نحن فيه فتأمل .

وليعلم ان المراد من تقدير المنكر مؤخرا في الاصل ان هذا التركيب اعني رجل جاثني مثلا بعد وجوده على هيئته الموجودة يقدر ويفرض ان الاصل فيه كون رجل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما تقدر ويفرض المستحيلات لا انه يقع مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذ لا قائل بان رجلا في نحو جاثني رجل فاعل معنى والالزم ابراز الضمير

في نحو رجلان جاءا او رجال جائوا عند التأخير بان يقال جاءاني رجلان وجائوني رجال ولا قائل بوجوب الابرار الا على لغة اكلوني البراغيث وهي شاذة لا يعبا بها فليتنامل .

(ثم قال) السكاكي دفعا لتوهم امكان كون كل منكر مخبر عنه للتخصيص والقصر (وشرطه اي شرط جعل النكرة من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جائني على ما مر ان معناه رجل جائني لا امرئة) فيكون تخصيص جنس (او) معناه رجل جائني (لا رجلان) فيكون تخصيص واحد (دون قولهم شرا هر ذاناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا ممتناع ان يراد المهر شرلاخير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا بهره ولا يفزعه) لان الهرير صوت الكلب غير نباح المعتاد فان للمكالب نباحين معتاد وغير معتاد والاول يصدر منه عند ادراكه امرا غريبا يسر صاحبه او او يضره والثاني مما جرب ان صدوره عنه علامة اصابة صاحبه مكروه وشر في المستقبل ولهذا يتطير به (واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلينبوه) اي بعده (اي هذا التقدير) الثاني (عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شرا هر ذاناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران) حاصله انه لا يستعمل لتخصيص الواحد (وهذا ظاهر) من كلام القوم حيث قالوا ان هذا مما قاله رجل حين نبج كلبه ثم صار مثلا لقوى ادركه العجز في حادثة وقالوا ايضا ان مظنة استعماله ما اذا كان المراد هو الاخبار عن فظاعة الحادث لا عن كونه واحدا لا اثنين .

(واذ قد صرح الائمة) من النحاة (بتخصيصه اى تخصيص شراً
هر ذا ناب (حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الاشر فالوجه اى وجه
الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من) قسمي
(التخصيص) المذكورين (تفطيع شان الشر بتنكيره اى جعل التنكير
للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع
عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير) فيكون من تخصيص النوع ولا مانع
منه (فيصح قولهم) اي الائمة ان (معناه ما اهر ذا ناب الا شر
اي الا شر فظيع عظيم ويكون [حينئذ كما قلنا (تخصيصاً نوعياً)
لان المخصص نوع من الشر لا الجنس ولا الواحد) والمانع انما يمنع
من التخصيص الجنسي والفردى فيتاتي التوفيق بين الكلامين) اي
كلام الائمة وكلام المانع (بهذا الوجه) المذكور للتخصيص المفيد
للحصر لا بمجرد جملة (اي شراً) نكرة مخصصة بالوصف المقدر الاستفادة من
التنكير لان الائمة قد صرحوا (كما عرفت) بالتخصيص بمعنى الحصر
حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر) ولا شك في ان ما والا يفيدان
الاختصاص بمعنى الحصر .

(و) وهنا اشكال صعب وقوى يرد على السكاكي وهو انه يمكن
(لقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير) في شر (للتفطيع ليحصل
النوعية) على ما تقدم (لا بد) ايضاً (من اعتبار كونه) اي شر
(في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهب) حيث
قال ان التقديم يفيد الاختصاص بشرطين احدهما جواز تقدير كونه
في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى فقط والثاني تقديره مؤخراً والا
فلا يفيد التقديم الا التقوى فلا بد على مذهب هذا من اعتبار كون

الشر مؤخرا (ليفيد الحصر) والاختصاص (فيتأتى التوفيق) بين كلامه وكلام الائمة (و) الحال ان (النكرة الموصوفة) بالوصف المتولد من التنكير مستغنية عن اعتبار كونها في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط اذ (يصح وقوعها) اي النكرة الموصوفة بالوصف المذكور (مبتدء) لوجود المسوغ حينئذ (كالمعرف) فانه ايضا يصح وقوعه مبتدء من دون اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى (فلا يصح) اي لا يجوز (فيها) اي في النكرة الموصوفة (ارتكاب ذلك الوجه البعيد) اذ لا ضرورة تدعو الى ذلك (كما لا يصح) ذلك الارتكاب (في المعرفة لصحة وقوعها مبتدء) بدون ذلك الارتكاب . حاصل الاشكال انه يلزم على السكاكي احد الامرين اما العدول عن مذهبه اي عن اشتراط الشرطين اذهما مفقودان في شر اذ بعد ما جعل التنكير للتفطيع يحصل النوعية فيتولد منها الوصفية كما بينا فيصح الابتداء بالنكرة فلا يجوز تقدير التأخير اذ لا ضرورة تدعو اليه : واما ارتكاب ذلك الوجه البعيد اي تقدير التأخير واعتباره بلا ضرورة تدعو اليه وبدون احد هذين الامرين لا يتأتى التوفيق بين كلامه وكلام الائمة المصريحين بكون شرا هر ذا ناب مفيدا للتخصيص والحصر حيث تناولوه بما هر ذا ناب الا شر .

(ولا مدفع لهذا) الاشكال الصب القوى (الا بان يقال انه) اي السكاكي لم يشترط ذلك الاعتبار البعيد في كل حصر بل (اشترط) ذلك اي (اعتبار التقديم والتأخير في) خصوص (افادة التقديم الحصر) لا في غيره (والحصر ههنا) اي في شرا هر ذا ناب (ليس بمستفاد من التقديم بل من الوصف) المتولد من التنكير .

(بناء على ان التقييد بالوصف) صريحا كان ذلك التقييد او مقدرا
(عنده) اي السكاكي (بدل) على المفهوم اي (على نفي الحكم عما
عداه) كما عليه ايضا جمع من الاصوليين وان كان ذلك غير احد
الطرق الاربعة المصطلح عليها في هذا العلم كما ياتي في باب القصر
انشاء الله تعالى قال في القوانين اختلفوا في ان تعليق الحكم على وصف
يدل على انتفائه عند انتفاء الوصف ام لا سواء كان الوصف صريحا
مثل اكرم كل رجل عالم او في السائمة زكوة ولي الواجد يجعل عقوبته
او مقدرا كقوله ص لان يمتلي بطن الرجل قيحا خيرا من ان يمتلي شعرا
فامتلاء البطن من الشعر كناية عن الشعر الكثير فمفهومه انه لا يضر
الشعر القليل .

احتج المثبتون بمثل ما تقدم في مفهوم الشرط من لزوم اللغو في كلام
الحكيم فلم لم يفد انتفاء الحكم عند انتفائه لعمري الوصف حينئذ عن
الفائدة ولعمري العقلاء مستهجننا مثل قولك الانسان الابيض لا يعلم الغيب
وبان ابا عبيدة الكوفي فهم من قول النبي ص لي الواجد يجعل عقوبته
وعرضه ان لي غير الواجد لا يجعل عرضه وقال انه يدل على ذلك وهو
من اهل اللسان انتهى محل الحاجة من كلامه .

(فقولنا رجل طويل جائني معناه لا قصير من غير) حاجة في
ذلك (الى تقدير كونه في الاصل مؤخرا) ليكون فاعلا معنى (يدل
على هذا) اي على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما
عداه انه قال بالتخصيص المصري في نحو قولنا ما ضربت اكبراخوتك
وهو في معنى (تقييد الحكم اي تقييد عدم الضرب بالوصف اي بوصف
الاخ المنفى عنه الضرب اي (ما ضربت اخاك الاكبر) فدل على اثبات

الضرب على غير الأكبر من الاخوة بحسب المفهوم المخالف وذلك ظاهر
(وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر) حاصل ما ذهب اليه
على ما تقدم بيانه الفرق بين المضرر في نحو انا قمت وبين المظهر المعروف
في نحو زيد عرف وبين المنكر في نحو رجل جائني ففرق بين هذه الصور
الثلاث بان ذهب في المضرر الى انه يجوز فيه اعتبار كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى من دون ضرورة تدعوا الى ذلك الاعتبار
اذ بعد تقدير كونه مؤخرا لا يلتبس بالفاعل لما بين في النحو من ان
ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى على غير من هو له ونحوه وليس
ما نحن فيه من هذا القبيل فان قدر فيه ذلك الاعتبار كان للتخصيص
والقصر والا فلا يفيد الا التقوى وذهب في المظهر المعروف الى انه لا يجوز
فيه ذلك الاعتبار البعيد لانه لا يرتكب الا عند الضرورة مع انه فرض
تاخره يلتبس بالفاعل وذهب في المنكر الى انه يرتكب فيه ذلك الاعتبار
للضرورة الداعية اليه وهي انه لو لم يرتكب ذلك الاعتبار البعيد لا
تنفى التخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة اذ لا سبب للتخصيص سواء
اي سوا ذلك الاعتبار البعيد فلا بد منه الا ان يمنع من التخصيص
مانع هذا خلاصة ما ذهب اليه .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه لما كان النظر في اصل مذهب الخصم
خلاف قانون المناظرة بين العلماء اشار بمطف قوله (واحتج به لمذهبه)
الى ان نسبة النظر الى المذهب تجوز والى ما احتج به لمذهبه حقيقة وحاصل ما
احتج به لمذهبه كما يظهر من كلام طويل له في المفتاح انه اذا قدر
وفرض ان نحو انا قمت كان في الاصل قمت انا لم يكن انا فاعلا لما
عرف في النحو ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل على

غير من هو له في موضع الالتباس وإذا وقع بعد الا نحو ما قام الا
انا او بعد معناها نحو انما يدافع عن احسابهم انا اذ المعنى كما ياتي
في باب القصر لا يدافع عن احسابهم الا انا واذا لم يكن انا فاعلا
فيكون تاكيدا او بدلا فلا يمتنع تقديمه على الفعل بخلاف نحو زيد
عرف لانه اذا قدر وفرض ان اصله كان عرف زيد فالظاهر ان زيد
فاعل عرف لا بدل عن فاعله لقلة نظائر واسروا التجوى الذين ظلموا
ولو قلنا فيه ان الذين ظلموا بدل من فاعل اسروا واذا كان زيد فاعلا
لعرف فيمتنع تقديمه على الفعل لما بين في النحو ان رتبة الفاعل بعد
الفعل كما صرح بذلك السيوطي في شرح قول ابن مالك

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر

فلا يكون لزيد في زيد عرف غير الابتدائية اللهم بذلك الوجه
البعيد الذي لا يرتكب الا عند الضرورة كما في المنكر نحو رجل جاتني
اي لا امرئة او لا رجلا ن على ما تقدم من التخصيص اي الجنسي او
الفردى دون قولهم شراهم ذانا ب لامتناع كل واحد من التخصيص فيه
لما تقدم بيانه انما فلا بد من القول بالتخصيص النوعي لما تقدم بيانه
ايضا انما هذا خلاصة احتجاجه في كلامه الطويل مع زيادة من اللايضاح
واما حاصل ما ياتي من وجه نظر المصنف فهو امور ثلاثة الاول
منع الفرق بين الفاعل اللفظي والمعنوي والثاني منع الضرورة في المنكر
والثالث منع وجود المانع من التخصيص الجنسي في قولهم شراهم ذانا ب
اذا عرفت ذلك يسهل عليك ما ياتي من توضيح قوله (اذ الفاعل اللفظي
والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم على الفعل) ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم

التابع اولى) من امتناع تقديم الفعل لان تقديم الفاعل ليس فيه الا التقديم على العامل خاصة بخلاف تقديم التابع فان فيه تقديم المفعول على العامل والتابع على المتبوع فهذا اشنع فبالامتناع اجدر .

واذا لم يبقيا على حالهما (بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه) فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان (من الوجهين فهما سواء من حيث امتناع التقديم وعدمه) فتجوز تقديم (الفاعل) (المعنوي) اي التابع كالتاكيد والبدل (تحكم) اي حكم بلاد ليل (لا يقال) تايدا للسكاكي انا نختار الشق الثاني اي عدم البقاء على حالهما بان يفسخ كل واحد منهما عما هو عليه لكن لا يوجب ذلك جواز التقديم الا في التابع لان (الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه) اذ بتقديمه يبقى الفعل بلا فاعل وذلك غير جائز اذ لا بد للفعل من ان يكون بعده فاعل لما تقدم انفا من قوله

وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فمضمير استتر

(و) اما (التابع) فانه (يحتمله) اي التقديم (على سبيل النسخ عن التابعية وهو) اي تقديم التابع بعد النسخ (جائز كما) قال بذلك جمع كثير من النحاة (في جرد قطيفة واخلاق ثياب) قال نجم الائمة ان الكوفيين جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة وبالعكس استشهدوا للاول بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفه جرد والمسجد الجامع والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس وذلك لان الصفة والموصوف واقعان على شيء .

واحد فهو اضافة الشيء الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس بشيء لان ذلك انما يكون اذا بقيا على حالهما فاما مع طلب التخييف بالاضافة فلا نسلم له فهو موضع النزاع انتهى ملخصا .

(و) من هذا القبيل ما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بعطف البيان اعني (قوله) .

والمؤمن العائدات الطير يمسحها ركبان مكة بين الفيل والسند لان العائدات كان في الاصل مؤخرا على انه صفة للطير ثم فسخ عن التابعة فقدم على الموصوف وجعل الموصوف عطف بيان له فتحصل من جميع ما ذكرنا ان التابع يحتمل التقديم على سبيل الفسخ عن التابعة دون الفاعل لانه لا يحتمل التقديم بوجه .

(لانا نقول) تايدا للمصنف (لا نسلم ذلك) اي لا نسلم عدم احتمال الفاعل التقديم بوجه ولا يلزم ما ذكرتم من بقائه بدون الفاعل بعد تقديمه لجواز اقامة المضمر مقامه مقارنا للفسخ نظير ما قاله السيوطي عند قول ابن مالك

صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم فاعل
وهذا نصه بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها (بل انما يمتنع تقديمه) اي الفاعل (ما دام فاعلا واما اذا) قدم و (جعل مبتدأ واقیم مقامه ضمير) مقارنا لذلك (فلا) يمتنع التقديم فلان فرق بعد الفسخ بينه وبين التابع في جواز التقديم (فتجوز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكماً) محض ومكابرة ظاهرة .

(فائدة) المكابرة هي المنازعة في المسئلة العملية لا لظهار الصواب بل لا لزائم الخصم و اظهار الفصل وهي منع الدليل بلا شاهد صحيح يدل على المنع او منع المدلول بلا اقامة دليل صحيح على ما يناقضه فيكون كل منهما مكابرة غير مسموعة عند اهل التوجيه واما التحكم فهو كما تقدم حكم بلا دليل او ترجيح بلا مرجح فالمكابرة والتحكم متقاربا المفهوم لان الفرق اعتباري فاحفظ ذلك واغتنم وكن من الشاكرين لله رب العالمين والى ما ذكرنا من معنى المكابرة والتحكم اشار بقوله (والاستدلال بالوقوع) اي وقوع نحو جرد قطيفه واخلاق ثياب وغيرهما (فاسد لان هذا) اي كون امثال هذه الامثلة مما قدم فيه التابع (اعتبار مخصص منا) معاشر الادباء وعلماء العربية (فكما نعتبر) هذا (في جرد قطيفة) واشباهه (فلنعتبر) ذلك (في زيد قائم) واشباهه مما يتوقف صحة المعنى المراد على مجرد الاعتبار ولا يلزم من ذلك وقوع ما جرى فيه الاعتبار فلا يلزم منه خلو الفعل من الفاعل حتى يتولد منه الاشكال ومن هنا قيل ان الاعتبار لا مانع فيه في الليل ولا في النهار .

(فان قلت) تايدا للسكاكي ان (تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق) فلا ينفع فيه الاعتبار .

ولا يذهب عليك ان في هذه الدعوى اى دعوى الاتفاق في امتناع تقديم الفاعل حال كونه فاعلا تأمل بل منع لان الظاهر من كلام ابن هشام في الباب الاول في الوجه الثالث من اوجه ما الحرفية ان المنع مختص بالبصريين فراجع ان شئت (واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله .

بنيت بها قبل المحاق بليلة وكان محاقا كله ذلك الشهر
(فان كله تأكيد لذلك الشهر) قدم عليه (و) نحو المعطوف
في قوله

الا يا نخله من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
على وجه) وهو جعل ورحمة الله معطوفا على السلام واحتمل بعض
المحققين جعله معطوفا على المستكن في عليك قد نقل الرضي ذلك في
بحث المبتدأ والخبر وقال بعض آخر يحتمل ان يكون الواو اعتراضية
ورحمة الله مبتدأ حذف خبره والجملة معترضة بين عليك السلام وسيأتي
في بحث الإيجاز والإطناب ان مثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال
وهنا احتمال آخر وهو تقدير السلام بعد قوله عليك فيكون السلام
المذكور مفسرا له (و) نحو (بيت الحماسة)

لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد
ثم اشتكيت لا شكاني وساكنه قبر بسنجار وقبر على فهد
(فان قوله وساكنه عطف على قبر)

فاذا ثبت بهذه الشواهد وقوع تقديم التابع حال كونه تابعا (فنحو
انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص
ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو تأكيد اصطلاحى) وفاعل معنوى
(مقدم والجملة فعلية وكذا رجل) في رجل (جائني) عند قصد
التخصيص كما هو المفروض ليس بمبتدأ عند السكاكي بل هو (بدل
اصطلاحى) وفاعل معنوى

فثبت من مجموع ما تقدم ان ما ادعاه المصنف من تساوى الفاعل
اللفظي والمعنوي في امتناع التقديم با بقيا على حالهما ليس بصحيح

وذلك لوقوع تقديم التابع حال كونه تابعا دون الفاعل فان التقديم فيه ممتنع بالاتفاق

(قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند النحاة ولذا جعلوا الطير) كما تقدم في بحث تعقيب المسند اليه بعطف البيان (في قوله والمؤمن المائذات الطير عطف يان للمائذات لا موصوفا) له ولو جاز تقديم التابع حال كونه تابعا لجعلوا الطير موصوفا للمائذات فلما لم يجعلوه موصوفا له علم ان تقديم الصفة حال الرصفية يمتنع ومنه يعلم ان سائر التوابع ايضا كذلك .

(و) لذا ايضا (اتفقوا) في باب الاستثناء (على امتناع ما جائني الا اخوك احد بالرفع) اي على ابدال اخوك عن المستثنى منه اعني احد (لا امتناع تقديم البديل) على المبدل منه (ومنع هذا) اي منع امتناع تقديم البديل على المبدل منه او منع اتفاقهم (محض مكابرة) قال الرضي اذا كان المستثنى بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب نصبه وان كان في غير الموجب فقد بطل البديل لان البديل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء انتهى ولا يخفى عليك ان دعوى الاتفاق في المقام لا تخلو عن مناقشة وكلام وذلك لان ابن مالك الذي هو احد الائمة في هذا الفن قال

وغير نصب سابق في النفي قد يأتي ولكن نصبه اختران ورد

ومثل الخارج في الشرح بقول حسان

لانهم لا يرجون منه شفاعه اذا لم يكن الا النبيون شافع

فقول التفازاني وحكمه بان منع هذا محض مكابرة لا يخلو من

مكابرة فتتصر

(ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتدأ قائم) اي حاصل (مهنا) لان البدل والتاكيد لو قدما حال بقائهما على التابعة لالتبسا ايضا بالمبتدأ .

(واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به) اي بعد ثبوت كون الشاعر من الفصحاء الذين يستشهد بكلامهم في اثبات القواعد اللغوية والشاعر ليس كذلك لانه على ما قيل الثعالبي وكلام امثاله ليس بحجة الا فيما ينقلون وذلك لما تقدم في اوائل الكتاب عند الفرق بين الشواهد والامثلة (يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان) الراجع الى الشهر (لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر) وذلك لان المحاق ثلاثة ايام من اخر الشهر سميت بذلك لمحاق ضوء القمر وذهابه فيها فهذا الضمير المستتر في كان من قبيل الضمير في قوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما السدس من حيث انه راجع الى الميت لدلالة لكل واحد منهما السدس على الميت لان المراد من السدس نصيب احد الابوين مما تركه الميت .

(و) حينئذ (كان قوله ذلك الشهر بدلا منه) اي من الضمير المستتر في كان وتفسيرا له (اي للضمير لا اسما لكان) ولو سلم (انه اي كله تاكيد لذلك الشهر) فيكون شاذا او محمولا على الضرورة الشعرية (فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم) جوازه في السعة (ففيه) ان التقديم الواقع في هذا البيت لا يثبت المطلوب لانه (تقديم على المتبوع فقط) اي على ذلك الشهر فقط (والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا) اي على كان ايضا فلا يفيد الاستشهاد

بهذا البيت

(نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد) .

الى هنا كان الكلام في الوجه الاول من وجوه النظر والوجه الثاني قوله (ثم لا نسلم انتفاء التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (في صورة المنكر اعني نحو رجل جائني لو لا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص) المسوغ للابتداء بالنكرة (بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شراهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل وغير ذلك مما) تقدم في بحث تنكير المسند اليه انه (يستفاد من التنكير) كالأفراد والنوعية وغير ذلك مما يتولد من التنكير بحسب مقتضى المقام ويستنبطه الذوق السليم الذي هو موهبة من مواهب الملك العليم .

فان قلت كيف يرد على السكاكي هذا الوجه الثاني مع انه لم يصرح بانه لا سبب للتخصيص سوى تقدير التقديم .

قلت نعم (فهو) اي السكاكي (وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواء) اي سوى تقدير التقديم (لكن استلزم كلامه ذلك) اي استلزم كلام السكاكي في تعليل استثناء المنكر انه لا سبب للتخصيص المسوغ للابتداء بالنكرة سوى اعتبار تقدير التقديم (حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد) اي تقدير التقديم (عند المنكر لفوات شرط المبتداء) النكرة اي لفوات التخصيص المسوغ للابتداء

بالنكرة فكلامه هذا يدل بالدلالة الاستلزامية على انه لا سبب للتخصيص
سوا اعتبار تقدير القديم (لا يقال) في رد الوجه الثاني وابطاله ان
(التنكير) في رجل جائني لا يستفاد منه الحصر المطلوب لان التنكير
(انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره) من المعاني المذكورة انفا
(والحصر) المطلوب (انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه)
اي من اعتبار تقدير التقديم (بحال) من الاحوال يعني ولو في حال
دلالة التنكير على النوعية ونحوها من المعاني .

(لانا نقول قد ذكرنا ان ما تخصص بالوصف) ولو كان ذلك
الوصف مستفادا من التنكير (يمتنع فيه) اي فيما تخصص بالوصف
(تقدير التأخير) اذ لا ضرورة حينئذ تدعوا الى ارتكابه (لصفة
وقوعه) اي وقوع ما تخصص بالوصف (مبتداء) لانه حينئذ (كالمعرف)
في جواز الابتداء به (و) قد ذكرنا ايضا (انه يجب ان يكون الحصر
مستفادا من الوصف) ليتأتى التوفيق بين كلامه وكلام الاثمة حيث
تالوا شرا هر ذا ناب بما اهر ذا ناب الاشر وذلك بناء على ان التقيد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما سواه على التفصيل الذي بيناه
فيما سبق (والا) اي وان لم يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف
المتولد من التنكير بل يمكن ان يكون الحصر من تقدير التأخير (فلا
توجيه لكلامه) اي كلام السكاكي اذ لا يرتكب ذلك الوجه البعيد
الا عند الضرورة ولا ضرورة في المنكر لحصول المسوغ للابتداء بالنكرة
حينئذ بالوصف المتولد من التنكير فلا يمكن القول بحصول الحصر
المطلوب الا من الوصف المذكور .

(بل الجواب) عن الوجه الثاني (انه) اي السكاكي (انما

يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به (اي بالمنكر)
(التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من
التنكير كما في قولنا رجل جائنئ بمعنى لامرئة او لا رجلا)
والحاصل ان مراد السكاكي من قوله لئلا ينتفي التخصيص اذا لا
سبب سوى تقديم التأخير انما هو اذا اريد تخصيص الجنس او الواحد
وهذا التخصيص لا يستفاد الا من تقدير التقديم فصح قوله انه لا سبب
سوى تقدير التقديم فبطل الوجه الثاني اعنى قول المصنف ثم لا نسلم
انقضاء التخصيص في صورة المنكر الخ .

واما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (ثم لا نسلم امتناع
ان يراد) في شراهر ذا ناب التخصيص الجنس بان يكون المعنى ان
(المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه) اي على الامتناع (لا نقلا)
من اهل اللغة (ولا عقلا) اذ لا مانع عند العقل ان يراد ان المهر
للكلب شر لا خير ولم ينقل من احدا انه لا يستعمل في ذلك كيف
نسلم قول السكاكي بامتناع ان يراد المهر شر لا خير ،

وقد (قال الشيخ) وقوله الحجة في هذا الفن ويسمع منه في امثال
ذلك (قدم شر لان المعنى) ان (الذي امره) اي ذا ناب اي
الكلب (من جنس الشر لا من جنس الخير) فبطل ما ادعاه السكاكي
من امتناع تخصيص الجنس .

(ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام) وانا قمت وانت
قمت وزيد قام (زيد قائم في التقوى) وانما يقرب من ذلك (لتضعنه
اي قائم الضمير مثل قام) وقمت (فيشكر الاسناد ويتقوى الحكم
وقال) السكاكي في وجه ذلك (انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره

لان قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية (اي حكاية نفس المتكلم
(والغيبة في انا قائم وانت قائم اشبه الخالي عن الضمير وهذا معنى
قوله) اي الخطيب (وشبهه) بفتح الشين والباء مشددا (اي شبه
السكاكي قائم مع انه متضمن للضمير) الراجع الى زيد المبتدأ لانه
خبر مفرد والمفرد المشتق متضمن للضمير كما قال في الالفية

والمفرد الجامد فارغ وان يشق فهو ذو ضمير مستكن

(بالخالي عنه) اي عن الضمير (من جهة عدم تغيره في التكلم
والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام
وهو غلام وقد يصحف) اي يغير ويخطأ في (قوله وشبهه) الذي
الذي بفتح الشين والباء مشددا فيقره بكسر الشين وسكون الباء (مخففا)
وبذلك يتغير المعنى المراد في كلام السكاكي قال في المصباح التصحيف
تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع واصله الخطأ يقال صحفه
فتمسحف اي غيره فيتغير حتى التبس انتهى (و) حينئذ (يظن انه) اي شبهه (اسم
منصوب على انه مفعول معه) فيصير معنى كلام السكاكي حينئذ ما اشار اليه
بقوله (اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير
يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين احدهما المقاربة في التقوى
والثاني عدم كمال التقوى فقوله لتضمنه الضمير علة للاول) اي
للمقاربة في التقوى (و) قوله (شبهه علة للثاني) اي لعدم كمال
التقوى (ولا يخفى ما فيه) اي في ظن انه مفعول معه (من التعسف)
وجه التعسف ان المفعول معه كما قال السيوطي مختلف فيه هل هو
قياسي ام سماعي لا يتجاوز ما سمع منه والمختار عند المحققين الثاني
وان العطف ان يمكن بلا ضعف احق من النصب على المفعولية حملا

للواو على الاصل اعني العطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف ففي جعله مفعولا معه مصير الى المرجوح المختلف فيه وترك للراجع المتفق عليه .

(ومن اراد هذا المعنى) الذي اريد من التصحيح (فليقره وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح) في افادة ذلك المعنى لان قراءة الجر تدل بالمطابقة على ان علة المقاربة امران متساويان في العملية احدهما ثبوت التقوى في زيد قائم لما فيه من تكرر الاسناد وثانيهما عدم كمال ذلك التقوى اذ لو كان ذلك التقوى كاملا لكان زيد قائم عين زيد قام من حيث التقوى لا قريبا منه وانما قلنا ان الجر على العطف يدل على التساوي بين الامرين دون النصب على المفعول معه لان العطف يدل على كون المعطوف مقصودا بالنسبة مع متبوعه بحيث لا فرق بينهما في المقصودية بخلاف كون الشيء مفعولا معه لانه يدل على ان ذلك الشيء هو المقصود بالنسبة والمعمول الاول الذي يصاحبه غير مقصود بل تابع له فيها مثلا اذا قلت جئت وزيدا بالنصب على المفعول معه كان معناه ان زيدا اصل في المجيء وانا تابع له فيه واذا قلت جئت انا وزيد بالرفع على العطف كان معناه استوائكما فيه وذلك لما سيأتي في اول باب الفصل والوصل من انه اذا قصد تشريك مفرد لمفرد اخر قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه واما وجه كون النصب على المفعول معه دالا على انه الاصل فيدل عليه ما ذكره في اول الباب الرابع وفي اول بحث الكناية فانه قال في الموضع الاول في شرح قول الخطيب الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكره معه قال في

شرحه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف بالتأمل انتهى .

والمراد من المعرفة الذي يحصل بالتأمل يظهر مما ذكره في الموضع الثاني فانه قال هناك انه يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه انتهى .

فتأمل تعرف من ذلك وجه كون المفعول معه اصلا والمعمول الذي قبله تابعا وفرعا ولا منافاة بين ذلك وبين ما قاله السيوطي في بحث المفعول له من ان قولك جئت وزيدا معناه كنت السبب في مجيئه انتهى يعرف عدم المنافاة بالتأمل .

(ولهذا اي ولشبهه) اي لشبه قائم (بالخالى عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير) المستتر فيه (جملة) بل حكم بانه مفرد كما صرح بذلك ابن مالك في قوله

والمفرد الجامد فارغ وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن

وسياتي في اول الباب السابع وجه اخر لعدم كونه جملة ونحن نبينه هناك ان ساعدنا التوفيق لذلك :

واما في صلة الموصول (اي في صلة ال الموصولة لا سائر الموصولات) فانما حكم بذلك (اي بكون قائم مع الضمير جملة) لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف (مع الهمزة (على صريح الفعل) قال الرضي مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلمصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما

يدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي .

ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى صلتها عارية كما في الا اذا كانت بمعنى غير انتهى .

(و) لهذا اي ولشبهه بالخالي عن الضمير (لا عودل قائم مع الضمير) المستتر فيه (معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعراب في نحو رجل قائم ورجلا قائما والحاصل) من قوله ويقرب الى هنا (انه) اي قائم (لما كان متضمنا للضمير) المستتر العائد الى المبتدئ (ومشاها للخالي عنه روعيت فيه الجهتان) اي جهة التضمن وجهة المشابهة .
(اما) مراعاة الجهة (الاولى فبان جعل قريبا من هو قام في التقوى) لتكرر الاسناد فيه وان كان احد الاسنادين فيه ناقصا .

(و) اما مراعاة الجهة (الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء) خلاصة الكلام انه قد عرفت ان القرب يشتمل على امرين احدهما ثبوت التقوى والاخر عدم كماله فقي جعله قريبا من هو قائم رعاية للجهتين لا للجهة الاولى فقط

فالاولى ان يقول اما الاولى فبان جعل مشتملا على التقوى واما الثانية فبان لم يجعل كاملا في التقوى كزيد قام ولم يجعل جملة ولا

عومل معاملة في البناء هذا ولا يذهب عليك ان في التعبير بالبناء مسامحة لان الجملة لا توصف بالبناء ولا بالاعراب لانهما كما قال الرضى من صفات المفردات قيل ان المسامحة للاشارة الى ان الفعل مع فاعله متضمن للاسناد وهو معنى حرفي يوجب البناء فتأمل .

(فان قيل لو كان الحكم بالافراد) اي بكونه مفردا لا جملة (والاعراب) حسبا تقدم (في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه) اي عن الضمير بناء على كونه مستترا فيه وعدم تغييره في الحالات الثلاث (لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر نحو زيد قائم ابوه لانه) حينئذ (كالفعل بعينه اذا الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر) الا على الالة التي اشار اليها ابن مالك بقوله

وقد يقال سعيدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند

(قلنا) قد (جعل) قائم المسند الى الظاهر (تابعا للمسند الى الضمير) اي لقائم المسند الى الضمير (وحمل عليه في حكم الافراد) اي في عدم كونه جملة ومبنيا (وهذا معنى قوله في المفتاح) بعد ان قال ويقرب من قبيل انا عرفت وانت عرفت وهو عرف في اعتبار تقوى الحكم زيد عارف الى ان قال لم يحكم على عارف بانه جملة ولا عومل معاملة في البناء ثم قال (واتبعه) اي عارف في زيد عارف (في حكم الافراد نحو) عارف في (زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر) والحاصل ان عارف في زيد عارف ابوه جعل تابعا لعارف في زيد عارف (فحكم بانه) اي عارف في زيد عارف ابوه (مفرد مثله) اي مثل عارف

في زيد عارف وهذا هو المعنى الصحيح الذي قصد السكاكي من قوله المذكور .

(و) لكن (قال المصنف) في الايضاح (معناه اتبع عارف) الذي هو اسم فاعل (عرف) الذي هو فعل (في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان) نحو زيد عرف ابوه وزيد عارف ابوه (او مثني) نحو زيد عرف ابواه وزيد عارف ابواه (او جمعا) نحو زيد عرف ابائه وزيد عارف ابائه .

(ولعله) اي ما قاله المصنف في الايضاح (سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام) في هذا المقام اذ الكلام في هذا المقام كما اوضحناه في ان عارف المسند الى الضمير ليس بحملة فكذلك عارف المسند الى الظاهر فانه ايضا ليس بحملة لانه جعل تابعا لذلك فالقول بان عرف اذا اسند الى الظاهر لا يثنى ولا يجمع فكذلك عارف اذا اسند اليه بحث اخر لم يقع فيه الكلام في هذا المقام وان كان هذا البحث صحيحا في نفسه كما اشير الى ذلك في قول ابن مالك في باب النعت وهو لدى التوحيد والتذكيرا و سواهما كالفعل فاقف ماقفوا

والحاصل ان ما فهمه المصنف من قول السكاكي معنى صحيح لا غبار عليه في نفسه لكن ليس هذا مراد السكاكي من قوله في المفتاح لانه لا يصح ادخال هذا والبحث عنه في هذا المقام فهو نظير ما قاله الشهيد من ان التشهد بالولاية لمليح وان محمدا واله خير البرية وان كان الواقع كذلك فما كل واقع حقا يجوز ادخاله في العبادات انتهى (وما) اي من المسند اليه الذي (يرى تقديمه على المسند كاللازم) والواجب عند البلغاء والعارفين بمزايا الكلام المعتنين بالخصوصيات

التي بها يطابق اللفظ لمقتضى المقام (لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية) فيه اى في قوله كاللازم اشارة الى ان القواعد لا تقتضى وجوب التقديم ولكن اتفق في كلام البلغاء انهما لم يستعملا الا في الكناية فاشبهما ما اقتضت القواعد تقديمه حتى لو استعملا بخلافه عند قصد الكناية كان الكلام منبوذا عندهم ولو كان ذلك جائزا على حسب القواعد ويتضح المراد من الكناية ههنا (في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) فانهما (بمعنى انت لا تبخل وانت تجود) هذا فيما كان المسند سلبا وفي الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب) سيجي معنى مدين الوصفين بعد مبحث الالتفات (و) نحو (غيري باكثر هذا الناس ينخدع اى الامير حمل) على الهم والاشهب (وانا لا انخدع) باكثر هذا الناس والمسوغ لوقوع مثل وغير مبتدء تخصيصها بالاضافة وان لم يتعرفا بها لتوغلها في الابهام فتأمل .

وليعلم ان الكناية كما ياتي في بابها ذكر الملزوم واردة اللازم فاذا قلت مثلك لا يبخل فقد نفيت البخل عن كل مماثل للمخاطب اى عن كل من كان متصفا بصفاته والمخاطب داخل في هذا الكل لانه متصف بتلك الصفات فيلزم انه لا يبخل لاستلزام الحكم الثابت لكل ثبوت الحكم للأفراد فذكر نفي الحكم عن الكل وهو الملزوم واريد منه اللازم اعني نفي الحكم عن فردة وهو المخاطب واما اذا قلت مثلك لا يبخل واردت به شخصا معينا اشتهر بمماثلة المخاطب حتى يكون المعنى فلان لا يبخل فليس في الكلام حينئذ كناية لانه تصريح بمن نفي عنه البخل .

وكذا اذا قيل غيرك لا يجود لانه اذا نفي الجود عن غيرك على

وجه المصوم في كل فرد ممن هو غيرك استلزم ذلك ثبوت الجود لك لان الجود صفة موجوده قطعا لا بد لها من محل تقوم به ومحلها اما انت او غيرك وقد نفى قيامها بكل فرد غيرك فلزم قيامها بك انت فاستعمل الكلام في الملزوم اعنى نفى الجود عن كل فرد ممن هو غيرك واريد منه اللازم وهو اثبات الجود لك نفسك .

واما اذا اقبل غيرك لايجود واريد منه شخصا معيننا اشهر بمغايرته لك حتى يكون المعنى ان فلانا الذي مشتهر بمغايرته لك لا يجود فليس فيه كناية اصلا لانه تصريح بمن نفى عنه الجود وانت اذا اتقنت ما ذكرنا في هذين المثالين تقدر ان تقيس عليهما المثالين الاخيرين اعني مثل الامير حمل على الادمم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع والحاصل ان قولك مثلك لا يبخل مدلوله الصريح نفى البخل عن شخص مماثل للمخاطب وهذا ليس بمراد والمراد لازمه وهو نفى البخل عن المخاطب وقس عليه سائر الامثلة ومن ذلك يتضح لك قوله (فالاول) اي لفظ مثل (كناية عن ثبوت الفعل) في الايجاب (او) عن (نفيه) اي نفى الفعل (عن المخاطب) في النفي .

هذا اذا كان لفظ مثل مضافا الى ضمير المخاطب واما اذا لم يكن مضافا الى ضمير المخاطب (بل) الى غيره فحينئذ يكون كناية عن ثبوت الفعل او نفيه (عن اضيف اليه لفظ مثل) ففي مثل الامير حمل على الادمم والاشهب يكون كناية عن ثبوت الفعل للامير وفي مثل الامير لا يبخل كناية عن نفى الفعل للامير (لانه اذا ثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه) كما هو مقتضى الشبه والمثلية بناء على ما ياتي في بحث التشبيه من ان المراد من وجه الشبه

المعنى الذي له زيادة اختصاص بالمتشابهين وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشئين في وصف هو من اوصاف الشيء في نفسه خاصة فتأمل .

(او نفي عنه) اي عمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه (واريد) من الكلام (ان من كان على الصفة التي هو) اي من اضيف اليه لفظ مثل (عليها) اي على تلك الصفة (كان من مقتضى القياس) الحاصل من الاستقراء والتبعية للاشخاص من حيث كونهم فاعلين او غير فاعلين (وموجب العرف ان يفعل كذا او ان لا يفعل كذا لزوم الثبوت) اي ثبوت ذلك الفعل (لذاته) اي عن ذات من اضيف اليه لفظ مثل (بالطريق الاولى) .

والحاصل ان المراد من مثل الامير حمل على الادهم والاشهب ان مثل الامير الذي هو على اخص اوصافه يحمل على الادهم لان لازم المثل لازم لمثاله فيكون مثل الامير حمل على الادهم والاشهب كناية عن اثبات ذلك الحكم للامير بالطريق الاولى بمعنى ان الامير احق بان يعمل والمراد من مثلك لا يبخل ان مثلك الذي هو على اخص اوصافك لا يتصف بالبخل ولا يفعله فيلزم اتصافك بنفي البخل وعدم فعله لان لازم المثل لازم لمثاله فيكون مثلك لا يبخل كناية عن نفي الفعل اي البخل عن المخاطب بالطريق الاولى بمعنى انك احق بان لا تبخل .

(والثاني) اي لفظ غير (كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي) نحو غيرك لايجود (و) كناية (عن سلبه) اي الفعل (عنه) اي عمن اضيف اليه الفعل (في الايجاب) نحو غيري

بأكثر هذا الناس ينخدع (لانه اذا نفى الوجود عن غير المخاطب)
 على وجه العنوم (مثلا) فحينئذ (ثبت) الجود (للمخاطب ضرورة
 ان الجود موجود ولا بدله من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع
 للغير) اى لغير المتكلم (من غير القصد الى ان انسانا) معينا (سوى
 المتكلم يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت الانخداع في الجملة) فحينئذ
 (لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما) اى لفظ مثل وغير (قد استعمل
 على سبيل الكناية ولم يقصد) بهما (ثبوت الفعل) فيما اريد بهما
 الثبوت (او نفيه) فيما اريد بهما النفي (لانسان) معين (مماثل او
 مغاير لمن اضيف) لفظ مثل او لفظ غير (اليه كما) اريد بهما ذلك
 الانسان المماثل او المغاير (في قولنا مثلك لا يوجد وقوله)

غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم

فانه اريد بالاول نفي الوجود عن انسان اخر مماثل للمخاطب لا
 نفيه عنه وبالثاني اثبات الجزاية لانسان اخر مغاير للمتكلم لا اثباتها
 له (فان التقديم) اى تقديم لفظ مثل ولفظ غير (ليس كاللازم
 عند قصد هذا المعنى والى هذا) اى الى ان التقديم ليس كاللازم عند
 قصد هذا المعنى (اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب)
 حاصل معنى التعريض على ما يظهر مما ياتي في بحث الكناية ان يتكلم
 الانسان بكلام تظهر من نفسه شيئا ومراده شيء اخر كما يقال في
 التعريض بمن يورذى المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 فانه كناية عن نفي صفة الاسلم عن الموذي وفي التعريض بمن يشرب
 الخمر ويعتقد حلها وانت تريد تكفيره نقول انا لا اعتقد حل الخمر

وهذا كناية عن اثبات صفة الكفر له قال صاحب الكشف التعريض ان تذكر شيئا تدل به على شيء اخر لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه حجتك لا سلم عليك فكانه امال الكلام الى عرض يدلي على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فظير من جميع ذلك ان ارادة التعريض بغير المخاطب تحصل (بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل) فحينئذ يخرج لفظ مثل وغير مما نحن فيه فليس تقديمهما كاللازم لان التقديم انما كان كاللازم فيما لم يرد منهما التعريض بغير المخاطب (وقوله) اي الخطيب (من غير ارادة تعريض معناه حال كون ذلك القول او الكلام) الذي ذكر فيه لفظ مثل او غير (ناشئا من غير ارادة التعريض) بغير المخاطب بل غير من اضيف اليه لفظ مثل او غير (اي لم ينشأ) ذلك القول او الكلام (من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله) .

والحاصل ان لفظ غير في قوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب ليس كلفظ غير فيما نحن فيه اذ لم يقصد من لفظ غير فيه شيء مغاير لما اضيف هو اي غير اليه بل يقصد منه النفي فيكون بمعنى لا النافية لذا فسر بقوله لم ينشأ بخلاف ما نحن فيه فانه اريد به الشخص لا النفي (فهذا) اي كون لفظ غير بمعنى النفي (مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويأزم فيه من فليتنبه له) حتى لا يشتبه المقصود من لفظ غير في كل واحد من المقامين (لكونه اي يرى تقديمه

كاللازم (لكون التقديم اعون على المراد بهما اي بهذين التركيبين)
اي التركيبين في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود (لانهما من الكناية
المطلوب بها نفس الحكم) اي المطلوب بها اثبات امر لامر او نفيه
عنه حاصله انهما من افراد القسم الثاني من اقسام الكناية الذي يذكره
في بحث الكناية بقوله الثاني من اقسام الكناية المطلوب بها
نسبة اي اثبات امر لامر او نفيه عنه (بطريق المبالغة واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء) هناك حيث يقول اطبق البلغاء على ان المجاز
والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من المألوم الى
اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة (والتقديم لكونه مفيدا للتقوى)
لتكرر الاسناد بذلك (اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة) التي
تحصل من الكناية في الحكم اي في ثبوت امر لامر او نفيه عنه .
(وقوله) اي الخطيب (يري تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في
دلائل الاعجاز) نقله هنا على ما هو دأبه من اقتنائه للكلام (ومعناه
ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التأخير ايضا) اي تأخير
لفظ مثل وغير اذ ليس فيهما شيء مما يوجب تقديم المسند اليه اذ
موجبات تقديمه محصورة مبينة في النحو ليس فيهما شيء من ذلك .
والمبالغة المطلوبة في المقام لا يتوقف على تقديمهما (لحصول المبالغة)
المطلوبة (بالكناية) لانها وضعت لذلك (لكن التقديم) لهما يري
(كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال) في كلام البلغاء (على خلافه)
اي خلاف التقديم (قطعاً) والمتبع في امثال ذلك هو كلامهم لا كلام
من التحقق كلامهم باصوات الحيوانات على ما تقدم في اوائل الكتاب .
(قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام) اي كلام البلغاء (وجدت

هذين الاسمين) اي لفظ مثل وغير (يقدمان ابدا) ودائما (على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى) الكناثي (وترى هذا المعنى) الكناثي (لا يستقيم فيهما اذا لم يقدموا لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك (او قلت لا يفعل كذا مثلك او غيرك (رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته) المقبولة عند البلغاء (ورايت اللفظ قد نبأ) اي اخبر (عن معناه ورايت الطبع) السليم والذوق المستقيم (يابى) اي يمتنع (ان يرضاه) ويستحسنه ويقبله .

(قيل) والقائل جماعة منهم ابن مالك وانما اتى بصيغة التمرين لا لضعف ما قالوا بل لضعف ما استدلوا به لما قالوا يظهر ما ذكرنا مما ياتي (وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحر النفي لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان) فيكون مفاده العموم الافرادى (بخلاف ما لو اخر) المسند اليه المسور بكل عن المسند المقرون بحرف النفي (نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول) فيكون مفاده العموم الجمعي فتأمل .

الى هنا كان الكلام فيما قاله الجماعة وهو حق لا ضعف فيه واما ما استدلوا به لما قالوه فهو ما اشار اليه بقوله (وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن جملة الافراد لثلايلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون) دخول (لفظ كل) على المسند اليه (لتقرير المعنى الحاصل قبله) اي قبل دخول لفظ كل على المسند

اليه (وتقويته) اي تقوية المعنى الحاصل قبله (على التأسيس وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلًا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس واللازم) اي ترجيح التاكيد على التأسيس (باطل لان التأسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة) اي افادة معنى اخر لم يكن حاصلًا قبله (خير من حمله) اي الكلام (على الاعادة) اي اعادة المعنى الحاصل قبله (فالملزوم) وهو قوله لو لم يكن التقديم الخ .

(مثله) في البطلان اي باطل وذلك لما ثبت في محله من ان رفع التالى في القياس الاستثنائي ينتج رفع المقدم (فان عورض) استدلالهم (بان استعمال كل في التاكيد اكثر) من استعماله في التأسيس (فالحمل عليه) اي على التاكيد (راجح) فاللازم ليس يبطل فالملزوم مثله . (قلنا) كون استعمال كل في التاكيد اكثر (ممنوع) وسيجيء الكلام في ذلك في اخر هذا البحث (ولو سلم) ذلك (فلم يعارض ما ذكرنا) من ان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة (لانه) اي ما ذكرنا (اقوى) من الرجحان الحاصل من اكثرية الاستعمال في التاكيد (لان وضع الكلام على الافادة) والاستفادة كما تقدم في اول الكتاب . ولذا قالوا الكلام ما افاد المستمع فائدة تامة يحسن السكوت عليها ومن هنا قال الاصويون في مبحث تعارض الاحوال اذا دار الامر بين الحقيقة والمجاز المشهور بتقديم الحقيقة من جهة رجحان جانب الوضع .

فان قلت ان افادة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون

بحرف النفي عموم النفي وتأخير نفي العموم أمر يعلم بالوضع والاستعمال
ومستند إلى اللغة فلا وجه لإثباته بالبيينة والاستدلال وبعبارة أخرى
أن اللغة لا تثبت بالدليل والبرهان كما قلنا في أول الكتاب في اللام
من الحمد أنها لا تثبت بالمذهب والاديان (قلت) نعم ولكن (كان
هذا القائل) يعني ابن مالك واتباعه (يتمسك في أصل الدعوى)
أي إفادة تقديم المسند إليه المسور بكل عموم النفي وتأخير نفي
العموم (بالاستعمال) أي استعمال البلغاء كذلك والاستعمال كما
قلت دليل الوضع واللغة (و) حينئذ (يكون هذا الكلام) أي
قولهم لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس (لبيان السبب والمناسبة)
ويأتي المراد من ذلك في الفن الثاني عند قول الخطيب والقول بدلالة
اللفظ لذاته ظاهره فاسد .

(والا) أي وإن لم يكن هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة (فلا
يثبت اللغة بالاستدلال) وذلك من مسلمة الأقوال (وبيان الملازمة)
في الشرطية التي استدل بها ابن مالك واتباعه أعني قوله لو لم يكن
التقديم مفيداً لعموم النفي الخ .

(أما في صورة التقديم فلان قولنا إنسان لم يقم) بدون لفظ كل
(موجبة مهيئة) لأنه (أهمل فيها بيان كمية أفراد المحكوم عليه)
قال في التهذيب فإن بين كمية أفراد كلا أو بعضاً فمحصورة كلية
أو جزئية وما به البيان سور والافهملة انتهى .

(معدولة المحمول لأن حرف السلب قد جعل جزء من المحمول
لا يفصل عنه) أي عن المحمول (و) لذلك (لا يمكن تقدير
الراجعة بعده) لأنها إن قدر بعد حرف السلب أي لفظ لم يلزم الفصل

بينه وبين الفعل فلا يكون داخلا على الفعل وذلك لا يجوز لان لفظ لم يختص بالفعل فتأمل .

قال في التهذيب وقد يجعل حرف السلب جزء من جزء منها فتسمى معدولة والا فمحصلة وقال بعض المحشين في آخر كلام طويل له هناك فان امكن تقدير الرابطة بعد حرف السلب كقولنا الانسان ليس بقائم كانت سالبة محصلة وان لم يمكن تقدير الرابطة بعده كقولنا الانسان لم يقم كانت موجبة معدولة المحمول انتهى .

فالمحمول حينئذ مركب من ايجاب وسلب اما الايجاب فلان بمجموع الجملة اي جملة لم يقم اثبت وحكم على الانسان فالحمل بطريق الايجاب والثبوت لا السلب والنفي فيكون معنى القضية بالفارسية (انسان هست لم يقم) واما السلب فلان المحمول انما هو عدم القيام وسلبه وذلك ظاهر والاصل ان الحكم في هذه القضية بثبوت عدم القيام الانسان لا بنفي القيام عنه وذلك لان حرف السلب وقع جزء من المحمول لا ينفصل عنه فلا يمكن تقدير الرابطة بعده لان لفظ لم يختص بالمضارع فيجب تقدير الرابطة قبله .

والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله (ثم اثبت للموضوع) يعني انسان (هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا) اي لاجل كون المحمول مركبا من الايجاب والسلب وثابتا للموضوع لا منفيا عنه (جعلت) القضية (مرجبة معدولة) المحمول (لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما من حيث المعنى) عنه وجود الموضوع كما في هذه المادة اي في انسان لم يقم لان الموضوع فيها وهو الانسان موجود بالضرورة (ولهذا) اي ولعدم الفرق بينهما من حيث المعنى (صح) بما يأتى في المتن

الآتى من (جعلها) أى الموجبة المهمة المعدولة المحمول كهذه المادة (فى قوة السالبة الجزئية والا) أى وان لم يكن وجه الصحة ما ذكرنا من عدم الفرق بينهما عند وجود الموضوع (فالسالبة الجزئية اعم) مطلقا (منها) أى من الموجبة المعدولة المحمول (لصدقها) أى لصدق السالبة الجزئية (عند انتقاء الموضوع) دون الموجبة المعدلة المحمول اذ لا بد فى الموجبة من وجود الموضوع فكلما صدقت الموجبة المعدولة صدقت السالبة الجزئية ولا عكس .

اما الاول فلانه اذا صدق بعض الانسان لا كاتب وهو قضية موجبة معدولة المحمول اذ المعنى حينئذ ان اللاكاتب ثابت لبعض الانسان صدق ايضا السالبة الجزئية اعني ليس بعض الانسان بكاتب والالصدق الكاتب على بعض الانسان [وهذا خلف] .

واما الثانى فلان معنى ليس بعض الانسان بكاتب هو ان الكتابة مطلوبة عن بعض الانسان وهذا المعنى يصدق على البعض الموجود والبعض المعدوم بخلاف الموجبة المعدولة المحمول اعني بعض الانسان لا كاتب فانه لا يصدق الا على البعض الموجود ضرورة ان اثبات شيء لشيء فرع وجود المثبت له .

(فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهمة معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول فى قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان) والمراد من كونها فى قوتها (انها متلازمان فى الصدق) عند وجود الموضوع (لانه قد حكم فى) الموجبة (المهمة) المعدولة المحمول (بنفي القيام) عن جملة الافراد اي (عما صدق

عليه الانسان اعم من ان يكون (ما صدق عليه الانسان (جميع الافراد او بعضها وايا ما كان يصدق) حينئذ السالبة الجزئية اي (نفي القيام عن البعض) اي عن بعض الانسان (و) بالعكس اي (كلما صدق) السالبة الجزئية اي (نفي القيام عن البعض صدق) الموجبة المهمة المعدولة المحمول اي (نفيه) اي نفي القيام (عما صدق عليه الانسان في الجملة) فصح ما ذكر في المتن اي قوله لان الموجبة المهمة المعدولة المحمول في قوة السالبة .

(فكلما صدق) الموجبة المهمة المعدولة المحمول اي (انسان لم يتم صدق) السالبة الجزئية اي (لم يتم بعض الانسان وبالعكس) اي كلما صدق لم يتم بعض الانسان صدق انسان لم يتم (اذ التقدير) اي اذ المفروض (وجود الموضوع) اي الانسان (فهي) اي الموجبة المهمة المعدولة المحمول (في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن الجملة) اي عن جملة الافراد لا عن كلها (لان صدق السالبة الجزئية الموجوده الموضوع اما بان يكون الحكم) في الواقع (منفيًا عن كل فرد من الافراد او بان يكون) الحكم في الواقع (منفيًا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر) من الافراد (وعلى كل تقدير يلزمها) اي السالبة الجزئية (نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون الحكم في الواقع (منفيًا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسان لم يتم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان) انسان لم يتم (بعد دخول كل معناه ايضا كذلك) اي نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد (كان) لفظ كل (تاكيذا) للمعنى الاول (لا تاسيسا) لمعنى اخر لم يكن حاصلًا قبله

(فيلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى كل انسان لم يعم نفى الحكم . عن كل فرد ليكون كل لتأسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول) وذلك لان لفظ كل في المقام اي مقام دخول كل على المسند اليه المنكر المقرون بحرف النفي لا يفيد الا نفى الحكم عن جملة الافراد او عن كل فرد فعند انتفاء الاول يثبت الثاني ضرورة وذلك ظاهر الى هنا كان الكلام في صورة تقديم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي .

(واما في صورة التأخير) اي تأخير المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي (فلان قولنا لم يعم انسان) بدون النفي كل (سالبة مبهمة) لانه (لا سور فيها والسالبة المبهمة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول) اي في السالبة الجزئية (المستلزمة وهما) اي في السالبة الكلية (المقتضية لان) للاول اي (السالبة الجزئية) مصداقان يستلزم كل واحد منهما نفى الحكم عن جملة الافراد لان صدقها كما مر انفا اما بان يكون الحكم منقيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون الحكم منقيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر وعلى كل واحد من المصداقين يلزمها نفى الحكم عن جملة الافراد والى ذلك اشار بقوله (تحتل نفى الحكم عن كل فرد وتحتل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا) الذي اوضحناه لك واوضح من ذلك ان يقال ان مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفى الحكم عن بعض الافراد وذلك مستلزم لنفى الحكم عن جملة الافراد مع احتمال ان يكون الحكم في الواقع

منفيا عن كل فرد من الافراد .

(بخلاف) الثاني اي (السالبة الكلية فانها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد) لانها مسورة بما يدل على نفي الحكم عن كل فرد وهو كون موضوعها نكرة في سياق النفي وذلك مفيد للعموم كما ياتي بعيد هذا فاشار بلفظ الاقتضاء الى كون دلالتها صريحا ونظير ذلك ما فعله السيوطي في باب اعراب الجمع المذكور السالم حيث عبر في نفي كون ثلاثين جمعا باللزوم وفي نفي كون عشرين جمعا بالوجوب فراجع ان شئت .

(ولما كان المقرر عندهم) في المنطق (ان المهيمة في قوة الجزئية) واستدلوا لذلك كما في حاشية التهذيب بان كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده وبالعكس (وقد حكم هنا) اي في المتن المتقدم (بانها) اي المهيمة (في قوة الكلية) فالحكم بذلك مخالف لما هو المقرر عندهم في المنطق .

(احتاج) الخطيب الناقل لدليل ابن مالك واتباعه (الى بيانه) اي الى بيان وجه هذا الحكم المخالف لما تقرر عندهم في المنطق (فاشار اليه) اي الى البيان (بقوله لو رود موضوعها اي موضوع المهيمة) اي لم يقم انسان (نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد للعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما تفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي) لما بين في المنطق من انه لا بدني التناقض

من الاختلاف في الكم والكيف .

(واذا كان هذه السالبة المبهمة) اي لم يقم انسان (في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان) بدون لفظة كل (نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه) اي معنى لم يقم كل انسان مع لفظة كل (ايضا نفي القيام عن كل فرد) كما كان معناه ذلك قبل دخول كل (يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس فحينئذ يجب ان يكون معناه) بعد دخول لفظة كل (نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا) لمعنى اخر لم يكن حاصلًا قبل دخول لفظة كل .

(فالحاصل ان التقديم) اي تقديم المسند اليه على المسند المقرون بحرف النفي (قبل) دخول لفظة كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده) اي بعد دخول لفظة كل (لعموم السلب) وذلك (ليكون) لفظة (كل للتأسيس) اي لتأسيس معنى اخر لم يكن حاصلًا قبل دخول لفظة كل (لا للتاكيد) اي لا لتاكيد المعنى الذي كان حاصلًا قبل دخول لفظة كل (والتاخير) اي تاخير المسند اليه عن المسند المقرون بحرف النفي (بالعكس) اي التاخير قبل دخول لفظة كل لعموم السلب فيجب ان يكون بعد دخولها لسلب العموم (وذلك لان لفظة كل) كما قلنا انفا (لا تخلو عن افادة احدهذين المعنيين) اي عموم السلب وسلب العموم (فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة) اذ المفروض انه لا ثالث لهما .

(وفيه) اي فيما استدل به ابن مالك واتباعه (نظر) من وجوه ثلاثة الاول (لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم) مع لفظ

كل (لافاده النفي عن الجملة ولم يتم كل انسان) كذلك (لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تأكيدا حتى يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المعدولة (المحمول (نحو انسان لم يتم) اي قبل دخول لفظ كل (وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهمة نحو لم يتم انسان) كذلك (انما افاده) اي كل واحد من النفيين (الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان (لفظ (انسان) الذي كان هو المسند اليه قد (صار مضافا اليه) للفظ كل الذي هو المسند اليه الان (فلم يبق) لفظ انسان (مسندا اليه فيكون) حينئذ (اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى) لفظ (انسان) قبل دخول كل (يكون) لفظ (كل تأسيسا لا تأكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيدده لفظ اخر) باق على الافادة (وهذا) اي لفظ كل (ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يتم وعن كل فرد في لم يتم كل انسان انما افاده) اي كل واحد من النفيين (حينئذ نفس الاسناد الى) لفظ (كل لا شيء اخر ليكون لتقويته) اي لتقوية ذلك الشيء الاخر .

(ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع) الذي ذكره بقوله لانسلم انه يجب الخ (بان ما ذكرت من معنى التاكيد) وهو قوله لان التاكيد لفظ الخ (هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نفني بالتاكيد هنا ان يكون) لفظ (كل لافادة معنى كان حاصل بدونه وحينئذ لا يتوجه

هذا لمنع اشارة الى منع اخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا)
الذي قاله هذا القائل (فقال) وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة
(ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهمة نحو لم يقم انسان اذا افادت
النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة) ايضا لما قيل بالتفارسية
(چو نكه صد احد نودهم پيش ما است) .

(فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد
حق يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل
فرد لا يكون كل تاسيسا بل تأكيدا على مامر من التفسير) يعني قوله
لان الصورة الثانية اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي
عن الجملة (لان هذا المعنى) اي النفي عن الجملة (كان خاصا
بدونه) اي بدون لفظ كل اي في لم يقم انسان والحاصل ان لفظ
كل لا يكون تاسيسا بل يكون تأكيدا سواء حملت على افادة النفي عن
كل فردا وعلى النفي عن الجملة اذ كلا المعنيين كان حاصلًا بدونه .

(فاذا لم تكن) لفظة كل (تاسيسا) على كلا المعنيين (فلو
جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل
لم يقم انسان) اي جعلنا المعنى بعد دخول كل مثله قبل دخول كل
اي جعلنا المعنى في الحالتين النفي عن كل فرد (لا يلزم) من ذلك
(ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس هنا) على كلا المعنيين
(اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على) التاكيد (الاخر)
اذ المفروض ان كل واحد من المعنيين كان حاصلًا قبل دخول لفظ
كل والحمل على كل واحد منهما تأكيد .

والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد ويلزمه

النفي عن الجملة ايضا) لما قلنا اننا بالفارسية (چو نكه صدامد نودهم پيش ما است) (فكللا المعنيين حصل قبل) دخول لفظ (كل فعلى ايها حملت يكون تاكيذا لا تاسيما فلا يصح قول المستدل) اي ابن مالك واتباعه (انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس) لان الحمل على ما ذكره المستدل اي الحمل على النفي عن الجملة ايضا تاكيد .

(لا يقال) في جواب هذا الوجه الثاني ان (دلالة قولنا لم يقم انسان) قبل دخول لفظ كل (على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام) كما اشير الى ذلك اننا بقواه المتلزمة نفي الحكم عن الجملة وكما قلنا بالفارسية (چو نكه صدامد نودهم پيش ما است) وذلك لان المعنى المطابقي في لم يقم انسان السلب الكلي لورود موضوعها نكرة في سياق النفي فيستلزمه السلب عن الجملة (و) لكن (دلالة لم يقم كل انسان) مع لفظ كل (عليه) اي على النفي عن الجملة (بطريق المطابقة فلا يكون) حمل لفظ كل على النفي عن الجملة (تاكيذا) لاختلاف نوع الداليتين بالمطابقة والالتزام .

(لانا نقول اما ان يشترط في التاكيد اتحاد الداليتين) في النوع (او لا يشترط) اتحادهما في النوع (فان لم يشترط) اتحادهما فيه (لزم ان يكون) لفظ (كل في قولنا لم يقم كل انسان تاكيذا سواء جعل) لفظ كل (للنفي عن الجملة) كما يقوله المستدل اعني ابن مالك واتباعه (او) جعل للنفي (عن كل فرد) كما يقوله الخطيب فصح الوجه الثاني اي قوله فاذا حملت كل على الثاني لا يكون تاسيما بل تاكيذا .

(وان اشترط) اتحادهما في النوع (لزوم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان دلالة قولنا انسان لم يقم) بدون لفظ كل (على النفي عن الجملة بطريق الالتزام) ودلالة كل انسان لم يقم على هذا المعنى بطريق المطابقة فلم يتحدد الدالان فلم يكن لفظ كل اذا حمل على هذا المعنى تاكيدا (وهو) اي كون دلالة انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام (ظاهر) بما تقدم في قوله لان الموجبة المرحلة المعدولة المحمول الخ .

(وحينئذ) اي حين اذ اشترط في التاكيد اتحاد الدالين في النوع وحين اذ كان دلالة قولنا كل انسان لم يقم مع لفظ كل على النفي عن الجملة ودلالة قولنا انسان لم يقم بدون لفظ كل على هذا المعنى مختلفتين في النوع (يبطل ما ذكرتم) يعني ابن مالك واتباعه وماذكروه عبارة عن قولهم في الصورة الاولى ان التقديم يفيد النفي عن كل فرد لثلا يلزم ترجيح التاكيد على التأسيس .

اما بطلان ما ذكروه فلانه لو لم يفد التقديم النفي عن كل فرد بان يفيد النفي عن جملة الافراد لا يكون تاكيدا وان كان هذا المعنى حاصل قبل دخول لفظ كل وذلك لاختلاف الدالين في النوع فيكون تأسيسا فلا يلزم من ذلك ترجيح التاكيد على التأسيس فبطل ماذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى .

فالحاصل انه ان لم يشترط اتحاد الدالين بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الثانية اعني صورة التأخير وان اشترط اتحادهما بطل ما ذكروه في الاستدلال على الصورة الاولى اعني صورة التقديم

ولا يصح الجواب عن هذا الوجه الثاني من وجوه النظر بما ذكر
انما من ان دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً
وذلك لان هذا الجواب اوجب الاعتراض على الصورة الاولى ايضاً
غاية ما فيه انه على سبيل التردد حسبما بيناه وشرحناه بما لا يزيد عليه.
(بل الجواب) الصحيح عن هذا الوجه اي وجه النظر النظر
(ان نفي الحكم) اي القيام مثلاً (عن الجملة) اي عن جملة الافراد
على ثلاثة اقسام لانه اي نفي الحكم (اما بان يكون منفيًا عن كل
فرد) هذا هو القسم الاول (او بان يكون منفيًا عن بعض الافراد ثابتاً
للبيش الاخر) هذا هو القسم الثاني (او بان يكون محتملاً للمعنيين) اي
النفي عن كل فرد والنفي عن بعض والثبوت عن بعض اخر وهذا هو
القسم الثالث .

(والمستفاد من لم يقم انسان بدون لفظ كل) هو القسم الاول فقط
اي النفي عن كل فرد وذلك لورود موضوعها نكرة غير مصدرة بلفظ
كل في سياق النفي وقد تقدم ان كل نكرة كذلك مفيد لمعوم النفي
(فالحمل عليه) اي حمل لفظ كل على النفي عن كل فرد (تأكيد)
لكونه حاصلًا قبل دخول لفظ كل مع اتحاد الدالتين في النوع من
حيث المطابقة والتنقيص (و) الحمل (على غيره) اي على احد القسمين
الاخيرين (تاسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان) مع لفظ كل (للنفي
عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس) لان هذا المعنى كان
حاصلًا قبل دخول لفظ كل بالمطابقة (فاما اذا جعلناه) اي لم يقم
كل انسان (للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل) اي القسم

الثالث كما يقول ابن مالك واتباعه (فيكون) لفظ كل (تاسيساً قطعاً) وبقينا (لان هذا المعنى) اي النفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل (لم يكن حاصله قبله) اي قتل دخول لفظ كل وذلك لما تقدم انفا من ان المستفاد من لم يقيم انسان بدون كل هو القسم الاول فقط بالتنصيص والمطابقة لا على الوجه المحتمل فلا ينافي ذلك كون القسم الاول احد فردي الوجه المحتمل لوضوح المغايره بين كون شيء منصوباً وبين كونه من المحتمل وان شئت ان تعرف ذلك فعليك بمراجعة المكررات عند قول ابن مالك في باب المفعول المطلق حيث يقول :

ومنه ما يدعونه مؤكداً لنفسه او غيره فالمبتدا

نحو له على الف عرفاً والثاني كاني انت حقا صرفاً

والى ما نبهناك اشار بقوله (فليتأمل) هذا ما عندي في شرح هذا

المقام العويص ولا اظن ان تجد عند غيري ما فيه يحبس .

(و) اما الوجه الثالث من وجوه النظر فهو قوله (لان النكرة

المنفية) اي الواقعة في سياق النفي (اذا عمت) اي اذا كانت مفيدة

لعموم النفي كما مر في كلام المستدل (كان قولنا لم يقيم انسان سالبة

كلية لا مهمة كما ذكره هذا القائل) المستدل يعني ابن مالك واتباعه

(لانها قد بين فيها ان الحكم) اي القيام (مسلوب عن كل واحد

من افراد الموضوع) يعني الانسان .

(لا يقال سمها) هذا القائل (مهمة باعتبار اهمال الصواعق)

من السور (اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور

في كتب القوم) اي المنطقيين (ان المهمة هي التي يكون موضوعها

كلية) قابلا للمصدق على كثيرين (وقد اهتمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب او السلب في كل افراد الموضوع لو بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهران الصادق على نحو قولنا لم يغم انسان انما هو تعريف الكلية دون المهمة) كما ذكره هذا القائل .

(واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير) اى الفرض (انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نغني بالسور الا هذا) الشيء الذى يدل على هذا البيان .

(والقوم وإن جعلوا سور السلب الكلي) ما هو من مقولة الالفاظ نحو (لا شيء ولا واحد) وما يؤدى منها من الالفاظ ولو من سائر اللغات (فلم يقصدوا الانحصار فيهما) اى في لا شيء ولا واحد ونحوهما من سائر اللغات (بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية) سواء كان من مقولة الالفاظ (كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك) ولو من سائر اللغات ام لم يكن من مقولة الالفاظ كالمبنيات التركيبية اعني اضافة الجمع او المفرد ووقوع النكرة في سياق النفي والمفرد المحلى باللام الذى افادته للعموم بسبب جريان مقدمات الحكمة وما تقدم في بحث وصف المستند اليه من توصيته بما هو من صفات الجنس ونحو ذلك مما يدل على السور عند من له ذوق سليم وفهم مستقيم فما قاله المنطقيون اما تعريف للسور اللفظي او من باب المثال (نص عليه الشيخ) ابو علي سيده (في الاشارات) .

فلا يحسن الاقتصار على ما يقوم من ظاهر بعض العبارات بل لابد

من النظر فيما يرمز ويشار اليه في الكلام فيآله من الرموز والاشارات والتوفيق من الله عالم السر والخفيات .

(وههنا) اى في لم يقم انسان (يجوزان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية) اى نكرة في سياق النفي (او ادخال التنوين عليه) اى على الموضوع (سور الكلية كما انه) اى التنوين (في الموجبة سور الجزئية) لانه دال على التنكير الدال على البعضية وقد تقدم بيانه في بحث تنكير المسند اليه وذلك (على ما قال) الشيخ (في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام) الاستفراق (يوجب تعميما) وكذلك الاضافة كما اشرنا اليه انفا (وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهملة في لغة العرب) اذ الاسم لا يخلو فيها من احد هذه الثلاثة ولو تقديرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وسائر المبنيات ونحوها مما يقدر فيه التنوين او اللام او الاضافة وقد بين ذلك في النحو فتحصل من جميع ما تقدم ان ما استدل به ابن مالك واتباعه باطل ولكن لا يلزم من بطلان الدليل بطلان المدلول فمدعاهم حق صحيح ولاجل ذلك ينقل كلام الشيخ حيث يقول (وقال عبد القاهر في تقرير ان كلمة كل تارة تكون لشمول النفي) وعموم السلب (و) تارة (اخرى لنفى الشمول) وسلب العموم (ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته) اى عن ادات النفي وهذا يشمل اقساما اربعة اشار اليها بقوله (سواء كانت) كلمة كل (معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول انبي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن
فالبيت مثال للمبين من الاقسام الاربعة احدهما ان يكون كلمة

كل معمولة واحدا للفظه ما والفعل اغني يسمى خبرها على اللغة المجازية
وثانيها ان يكون كلمة كل مرفوعا بالابتداء والفعل خبرها

(او) كان الخبر (غير فعل نحو ما كل متمنى المرء حاصلا) بالنصب
(او حاصل) بالرفع فهذا المثال ايضا قسمان من الاقسام الاربعة لانك
اما ان تجعل كلمة كل معمولة للفظه ما فتنصب الخبر وهو غير فعل وهذا
(على اللغة المجازية) فان المجازيين يعملون لفظه ما وعلى لغتهم ورد
التنزيل نحو قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا ونحن ما هن امهاتهن
(او) تجعل كلمة كل مرفوعة بالابتداء فترفع الخبر على اللغة (التمييزية)
فان بني تميم لا يعملونها كما قال شاعرهم

ومهفف كالبدركلت له انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام
برفع حرام اما قوله (او معمولة للفعل المنفى) بنصب معمولة
فالنصب (اما) على (ان يكون عطفًا على داخله في حيز النفي) حتى
يكون من عطف المفرد على المفرد فالمعنى حينئذ او كانت كلمة معمولة
للفعل المنفى (واما) على (ان يكون بتقدير فعل عطفًا على اخرت)
فيكون من عطف الجملة (والمعنى) حينئذ (او جعلت) كلمة كل (معمولة)
للفعل المنفى (وكلاهما) اى كلا العطفين (ليس بسديد) اى ليس
بصواب (لان كلامنا) العطفين من قبيل عطف الخاص على العام لان
كل واحد من (الدخول في حيز النفي والتاخير من اداة النفي شامل لوقوعها) اى
وقوع كلمة كل (معمولة للفعل المنفى فلا يحسن عطفه) اى عطف
معمولة (عليه) اى على كل واحد من الدخول في حيز النفي والتاخير
عن ادائه (باو) لان العطف بها يقتضى المغايرة ولا مغايرة بين الخاص
والعام ويزيد العطف الثاني بان فيه فسادا اخر وهو حذف العامل

المعطوف عليه وابقاء معموله وهذا كمعطف الخاص على العام من مختصات الواو نحو علفتها تبنا وماء باردا كما قال ابن مالك وهي اى الواو انفردت

بمعطف عامل مزال قد بقى معموله دفعا لوهم اتقى
(اما الاول) اى كون الدخول في حيز النفي شاملا لوقوع كلمة كل معمولة للفعل المنفى (فظاهر) اذ كون الفعل منفيًا معناه انه داخل في حيز النفي فاذا كان الفعل داخلا في حيز النفي يكون معموله ايضا داخلا في حيزه اذ لا يعقل تاخير العامل عن شيء وعدم تاخر المعمول عن ذلك الشيء فيكون هذا قسما خامسا لقوله بان اخرت .
(واما الثاني) اى كون التأخير عن اداة النفي شاملا لوقوع كلمة كل معمولة للفعل المنفى (فلان التأخير) اى تاخير كلمة كل (عن اداة النفي اعم من) كونها معمولة للفعل المنفى لان للتأخير مصاديق كثيرة منها (ان يقع بينهما) اى بين اداة النفي وكلمة كل (فصل) والتأخير غير فعل (نحو ما زيد كل القوم) بنصب كلمة كل اورفعها على اللغة المجازية او التيمية فهذا المثال من قبيل القسمين الاخيرين من الاقسام الاربعة المتقدمة (و) منها ان يقع بينهما فصل بالفعل العامل في كلمة كل سواء تقدم كلمة كل على الفعل المنفى واداة النفي نحو كل الدراهم لم اخذ ام لم يتقدم (نحو ما بجائني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة) في المتن الاتي بعيد هذا وليعلم ان هذه الصورة هي التي وقع الكلام فيها من حيث الدلائل ومن مصاديق التأخير ما اشار اليه بقوله (او لا يقع) بينهما فصل (ندو ما كل متمنى المرء حاصلا) او حاصل وقد تقدم وجه النصب والرفع ونحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه .

فظهر ان كلمة كل في جميع هذه الصور متأخرة عن اداة النفي رتبة وان كانت في بعضها متقدمة لفظا فقوله بان اخرت يشمل جميع هذه الصور ومنها ما الكلام فيه وهو ما اذا وقع الفصل بينهما بالفعل العامل في كلمة كل فيكون كلمة كل حينئذ معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطف معمولة للفعل النفي على اخرت باو لان او تقتضي المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولا مغايرة بين العام ومصاديقه فالاولى ترك العطف او العطف بالواو لان عطف الخاص على العام كما قلنا من محتضاته ولانه لا يرد ما تقدم نقله من الالفية .

(فان خصصت التأخير) اي تأخير كلمة كل عن اداة النفي (باللفظي) اي بما كان كلمه متأخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة لا رتبة فقط (فلم يخرج منه) اي من التأخير (الا المعمول المتقدم على الفعل المنفي) والاداة نحو كل الدراهم لم اخذ ويبقى سائر الامثلة المذكورة في المتن الاتي تحت قوله بان اخرت عن اداته فيبقى اشكال العطف باو بالنسبة اليها بحاله (وان جعلته) اي التأخير (اعم من اللفظي والتقديري) اي اعم من ان يكون كلمة كل متأخرة عن اداة النفي لفظا ورتبة او رتبة فقط (دخل فيه) اي في التأخير (القسمان) اي المعمول المتقدم على الفعل المنفي والاداة والمعمول المتأخر عنهما اي دخل فيه نحو كل الدراهم لم اخذ وغيره من الامثلة المذكورة في المتن الاتي فيبقى الاشكال المذكور في جميعها بحاله (واياها كان) اي سواء خصصت التأخير باللفظي او جماعته اعم من اللفظي والتقديري (فالكلام لا يخلو عن نصف) وخروج عن طريق السداد والصواب من العطف بما لا يعطف به في امثال المقام .

(وانما وقع فيه) اي في التصف (لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا ادخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه) اي على لفظ كل (لفظا) نحو لم اخذ كل الدراهم (او تقديرا) نحو كل الدراهم لم اخذ (يعنى كما اذا قدمت) اي كلمة كل (على الفعل المنفي العامل فيه) اي في لفظ كل (فانه) اي لفظ كل (مؤخر) حينئذ (تقديرا) اي رتبة (لان مرتبة المفعول التأخير عن العامل) وان كان المفعول مقدما لفظا .

(فالاقرب) الى الصواب الوجه الثاني من العطفين وهو (ان تجعل) او مفعولة (عطفا على اخرت بتقدير الفعل) اي او جعلت مفعولة للفعل المنفي (ويكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فصل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور) اي قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى الخ فيصير من باب اعطاء الحكم بالمثال نظير ما قاله السيوطي في شرح قول ابن مالك

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

وحينئذ يحصل التغاير المصحح للعطف باو (و) ذلك لان (المعنى) حينئذ (بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخلة على الفعل العامل فيها) اي في كلمة كل نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه (او جعلت) كلمة كل (مفعولة للفعل المنفى اما) من حيث كونه (فاعلا لفظيا او) معنويا اي (تاكيدا له) اي للفاعل اللفظي (نحو ما جائي القوم كلهم) هذا مثال للتاكيد (او) نحو (ما جائي كل القوم) هذا مثال للفاعل اللفظي وانما (قدم) مثال (التاكيد) على مثال الفاعل اللفظي (لان كلا اصل في التاكيد) وسياتي عن قريب الوجه في كونه اصلا

في التاكيد فانتظر .

(او) من حيث كونه (مفعولا كذلك) اى مفعولا لفظيا و تاكيذا له اى مفعولا معنويا سواء كان المفعول اللفظي او المعنوي (متأخرا) عن الفعل المنفي (نحو لم اخذ كل الدراهم او) كان المفعول اللفظي (مقدما) على الفعل المنفي (نحو كل الدراهم لم اخذ) هذان المثالان كلاهما للمفعول اللفظي واما مثالي التاكيد فمثال التاكيد المتقدم على الفعل ما ذكره الشارح بقوله (او الدراهم كلها لم اخذ) واما مثال التاكيد المتأخر عن الفعل المنفي فكقولنا لم اخذ الدراهم كلها .

(وترك) الخطيب (مثال التاكيد) اى تاكيد المفعول (اعتمادا على ما سبق) في تاكيد الفاعل (وجعل الفعل) في الامثلة (منفيًا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه) لان ما لها المصدر (بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا) حكم كلمة كل (اذا وقعت بجرورا وظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك) من الامثلة التي يكون فيها كلمة كل بجرورا او ظرفا .

(ففي جميع هذه الصور) التي ذكرت من قوله ما كل ما يتمنى المرء الى هنا (توجه النفي) جواب الشرط اعني قول عبد القاهر ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي (الى الشمول) اى الى العموم (خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكلام) حينئذ (ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه) كلمة (كل) ونفى الفعل او الوصف لبعضه الاخر (ان كانت) كلمة (كل فاعلا) لفظيا او فاعلا معنويا (للفعل او الوصف الذي حمل عليها) اى على كلمة كل (او اعمل) الوصف (فيها) اى في كلمة كل (كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب) كون كلمة كل في

هذا المثال فاعلا في المعنى باعتبار عود ضمير الفاعل اليها فلا تغفل (و) هذا بخلاف قولنا (ما يكتب كل القوم) فان كلمة كل فيه فاعل لفظا ومعنى (فتبصر (و) كقولنا (في الوصف ما كل القوم كاتباً) او كاتب على اللغة الحجازية او التيممية وهذا مثال للوصف الذي حمل على كلمة كل (و) اما مثال الوصف الذي اعمل فيها فهو كقولنا (ما كاتب كل القوم) فان كلمة كل فاعل للوصف اغنته عن الخبر كما قال في الالفية

واول مبتدء والثاني فاعل اغنى في اسارذان

(فيفيد) الكلام او لفظ كل في جميع هذه الامثلة (ثبوت الكتابة لبعض من القوم) ونفيه عن بعضه الاخر وذلك كما سيصرح به بدليل الخطاب وشهادة الذوق السليم والفهم المستقيم واستعمال البلغاء (ولو قال) الخطيب في المتن المتقدم افاد الكلام () (ثبوت الحكم ليشمل) المتن (ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء نمرة) ولا كل بيضاء شحمة (لكان احسن) وجهه ان ظاهر المتن اختصاص تلك الافادة بما اذا كان في الكلام فعل او وصف وليس كذلك لوجود تلك الافادة في نحو المثال المذكور .

(او) افاد الكلام (نعلقه اي تعلق الفعل او الوصف به اي ببعض) ونفى التعلق عن بعض اخر (ان كانت) كلمة (كل في المعنى مفعولا) لفظيا او معنويا (للفعل او الوصف المحمول عليها) اي على كلمة كل (او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه) كون كلمة كل مفعولا في هذا المثال باعتبار عود ضمير المفعول اليه (و) نحو (لم اخذ كل الدراهم) مثال للمفعول اللفظي المتاخر للفعل (ونحو ما كل الدراهم

اخذها انا) مثال لما هو مفعول في المعنى للوصف (وما اخذ انا كل الدراهم) مثال للمفعول اللفظي المتأخر .

وقد بقي في المقام امثلة اخرى يسهل اخراجها ان اتقنت ما تقدم من الامثلة في الفاعل وكيف كان (فيفيد) الكلام او لفظ كل في المثال الاول (تعلق ادراك المرء ببعض متمنياته) وعدم تعلق ادراكه ببعضها الاخر (و) في سائر الامثلة (تعلق الاخذ ببعض الدراهم) وعدم تعلقه ببعضها الاخر فدلالة هذه الامثلة على ما ذكر انما هو (بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال) والمراد من دليل الخطاب مفهوم الموافقة قال في القوانين المفهوم اما ان يكون الحكم المدلول عليه بالالتزام موافقا للحكم المذكور في النفي والاثبات فهو مفهوم الموافقة كدلالة حرمة التافيف على حرمة الضرب ويسمى بلعن الخطاب وفحوى الخطاب والا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب انتهى بادننى اختصار .

(قال الشيخ اذا تأملنا وجدنا ادخال كل في حين النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن) انتهى كلام الشيخ (و) لكن (فيه) اي في كلام الشيخ (نظر لانا نجده حيث لا يصلح ان يتعلق ببعض) بل يجب ان يتعلق بالجميع (كقوله والله لا يحب كل مختال) اي متكبر معجب بنفسه (فخور) اي كثير الفخر على الناس بفخر حق وكقوله تعالى (والله لا يحب كل كفار) اي جاحد بتحريم الزنا (ائيم) اي كثير الاثم وقوله تعالى (ولا تطع كل حلاف) اي كثير الحلف في الحق والباطل (مهين) اي قليل الراى والتميز او حقير عند الناس لاجل كذبه فان المراد قطعاً نفى محبة كل مختال وكل كفار وكل حلاف فليس المراد في هذه الايات المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه

(فالحق ان هذا الحكم) اي المعنى الذي قاله الشيخ واتباعه (اكثرى
لا كلي) .

ولا يذهب عليك ان الحق ما فهمه الشيخ ولا يرد عليه النقض بالايات
لان عدم الحمل فيها عل ثبوت الحكم للبعض انما هو بواسطة قرينة
خارجية فلا يلزم من ذلك انخرام القاعدة التي استفادها الشيخ من
تتبع كلمات البلاء لأن القاعدة هي ان لفظة كل متى وقعت في حيز
النفي فبالنظر الى نفس التركيب وذاته يفيد ما فهمه الشيخ واتباعه ولا
ينافي ذلك عدم الحمل على ذلك لما منع خارجي ولل ما ذكرنا ينظر ما
في المعنى وهذا نصه ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض
وهو هنا موجود اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا انتهى .
وبنظير ذلك اجاب في المعالم عن مفهوم قوله تعالى ولا تكرهوا
فتياتكم على البغاء ان اردن حصصا فراجع ان شئت .

(والا اي وان لم تكن) كلمة كل (داخله في حيز النفي بان قدمت
على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي عم كل فرد بما اضيف اليه
كل) فيكون الكلام سالبة كلية (و) حينئذ (افاد) الكلام او لفظ
كل (نفي اصل الفعل عن كل فرد) كما هو الحكم في السالبة الكلية
(كقول النبي ص لما قال له ذو اليمين اقصرت الصلاة بالرفع) اي
برفع لفظة صلاة (لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك
لم يكن) هذا اي كل ذلك لم يكن قوله ص وهو سالبة كلية (اي لم يقع واحد منهما لا
القصر ولا النسيان) ويأتي وجه الاحتجاج بذلك بعيد هذا

(وعليه اي عل عموم النفي وشموله كل فرد ورد قوله اي قول

ابي النجم)

قد أصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع
(برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب) فالكلام
سأله كلية فليس المراد اثبات بعض الذنوب التي تدعي عليه ام الخيار
ونفي بعضها الاخر

(قال المصنف) في الايضاح بادنى تغيير (المعتمد في اثبات المطلوب)
اي في اثبات ان الكلام يفيد السلب الكلي اي النفي عن كل فرد
(الحديث وشعر ابي النجم) وما نقلناه عن الشيخ وغيره لبيان السبب
فاثبات المطلوب لا يتوقف عليه (اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد امرين لطلب التمين بعد ثبوت احدهما
عل الابهام في اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتمين او بنفي كل منهما)
اي بنفي كليهما ليكون سألبة كلية (ردا على المستفهم) المعتمد للايجاب
الجزئي اي اعتقاد احدهما وذلك لان نقيض الموجبة الجزئية السالبة
الكلية فيكون السلب الكلي (تغطية له) للمستفهم (في اعتقاد ثبوت
احدهما) ورفع لما اعتقده من ثبوت احدهما اي القصر او النسيان
اذ نقيض كل شيء رفعه (لا بنفي الجمع بينهما لانه) اي المستفهم (لم
يعتقد ثبوتهما جميعا) لان المفروض من ان السائل يعتقد احدهما اما
القصر او النسيان مثلا (فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن
نفيًا لكل منهما) اي فيجب ان يكون قوله ص كل ذلك لم يكن
سألبة كلية .

(والثاني ما روى انه لما قال النبي ص كل ذلك لم يكن قال له ص
ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله ص كل ذلك لم يكن
سألبا كليًا لما صح بعض ذلك قد كان ردا له ص لانه) سلب جزئي

والسلب الجزئي انما ينافي نفي كل منهما) اي انما ينافي السالبة الكلية
(اذ الايجاب الجزئي) يعني بعض ذلك قد كان (رفع للسلب الكلي)
يعني نفي كل منهما (لا للسلب الجزئي) يعني نفيهما جميعا .

(واما الاحتجاج بشعر ابي النجم ~~لانه~~ فصيح والشايع فيما اذا
لم يكن الفعل) المتأخر (مشتقلا بالضمير ان ينصب الاسم) السابق
على المفعولية نحو زيد اضربت) فعدل عن النصب اي عن نصب كلمة
كل مع كونه شايعا الى الرفع ليخرج كلمة كل بالرفع عن حيز النفي
ليفيد السلب الكلي اي ليفيد انه لم يصنع شئ مما تدعيه ام الخيار من
الذنوب .

(و) ان قلت لعل العدول الى الرفع للضرورة الشعرية قلنا (ليس
في نصب) كلمة (كل ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه انه) اراد
السالبة الكلية اي انه (لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المرة فلو
كان النصب) اي نصب كل (مقيدا لذلك العموم) اي المسلب الكلي
الذي اراده الشاعر (والرفع غير مفيد) له (لم يعدل الشاعر الفصيح
عن النصب الشايع الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير) العائد الى
المبتدأ (من غير ضرورة) اذ الرفع انما هو على ان كلمة مبتدأ خبره
جملة لم اصنع فلا بد حيثئذ ان يقال ان التقدير لم اصنعه لثلا يخلو
جملة الخبر عن العائد .

(و) لكن يمكن (لقائل ان يقول) ردا على هذا الاحتجاج (انه)
اي الشاعر (مضطر الى الرفع اذ لو نصبها) اي كلمة كل (لجعلها
مفعولا) مقدما لقوله لم اصنع فيكون عاملها لفظيا (وهو ممتنع لان لفظ
كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تأكيدا او مبتدأ)

والعامل في كل واحد منهما عند الأكثر معنوى اما التاكيد فواضح واما
المبتدأ فلما قال في المغنى في بحث كل وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا
الا الابتداء نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم اتيه لان
الابتداء عامل معنوى ومن القليل قوله

يمتد اذا مادت عليه دلالتهم فيصدر عنه كلها وهو ناهل

ولا يجب ان يكون منه قول علي ع

فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقوى
بل الاولى تقدير كان شانية انتهى فمنه يظهر المراد من قواه (لا تقول
جائني كلكم ولا ضربت كلكم وما مررت بكم ونظيره) اى نظير
الاحتجاج بقول ابي النجم (بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن
قتلت عمدا ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر)
يعنى قتلت (جازئ على السعة اذ لا ضرورة تلمجته) اى الشاعر (اليه)
اى الى رفع كلهن (لا مكان ان يقول كلهن قتلت بالنصب) حتى لا يحتاج
الى تقدير الضمير في الخبر فيقال ان التقدير قتلتن .

(و) نظير لقائل قوله (اعترض عليه) اى على سيبويه (ابن
الحاجب بانه) اى الشاعر مضطر الى الرفع (اى رفع كلهن) لانه
اى الشاعر (لو نصبها لاستعملها مفعولا) فيكون عاملها لفظيا (وهو
غير جائز لان كلا اذا اضيف الى المضمحل يستعمل الا تأكيدا او مبتدأ
لان قياسها ان يستعمل تأكيدا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره) اى
على ضمير ما تقدمها (لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما
اضيفت) كلمة كل (اليه) اى في اجزاء المضاف اليه اى في اجزاء
ما يعود اليه الضمير المضاف اليه لفظة كل (ولما اضيفت) كلمة كل

(الى المضمركانت الجملة) اى المجموع اى الذى له اجزاء (متقدما ذكرها)
نحو اشتريت العبد كله (او في حكم المتقدم) نحو كلکم راع وكلکم
مستول عن رعيته فتأمل .

(الا انهم استعملوها مبتدء لان العامل فيه) اى في المبتدء (معنوى)
والعامل المعنوى (لا يخرجها في الصورة عما هي عليه) في حال التاكيد
من كونها مجردا عن العوامل اللفظية (فلذلك يقال ان الامر كله لله
بالرفع) على جعلها مبتدء والله خبرا لها والجملة خبرا للامر اسم ان
فيكون العامل فيها معنويا فتبصر .

(و) با (النصب) على جعلها تأكيدا للامر لان العامل فيه ايضا
معنوى وذلك واضح (ولا يقال الامر ان كله لله) بجعلها اسما لان
وذلك لثلا يصير العامل فيها لفظيا (هذا كلامه) اى ابن الحاجب
(واما تاخير اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء
بيانه) في باب المسند (هذا الذى ذكر من الحذف والذكر والاضمار
والتعريف والتكثير والتقديم والتأخير كله مقتضى الظاهر من الحال)
هذا مبنى على التغليب والافتراك الخطاب مع معين الى غيره الذى ذكر
في مباحث الاضمار من جملة خلاف الظاهر .

(وقد يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء
الحال اياه فيوضع المضمرة موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم
الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم
تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه) وقد اشترط في المسند
اليه اذا كان ضميرا ان يتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما واذا لم
يكن كذلك كان مقتضى الظاهر الاتيان بالاسم الظاهر لا بالضمير

فالآتيان بالضمير خلاف مقتضى الظاهر ويأتي بعيد هذا وجه آخر
أعم في وجه كون ضمير الشأن والقصة خلاف مقتضى الظاهر .

(وهذا الضمير عائد الى متعلق) أي متصور (مبهود في الذهن)
أي ذهن المتكلم (مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل زيد)
فانه أي الضمير بمعنى شيء فيحتمل أن يكون ذلك الشيء رجلا أو
أكثر أو امرأة أو أكثر كما أن الرجل في نعم الرجل أيضا مبهم فانه
يحتمل أن يكون زيدا أو عمرا أو غيرهما .

وانما اعتبر في ذلك المتعلق أن يكون غير معين (ليحصل به
الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو المدح أو
الذم العام أعني من غير تعيين خصلة) يأتي وجه المناسبة في قوله
ليتمكن (والتزم تفسيره) .

أي تفسير ذلك المبهم (بنكرة ليعلم جنس المتعلق في الذهن ويكون في
اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا
السلطان) والمراد بالنكرة التي يحصل به هذه الأغراض الثلاثة هو
التمييز أعني رجلا .

أذ بالنكرة يستفاد بيان الجنس ولا يستفاد التمييز الشخصي وأيضا
يستفاد منه أن ذلك المبهم من جنس الرجال لأن جنس النساء وبآتيانه
تمييزا يستفاد أن السلطان ونحوه مما هو مخصوص بالمدح ومعرف باللام
لا يشبه بالفاعل لأن الفاعل إذا كان اسما ظاهرا لا يجمع بينه وبين التمييز
عند الأكثر كما أشار إليه ابن مالك بقوله :

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر

قال السيوطي فذهب سيويوه والسيرا في إلى المنع لاستغناء الفاعل

بظهوره عن التمييز المبين له والمبرد الى الجواز واختاره المصنف قال
لان التمييز قد يجاء به توكيدا كما سبق ومنه قوله .
والتفلييون بش الفحل فحلهم فحلا وامهم زلاء منطق
وقوله

ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية ديننا
فتامل (ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل
نعم الرجل في الابهام والاجمال) اذ لم يعرف بعد .
ان ذلك الرجل من هو وكم هو (و) من اجل هذا الابهام
والاجمال ورفع (لا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى) في
الاصطلاح (مخصوصا بالمدح) او الذم (مثل نعم رجلا زيد)
وبش رجلا عمرو (وانما هو) اى قولهم نعم رجلا (من هذا
الباب) .

اى من باب اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر او من باب
وضع المضمرة موضع المظهر (في احد القولين اى قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف) وجوبا والجملة جوابا لسؤال مقدر لانه لما تقدم
ذكر الفاعل مبهما كانه قيل من هو فاجيب بقولنا زيد اى هو زيد
فعليه لا مرجع للضمير المستتر في نعم لان قولنا نعم رجلا زيد
حيث ان جملتان مستقلتان ولم يعهد عود الضمير من جملة مستقلة
متقدمة الى جزء جملة مستقلة متأخرة لاتصال بينها وبين الجملة
المتقدمة بوجه من وجوه الاتصال فمقتضى الظاهر والمقام هو الاظهار
لكن اخرج الكلام .

على خلاف مقتضاها لما ذكر من الوجه المناسب لهذا الباب

ومن هنا يظهر ان ما فعله النحويون من عد هذا القول من مواضع
عود الضمير الى المتأخر فيه نظر بل منع فلا تغفل اللهم الا ان يقال
ان الضمير راجع الى التميز ولكن فيه ما فيه .

(واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ) مؤخرا وجملة (نعم
رجلا خبره) المتقدم (والتقدير) اى اصل الكلام (زيد نعم رجلا
فليس من هذا الباب على القطع) اى يقينا (لاحتمال ان يكون
الضمير) المستتر في نعم (عائدا الى المخصوص و) لا يلزم من ذلك
عود الضمير الى المتأخر الا لفظا لانه (متقدم رتبة) والى القولين
اشار ابن مالك بقوله .

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ اوخير اسم ليس يبدو ابدا .
وليعلم ان في المسئلة قولاً ثالثاً وهو قول من يجعل المخصوص
مبتدأ حذف خبره والتقدير زيد المدح او المذموم وانما قال لاحتمال
ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص لامكان ان يدعى على ذلك القول
ايضا ان الضمير عائد على متعل مفعول في الذهن وهو الجنس كما
اشار الى ذلك ابن مالك بقوله في باب الفاعل .

والحذف في نعم الفتاء استحسنوا لان قصد الجنس فيه بين
(فان قلت لو كان الامر كذلك) اى لو كان الضمير عائدا الى
المخصوص (لوجب) تثنية الضمير وجمعه اذا كان المخصوص مثنى
او جمعا كما هو الحكم في الفعل اذا كان خبرا للمبتدأ المثنى او الجمع
ولو كان المبتدأ مؤخرا نحو واسروا النجوى الذين ظلموا على قول
تقدم في ضمن كلام السكاكي فلا بد حينئذ من (ان يقال نعماء رجلين
الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ولفات الابهام المقصود) المناسب (في

وضع هذا لباب) قلنا انفا انه ياتى وجه مناسبة الابهام وكونه مقصودا في قوله ليتمكن (ولما صح تفسيره) اى تفسير الضمير (بالنكرة اذ لامعنى له) اى للتفسير (حينئذ) لان الضمير اذا كان متعين المرجع لا ابهام فيه حتى يحتاج الى التفسير سيما اذا كان المفسر بالفتح معرفة والمفسر بالكسر نكرة لانه ليس الا من قبيل ما هو قبيح عقلا اعنى زيادة الناقص على الكامل وجعله محتاجا الى الناقص .

(قلت قد انفرد) اى اختص (هذا الباب بخواص) يمتاز بها عن غيره (فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشايبته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم) لا فعل .

قال السيوطى وذهب الكوفيون على ما نقله الاصحاب عنهم في مسائل الخلاف الى انهما اسمان وقال ابن عصفور لم يختلف احد في انهما فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبش الرجل جملتان فعليتان والكسائي اسميتان محكييتان بمنزلة تابط شر نقلا عن اصلهما وسمى بهما المدح والذم انتهى .

(واما الابهام) المقصود في هذا الباب (ثم التفسير فيكون حاصله من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا) كالعلم نعم المقتنى والمقتنى وسيأتى في آخر المبحث مثال آخر له (وبهذا الاعتبار) اى اعتبار التزام تاخير المخصوص (يصح تمييزه بالنكرة) فلم يفت الابهام ويصح تفسيره بالنكرة واما الجواب عن قوله اذ لامعنى له حينئذ فهو قوله (ايضا يجوز ان يكون التميز للتاكيد) من دون ان يحتاج الضمير اليه (مثله) اى مثل التميز (في نعم الرجل رجلا)

فإن التميز فيه اعنى رجلا انما جىء به لمجرد التاكيد من دون حاجة اليه للعلم بأن الفاعل فيه رجل لا امرئة وقد سبق الإشارة الى ذلك انفا قال السيوطى وقد يأتى التمييز غير مبين فيعدم مؤكدا نحو ان هذه الشهور عند الله اثني عشر شهرا وقد يأتى بلفظ المعرفة نحو .

وايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو فيعتقد تنكيره معنى (قال الله تعالى ذرعا سبعون ذراعا او) يكون التميز (لدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر) في نعم رجلا السلطان وقد تقدم توضيحه مستقصى فلا قبح ولا زيادة الناقص على الكامل ولا احتياج الكامل الى الناقص .

(و) نحو (قولهم هو) زيد عالم (او هي زيد عالم) فوضع الضمير مذكرا كان او مؤنثا (مكان الشأن او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر) لان ضمير الغائب يقتضى تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه .

قال الرضى فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقى مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى يأتى تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه بتأخير مفسره عنه .

(ويختار ثانيك هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة)
لي مؤنث يكون احذر كنى الكلام (نحو هي هند مليحة وقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار) قصدا الى المطابقة (بين الضمير وغير الفضلة) لا الى انه (اي الضمير) راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو هي الامير بني غرقه وهي زيد عالم (اما الاول فلكون المؤنث فيه فضلة واما الثانى فلانه لا مؤنث فيه فلذلك لم يسمع) وان كان القياس

يقتضى جوازه) اي جواز تانيت الضمير في كل واحد من المثالين
وليعلم ان الظاهر من كلام القوم ان هذا الضمير يعود الى الجملة التي
بعده بل صرح في المغنى وغيره بذلك وظاهر كلام الرضى بل صريحه
خلاف ذلك وهذا نصه وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول
عنه بسؤال مقدر يقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة
فاستبهم الامر فسئل ما الشأن والقصة فقلت هو الامير اي الشأن هذا
فلما كان المعود اليه الذي يضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكفى في
التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول
عنه ومبين له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد
التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت تفسيرا لما يتيته وقال
ايضا ويختار كون الضمير مؤثرا لرجوعه الى المؤنث اى القصة اذا
كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث
كقوله تعالى فانها لاتعمى الابصار وقوله .

على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل مايمضى
والشرط ان لا يكون المؤنث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت
غرفة وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة
لان المؤنث منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم
فلا يراعى مطابقتها للفضلات وتانىك هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة
المفسرة مؤثرا قياس لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم
يدخله نواسخ المبتدأ فلا بد من ان يكون مفسره جملة اسمية واذا
دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما في قوله تعالى فانها لاتعمى الابصار
اتتهى فتأمل وانما نقلنا كلامه بطوله لما فيه من رفع الاجمال من

كلام التفتازانى وفوائد اخرى لاتعفى على الفطن زائدا على ماكتنا
بصدده .

(وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ياله رجلا وبألها قصة
وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن سبع سموات) وان كان الثلاثة الاول
من قبيل وضع المضمرة موضع المظهر اتفاقا على ماياتى بيانه بعيد هذا
واما الآية فعلى احد الوجهين فيها فان الزمخشري قال ان الضمير في
قضيهن يجوز ان يرجع الى السماء على المعنى كما قال طائعين ونحوه
اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات
والفرق بين النصبين ان احدهما على الحال والثانى على التحيز انتهى
وكيفكان فانما لم يذكر هذه الامثلة (لانه) اى ماذكر من الامثلة
(ليس من المستند اليه) وذلك ظاهرة .

واما قوله (ليتمكن) فهو (تعليل) لارتكاب (وضع المضمرة
موضع المظهر) .

فحاصل الكلام انه يوضع المضمرة موضع المظهر ليتمكن (مايعقبه
اي يعقب ذلك الضمير اى يجيبه على عقبه في ذهن السامع لانه اى
السامع اذا لم يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع
مايعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق
الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه) اى في ذهن
السامع (فضل تمكن) اى زيادة تمكن (لان مايحصل بعد مقاسات
التعب) اى شدة التعب وصلابته (ومعانات الطلب) اى كلفته
ومشقته (له في القلب محل ومكانة) اى عظمة وارتقار و قدر
(لا يكون) ذلك المحل والمكانة (لمايحصل بسهولة) وذلك لان في ذلك

الحصول لذتان لذة العلم ولذة الخلاص من من الم المقاسات والمعانات
والانتظار وهذا الاخير اشد من الموت بخلاف الحصول بسهولة ومن دون
تلك الامور فان فيه لذة واحدة اعنى لذة العلم فقط ومن هنا قيل
بالفارسية .

چه خوش باشد که بعد از انتظارى باميدى رسد اميد وارى
(ولهذا اشترط) كما في الرضى (ان يكون مضمون الجملة شيئا
عظيما يعنى به فلا يقال هو الذئلب يطير وهذا اعنى قصد الابهام ثم
التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير
الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص في باب نعم) كما تقدم
الاشارة اليه انفا .

قال الرضى في مبحث الضماير فان قلت فاي شيء الحامل لهم على
مخالفة مقتضى وضعه بتاخير مفسره .

قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بان يذكروا اولاً
شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين
بالاجمال اولاً والتفصيل ثانياً فيكون اكد .

فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معرفة ام
يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعنى تقدم المفسر .

قلت عندي انه نكرة كما يجيب في باب المعرفة وعند النحاة يبقى
معرفة لكن تعريفه انقص بما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد
ذكره منهما فقبل الوصول الى التفسير فيه الابهام الذي في النكرات
ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها بالنكرة وانما حكموا

يبقائه على وضعه من التعريف لانه حصل جبران ما يذكر المفسر بعده
بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه اما
الجبران في ربه رجلا ونعم رجلا وبش رجلا وساء مثلا فظاهر لان
المميز المنصوب لم يؤت به الا لغرض التمييز والتفسير فنصبه على التميز
مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم فالجبران في غاية
الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به بزيد اذ لم
يؤت بالبدل الا للتفسير واما في ضمير الشأن والقصة فالجملة بعده
وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد التفسير الا ان قصدهم لتفخيم الشأن
بذكره مجملا ثم مفصلا مع اتصال الخبر المفسر للمبتدأ سهل الاتيان
به مبهما فهذا التفسير دون الاول .

واما تاخير المفسر في باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على
مذهب الهصريين فالحق انه بعيد لان يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى
قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا فصل كما في نعم
رجلا زيد او قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشأن والثلاثة
في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجيء بالمفسر لمجرد
التفسير واتصاله بالمضمر فضعف انتهى .

(لكنه قد جاء تقديمه) اي المخصوص . (كقول الاخطل)

(ابو موسى فجدك نعم جدا) (وشيخ الحى خالك نعم خالا)

(وهو) كما قلنا سابقا (قليل) ونادر (ولا يخفي ان ما ذكره

المصنف انما في التعليل (من ان السامع اذا لم يفهم منه) اي من
الضمير (معنى انتظره) اي انتظر المعنى الذي اريد من الضمير (انما
يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع

المفسر لم يعلم ان فيه ضميراً) لانه يحتمل ان يجاء بالفاعل اسما ظاهرا
(فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد)
اي ليس بصواب لانه ما لم يعلم ان فيه ضميراً لا يحصل التشويق
والانتظار .

لا يقال انه اذا سمع الفعل ينتظر الفاعل لانه لا بد لكل فعل من
فاعل لانا نقول انهم لم يعتدوا بهذا الانتظار لعدم تمامه لما قيل من
انه لا بد لكل فعل من فاعل فلا بد من مجيئه والانتظار التام انما
يحصل محل ما يوجب الانتظار ولم يجيء كما في ضمير الشان فان حق
الضمير كما حققنا مستوفي ان يتقدم مرجعه ولو تقديرا فاذا حصل الضمير
ولم يتقدم مرجعه تحقق الانتظار التام والحاصل ان الانتظار التام انما
يتحقق فيما وجد الضمير ولم يوجد مرجعه فتأمل .

(وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتغاره ووضوح امره
كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن) قال الرضي اذ النزول في ليلة
القدر التي هي في شهر رمضان مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن دليل على ان المنزل هو القرآن لكن الاصل فيه الايتان بالمظهر
لما تقدم من ان وضع الضمير على ان يكون له مرجع متقدم واذا لم يكن
كذلك فهو على خلاف وضعه ومن هذا القبيل قوله تعالى ما ترك على
ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على ان المراد
ظهر الارض وكذا الفناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من عليها فان
وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة لانه
في بيان الوارث .

والحاصل ان كل ما يعمد النحاة بما يعود الضمير الى متقدم حكما

فهو من هذا القبيل فتأمل .

(اولانه بلغ من عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو
الحى الباقي) اي الله وذلك ظاهر (اولادعاء ان الذهن لا يلتفت الى
غيره) اي الى غير من يراد من الضمير (كقوله في المطلع)

زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق

(وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع المضمرة) وحينئذ (فان كان
المظهر الموضوع موضع المضمرة اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي
تميز المسند اليه) والمراد من المسند اليه في المقام هو لفظة هذا الذي
اشير به الى كم عاقل عاقل وعديله لا نفس كم عاقل عاقل وعديله على
ما يوهمه ظاهر العبارة فتدبر فان فهم ما قلنا يحتاج الى لطف قريحة
وتأمل صادق وكمال العناية انما هو (لاختصاصه) اي المسند اليه
(بحكم بديع) فاعتنى به اعتناء كاملا حيث ابرزه في معرض المحسوس
فجعله اسم اشارة (كقوله اي قول ابن راوندي) هو رجل من قرى
اصفهان او نيسابور متهم بالزندقة والالحاد والله العالم بحقايق العباد
وسيكشف الغطاء عنهم وتبلى سرائرهم يوم التناد جعلنا الله فيه من
الناجين بمحمد ص واله الاجاد .

(كم عاقل عاقل هو) اي عاقل الثاني (وصف لعاقل الاول)
لا تاكيد له كما توهمه بعض فهو من قبيل ما تقدم في الاسناد المجازي
من قولهم شعر شاعر وظل ظليل وداهية دهياء فهو (بمعنى كامل العقل
متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت)
بحذف المفعول (اي اعيت به بمعنى اعجزته) فهو متعدد (او) بمعنى
(اعيت عليه وصعبت) فيكون لازما لان اعيت يستعمل متعديا ولازما

ولكن الاولى جعله متعديا لما تقرر في محله من ان الفعل اذا ترددين المتعدى واللازم فينظر الى ما قبله او ما بعده من الافعال فيحمل عليه رعاية للتناسب .

(مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه) اي تصادفه وتجده (مرزوقا هذا) الحكم السابق وهو مصادفة كامل العقل ووجدانه محروما وكامل الجهل محروما (الذي ترك) هو بمعنى صير من ملحقات افعال القلوب على ما ذكره السيوطي في شرح قول ابن مالك وهب تعلم والتي كصيرا ايضا بها انصب مبتدئه وخبرا

اي صير (الاوهام حائرة) اذ لم تفهم السر في ذلك لان مقتضى المناسبة ادراك ذي التدبير والعقل المراد دون العكس (وصير العالم التحرير اي المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا نافيا للصانع) العادل الحكيم (قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك) اذ مقتضى الحكمة والعدل ان يرزق العاقل لما يترتب على رزقه من المصالح دون الجاهل وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية

فلک بمردم نادان دهد زمام مراد تواهل دانش وفضلې همين كناهت بس دنيا بكسان وناكسان راضى شد كوساله خليفه كشت وخرقاضى شد عاقل بكناراب تا پل ميجست ديوانه پابرهنه ازاب كذشت اكرد ستم رسد برچرخ كردون از وپرسم كه اين چونست وآن چون هذا كله بالنظر الى الظاهر والضم القاصر والا فكل ذلك يدل على وجود صانع عادل حكيم قاهر في سلطانه مدير لامر عباد به حيث لا ينفع العقل في تدبيره ولا يمنع الجهل من فضله وتقديره له الملك وله الامر بيده الخير وهو على كل شيء قدير

قضاد كر نشود كرهزارنا له وآه بشكر يا بشكايت برايد از دهنی
فرشته كه و كیلست برخزائن باد چو غم خورد كه بمیرد چراغ بیوه زنی
لا جبر ولا تفویض بل امر بین الامرین وبذلك يرتفع النزاع من
البین این البشر ومعرفة الزین من الشین ولنعم ما قيل في المقام
هذا دليل على ان الاله له في الخلق سر خفي ليس ينكشف
(فقلوه هذا اشارة) كما قلنا (الى حکم سابق غير محسوس وهو
كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا وكان المقام مقام المضرر) لا اسم
الاشارة اما المضرر فلتقدم ما يعود ذلك المضرر اليه واما اسم الاشارة
فلعدم كون ذلك المتقدم محسوسا واسم الاشارة قد سبق انه حقيقة في
المحسوس (لكنه) اي الحكم السابق غير المحسوس (لما اختص بحكم)
اخر (بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا
كملت عناية المتكلم بتمييزه) اي بتمييز الحكم السابق غير المحسوس
(فابرزه في معرض المحسوس كانه يرى) بضم الياء وكسر الراء (السامعين
ان هذا الشيء المتعين) المحسوس (المتعين هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع) يعني ترك الاوهام حائرة وتصيير العالم النحرير زنديقا .
فهنا حكمان الاول الحكم السابق الذي ابرزه في معرض المحسوس
لكمال العناية بتمييزه وهو كون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل
مرزوقا .

والثاني الحكم البديع الذي اختص به الحكم الاول وهو اي الحكم
الثاني جعل الاوهام حائرة والعالم والنحرير زنديقا .
(وقد يقال) ان ههنا حكما واحدا فقط بدعوى (ان) المراد من
(الحكم البديع هو) الحكم الاول نفسه اي (كون العاقل محروما

والجاهل مرزوقا ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي (فالحكم السابق عين الحكم البديع فليس ههنا حكمان (و) لكن لا ينبغي ما فيه من التعسف) لان ما علل المصنف به كمال العناية اعني قوله لا اختصاصه على ما بينا يدل على مغايرة المسند اليه للحكم البديع ولان المفهوم الصريح من اختصاص شيء بشيء هو المغايرة بينهما ولان تفسير البديع بانه ضد ما كان ينبغي مما لا ينبغي لانه خلاف ما عليه اهل اللغة لان حاصل ماذكروا له من المعاني كون الشيء غريبا عجيبا لا يوجد الا نادرا وكون العاقل الكامل محروما والجاهل الكامل في جهله مرزوقا ليس من ذلك اذ لو كان كذلك لم يكن وجه لكونه موجبا لصيرورة العالم التحرير زنديقا لان النادر بما لا يعتني به فتأمل .

(او التهمك عطف على كمال العناية اي او للتهمك بالسامع والسخرية كما اذا كان) السامع (فاقد البصر) كما لو قال الاعمى من ضربني فقلت له هذا ضربك فكان مقتضى الظاهر ان يقال له هو زيد لتقدم المرجع في السؤال لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واتى بالاسم الظاهر اعني اسم الاشارة محل الضمير للتهمك والاستهزاء بذلك الاعمى حيث عبرت له باسم الاشارة الذي هو موضوع للمحسوس بحاسة البصر فنزلته منزله البصير تهكما به .

(او لا يكون ثمة) اي في موضع الاتيان باسم الاشارة (مشار اليه) محسوس (اصلا) سواء كان السامع فاقد البصر او بصيرا كقولك المتقدم وانما كان الاتيان باسم الاشارة مفيدا للتهمك والاستهزاء لان الاشارة الى الامر العدمي بما يشار به الى المشاهد المحسوس مما يدل على عدم الاعتناء بذلك السامع .

وليعلم ان كون المشار غير محسوس وغير حاضر ثمة لا ينافي كون
المقام مقام الاضمار وذلك لتقدم المرجع في السؤال فلا يرد ما يقال
من انه اذا لم يكن ثمة مشار اليه اصلا لم يكن ثمة مرجع للضمير فلا
يكون المقام مقام الاضمار لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك بما
وضع الظاهر موضع المضمّر .

(او النداء على كمال بلاذته) اي بلادة السامع لان في اسم الاشارة
الذى اصله ان يكون لمحسوس ايماء الى ان السامع لا يدرك الا المحسوس
فاذا قال مثلا من عالم البلد فتقول ذلك زيد مكان هو زيد للاشارة
الى كمال بلاذة السامع (بانه لا يدرك غير المحسوس) فكان المقام
مقام الاضمار لتقدم المرجع اعني عالم البلد في السؤال فاتيت باسم
الاشارة لما ذكر .

(او) النداء على كمال (فطائته بان غير المحسوس عنده بمنزلة
المحسوس) فتستعمل اسم الاشارة الذى اصله المحسوس في المعنى الغامض
ايماء الى ان السامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوس كقول
المدرس بعد تقرير مسألة فامضة وهذه عند فلان ظاهرة مد حاله وتعرضا
بغيره فكان مقتضى الظاهر ان يقول هي عند فلان ظاهرة لتقدم المرجع
لكنه عدل عن مقتضى الظاهر واستعمل اسم الاشارة للتنبيه على كمال
فطانة فلان وان المعقولات عنده كالمحسوسات .

(او) يوضع اسم الاشارة مكان المضمّر لاجل (ادعاء ظهوره اي
ظهور المسند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع المضمّر لادعاء
كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمية تعاللت اي
اظهرت العلة والمرضى لان باب التفاعل قد ياتي لاظهار ما ليس بواقع

نحو تجاهل زيد وهو ليس بجاهل (كي اشجى اي احزن) فاشجى
 فعل متكلم (من) باب (شجى يشجي على حد علم يعلم) لكنه لازم
 فالاول ان يقال كما في المصباح من باب تعب حزن فهو شج بالنقص
 (واما شجي يشجو فهو متعد يقال شجاني هذا الامر اي احزني) قال
 في المصباح وربما قيل على قلة شجي بالثقل كما قيل حزن وحزين
 ويتمدى بالحركة فيقال شجاء الهم يشجوه شجوا من باب قتل اذا احزنه
 (وما بك علة) من هنا ظهر المراد من قوله اي اظهرت العلة
 والمرض (تريدن قتلي قد ظفرت بذلك اي بقتلي) الشاهد في قوله
 بذلك حيث (لم يقل به) اي استعمل اسم الاشارة موضع الضمير (لادعاء ان
 قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة) هذا كله اذا كان
 المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة (وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر فغيره
 اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند السامع) اي في ذهنه
 (نحو قل هو الله احد الله الصمد) الشاهد في اسم الجلالة الثاني حيث
 لم يقل هو الصمد واتى بالاسم الظاهر لان في الضمير نوع من الابهام
 ولذا جعله النحويون من المبهمات والمظهر ادل على المسمى لاسيما وهو
 علم والعلم قاطع للشركة فهو ادل على التمكين والمراد في المقام بيان
 عظمة المسند اليه واختصاصه بالصمدية وزيادة التمكين يناسب التعظيم
 والاختصاص واما الصمد فهو (من صمد اليه اذا قصده) هذا احد
 معانيه وانما اطلق عليه تعالى (لانه الذي يصمد اليه في الحوائج) قال
 الطريحي قال بعض الاعلام اختلف اقاويل اهل التفسير في بيان الصمد
 واول تلك بالتقديم ما وافق اصول اهل اللغة واشتهر بين اهل اللسان
 ان الصمد السيد المتفوق في السودد الذي يصمد اليه الناس في حوائجهم

وامورهم وفي الحديث الصمد المصمود اليه في القليل والكثير وقال ايضا هو الدائم الباقي .

ونظيره من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمحل لزيادة التمكين من باب غير المسند اليه قوله تعالى بالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما نزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله وجه الاقتضاء ان الانسان كما تقدم في صدر الكتاب مدني بالطبع يحتاج الى التعاون لانه لا يستقل وحده بامور معاشه لاحتياجه الى غذاء ولباس ومسكن وصلاح وغير ذلك من الامور التي كلها صناعي لا يقدر عليها صانع واحد مدة حياته وانما يتيسر بجماعة يتعاقدون ويتشاركون في تحصيلها بان يعمل كل لصاحبه بازاء ما يعمل له الاخر مثل ان يذرع هذا لذاك ويخبز هذا لذلك ويغيط واحد لآخر وعلى هذا القياس سائر الامور فيتم امر معاشه باجتماع من بني نوعه ولهذا قيل الانسان مدني بالطبع فان التمدن باصطلاح عبارة عن هذا الاجتماع وهذا الاجتماع لا ينتظم الا اذا كان بينهم معاملة وعدل لان كل واحد كما نرى يشتهي ما يحتاج اليه ويفضض على من يزاحمه ولو كان المزاحم بالفتح من اعدل العدول وذلك ربما يدعو الى الجور كما نرى ايضا فيقع من ذلك الهرج والمرج فيختل امر الاجتماع ونظامه فلا بد من شرع وقانون يفرضه من يكون مأمونا عن الخطاء حتى يكمل الاشخاص ويحسن اخلاقهم ويتعلمون السياسات الكاملة الحققة يهتدون لطريق السعادة والشقاوة وبهذا نزل القرآن لان انزاله بمقتضى قاعدة اللفظ الذي ثبت في محله انه واجب على الحكيم تعالى وهذا هو المراد بقوله تعالى وبالحق نزل اي (وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل

خير) فيحصل اللطف المخلق لكونه اى القران مشتملا على صلاح معاش الخلق ومعادهم وانما سمي هذه الحكمة حق الان الحق معناه الثابت وهذه الحكمة امر ثابت محقق في محله بالبراهين العقلية .

والشاهد في الحق الثانى وهو عين الحق الاول فمقتضى الظاهر ان يقال وبه نزل فعدل عنه الى الاسم الظاهر لزيادة التمكين لان المقام مقام تقرير حكمة الانزال لئلا يتوهم ان نزولها لاحكمة فيه فتأمل .

(او) يكون وضع المظهر موضع المضمير لقصد (ادخال الروح) اى الخوف (في ضمير السامع) اى في قلبه (وتربية المهابة) اى تقوية الاجلال والخوف الذى كان ثابتا عند السامع من عظمة المتكلم وجلاله فالمراد من تربية المهابة زيادتها وانما عطفها بالواو المفيضة للجمع بين الامرين لقرب الاول اى ادخال الروح من الثانى اى من تربية المهابة لان الخوف من الشئ يستلزم الاجلال والتعظيم لان خشية لحوق الضرر والاجلال والتعظيم ينشأ من ذلك الخوف فتأمل .

(او) يكون وضع المظهر مكان المضمير لقصد (تقوية داعى المأمور اى مايكوداعيا لمن امر) بالبناء للمفعول (بشئ الى الامثال والاثبات به) وذلك الداعى حالة نفسانية تقوم بالمأمور كظن الاتقـام منه اذا خالف الامر فذات الامر وعلوه تقتضى الداعى والتعبير عنه بالخليفة او بامير المؤمنين او السلطان او نحو ذلك عما هو دال على القدرة والتمكن من الاضرار وفعل المكروه بالمأمور يقوى ذلك الداعى .

(مثالها اى مثال التقوية وادخال الروح مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يا مارك بكذا مكان انا امرك) .

فالتعبير بلفظ امير المؤمنين دون الضمير الذى هو افظ انا لقصد

ادخال الخوف في قلب السامع وذلك لان لفظ الامير ونحوه يدل على القدرة والتمكن الموجب للخوف وازدياد المهابة من رؤيته ومشافهته والموجب لتقوية الداعي الى الامتثال والاتيان بالمامور به .

(وعليه اى على وضع المظهر موضع المضمير لتقوية داعي المامور) فقط لا لادخال الروح وتربية المهابة (من غيره اى من غير باب المسند اليه) قوله تعالى مخاطبا للنبي ص (فاذا عزمت بعد المشاورة) مع الاصحاب (ووضح الراى) والتصويب من الجميع (فتوكل على الله) والشاهد في لفظ الجلالة (حيث لم يقل على) بالضمير المتكلم (لما في لفظ) الجلالة اعني (الله من تقوية داعي النبي ص الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال) والجنلال بخلاف ضمير المتكلم لانه موضوع لكل متكلم من حيث هو متكلم من دون ان يلاحظ فيه صفة من الصفات زائدة على الذات .

وانما قلنا لتقوية داعي المامور به فقط لا لادخال الروح وتربية المهابة لان الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروح من المظمان اليه وتربية المهابة منه (و) يوضع المظهر موضع المضمير لقصد (الاستعطاف اى طلب العطف والرحمة كقوله

الى عبدك العاصي انا
مقرا بالذنوب وقد دعا
فان تغفر فانت لذاك اهل
وانما سكن الميم من يرحم
وان تظرد فمن يرحم سواك
لاعطاء لفظ الوصل ما للوقف كما قال

ابن مالك

وربما أعطى لفظ الوصل ما
للوقف نثرا وفشا منتظما
والشاهد في عبدك العاصي (حيث لم يقل انا العاصي اتيتك على ان

يكون العاصي بدلا من انا) على مذهب الاخفش وان منعه الجمهور
كما قال ابن مالك

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة جلا

(لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس
في لفظ انا وفيه) اي في ذكر عبدك (ايضا تمكن من وصفه) اي
وصف عبد (بالعاصي) لان الاسم الظاهر يوصف ويوصف به بخلاف
الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف به .

وذلك كما في قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا
الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته)
والشاهد في رسوله (حيث لم يقل فامنوا بالله وبني) بالضمير المتكلم (ليتمكن من
اجراء الصفات) الثلاث (المذكورة عليه) اي على رسوله لانه اسم ظاهر وقد تقدم
انفا انه يوصف ويوصف به بخلاف الضمير فانه لا يوصف ولا يوصف
به (ويشعر) اي ويشعر (بان الذي وجب الايمان به) اي برسائه
(بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات) الثلاث
(المذكورة كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة) اي الانصاف
(وبعدا للتعصب لنفسه) وسياتي في الباب الثالث في اواخر بحث
ان الشرطية انه يسمى هذا النوع من الكلام كلام المنصف لان كل
من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم به او لان المتكلم قد
انصف من نفسه حيث حظ مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا
الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم وهو من لطائف
الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات وياتي عنقريب في

بيان اول امثلة الالتفات الحوالة الى هذا بقوله كما سيجي .
(قال السكاكي هذا اى نقل الكلام عن الحكاية) اى عن حكاية
نفس المتكلم اى عن ضمير المتكلم .

(الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير
مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة تسامح) .

اذ ظاهر عبارة المتن اتعاد المشار اليه في كلا اسمي الاشارة فيصير
المعنى ان النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص بالنقل عن الحكاية الى
الغيبة وهذا لا معنى له بل لا يصح اذ لا معنى لنفي اختصاص الشيء
بنفسه فلا بد في تصحيح العبارة ورفع التسامح بما فعله التفتازاني من
تقدير لفظ النقل بالمعنى الاعم وجعل المشار اليه باسم الاشارة الاول
الى هذا لنقل المقدر وجعل المشار اليه باسم الاشارة الثاني الى النقل
المذكور انفا وهو بالمعنى الاخص اى بمعنى النقل عن الحكاية الى الغيبة
والى ما فصلنا اشار التفتازاني بقوله بعد قول الخطيب ولا بهذا القدر
اى النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة فتأمل جيدا فانه
جدير بالتأمل .

ويمكن تصحيح العبارة ورفع التسامح بوجه اخر اشار اليه بقوله
(ويحتمل ان يكون المعنى) اى معنى العبارة (والنقل) المذكور انفا
اى النقل (عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمقدر المذكور) .
في الامثلة المتقدمة من قوله هذا الذي ترك الاوها الى قوله تعالى
ورسوله (وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمرة غائب) حاصل
هذا الوجه جعل المشار اليه بهذا الاول النقل بالمعنى الاعم وفي الجملة
والشار اليه بهذا الثاني النقل المذكور بالمعنى الاخص فيصير حاصل

المعنى ان النقل المطلق لا يختص ولا ينحصر في النقل الخاص المذكور في الامثلة المتقدمة (و) لكن الوجه (الاول اوفق بقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل الى الاخر) اذ على الوجه الثانى كان الانسب ان يقول بل الحكاية تنقل الى المضممر ايضا وانما قال اوفق لانه يمكن ان يقال معنى الاضراب في قوله بل كل من التكلم الخ ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا ينقل كل منها الى الاخر فيحصل بين السابق واللاحق ملائمة من دون ان يكون ههنا تسامح ولرفع التسامح وجوه اخر ياتي بيانها في ضمن المباحث الاتية فلا وجه لذكرها ههنا فتدبر جيدا .

وكيفكان (فيصير الاقسام) اى اقسام النقل (ستة حاصلة من ضرب الثلاثة) اى التكلم والخطاب والغيبة (في الاثنين لان كلا من الثلاثة ينقل الى الاخرين) المغايرين له اذ لا يصح نقل كل الى نفسه .

(و) اما (قوله مطلقا) فهو (زيادة من المصنف) فانه (ليس بمصرح به في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق) قوله مطلقا بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر (كلامثلة المتقدمة) او مضممر غائب (كما ياتي في الامثلة الاتية) او (يتعلق) بالجميع على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضممر غائب فيصير الاقسام ثمانية وسواء كان هذه الاقسام الثمانية (في المسند اليه او في غيره) فيصير الاقسام ستة عشر (وسواء كان كل واحد منها) اى من هذه الاقسام الستة عشر (قد اورد في الكلام ثم عدل عنه الى الاخر او لم يورد) في الكلام (لكن كان مقتضى الظاهر ابراده فعدل الى الاخر) فيصير

الاقسام اثنين وثلاثين ويأتي امثلة اكثر هذه الاقسام فيما يأتي (وهذا)
اي التعلق بالجميع (انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي)
وسمائي تفسيره بعد نقل تفسير الجمهور .

(ويسمى هذا النقل عند علماء البيان) اي علماء العلوم الثلاثة
لا البيان فقط كما يصرح بذلك بعيد هذا (التفاتا) وهو اي لفظ
الالتفات (ماخوذ) اي منقول (من التفات الانسان من يمينه الى
شماله ومن شماله الى يمينه و) اما (قول صاحب الكشف انه)
اي هذا النقل (ويسمى التفاتا في علم البيان) فهو (مبني على انه
كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة) وقد تقدم ذلك انفا وفي
آخر المقدمة فراجع ان شئت (كقوليه اي قول امرء القيس) في
مرثية ابيه .

تطاول ليلك بالاثمد ونيام الحلى ولم ترقد

والاثمد (بفتح الهمزة وضم الميم ويروى بكسرهما) لكنه حينئذ
كما قال في المصباح بمعنى الكحل الاسود ويقال انه معرب قال ابن
البيطار في المنهاج هو الكحل الاصفهانى ويؤيده قول بعضهم ومعادنه
بالشرق انتهى .

(خصص) المصنف (هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي)
مع كثرتها (لما فيه) اي في هذا المثال (من الدلالة على) ما يذكره
بعيد هذا وهو (ان مذهبه) اي السكاكي (ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر
فهو التفات) عنده (لانه) اي السكاكي (وقد صرح) في المفتاح
(بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه و) كان (مقتضى

الظاهر) ان يقول (ليلي بالتكلم) فمذهبه يشتمل جميع اثنين وثلاثين
قسما لانه جعل الاطلاق متعلقا بالجميع فتأمل (والمشهور عند الجمهور
ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة) يعنى
(التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى باخسر
منها اى بطريق اخر من الثلاثة) لكن (بشرط) ليس عند السكاكى
وهو (ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر فيكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق) الثانى (وبهذا)
الشرط (يشعر كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك) اى انما
قلنا بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر الخ .
(لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات) عندهم
(هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب
اخر غير ما يترقبه السامع لينيد) الفائدة العامة التى ياتي ذكرها بعد
الفراغ من الامثلة وهى كون الكلام احسن (نظرية لنشاطه) اى
النشاط المخاطب (و) اكثر (ايقاظا في اصغائه) اى المخاطب
(فلو لم يعتبر هذا القيد) الذى ذكره بقوله بشرط ان يكون التعبير
الثانى الخ .

(لدخل في هذا التفسير) اى تفسير الجمهور (اشياء ليست من
الالتفات) عندهم (منها) اى من الاشياء التى ليست من الالتفات
عندهم (نحو يا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذى
فعل كذا و) قوله .

نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا
(ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب

وتارة بالاسم المظهر اوضمير الغائب (فلولا ذلك القيد لدخل جميع هذه الامثلة في الالتفات لانه عبر فيها عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر فخرج جميع هذه الامثلة عن الالتفات بذلك القيد لان التعبير الثاني فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر سوق الكلام لان مقتضى ظاهر سوق الكلام في انا زيد مثلا الايراد بالاسم الظاهر لانه لا فائدة في تكرار الضمير الاعلى الوجه الذي ياتي بيانه في الباب الثالث في مبحث تعريف المسند باحدى طرق التعريف وليس المراد مهنا ذلك وهكذا بقية الامثلة المذكورة .

(ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصر خذ بيدي وفي التنزيل ءانت فعلب هذا بالهتنا يا ابراهيم) فلولا القيد المذكور لدخل هذه الامثلة ايضا لانه عبر فيها عن معنى اعني المنسادي بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق اخر (لان حرف النداء طريق خطاب او تكلم وذلك لانهم جعلوا حرف النداء مع المنادي بمنزلة ادعوك واما (الاسم المظهر) فهو (طريق غيبة) .

قال الرضي في اول باب المبني ان لفظ زيد وان اطلق على المتكلم والمخاطب والغائب الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر ومن ثم قلت يا تميم كلمم نظرا الى اصل المنادي قبل النداء ولهذا يقول المسمى بزيد زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما جاز يا تميم لكلم لان يا دليل الخطاب وليس في زيد ضرب دليل التكلم انتهى .

(ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو واياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات (من الغيبة (الى الخطاب (كما ياتي عن قريب (انما هو في اياك نعيد والباقي (اي الخطابات الثلاثة المذكورة (جار على اسلوبه) اي اسلوب اياك نعيد (وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر (يعني الغيبة في الاسماء الظاهرة قبل اياك نعيد على ما ياتي بيانه عن قريب فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الخطابات الثلاثة في الالتفات ايضا مع انها ليس منه عندهم .

(ومنها نحو يامن هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله) .

يامن يمر علينا ان نفارقهم وجدائنا كل شيء بعدكم عدم
(فانه لا التفات في) المثال ولا في البيت و (ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة) فالضمير المجرور في لا نظير له جار على مقتضى الظاهر (و) كذلك (حق الكلام بعد تمام المنادي ان يكون بطريق الخطاب فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر) اما نفارقهم فلان ضمير الجمع الغائبين عائد الى الموصول اعني لفظ من واما بعدكم فلان ضمير جمع المخاطبين انما اتى به بعد تمام المنادي وفي كلام الرضى المتقدم ما يفيدك هنا فلو لا القيد المذكور لدخل هذه الضمائر الثلاثة في الالتفات مع انها ليست منه .

(وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين امنوا من باب الالتفات) من الخطاب الحاصل في المنادي بسبب حرف النداء الى الغيبة في امنوا (و) حينئذ يكون (القياس امتم) والحاصل ان المنادي في الحقيقة الذين ولفظ ايها جيء به للتحرز عن اجتماع اداتي

التعريف بلا فاصلة والمنادي طريق خطاب كما تقدم في كلام الرضى
فمقتضى الظاهر في صلته ايضا الخطاب بان يقال امتتم وذلك للمناسبة
بين الصلة والموصول (فليس) هذا التوهم (بشيء) في بادى النظر
(قال المرزوقي في قوله عليه السلام) في حرب خير

انا الذي سمتني امي حيدرة اكيلكم بالسيف كيل السندرة

وفي بعض النسخ كليث غابات كربه المنظره

(كان القياس ان يقول ع سمته) بالضمير الغائب (حتى يكون في
الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد) اي قصده ع (في
الاخبار عن نفسه وكان الاخر) يعني مجموع الخبر يعني الموصول وصلته
(هو الاول) يعني المبتدأى لفظة انا لم يبال برد الضمير الى الاول) اي
لم يبال ولم يعتن بالعائد (وحمل الكلام على المعنى لانه) اي الكلام
(من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال
لولا اشتهار مورده لرددته) اي لولا ذكر ضمير المتكلم والمخاطب في
صلة الموصول مشهورا من كلام من يوثق به ولا كثيرا لرددته .

قال الرضى واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه خيرا عن متكلم
جاز ان يكون العائد اليه غائبا فهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب نحو
انا الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلمها حملا على المعنى قال علي
عليه السلام انا الذي سمتني امي حيدرة قال المازني لو لم اسمعه لم
اجوزه وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خيرا عن مخاطب نحو انت
الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر او قلت كذا حملا على المعنى انت
وقال في المعنى ولكنه مع هذا مقيس وانا اقول وفي اخر دعاه يوم العرة
ما يدل على كونه فصيحاً ايضا فراجع ان شئت)

(ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا) وهو المذكور بقوله
ومنها **فمر انا زيد وانت حمز الخ (قبدا)** اخر غير القيد المذكور (وهو
ان يكون التبعين في كلامين) لا في كلام واحد (وهو غلط لان قوله
تعالى **باركنا حوله** لزيه من اياتنا فيمن) اي في قرأته من (قرنه)
اي قره لزيه (يباء الغيبة التفات من التكلم) في **باركنا** (الى الغيبة)
في لزيه (ومن الغيبة الى التكلم) في اياتنا (مع ان قوله من اياتنا
ليس بكلام اخر بل هو من متعلقات لزيه ومتمماته) ولكن لا يخفى
انه مصادرة واضحة اذا الكلام في ان هذا النوع من التبعين التفات
ام لا فتدبر .

(وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه) اي من
الالتفات بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من يكون قد عبر عن
معنى بطريق من الطرق الثلاثة ثم) اي بعد ذلك (عبر عنه) اي عن
ذلك المعنى (بطريق اخر) مع القيد المذكور (او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق منها) اي من الطرق الثلاثة (فعدل) ابتداء (الى)
الطريق (الاخر وعند الجمهور يختص بالاول فكل التفات عندهم التفات
عنده من غير عكس كما في قوله)

تطاول ليلى بالاثمد	ونام الحلى ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة	كليلة ذي العائر الارمد
وذلك من نباء جائي	وخبرته عن ابي الاسود

(في الصحاح) اي في كتاب صحاح اللغة (العائر قذى العين)

قال السيوطي في شرح قول ابن مالك

فميلا اجمل الثلاثي اذا صفته نحو قذى في قذى

وهو ما يسقط في العين والشراب (و) قريب من ذلك ما (في الأساس) اي في كتاب اساس اللغة (في عينه عوار وعائر اي غمضة تمض منها) قال في المصباح اغمضت العين اغماضا وغمضتها تغميضا اطبقت الاجفان وقال ايضا والكحل يمض العين بحدته اي يالذع مضيفا فحاصله (بالفارسية بهم امدن مزكان چشم وبسته شدن مزه ما از درد و سوزش و كرد امدن چرك در چشم) اراد الشاعر انه لم يتم في تلك الليلة لانه كان فيها كذى العائر الارمد وهذا المعنى هو المراد من قول علي ع في خطبته المعروفة حيث يقول صبرت وفي العين قذى (و) بما ذكرنا ظهران (باتت له ليلة من الاسناد المجازي) لانه اسند ما بنى للفاعل اعني باتت الى الزمان اعني ليلة فهو (كصام نهاره) وقام ليله (فانه لا التفات في البيت الاول) يعني في كاف الضمير من ليلك في البيت الاول (عند الجمهور) لانهم يشترطون في النقل ان يكون بعد التعبير بطريق اخر وضمير الخطاب في ليلك ليس كذلك لان امره القيس لم يعبر عن نفسه قبل ذلك بطريق من طرق الثلاثة حتى يكون ضمير الخطاب في ليلك المعبر به عن نفسه التفاتا عندهم .

(وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا) اما البيت الاول فالاتفات فيه في قوله ليلك والنكتة فيه انه لما ورد عليه خبر قتل ابيه غلق واظهر الجزع بحيث اوجب له الشك في نفسه هل هو هو او غيره فالتفت فاقام نفسه مقام مكروب وخاطبه متوجعا له بقوله تطاول ليلك واما البيت الثاني فالاتفات فيه في قوله بات والنكتة فيه انه لما زاد عليه الغلق واظهار الجزع غاب عن نفسه فنزل نفسه منزلة الغائب فاخبر عن حاله بقوله بات واما البيت الثالث

فالالتفات فيه في قوله جائني والثكئة فيه انه لما تنهى جزعه افاق
ورجع اليه عقله فعرف قبح ما هو فيه من الغلق واظهار الجزع وخيل
له ان هناك من يستلذه سبب ما هو فيه فخطبه بخبرا عن السبب على
وجه الاعتذار واظهار الحزن بقوله وذلك من نبأ الخ

(وقول صاحب الكشف قد التفت امرء القيس ثلاث التفاتات
في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه) اى
لمذهب صاحب الكشف ان كان توزيع الالتفاتات الثلاث عند صاحب
الكشف على الابيات الثلاث على النحو الذي مر من مذهب السكاكي .
(فان قيل) لا نسلم ان توزيع الالتفاتات عند صاحب الكشف
على النحو الذي مر من مذهب السكاكي فانه (يجوز ان يكون) عند
صاحب الكشف (احدهما) اى احد الالتفاتات الثلاث (في بات)
فانه عبر فيه عن نفسه بطريق الغيبة بعد التعبير عنه بطريق الخطاب
في ليلك (والاخران في جائني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في
ليلك والاخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثاني) من
الثلاث (في) الكاف من قوله (ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى
الخطاب لان الكاف في) لفظ (ذلك للخطاب) كما سنبينه عن قريب
(و) الالتفات (الثالث في جائني باعتبار الانتقال من الخطاب) في
ذلك الى التكلم في خبرته (فيصح ان فيه) اى في قول امرء القيس
(ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا) فمن اين علم ان التوزيع
عند صاحب الكشف مثله عند السكاكي حتى يصح ان يقال ان مذهب
السكاكي موافق لمذهبه لم لا يجوز ان يكون التوزيع عند صاحب الكشف
على النحو المذكور الذي يوافق مذهب الجمهور .

(فالجواب عن) التوزيع (الاول ان الانتقال انما يكون من شيء)
اي من طريق (حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من
الخطاب في ليلى الى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب
اسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم في جائي الامن الغيبة
وحدما) فليس هنا ثلاث التفاتات على مذهب الجمهور حتى يقال ان
مذهبهم موافق لمذهب صاحب الكشاف .

(و) الجواب (عن) التوزيع (الثاني انه لا نسلم ان الكاف في)
لفظ (ذلك خطاب لنفسه) اي لنفس امرء القيس (حتى يكون المعبر
عنه) في بات وفي ذلك وفي جائي (واحدا بل هو) اي السكاف في
ذلك خطاب لمن يتلقى منه) اي من المتكلم اي من امرء القيس (الكلام
كما في) الكاف من لفظ ذلك في (قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد
ذلك ثم توليتهم من بعد ذلك حيث لم يقل) جل جلاله (ذلكم) لان
المخاطب والمتلقى منه جل جلاله الكلام هو رسول الله ص وليعلم ان
اصل هذا البحث مع الجوابين ذكره المصنف في اخر بحث الالتفات
ولعلنا نورد بعض كلامه في المباحث الالية .

(فائدة) اعلم ان اسماء الاشارة خمسة لان المشار اليه اما مذكر
واما مؤنث وعلى التقديرين اما مفرد واما مثنى واما مجموع وهو مشترك
بين المذكر والمؤنث فيكون خمسة الفاظ والالفاظ الدالة على الخطاب
ايضا خمسة والخمسة الاخيرة تستعمل مع كل واحد من الخمسة الاولى
فيكون المجموع خمسة وعشرين لفظا حاصل من ضرب خمسة في خمسة
هذا بحسب اللفظ واما بحسب المعنى فيكون ستة وثلاثين حاصل من
ضرب ستة للاشارة في ستة للخطاب تقول ذاك ذاكما ذاك ذاكما

ذاكن وهكذا تقول في الاربعة الباقية اعني ذان وتان وتا واولاء فتحصل من ذلك ان اسم الاشارة لبيان حال المشار اليه من حيث الافراد والتذكير وفروعهما والكاف لبيان المخاطب ومن يتلقى الكلام من المتكلم فوجه افراد اسم الاشارة وجمع كاف الخطاب في قوله تعالى حكاية فذلكن الذي لمتنني فيه ان المشار اليه فيه هو يوسف ع والمخاطب نساء مصر ووجه تشية اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى فذانك برهانان ان المشار اليه فيه اثنان وهما اليد البيضاء والعصا والمخاطب واحد وهو موسى ع ووجه جمع اسم الاشارة وافراد الكاف في قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون ان المشار اليه هو المؤمنون والمخاطب هو رسول الله ص فتدبر وافهم واغتنم .

(مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب) قوله تعالى حكاية عن رسول عيسى ع حبيب النجار (وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون) الشاهد في قوله ترجعون حيث اتى به (مكان ارجع) اذ مقتضى الظاهر والمناسب لقوله وما لي لا اعبد ان ياتي بفعل المتكلم فعدل عنه الى فعل المخاطب اعني ترجعون .

(فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه) اي حبيب النجار (حتى يكون المعبر عنه واحدا) بل ترجعون خطاب لقومه لان المقصود كما يظهر من سياق الآية وعظهم وزجرهم على عدم الايمان فهم المقصودون من الخطاب في ترجعون فليس فيه الالتفات من التكلم في وما لي لا اعبد الذي فطرني الى الخطاب في ترجعون لان من شرائط الالتفات كون المعبر عنه واحدا وهو مفقود في الآية فلا شاهد فيها (قلت نعم) يشترط في الالتفات ذلك الاتحاد ونسلم ان ترجعون ليس خطابا لنفسه بل

هو خطاب لقومه كما ذكرت (ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد)
الذي فطرني ايضا قومه (المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي
فطرکم كما سيجيء) في الباب الثالث في بحث التعريض حيث يقول
ونظيره اي ونظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني
اي وما لكم لا تعبدون الذي فطرکم بدليل واليه ترجعون اذ لو لا
التعريض لكان المناسب لسياق الآية ان يقال واليه ارجع انتهى وقد
نقلنا بعضا منه فيما سبق في بحث وضع المظهر موضع المضمحل لقصد
الاستعفاف فراجع فانه لا يخلو من فائدة في المقام .

(فالمعبر عنه في الجميع) اي في جميع الضمائر المذكورة في الآية
(هو المخاطبون) يعني قومه الذين اراد ان ينصحهم .

(فان قلت حينئذ) اي حين اذ كان المعبر عنه في الجميع هو المخاطبون
(يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر) فلا التفتات فيه (و)
ذلك لان (الالتفات يجب) فيه (ان يكون على خلاف مقتضى الظاهر)
لانه من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك ظاهر .
(قلت لا نسلم ان قوله ترجعون) وارد (على مقتضى الظاهر) وذلك
(لان الظاهر) كما اشير اليه في اوائل الباب الاول قسما احدهما ما
هو اصل المراد والواقع حقيقة وثانيهما ما هو اسلوب الكلام وصوغه
وشكله وصورته وقوله ترجعون وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى
الثاني لان الظاهر بالمعنى الثاني (يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام)
وصوغه وشكله وصورته (بل) من المستحسن ان (يجرى) الجزء (اللاحق)
من الكلام (على سنن) الجزء (السابق) منه ومن هنا جعلوا المشاكلة

والتقفية والسجع والموازنة من المحسنات البديعية ويأتي تفصيلها في
الفن الثالث انشاء الله تعالى والسنين جمع سنة بمعنى الطريقة والسيرة
كغرف وغرفة .

(وهذا الخطاب) في ترجعون (مثل التكلم في قوله) أي امر القيس
(من نبأ جائي) في أن كلامهما وارد على خلاف مقتضى الظاهر بالمعنى
الثاني لا بالمعنى الأول ففي كل واحد منهما التفتات على كلا المذهبين
كما سيصرح بعيد ذلك .

(وقد قطع المصنف) في الإيضاح (بأنه) أي من نبأ جائي
(وارد على مقتضى الظاهر) لأنه بعد ما فرغ في الإيضاح من أمثلة
أقسام الالتفات قال ما هذا نصه وأما قول امرء القيس تطاول ليلك
بالأتمد فذكر الأبيات الثلاث ثم قال فقال الزخشرى فيه ثلاث
التفتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي لأن على تفسيره في كل بيت
التفتاة .

لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون في البيت
الثالث التفتات لوروده على مقتضى الظاهر لانا نمنع انحصار الالتفات
عنده في خلاف المقتضى لما تقدم انتهى .

والى هذا المنع أشار التفتازاني بقوله (وزعم) المصنف (أن
الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وهذا) القيد
أعني قوله عند السكاكي (مشعر بانحصاره) أي الالتفات (فيه) أي
في خلاف مقتضى الظاهر (عند غير السكاكي) لأنه المفهوم من القيد
المذكور (وفيه) أي فيما قطع المصنف وزعم (نظر) وذلك (لأن
مثل ترجعون وجائي في الآية والبيت) أي كل ما لم يجر على سنن

الجزء السابق اى تغير فيه اسلوب الكلام (الالتفات عند السكاكي وغيره)
ايضا (فلو كان) مثل ترجعون وجائي (واردا على مقتضى الظاهر)
نظرا الى انه موافق لاصل المراد والواقع حقيقة (لما انحصر الالتفات
في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا فلا يتحقق الاختلاف
بينه وبين غيره) وحينئذ يلزم ان يكون القيد المذكور لغوا (ثم الحق انه)
اي الالتفات (منحصرا في خلاف مقتضى الظاهر) عند الجميع لانه كما
تقدم انفا من فروع اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذلك
ظاهر (و) الحق (ان مثل ترجعون وجائي من) اقسام (خلاف المقتضى
على ما حققناه) من ان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل
يجري اللاحق على سنن السابق وقد اوضحناه نحن بما لا مزيد عليه
والله الحمد وله الشكر والمنة على التوفيق لذلك .

(و) مثال الالتفات من التكلم (الى الغيبة قوله تعالى انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك) لان لفظ رب اسم مظهر وقد تقدم انه طريق الغيبة
فجعل (مكان لنا) والفائدة في خصوص هذا الالتفات ان في لفظ الرب
الحث على فعل المأمور به اعني الصلاة التي هي من افضل العبادات لان
المربي الحقيقي يستحق العبادة .

(و) ان قلت كيف يصح ان يستعمل لفظ الجمع اعني لنا في الله
الواحد الاحد حتى يقال انه عدل منه الى لفظ الرب .

قلت (قد كثر في الواحد من التكلم) استعمال (لفظ الجمع تعظيما
له لعدم) اي المتكلمين البلغاء عربا كان او غيرهم المتكلم (المعظم كالجماعة
ولم يجيء ذلك) الاستعمال (للغائب والمخاطب في الكلام القديم) اي
كلام من يستشهد بكلامه في اثبات القواعد وقد تقدم المراد منه في

اوائل الكتاب في الفرق بين الشواهد والامثلة (وانما هو) اي يجيء ذلك للغائب والمخاطب من (استعمال المولدين) اي المحدثين وقيد تقدم المراد منهم هناك وتقدم هناك بعض الكلام مما يفيدك ههنا فراجع ان شئت (كقوله)

باي نواحي الارض ابني وصالكم واتم ملوك ما لمقصدم نحو حيث استعمل ضمير الجمع في الواحد (تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم) حفظا للادب (و) مثال الالتفات (من الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبيدة طحايك اي ذهب بك قلب) وقوله (في الحسان متعلق بطروب قال المرزوقي معنى طروب في الحسان له طروب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها) فحاصل المعنى قريب بما قيل بالفارسية مسلمانان دلم خو شكل پسند لب و دندان خو شكل مثل قنده (بعيد الشباب اي حين ولي الشباب وكاد ينصرم) اي ينقطع (عصر حان مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلي فيه) اي في ياء المتكلم في يكلفني الشاهد لانه (التفات من الخطاب في طحايك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير القلب ويلي مفعوله الثاني والمعنى يكلفني ذلك القلب ليلي ويطالبني بوصليها) هذا كله على رواية يكلفني بالياء التحتانية (وروى بالتاء الفوقانية) وذلك اما (على انه) اي تكلفني (مسند الى ليلي والمفعول) الثاني (محذوف اي شائد فراقها او على انه) اي تكلفني (خطاب المقلب) وحينئذ مفعوله الثاني القلب (فيه) اي في تكلفني اي في ضميره المستتر (التفات اخر من الغيبة) اي من الاسم الظاهر اعني القلب المذكور في البيت الاول (ال الخطاب) بالنمير المستتر (وقوله طحايك فيه

التفات آخر عند السككي لا عند الجمهور) فان مقتضى الظاهر طحايا
اي الاتيان بضمير المتكلم فعدل عنه ابتداء الى ضمير الخطاب (وقد
شط اي بعد وليها اي قريبا) حاصل المعنى ان ايلم قرب ليل صارت
بميدة لامور اوجبت ذلك وبين تلك الامور بقوله (وعادت عواد بيننا
وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون) وزنه في الاصل (فاعلت
من المعادة) اي من باب المفاعلة مشتق من العداوة اصله عادت
نحركات الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقاء
الساكنين فالفعل محذوف اللام فوزنه بعد الاعلال فاعت واما عواد
فهو جمع عادية بمعنى الصارف عن الشئ والمانع منه حاصله بالفارسية
(گرفتاری های روزگار) والخطب اي الامر الشديد ينزل على الانسان
(كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه) لانها تمنعه من قرب ليل
ووصلها .

(ويجوز ان تجعل) كلمة عادت مشتقة (من عاد يعود) بمعنى
وجع يرجع (اي عادت عواد وعوائق) اي الموانع التي (كانت تحول)
اي تصير حائلا (بيننا الى ما كانت عليه قبل) من صيرورتها حائلا .
(و) مثال الالتفات من الخطاب (الى الغيبة قوله تعالى حتى اذا
كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم) (و) مثال الالتفات (من الغيبة
الى التكلم قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان
ساقه والى الخطاب مالك يوم الدين اياك نعبد) والشاهد في هذه الامثلة
واضح لا يحتاج الى البيان (وذكر صدر الافاضل في) كتاب (ضرام
السقط) شرح ديوان المعري (ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب
بالكلام في الحالين) اي حال قبل العدول وحال بعد العدول (واحدا

كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من سبب الظاهر فهو (اى الله جل جلاله) بمنزلة المخاطب به (اى بما قبل هذا الكلام) (لان ذلك) اى ما قبل هذا الكلام (يجرى من العبد مع الله تعالى لا مع غيره بخلاف قول جرير) .

ثقي بالله ليس له شريك . ومن هند الخليفة بالنجاح

اغثي يا قداك ابي واممي بصيب منك انك ذو اربياح

(فانه ليس من الالتفات في شيء) مع انه عبر عن الخليفة اولا بطريق الغيبة وثانيا بطريق الخطا - (لان المخاطب بالبيت الاول امرته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة) وهذا عكس قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا واستغفرى لذنبك فتبصر .

(فهذا) اى تفسير صدر الافاضل (اخص من تفسير الجمهور)

لانهم لم يشترطوا وحدة المخاطب في الحالين (فقول ابي العلاء)

هل يزجركم رسالة مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك

(فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجركم الى الغيبة في)

اسم الاشارة اعنى (اولاك) بالقصر (بمعنى اولئك) بالمد (وهو) اى صدر الافاضل (قال انه) اى قول ابي العلاء اولاك ليس التفاتا بل هو (احزاب عن خطاب بنى كنانة الى الاخبار عنهم) فانه (وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل يزجركم بنو كنانة وبقوله اولاك انت) اى الذى يتلقى من ابي العلاء البيت لما مر اننا من ان الكاف في اسماء الاشارة لبيان من يتلقى من المتكلم الكلام .

(وقد يطلق الالتفات على منعين اخرين احدهما تعقيب الكلام

بجملة مستقلة متلاقية (اى متناسبة (له) اى الكلام (في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما) من الايغال والتكميل ونحوهما مما ياتي في باب الایجاز والاطناب والمساواة فالمثل (كما في قوله تعالى) جاء الحق (وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا) فان قوله تعالى ان الباطل كان زهوقا كما ياتي في الباب المذكور بجار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال وهو بمنزلة التاكيد لما قبله وقريب من ذلك قولهم بالفارسية (باركج بمنزل نميرسد) (و) الدعاء نحو (قوله ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم) .

قال في الكشف صرف الله قلوبهم دعاء عليهم بالتحذلان وبصرف قلوبهم عما في قلوب اهل الايمان من الانشراح انتهى .

(و) كما (في) الفقرة الثانية من (كلامهم قسم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهور) فانها بمنزلة الدليل والبرهان للفقرة الاولى من كلامهم (و) كما (في) كل واحد من البيتين من (قول جرير)

متى كان الحيام بذى طلوح سقيت الغيث ايها الحيام

ابتمنى يوم تضقل عارضها بفرع بشامة سقي البشام

فجملة سقيت الغيث في البيت الاول وسقي البشام في البيت الثاني

جملة دعائية لان الدعاء بالسقي معروف عند العرب لان الماء لا سيما

اذا كان غيثا اهم شي عندهم ووجه ظاهر .

(و) المعنى (الثاني ان تذكر معنى فتتوهم ان السامع اختلجه شيء)

كان وقع في ذهنه ان ذلك المعنى امر غريب صدر منك فيريدان يستل

سببه فتلتفت الى كلام) اخر ومعنى ثان (يزيل) هذا الكلام والمعنى

الثاني (اختلجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة)

فلا صرمة يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفولنا فنكلمه
 (كانه لما قال فلا صرمة يبدو) وقع موضع تعجب فلان كون هجر
 الحبيب وقطعه كما ياتي في الباب المذكور مطلوبا للمعجب امر غريب
 يتعجب منه الناس لانه خلاف ما عليه سائر العشاق والمحبين (قبل له)
 اي للشاعر (وما تصنع به) اي بهجر الحبيب (فاجاب) وبين السبب
 (بقوله وفي اليأس راحة) واذا ظهر السبب بطل المعجب وقريب من
 ذلك قوله

فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غنى من صميني
 والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني
 وقريب منه ما قيل بالفارسية

دشمن دوست نما هر چه کند نزويگر است

خصلم خاموش نشين چون سك غافل گير است

مدعي گريخت نينگ كشد هيچ مگو

كه تور اكم على تيز تراز شمشير است

(ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق) اى في كل موقع
 من مواقفه (ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر كان احسن
 نظرية اى تجديدا) هذا اذا كان التطرية بالياء (واحداثا) هذا اذا
 كان بالهمزة فعلى الاول ماخوذ (من طربت الثوب) اذا عملت به
 ما يجعله طريا كانه جديد من قبيل ما يسمى في زماننا بالكوى والاطو
 وعلى الثاني ماخوذ من طره عليه اذا ورد على الشئ بعد ما لم يكن
 (لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء) اى للاستماع (اليه اى
 الى ذلك الكلام) الذى نقل عن اسلوب الى اسلوب اخر لان في كل

جديد لذة ومن هنا قال الشاعر بالفارسية
مضطرب خوشنوا بکو تازه بتازه نوبنو
باده دلکشا بجو تازه بتازه نوبنو
باصنمی چو لعبی خوش بنشین بخلوتی
بوسه ستان بکام از او تازه بتازه نوبنو

(وقد يختص مواعده بلطائف) الباء داخلة على المقصور وهذا من
مقابلة الجمع بالجمع نحو ركب القوم دابنهم أي ركب كل واحد
منهم دابته المختصة به وإلى هذا المعنى أشار بقوله (أي قد يكون لكل
التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة) ونكتة (ووجه مختصر به بحسب
مناسبة المقام) وقد بينا بعضا منها في ضمن الأمثلة المتقدمة وقال بعضهم
لا يجب أن يختص كل موقع من مواقع الالتفات بلطيفة كما توجهه
الشارح والا لاوجب ذلك أن لا يكفي في الالتفات باللطيفة العامة
ومذا اقرب إلى ظاهر المتن بقرينة لفظة قد فتأمل .

(كما في سورة الفاتحة فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد) بقوله
الحمد لله الدال على أنه مستحق لجميع المحامد بناء على ما تقدم في أول
الكتاب من كون اللام في الحمد للاستغراق وكان ذلك الذكر صادرا
(عن قلب حاضر) لا غافل فحينئذ (يجد ذلك العبد من نفسه محركا
للاقبال عليه أي على ذلك الحقيق بالحمد) لأن من كان حاضرا للقلب
وذاكر النفس إذا انتقل إلى قوله رب العالمين الدال على أنه مالك
للعلمين ومربيهم لا يخرج شيء من ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك
ثم إذا انتقل إلى قوله الرحمن الرحيم الدال على كونه منعمًا على الخلق
في الدنيا مؤمنا كان أو كافرا كما قال بالفارسية

ای کریمی که از خزانه غیب کبر وترسا وظیفه خورداري
دوستا نرا کجاکفی محروم توکه بادشمنان نظر داري
وعلى المؤمنين خاصة في الآخرة تتضاعف قوة ذلك المحرك والى
ذلك اشار بقوله (وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام
قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك
الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق
بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين
على طريق الاتساع) .

اعلم ان الاتساع في الظروف على ثلاثة اقسام الاول الاتساع من
حيث المكان بان يستعمل في مكانه الاصلى وغيره وهذا هو المراد في رد
من استدلى على جواز تقديم خبر ليس عليه بتقديم معموله في قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم حيث اجيب عن ذلك باتساعهم في
الظروف والثاني الاتساع من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي
الحقيقي والمجازي نحو في ذمتي دين والثالث الاتساع من حيث الالة
بان يستعمل مع الة الظرفية اي مع لفظة في وبدونها وهذا هو المراد
في المقام فلذلك قال (والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين
والمفعول) اي مفعول مالك (عذوف للتعميم) لما ياتي في الباب الرابع
من ان حذف المفعول قد يفيد التعميم فالمعنى كما في المتن انه تعالى
مالك للامر كله في يوم الجزاء (فحيث يوجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد) والتوجه اليه (و)
يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة (الخطاب) اي خطاب ذلك
الحقيق بالحمد (بتخصيصه بنهاية الخضوع) بقوله اياك نعبد اذ معناه

كما يجيء في الباب الرابع نخصك بالعبادة (و) بتخصيصه بطلب العون اي (الاستعانة) منه (في المهمات) بقوله واياك نستعين اذ مناه كما يجيء هناك نخصك بالاستعانة .

(والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب تقول خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة) حاصله ان الخطاب يتعدى الى المفعول الثاني بالباء (والمعنى) اي معنى قوله وكلما جرى الى قوله والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات انه (يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لامن غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة) اي من عدم تقييدها بمفعول اي من حذف المفعول والتقدير اياك نستعين في جميع المهمات والامور هذا على ظاهر المتن من تقييد الاستعانة بالمهمات (و) لكن (الاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة) اي اياك نستعين في اداء العبادة (و) حينئذ (يكون اهدنا بياننا للمعونة) التي تطلب من الله في اداء العبادة (ليتلائم الكلام) اي يتناسب جمده الاربع حيث وقع اياك نعبد بياننا للحمد واياك نستعين طلبا للاعانة على العبادة واهدنا بياننا للمعونة فيتلاحق الجمل الاربع التي اشتملت عليها هذا السورة فعلى هذا يكون حذف مفعول الاستعانة لمجرد الاختصار لوجود القرينة عليه (و) حينئذ (يكون العبادة له لذاته) تعالى وتقدس (لا وسيلة الى طلب الخوائج والاستعانة في المهمات) فان ذلك لا يناسب الاخلاص .

(فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات) اي الالتفات في اياك

نعبد (هو ان فيه) اي في هذا الالتفات (تنبيهها على ان العبد اذا اخذ) اي شرع (في القراءة يجب ان تكون قرائته) من حضور القلب (على وجه يعبد من نفسه ذلك المحرك المذكور) حتى يكون بمن يعبد الله بما وصى به رسول الله ص حيث يقول يا ابا ذر اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فإنه يراك وفي بعض نسخ الحديث كما قال ميرزا ابو طالب في اخر البيهجة المرضية فان كنت لا تراه فإنه براك . (هذا) الوجه (الذي ذكره المصنف) في بيان اللطيفة (جاره على طريقة المفتاح وطريقة الكشف هو انه) اي العبد (لما ذكر الحقيق بالحمد) بقوله الحمد لله (واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة فالتفت) من الغيبة (وخطوب ذلك) الحقيق (المعلوم المتميز) بتلك الصفات (فقل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به) اي الا بسبب ذلك التميز (لان الخطاب) كما بين في بحث الضماير (ادخل في التميز واعرف) من الغيبة (فيه) اي في التميز (فكان تعليق العبادة به) اي بالخطاب (تعليق بلفظ التميز) بتلك الصفات (ليظهر) ذلك التعليق (بالعلية) لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية فيكون كدعوى الشيء ببيينة وبرهان . (ويمكن) بيان اللطيفة بطريقة اخرى وهي (ان يقال ان ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه) (و) ازدياد (العلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس) اي نفس العبد غير الغافل (الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك) الواضح والتميز والعلم (وقد وصف ذلك)

الحقيق بالعبادة (اولاً بانه) رب العالمين اي (المدير) والمربي (للعالم
واهمله وثانياً بانه) الرحمن اي (المنعم بانواع النعم الدنيوية و)
الرحيم اي المنعم بانواع النعم (الاخرية لينتظم لهم) اي اهل العالم
(امر المعاش ويستعدوا لامر المعاد) كما قيل بالفارسية
ابرو بادومه وخورشيد وفلك دركارتند

تاتو تاني بكف اري وبفقلت نخورى
همه از بهر توسر كشته وفرمان بردار

شرط انصاف نبا شد كه تو فرمان نبرى
(وثالثاً بانه) مالك يوم الدين اي (لعالم الغيب) اي يوم الجزاء
(واليه) اي الى ذلك الحقيق بالحمد (معاد العباد) فسبحان الذي
بيده ملكوت كل شيء واليه ترجعون (فانصرفت النفس) اليقظى لا
النائمة الحمقاء (بالكلية اليه) اي الى ذلك الحقيق بالحمد (لتناهى
وضوحه وتعييره بسبب هذه الصفات) بحيث لما سئل عليه الصلاة والسلام
اترى ربك قال ع كيف اعبد ربالم اره لو كشف الغطاء ما ازددت
يقيناً

جسم دل باز كن كه ان بينى آنچه ناديدنى است ان بينى
محمد ديدنه وموسى شنيدنه شنيدنه كى بود مانند ديدنه
(فخطوب) ذلك الحقيق بالحمد (تنبها على ان من) اى الذى
(هذه صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزاً عن
سائر الذوات حاضراً في قلبه) اى في قلب العبد بحيث يراه ويشاهد
حال العبادة) بل في جميع الحالات كما قال عليه الصلوة والسلام
مانظرت الى شيء الاورايث الله قبله ومعه وبعدة كما قال بالفارسية

هرکيا هي که از زمين رويد وحده لا شريك له کويد

برك درختان سبز در نظر هو شيار

هر ورقى دفتر يست معرفت کردگار

لهم اعين لا يبصرون بها افي الله شك فاطر السموات والارض (وفيه)
اي في هذا الالتفات والخطاب (تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان
تكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يتلفت الى ماسواه)
بحيث لو وقع فلذة كبده في القليب او اخرج السهم من رجله لا يلتفت ولا يشعر الا
بعدم الفراغ من تلك العبادة اللهم زدني علما وعملا والحقني بالصالحين
بعق محمد واله البررة المتجيين امين امين يا رب العالمين .

(ولما ابخر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام)
اخر (منه) غير الاقسام التي تقدمت في قوله فيوضع المضمر موضع
المظهر الى هنا (وان لم تكن) هذه العدة .

(من مباحث المسند اليه فقال) استطرادا (ومن خلاف مقتضى
الظاهر تلقى المخاطب) هذا من اضافة المصدر الى المفعول والقاعل
وهو المتكلم محذوف اي تلقى المتكلم المخاطب (بغير ما يترقبه) ذلك
المخاطب من ذلك المتكلم (بحمل كلامه) اي بسبب حمل المتكلم
كلامه اي كلام المخاطب (على خلاف مراده) اي على خلاف مراد
المخاطب الذي صدر منه الكلام اولا (والباء في بغير للتعدية وفي
بحمل للسببيه والمعنى) اي معنى المتن (ومن خلاف مقتضى الظاهر
ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام) اولا (بغير ما يترقبه
هو) اي المخاطب (بسبب حمل) المتكلم (كلام المخاطب على خلاف
ما اراده) المخاطب (تنبيهها له) اي للمخاطب (على انه اي ذلك

الغير) الذي هو خلاف مراده (هو الاول بالقصد والارادة) اي الاول بان يقصده المخاطب ويريده (كقول القبيثي للحجاج وهو على ما قيل كان من روساء العرب وفصحائهم وكان من جملة الخوارج الذين خرجوا على امير المؤمنين (ع) ونقل انه كان جالسا في بستان مع جماعة من اخوانه في زمن الحصرم اي العنب الاخضر فذكر بعضهم الحجاج لعنه الله فقال القبيثي اللهم سود وجهه واقطع عنقه واسقني من دمه فبلغ ذلك الحجاج فقال له انت قلت ذلك الكلام فقال نعم ولكن اردت العنب الحصرم فلم يقبل الحجاج هذا منه (وقد قال الحجاج له حالكون الحجاج متواعدا اياه لاحملائك على الادمم يعني القيد هذا مقول الحجاج) ووعيده واما (مثل الامير يحمل على الادمم والاشهب) فانما (هذا مقول قول القبيثي فابرز وعيد الحجاج) بالشر (في معرض الوعد بالخير) .

قال في المصباح وعده وعدا يستعمل في الخير والشر ويعدى بنفسه وبالباء فيقال وعده الخير وبالخير وشره وبالشر وقد اسقطوا لفظ الخير والشر وقالوا في الخير وعده وعدا وعدة وفي الشر وعده وعيدا فالمصدر فارق واوعده ايعادة وقالوا اوعده خيرا وشره بالالف ايضا وادخلوا الباء مع الالف في الشر خاصة والخلف في الوعد عند العرب ككذب وفي الوعيد كرم قال الشاعر .

واني وان اوعدته او وعدته لمخلف ايعادى ومنجز موعدى
ولخفاء الفرق في مواضع من كلام العرب اتحل اهل البدع مذاهب
لجهلم باللغة العربية انتهى .

(و) الشاهد انه اي القبيثي (تلقاه) اي الحجاج (بغير ما

يتربى بان حمل القبشري (الادهم في كلامه) اي الحجاج (على
الفرس الادهم اي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم
اليه الاشهب اي الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد
الحجاج انما هو القيد فنبه) القبشري الحجاج (على ان الحمل على
الفرس الادهم هو الاول بان يقصده الامير اي من من كان مثل الامير
في السلطان) اي في الغلبة والسلطة (وبسطة اليد فجدير بان يصفد
اي بان يعطي المال ويهب) فهو (من الاصفاذ) اي من باب
الافعال (لا ان يصفد اي يقيد ويوثق) فهو (من صفده) اي من
الثلاثي المجرد بخلاف الاول فانه كما قلنا من المزيد فيه .

قال الراغب في المفردات الصفد والصفاد الفل وجمعه اصفاذ
والاصفاذ الاغلال قال الله تعالى مقرنين في الاصفاد والصفد العطية
اعتبارا بما قيل انا مغلول اياديك واسير نعمتك ونحو ذلك من الالتاظ
الواردة عنهم في ذلك .

وقريب من ذلك ما في الكشف في سورة ص وهذا نصه الصفد
القيد وسمى به العطاء لانه ارتباط للمنع عليه ومنه قول علي (ع)
من برك فقد اسرك ومن جفاك فقد اطلقك ومنه قول القائل غل يدا
مطلقها وارق رقبة معتقها وقال حبيب ان العطاء اسار وتبعه من قال
وقيدت نفسي في ذراك حبة ومن وجد الاحسان قيذا تقيدا
وفرقوا بين الفعلين فقالوا صفده قيده واصفده اعطاه كوعده اوعدده
اتهى .

واما النكتة في ذلك الفرق فقال بعض المحققين ان صفد للقيد وهو
ضيق فناسب ان تقلل حروفه الدالة عليه واصفد للاعطاء المطلق المطلوب

فيه الكثرة فناسب فيه كثرة الحروف انتهى والاصل في ذلك ما هو المعروف عندهم من ان كثرة المبني تدل على كثرة المعنى غالبا وسيأتى بيان المناسبة بين الالفاظ والمعاني في الفن الثانى قبيل بحث المجاز انشاء الله تعالى .

(وقال له الحجاج ثانيا انه اى الادمم حديد فقال لان يكون حديد اخر من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده) فان الحجاج اراد بالحديد ما يتخذ من المعدن وهو معروف فحمله القبعثرى على ذى الحدة اى حسن الجرى وسريع السير فقال الحجاج لاعوانه احمالوه فلما حملوه قال سبحانه الذى سخر لنا هذه الاية فقال اطرحوه على الارض فلما طرحوه قال منها خلقناكم وفيها نعيدكم فصنع عنه الحجاج فقد سحر الحجاج بهذا الاسلوب من الفصاحة حتى تجاوز عنه والا فالهجاج ومن يحذوه ليس بمن يتجاوز عن سلط عليه بسهولة ولو كان بيده زعامة وشاغلا مقام الائمة فقد نقل في سفينة البحار عن المسعودى انه قال ان الحجاج كان يخبر عن نفسه ان اكثر لذاته سفك الدماء وارتكاب امور لا يرتكبه غيره الى ان قال واحصى من قتله صبرا سوى من قتل في عساكره وحروبه فوجد ماة الف وعشرين الفا ومات وفي حبه خمسون الف رجل وثلاثون الف امرئة منهم ستة عشر الفا مجردة وكان يجلس النساء والرجال في موضع واحد ولم يكن للعبس ستر يستر الناس من الشمس في الصيف ولا من المطر والبرد في الشتاء وكان له غير ذلك من العذاب وذكر انه ركب يوما يريد الجمعة فسمع ضجة فقال ما هذا فقبل له المحبوسون يضحجون ويشكون ما هم فيه من البلاء فالتفت الى ناحيتهم وقال اخسئوا فيها ولا تكملون فيقال انه

مات في تلك الجمعة ولم يركب بعد تلك الركبة .

وعن تاريخ ابن الجوزي كان سجنه حائطا محوطا لاسقف له فاذا اوى المسجونون الى الجدران يستظلون بها حر الشمس رمتهم الحرس بالحجارة وكان يطعمهم خبز الشعير مخلوطا بالملح والرماد وكان لا يلبث الرجل في سجنه الا يسيرا حتى يسود ويصير كأنه زنجي حتى ان غلاما حبس فيه فجاءت اليه امه بعد ثلاثة ايام تتعرف خبره فلما تقدم اليها انكرته وقالت ليس هذا ابني هذا بعض الزنج فقال لا والله يا اماء انت فلانة بنت فلانة وابي فلان فلما عرفت شقة شقة كان فيها نفسها ويحكى عن الشعبي انه قال لو اخرجت كل امة خبيثها وفاسقها واخرجنا الحجاج بمقابلتهم لغلبناهم .

قال ابن خلكان وكان مرضه بالاكلة وقعت في بطنه ودعا بالطبيب لينظر اليها فاخذ لحما وعلقه في خيط وسرحه في حلقه وتركه ساعة ثم اخرجته وقد لصق به دود كثير وسلط الله تعالى عليه الزمهرير فكانت الكروائين يجعل حوله مواقد مملوءة نار وتدنى منه حتى يحرق جلده وهو لا يحس بها الى ان مات عليه لعائن الله اتهى .

وكان هو لعنة الله عليه ثمرة من ثمرات الشجرة الملعونة في القران والشجرة تنبيء عن الثمرة وانما اطنبت الكلام هنا وان كان خارجا عن وضع مانحن فيه لامرين احدهما لان يعتبر العاقل ويتنبه الغافل ولا يغتر بما يرى من نعيم الدنيا وسلطانها بيد بعض الغفلة واتباعهم ويقول بلسان المقال او الحال .

كجا من شكرا ين نعمت كذارم كه زور مردم ازارى ندارم
والثانى ان يرضي العاقل وان كان يهينه من هو من نفسه غافل لما

روي عن رسول الله (ص) انه قال رب اشعث اغبر ذى طمرين مدفع بالابواب لو اقسم على الله لا يره اى يدفع عند الدخول على الاعيان والحضور في المجالس ولا يترك ان يلج الباب فضلا عن ان يحضر ويجلس فيما بينهم لو اقسم على الله لا يره اى لو سئل الله تعالى شيئا واقسم عليه ان يفعله لفعله والطمر الثوب والاشعث المنفر الرأس المتفرق الشعور كذا في السفينة وبمعناه ما في حديث القدسي عبيد اطنى اجعلك مثلى .

(او السائل عطف على المخاطب اى تلقى السائل بغير ما يتطلب)
التقلب هو الطلب مرة بعد اخرى (بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير ذلك السؤال تنيها) من المجيب للسائل (على انه اى ذلك الغير اولى بحاله او المهم له) لعدم اهليته لجواب ما يسئله او لعدم الفائدة فيه بالنسبة اليه فالاولى اى الاولى بحال السائل لعدم اهليته لجوابه ما يسئله (كقوله تعالى يستلونك عن الاهلة) جمع الهلال (قل هي مواقيت للناس والحج) هذا هو الشاهد .

فقد روى ان جمعا من الانصار (سئلوا عن السبب في اختلاف القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم تزايد قليلا حتى يمتلى ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدء لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر) اى ازمة زراعاتهم وتجاراتهم (وعالم الديون) اى ازمة حلول الديون (و) زمان (الصوم وغير ذلك) مما لا بد من معرفة زمانه (و) كذلك الاهلة بحسب ذلك الاختلاف (معالم

للحج يعرف بها) بالاهلة (الناس وقته) اى وقت الحج (وذلك)
اي انما اجيبوا ببيان الغرض لا السبب (للتنبيه على ان الاولى والايق
بما لهم ان يستلوا عن الغرض لاعن السبب لانهم ليسوا بمن يطلعون
بسهولة على ماهو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به) اى بذكر
السبب (غرض) وفائدة .

اما السبب فقالوا ان القمر جرم اسود مظلم ونوره مستفاد من
نور الشمس فاذا سامت القمر الشمس لم يظهر فيه شيء من نورها
الحيلولة الارض بينهما فاذا انحرف القمر عن الشمس قابله شيء منها
فيبدو فيه نورها ولذا يرى دقيقا منعظا كالقوس ثم كلما ازداد البعد
من المسامته ازدادت المقابلة فيعظم النور ثم اذا اخذ القمر في القرب
من الشمس في سيره كان الاتقاص بمقدار الزيادة حتى يسامتها فيضمحل
جميعا ومن هذا البيان يظهر الوجه في المثالين المعروفين عند اهل الميزان
كل قمر منخسف وقت الحيلولة بالضرورة ولاشياء من القمر بمنخسف
وقت التريع بالضرورة .

(و) الثانى اى المهم للسائل اهدم الفائدة فيما سئله بالنسبة اليه
(كقوله تعالى يستلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فملوا الدين
والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سئلوا عن بيان ما ينفقون)
فانه قد روى ان عمرو بن الجموح جاء الى النبي (ص) وهو شيخ
كبير له مال عظيم فقال ماذا تنفق من اموالنا (فاجيبوا ببيان المصارف
تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها) اى عن المصارف (لان النفقة
لا يعتد بها الا ان تقع موقعها و) اشير في الجواب الى ان (كل ما فيه
خير فهو صالح للاتفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد)

لان في ذكر الخير كما قلنا اشارة الى ان كل مال نافع صالح الاتفاق
(ومنه اي من خلاف مقتضى الظاهر التمييز عن المستقبل بلفظ الماضي
تنبيهها على تحقق وقوعه نحو يوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات
ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفرع) وانما
كان صوابا لان الآية التي وقع فيها فصعق ليس فيها لفظ اليوم بل نظمها
ونفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض والاية التي وقع
فيها ففزع يوجد فيها لفظ اليوم ونظمها هو المذكور في المتن ويههما
فرق اخر وهو ان الاولى نفع فيها بلفظ الماضي وفي الثانية كما في المتن
ينفخ بلفظ المضارع .

(وهذا) اي التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي للتنبيه المذكور
(في الكلام لاسيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التمييز
بالمستقبل بلفظ اسم الفاعل) للتنبيه المذكور (كقوله تعالى وان الدين
لواقع) اي ليقع (ونحوه التعبير عنه باسم المفعول) ايضا للتنبيه
المذكور (كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف
مقتضى الظاهر) .

فان المعنى على الاستقبال وذلك يقتضى التعبير عنه بالفعل المضارع
الموضوع للاستقبال لاسم الفاعل او اسم المفعول فالتعبير بكل واحد
منهما على خلاف مقتضى الظاهر .

(فان قلت كل من اسم الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال
كما يكون بمعنى الماضي والحال وحينئذ يكون معنى لواقع ليقع ومعنى
مجموع يجمع) بالبناء للمفعول (من غير تفرقة) بين الفعل واسم

الفاعل والمفعول من حيث الدلالة على الاستقبال .
 (الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه)
 اى على الاستقبال (بحسب العارض فبالجملة اذا كان معناه) اى
 معنى كل واخذ من اسم الفاعل واسم المفعول (الاستقبال) كما في
 الايتين (يكون واردا على مقتضى الظاهر) فليستا من خلاف مقتضى
 الظاهر .

(قلت لاخلاف في ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل
 مجاز) اتفاقا (وفيما هو واقع كالحال حقيقة) ايضا اتفاقا (وكذا)
 اى حقيقة في (الماضى عند الاكثرين) .

قال الهروى في الكفاية في اول بحث المشتق انه اختلفوا في ان المشتق حقيقة
 في خصوص ما تلبس بالمبدء في الحال او فيما يعمله وما انقضى عنه على
 اقوال بعد الاتفاق على كونه مجازا فيما يتلبس في الاستقبال انتهى (فتنزيل
 غير الواقع) اى الدين اى الجزاء بعد الحساب يوم القيمة في الاية
 الاولى واليوم اى يوم القيمة في الاية الثانية (منزلة الواقع والتعبير
 عنه) اى عن غير الواقع (بما هو موضوع الواقع) اى باسم الفاعل
 في الاية الاولى وباسم المفعول في الاية الثانية (يكون على خلاف
 مقتضى الظاهر) حاصله ان استعمال اسم الفاعل والمفعول في المستقبل
 مجاز وعلى خلاف مقتضى الظاهر في مصطلح هذا الفن اذ مقتضى الظاهر
 ان يعبر عن كل معنى بما وضع له وقد بينا ان اسم الفاعل واسم المفعول
 لم يوضعا للاستقبال ولذلك اتفقوا على مجازيتهما فيه .

(وان شئت) ان نطلع على الفرق بين التعبيرين اى التعبير باسم الفاعل
 والمفعول والتعبير بالفعل (فوازن بين قوله تعالى ان الدين لواقع وذلك

يوم بمجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر) وتطلع (على الفرق) بينهما وعلى ان مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل المضارع لانه موضوع للاستقبال اى لما لم يقع في الحال والعدول الى الوصف اى اسم الفاعل واسم المفعول انما هو للتنبيه على انه محقق الوقوع لان الوصف كما قلنا موضوع وحقيقة فيما هو واقع في الحال فتأمل .

(ومنه اى من خلاف مقتضى الظاهر) ما يسمى في هذا الفن با (لقلب وهو) نظير العكس في علم المنطق والنسبة بينهما عموم وخصوص مطلق لان العكس على ما بين في المنطق تبديل طرفي القضية لا غير والقلب اعم من ذلك لانه كما قال (ان يجعل احدا جزاء الكلام) سواء كان طرف القضية ام لا (مكان الاخر والاخر مكانه) ولا يذهب عليك انه لم يرد بذلك مطلق وضع احد الاجزاء في موضع الاخر والاخر في موضعه والا يلزم ان يكون مطلق تقديم شىء على شىء من باب القلب وليس كذلك بل اراد ان يجري حكم احد الاجزاء على الاخر وحكم الاخر عليه (وهو) اى القلب (ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره) اى الى اعتبار القلب في الكلام (من جهة اللفظ) اى من جهة القواعد اللغوية التى تجري في الالفاظ (بان يتوقف صحة اللفظ) نظرا الى تلك القواعد (عليه) اى على اعتبار القلب في الكلام (و) حينئذ (يكون) اعتبار القلب في (المعنى) اى في معنى الكلام (تابعا) لاعتبار القلب في لفظ الكلام (كما اذا وقع ماهو في موقع المبتدأ نكرة وماهو في موقع الخبر معرفة كقوله) .

قضى قبل التفريق يا ضباعا ولايك موقف منك المودعا
قضى نادى اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا

ففى قوله ولايك موقف منك الوداعا قلب (اي ولايك موقف الوداع موقفا منك) فاعتبر ان موقف كان في الاصل منصوبا خبرا لكان وان الوداع يحذف مضاف كان في الاصل اسما لكان فجعل كل مكان الاخر واجرى عليه حكمه من الاعراب اى رفع موقف الذي كان منصوبا ونصب الوداع المحذوف المضاف الذي كان مرفوعا والداعى الى اعتبار ذلك انما هو القواعد اللغوية لما سيأتى في الباب الثالث في بحث تنكير المسند من ان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة ليس في كلام العرب فتامل .

(و) الضرب (الثانى ان يكون الداعى اليه) اي الى اعتبار القلب (من جهة المعنى لتوقف صحته) اي صحة المعنى (عليه) اي على اعتبار القلب (و) حينئذ (يكون) اعتبار القلب في (اللفظ تابعا) لاعتباره في المعنى اذ لاداعى من جهة القواعد اللغوية الى اعتبار القلب في الفاظ الكلام اذ لايتوقف صحته على اعتباره فيه .
(نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى) مقلوب اذ المراد منه (عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه مايكون له ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه) .

قال ابن هشام في الباب الثامن القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر الى ان قال قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكى والزخشرى وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب وقال الاخر لاقلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول الزخشرى في الاية انتهى .

وقال المحشى هناك قال ابو حيان لما ذكر كلام الزمخشري في يوم
يعرض المجرمون على النار لا ينبغي حمل القرآن على القلب اذ الصحيح
انه ضرورة واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس في
قولهم عرضت الناقة على الحوض ما يدل على القلب لان عرض الناقة
على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابي حيان
وقال تلميذه الشيخ بهاء الدين السبكي لم يتفرد الزمخشري يجعل
عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهري وغيره وحكمته
ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه
قد يقبل وقد يرد وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على النار
ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذي اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون
فكانهم لا اختيار لهم والنار متصرفه فيهم وهم كالمتاع الذي يتصرف فيه
من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت القتال
على السيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود
قل عرضت العود على النار وهذا الذي قلنا غير ما قاله شيخنا وغير
ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا شذوذ
فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو شاذ والحق ما قلناه انتهى .
(ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع ونحو
ذلك) فان الاصل فيهما ادخلت الراس في القلنسوة والاصبع في الخاتم
(لان القلنسوة والخاتم ظرف والرأس والاصبع مظروف لكنه لما كان
المناسب) والمعتاد (هو ان ياتي بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك
بالمظروف نحو الظرف ومهنا) اي في نحو عرضت الناقة على الحوض
والمثليين الاخرين ونحوهما (الامر بالعكس) وذلك لان المعروض عليه

اعني الناقاة في مثال المتن يوتى عند المعروض اعني المحوض وكذلك
الظرف اعني القلنسوة والخاتم في مثال الشرح يتحرك نحو المظروف
اعني الراس والاصبع (قلبوا الكلام) ههنا (رعاية لهذا الاعتبار)
المذكور اي كون الامر فيها بالعكس وبعبارة اخرى قلبوا الكلام ههنا
تنبيها على ان الامر في امثال الامثلة المذكورة على عكس ما هو المناسب
والمعتاد في المعروض والمعرض عليه والمظروف والظرف فتدبر جيدا .
(واما قوله

فانك لا تبالي بعد حول اعطي كان امك ام حمار
لقد لحق الاسافل بالاعالى وماج اللوم واختلط النجاد
اي ذهب السود من الناس واتصفوا بصفات اللثام حتى لو بقوا
على هذا الوصف سنة لا يبالي انسان منهم) .
اي من الناس (امجينا) اي ردى الاصل (كان ام غير هجين)
اي شريفا وقريب من ذلك ما قيل بالفارسية .
دنيا بكسان وناكسان راضى رشد
كوساله خليفة كشت وخر قاضي شد
اسب تازي شده مجروح بيزير پالان

طوق زرین همه در کردن خرمی بینم
(فقل انه قلب من جهة اللفظ) اي من جهة القواعد اللغوية
التي تجري في الالفاظ كما تقدم ذلك في قوله ولايك موقف منك
الوداعا (بناء على ان ظي مرفوع بكان المقدر) الذي يفسره المذكور
(لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل) في غير الهمزة من اداة الاستفهام
واجب اذا كان في حيزها فعل وفي الهمزة (اول) كما بين ذلك في

باب الاشتغال من علم المنعوى (لقصار الاسم) أي اسم كان المقدر
يعنى ظي (نكرة والخبر) أي خبر كان المقدر يعنى امك (معرفة)
وقد تقدم انما ان ذلك ليس في كلام العرب فوجب القول بالقلب
منك الوداعا لثلا يلزم ما ليس في كلامهم .

(و) ان قلت ان لفظة ام ههنا متصلة فيجب ان يليها احد المستويين
والاخر الهمزة حتى يحصل المعادلة بينهما فان قدر بعد الهمزة فعل لم
يليهما المستويان فلم يحصل المعادلة بينهما .

قلت (يحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر) يعنى كان المذكور (وبانه) أي
الفعل المقدر (غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود) انما هو (المذكور
بعد الهمزة) و (هو ظي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع
بعد ام) اذ الواقع بعد كليهما حينئذ الاسم فحصل المعادلة الى هنا
كان الكلام في قول من زعم انه قلب من جهة اللفظ .

(و) لكن (الحق) خلاف ذلك وهو (ان ظي مبتدئ) مجرد
عن العوامل اللفظية لا اسم لكان المقدر (و) حينئذ جملة (كان
امك خبره) أي خبر ظي لا امك وحده والجملة نكرة فلا يلزم منه
محذور كون المبتدئ نكرة والخبر معرفة حتى يستشكل بان ذلك ليس
في كلامهم فتأمل .

(و) ان قلت كيف يجوز كون ظي مبتدئ وهو نكرة وقد قالوا
ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تقدم .

قلت (صح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد) الاستفهام أي (الهمزة)
فهو (نحو ارجل في الدار ام امرئة وحمار عطف على ظي) وانما

قلنا ذلك مع انه لاشبهة في ان الاولى والارجح كما اشرنا انفا دخول
الهمزة على الفعل كما بين ذلك في باب الاشتغال في علم النحو (لان
دخول الهمزة على الاسم اكثر من ان يعصى وسيجيء) في الباب
السادس في بحث (الاستفهام) التصريح بانه لم يقبح ازيد قام كما
قبح هل زيد قام فان المتحصل من ذلك .

(حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدء) لا فاعلا لقام
مقدرا (بخلاف هل زيد قام) فانه وان لم يكن ممتنعا لاحتمال ان
يكون زيد فاعل قام المقدر لكنه كما ياتي هناك قبيح باتفاق النحاة
وياتي تعليل القبح هناك مستوفي انشاء الله تعالى (فحينئذ لا قلب فيه
من جهة اللفظ لان اسم كان) المذكور لا المقدر اذ لا مقدر حينئذ
(ضمير والضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك) فليس فيه
محذور مالم يسم في كلامهم من كون الاسم نكرة والخبر معرفة هذا ولكن
في كلام الرضي في باب الافعال الناقصة ما يشعر بكون الضمير في كان
في البيت نكرة لانه قال ما حاصله ان الضمير في كان راجع الى منكر
يعنى ظني فيكون منكرا ثم قال ورد ذلك بان الضمير الراجع الى النكرة
معرفة بدليل وقوعه مبتدء نحو ضربت رجلا وهو راكب ولو كان نكرة
لصح وصف ذلك الضمير ثم قال ان الضمير اذ اعاد الى نكرة مختصة
بوجه فهو معرفة نحو جائي رجل فضربته لانه خصص بتقديم المستند
والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امرئة انتهى ملخصا .

(نعم فيه قلب من جهة المعنى) لتوقف صحته اي المعنى عليه اي
على القلب (لان المخبر به في الاصل) اي في المعنى (هو الام والمعنى)
المقصود من الكلام (اظليا كان امك ام حمارا) فالاصل نصب ظليا

ليكون خبرا لكان ورفع امك ليكون اسما لكان والمقتضى لذلك ليس القواعد اللغوية لصحة الكلام بحسبها من دون القول بالقلب فيه بل المقتضى له المعنى لتوقف صحته عليه .

وذلك (لان المقصود) من الكلام (التسوية بين ان تكون امه ظليا وان تكون حمارا) وبعبارة اخرى المقصود من الكلام الاخبار عن الام بمساوات كونها ظليا او حمارا لا الاخبار عن الظلي والحمار بكونهما مساويين في كونهما اما له (فافهم) فان الفرق بين المعنيين واضح جلي وان شئت توضيحا ازيد فعليك بمراجعة بحث تعيين المبتدء والخبر في المعنى والصمدية وسياتي الكلام في ذلك في بحث تنكير المسند ايضا انشاء الله تعالى .

واعلم ان الاقوال في القلب ثلاثة الاول ما اشار اليه بقوله (وقبله اى القلب السكاكي مطلقا) اى سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا (اينما وقع) اى سواء وقع بين الفاعل والمفعول نحو قطع الثوب المسمار برفع الثوب ونصب المسمار او بين المبتدء والخبر وقد تقدم مثاله او بين المشبه والمشبّه به كما في تشبيه المعكوس نحو الاسد كزبد ولذلك قيل ان القلب ان قصد به المطابقة لمقتضى الحال كان من فن المعاني ويمكن ان يعد من فن البيان لانه يوجد في التشبيه المعكوس وهو من مبادئ علم البيان ويوجد ايضا في فن البديع كما ياتي في الخاتمة في السرقات الشعرية في غير الظاهر من الاخذ والسرقة على ما ياتي بيانه هناك انشاء الله تعالى هذا وقد يقال ان قوله اينما وقع تفسير لقوله مطلقا بالمعنى الذي بينا من انه مقبول سواء تضمن اعتبارا لطيفا ام لا وقد يقال معناه انه مقبول ولو اوهم خلاف المراد كما

يأتي في قوله ثم انصرفت الخ .

(وقال) السكاكي (انه) اي القلب مطلقاً (بما يورث) أي يعطى
اي يوجب (الكلام ملاحه) اي حسنا وزينة وذلك لان القلب في
نفسه حسن ومقبول وان تضمن اعتبارا لطيفا فهو احسن وهذا نظير
ما قيل في الخط

خط حسن جمال مره ان كان لعالم فاحسن

(و) لانه اي القلب (يشجع عليه كمال البلاغة) فان الكامل
في البلاغة يتصرف في الكلام تفننا والقلب قسم من اقسام التصرف
(و) لانه اي القلب يوجب (امن الالتباس) بشهادة اللفظ بقرينة
القواعد اللغوية او بشهادة المعنى بقرينة الذوق السليم والفهم المستقيم
على حسب ما بينا كل واحد منهما انفا (ويأتي في المحاورات) نحو
جعلت الخرف طينا ونحو الامثلة المتقدمة (وفي الاشعار) كالأشعار
المتقدمة والانية (وفي التنزيل) قال ابن هشام في القاعدة العاشرة
من الباب الثامن قال ثعلب في قوله تعالى في سلسلة ذرعتها سبعون
ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقيل ان منه وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنى فتدلى وقد مضى تاويلهما وقال الجوهري
في فكان قاب قوسين ان اصله قايي قوس فقلب التثنية والافراد وهو
حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسهسته اي طرفه وله طرفان
فله قايان لا اذا فسر بالقدر واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرء
قار وقيد وقدر فلا قلب وما يبعد هذا القول ان المراد حينئذ ان مسافة
محمد بن وجبرئيل ع مقدار قوس الا مقبضها انتهى .

وللتعبير بقاب قوسين معنى دقيق اخر مذكور في اقسام المعاهدة

عند العرب ومن اراد الاطلاع عليه فليتبّع .

(و) الى القول الثاني اشار بقوله (رده) اي القلب (غيره) اي غير السكاكي مطلقا) اي سواء تضمن اعتبارا لطيفا زائدا على مجرد ملاحظة القلب المعوج الى التنبيه الى الاصل او لم يتضمن وسواء اوهم خلاف المقصود ام لا وذلك لان الكلام المقلوب بظاهره يدل على عكس المطلوب والمخاطب قد لا يتنبه فيقع في الخطاء وذلك خلاف المقصود من وضع الكلام .

(و) اختار المصنف القول الثالث وهو ان (الحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول روبة ومهمه اي مفازة) وهي الارض التي لا ماء فيها ولا نبت سميت مفازة تفاؤلا بان السالك فيها ينفوز بمقصوده او بالنجاة من المهالك والا فهي مهلكة وذلك نظير ما قيل بالفارسية بر عكس نهند نام زنكى كافور (مغبرة متلونة بالغبرة) لانه ماخوذ من اغبر الشيء اذا تلون بالغبرة وهي لون التراب وقد يفسر مغبرة بمملوثة من الغبرة فحيثئذ الغبرة بمعنى الغبار فتأمل .

(ارجائه) اي (اطرافه ونواحيه) وجوانبه وهو (جمع الرجا مقصودا) واما الرجاء بالمد فهو انتظار شيء محبوب يحصل في المستقبل مع تهيّة اسباب وجوده (كان لون ارضه سمائه) والدليل على هذا الحذف انه لا مناسبة بين لون الارض وذات السماء حتى يشبه لون الارض بها (وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع الاخير) اي كان لون ارضه سمائه (من باب القلب) اذ مقتضى الظاهر ان يشبه السماء في اغبرارها بالارض لان الارض اقوى من السماء في هذا المعنى (والمعنى)

حينئذ (كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه) وقرب من هذا المعنى قوله بالفارسية

زسم ستوران دران پهن دشت

زمين كشت شش اسمان كشت هشت

(وفي القلب) في المصراع الاخير (من المبالغة ما ليس في تركه) اي في ترك القلب (لاشعاره) اي القلب (بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة) مع ان الارض اصل في ذلك فبولغ وجعل السماء اصلا والارض فرعاً وهذا هو الاعتبار اللطيف الذي تضمنه هذا القلب .

(والا اي وان لم يتضمن اعتباراً لطيفاً لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه) اي تقتضى العدول (خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال) وهو عبارة اخرى عن خروج الكلام عن البلاغة وقد تقدم انه حينئذ يلحق باصوات الحيوانات التي تصدر من محالها كيف ما اتفق .

(وهو) اي القلب غير المتضمن اعتباراً لطيفاً (على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يتوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي) عمر ابن سليم الثعلبي (يصف ناقته بالسمن) بكسر السين وفتح الميم اسم مصدر من سمن يسمن من باب تعب اذا كثر لحم الحيوان وشحمه واما السمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر والغنم والمراد هنا هو المعنى الاول فتنبه (فلما ان جرى سمن عليها) اي على الناقة (كما طينت من من طينت السطح بالغدن اي القصر السياج اي الطين المخلوط بالتبن) ويقال له بالفارسية (كاه كل) قال في المزهري يقال

سياح الا اذا كان فيه تبين والا فهو طين والشاهد في قوله بالفدن السياح فان فيه قلب (و) ذلك لان (المعنى كما طينت الفدن بالسياح) يعني كان الفدن في المعنى نائبا للفاعل لقوله طينت المبني للمفعول وكان بالسياح مفعولا بالواسطة له فقلبا وعكسا اي جعل الفدن مفعولا بالواسطة والسياح نائبا للفاعل والالف في اخره للاطلاق .

وحاصل معنى البيت تشبيه الناقة في سمنها بالفدن اي بالقصر المطين بالسياح حتى صار املس لا حفرة فيه (وجواب لما قوله بعمده) اي بعد هذا البيت .

امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن نستطاعا
(ولقائل ان يقول انه) اي القلب (يتضمن من المبالغة في سمن الناقة) التي شبهت بالفدن المطين (ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياح) لان القلب يدل على عظم السياح وكثرته حتى صار كانه الاصل فشبه سمن الناقة بذلك فيدل القلب حينئذ على عظم السمن وكثرته حتى صار الشحم واللحم لكثرته كالاصل للعظم والى ذلك اشار بقوله (لايهامه ان السياح قد بلغ من العظمة والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والfdن بالنسبة اليه) اي الى السياح (كالسياح بالنسبة الى الفدن) وسيجيء في الفن الثاني في بحث التشبيه عند قول المصنف وقد يعود الفرض من التشبيه الى المشبه به زيادة توضيح لذلك انشاء الله تعالى .

واما القسم (الثاني) من قسمي القلب غير المتضمن اعتبارا لطيفا فهو (ان يتضمن) القلب (ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل في الرد) اي في كونه مردودا (كقوله) .

لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغي متخوفا لحمام
فلقد اراني للرماح دريئة من عن يعني مرة وأما
حتى خضبت بما تحدر من دمي اكناف سرجى او عنان الجاسم
(ثم انصرفت وقد اصبحت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام)

قوله لا يركنن من الركون بمعنى الميل والاحجام بتقديم الحاء المهمة على الجيم التأخر عن الشيء كما في المصباح والمراد به هنا التقاعد عن الحرب والتأخر عنها والوغي قال في المصباح الجلبة والاصوات ومنه وغي الحرب وقال ابن جني الوغي بالمهمة الصوت والجلبة وبالمعجمة الحرب نفسها انتهى .

والحمام بكسر الحاء الموت والدريئة على وزن الصحيفة او الدرية على وزن الرمية كما في مفردات الراغب ما يتعلم عليه الطعن بالرمح وتحدر الدم كثرتة وحاصل معنى المراد من الايات الثلاثة كما يأتي ان الاقدام على الحرب ليس بعلة للحمام اي الموت ولا التقاعد منها بعلة للمخلاص من الموت والى هذا المعنى اشار السعدى في قوله بالفارسية (اي طالب روزى بنشين كه بخورى واى مطلوب اجل مروكه جان نبرى) وقريب من هذا المعنى قوله ع

اي يومين من الموت افر يوم ما قدر ام يوم قدر

واما الشاهد فهو في البيت الرابع في قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (و) ذلك لان (المعنى) المراد منهما (قارح البصيرة جذع الاقدام) بناء (على انه) اي قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (حال من الضمير) البارز (في) قوله (انصرفت) لان الاضافة فيهما لفظية لا توجب تعريفا (ولم اصب) ماخوذ من اصاب السهم او السيف اصابة

وهو ههنا (بمعنى لم اجرح) اي لم يصيبني السهم او السيف حتى اجرح
(وذلك) اي كون المعنى المراد ما ذكرنا (لان الجذوعة حداثة السن)
اي العمر (والقروح قدمه) اي السن (وتناهيه) حاصل معنى الجذوعة
في الاصل بالفارسية (جوان بودن) والقروح (پير بودن) والمراد في
المقام لازم المعنيين فالمراد من الاول بالفارسية (بى باك وتوانا بودن)
ومن الثاني انديشه كردن وهو شمند بودن فتدبر جيدا .

(فالمناسب) للمقام (وصف الراي والبصيرة بالقروح بعكس ما
ذكر في البيت (ووصف الاقدام والاقترحام في المعارك) وميادين الحروب
: بالجدوعة) بعكس ما ذكر ايضا في البيت (كما يقال اقدام غر) قال
في المصباح النور : بالكسر الفعلة وقال ايضا غر الشخص يغرم من باب
صرب غرارة بالفتح فهو غار وغر بالكسر اي جاهل بالامور غافل عنها
وما غرك بفلا من باب قتل اي كيف اجتازت عليه واغترت به ظننت
الا من فلم اتحفظ انتهى .

ومنه قوله تعالى ما غرك بربك الكريم وفي الوسائل كتاب الحج
باب استجاب استفاضة الاخوان والاصدقاء والالفة بينهم وقبول العتاب
عن علي بن ابي طالب ع قال سمعت رسول الله ص يقول المؤمن غر
كريم والمنافق خب لئيم وخير المؤمنين من كان مألقة للمؤمنين ولاخير
فيمن لا يالف ولا يؤلف ،

(و) كما يقال (راي مجرب) بفتح الراء ماخوذ من تجربت
الشيء تجريباً اي اختبرته مرة بعد اخرى والتجربة اسم مصدر منه
(فليس في هذا القلب) اي قلب القارح والجذع اي تقديم الجذع
وتأخير القارح (اعتبار لطيف بل فيه) اي في هذا القلب ضرر معنوي

اذ فيه (ايها لعكس) المعنى (المقصود) اذ المعنى المقصود كونه في حال الانصراف من الحرب قويا في الاقدام وتام البصيرة في الحرب . الى هنا كان الكلام في بيان كون هذا القلب في البيت متضمنا لما يوهم عكس المقصود (واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة) وقارح الاقدام (حال من الضمير) المستتر (في لم اصب) لا من الضمير البارز في انصرفت كما توهم (لانه) اى لان الضمير في لم اصب (اقرب) من الضمير في انصرفت (و) ليس معنى لم اصب لم اجرح كما توهم بل (معناه لم الف) اى لم اوجد فهو (من اصببت الشئ) بمعنى (الفيته ووجدته) لا من اصببت بمعنى جرحته بالسهم او السيف كما توهم والنفي في لم اصب راجع الى الحالين اى قوله جذع البصيرة قارح الاقدام (اى لم الف) ولم اوجد (بهذه الصفة) اى بهاتين الحالين (بل وجدت بخلافها) اى بخلاف هذه الصفة اى وجدت (جذع الاقدام قارح البصيرة) (وليس معناه) اى معنى لم اصب (لم اجرح) كما توهم (لان ما قبله) اى ما قبل البيت الرابع (من الايات) الثلاثة التي نقلناها نحن (يدل على انه) اى الشاعر (جرح وتصدر منه الدم) بحيث خضب بما تصدر من دمه اكناف سرجه وعنان لجامه فكيف يمكن ان يكون معنى قوله لم اصب لم اجرح (ولان فحوى كلامه) اى مضمون كلامه ومفهومه (الدلالة على انه) اى الشاعر (جرح ولم يمت) وانما قال هذا الكلام (اعلاما) وتنبيها (بان الاقدام) والانتحام في المعارك (ليس بعة للحمام) والموت (وحشا) وترغيبا (على ترك الفكر في العواقب) اى عواقب الحروب والمعارك (و) حشا على (رفض التحرز خوفا من المعاطب) اى الامكنة

الموجبة للهلاك قال في المصباح عطب عطبا من باب تعب هلك واعطبته
بالالف للتعدية والمعطوب بفتحيتين موضع العطب والجمع معاطب انتهى
(كذا في الايضاح وفيه) اى فيما في الايضاح (بحث لان قوله) اى
قول الشاعر (وقد اصببت اى جرحت يصلح) ان تكون (قرينة على
ان) قوله (لم اصب بمعنى لم اجرح) وذلك لاتحادهما في اللمة فالاولى
جعلهما متحدا في المعنى ايضا (واما جعله) اى جعل لم اصب (بمعنى
لم الف) اى لم اوجد (فلا قرينة عليه) اى على جعل لم اصب بمعنى
لم الف (مع ما فيه) اى في جعل لم اصب بمعنى لم الف (من تبت
النظم) اى تقطعه اى صيرورته قطعة قطعة وذلك بسبب جعل لفظين
متحدين في اللمة مختلفين في المعنى فالاولى جعل لم اصب بمعنى لم اجرح
كما جعل اصببت بمعنى جرحت (ودلالة الكلام) اى الايات الثلاثة
المتقدمة (على اثبات الجرح له لا ينافي ذلك) اى لا ينافي جعل لم
اصب بمعنى لم اجرح (لانه) اى الشأن (اذا جعل جذع البصرة)
وقارح الاقدام (حالا من) الضمير المستتر في (لم اصب) فيتوجه النفي
الى الحالين وحينئذ (صار المعنى لم اجرح في هذه الحال) اى في حال
كونه جذع البصرة وقارح الاقدام (بل جرحت) بالبناء للمفعول
حال كونه على عكس ذلك اى (جذع الاقدام قارح البصرة) .

مذا كله بناء على ان جذع البصرة وقارح الاقدام حال اما من
الضمير البارز في انصرفت كما قال الايضاح او من الضمير المستتر في لم
اصب كما قال المجيب ولكن التحقيق (على انه) اى الشأن (لما جعله)
المجيب (بمعنى لم الف فالانصب) بهذا المعنى (ان يجعل جذع البصرة)
وقارح الاقدام (مفعولا ثانيا) لقوله لم اصب (لا حالا) ومفعوله الاول

الضمير المستتر الذي ناب عن فاعله (لانه) اى جعل جذع البصيرة وقارح الاقدام مفعولا ثانيا (احسن تادية للمقصود) اذ المقصود من الكلام انه لم يوجد جذع البصيرة قارح الاقدام .

(ثم انصرفت وقد نلت ما اردته من الاعداء) اى ظفرت بهم (ولم ينالوا) اى الاعداء (ما اراد وامنى) اى لم يظفر وائى (وانا) ثابت حين الانصراف من المعركة (على بصيرتى الاولى لم يبدل ندم فى الاقتحام) فى المعركة (ولا غلب فى اختياري) وارادتى (التطرق والانحراف بل قد صار اقدامى فى الحرب قارحا لطول عمارتى) للحروب (وتكرر مبارزتى) للابطال وشجعان الرجال فى ميادين القتال . كما انى ايضا قد نلت ما اردت من التوفيق والعناية من الله ذى الجلال فى هذا المجال .

فلنكتف بهذا القدر من الكلام والقليل والقال لان الزائد منه خارج عن مقتضى الحال والحمد لله الكبير المتعال وصلى الله على خير خلقه محمد واله خير ال وقد تم بمون الله وحسن توفيقه هذا الجزء الثالث وخرج من السواد الى البياض فى العاشر من شهر صفر الحثير من شهر السنة التاسعة والثمانين وثلاثمائة بعد الالف من الهجرة على هاجرها الالف صلاة وتحية بجوار مولانا ومولى الكونين على ابى الحسين سلام الله عليه وعليهما وانا العبد المذنب المحتاج الى عفور به الغنى محمد على بن مراد على المدرس الافغانى والحمد لله اولا واخرا .



هذا الأسطر ساقطة بين السطر الثالث والرابع من ص ٢٨٢ من
الجزء الثالث] .



يل وجد على العكس لانه وجد حالكونه على العكس هذا ولكن
قال الرضى ان اصاب لم يستعمل متعديا الى مفعولين وان كان ما يفسر
به اعنى الفى متعديا الى مفعولين وهذا نظير مررت بزيد حيث لم يتعد
بنفسه وان كان ما يفسر به اعنى جاوزت متعد يا بنفسه .

الى هنا كان الكلام فى الجواب الذى ذكره الخطيب فى الايضاح (و)
لكن (الجواب المرض ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو ان جذع البصيرة)
وقارج الاقدام (حال من الضمير) البارز (فى انصرف) كما فى
الايضاح (و) لا قلب فى البيت لان (جذوع البصيرة عبارة عن انه)
اى الشاعر بعد انصرافه عن الحرب (على بصيرته التى كان عليها اولا)
اي حين الاقدام ودخول المعركة (ولم يمرض لذاته ندم فى الاقتحام)
ودخول المعركة (ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام) .

وبعبارة اخرى كان انصرافى عن الحرب حالكونى قوى البصيرة غير
جاهل بقوى الحرب ولم يؤثر فى بصيرتى الجراحات التى اصابتنى والدماء
المتحدرة منها .

(وقروح الاقدام عبارة عن انه) اى الشاعر (طالت ممارسته
للحروب) فلا قلب فى البيت (وذلك) اى كون معنى البيت عند
المرزوقى ما ذكر (لانه) اى الامام المرزوقى (قال المعنى) اى معنى
البيت .



مرکز تحقیقات کتب و علوم اسلامی